محمد الدوري

اللعبة انتهت !

من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً



THE GAME IS OVER !

أجرى الحوار وقدم له: جورج فرشخ

المركز الثقافي العربي

محمد الدوري

انتهت اللعبة !

محمد الدوري

انتهت اللعبة !

تقديم

بالصدفة، التقيت به في جلسة دار الحديث فيها عن سلسلة الحلقات التي قدمها على شاشة «العربية» مع الصحفي خليل مطر. اعترضت على موقف ركّز عليه في حلقة الأمس. أصغى باهتمام وردّ الاعتراض. ولأول مرة، شعرت أن اختلافاً في الرأي يشدّ اثنين بعضهما إلى بعض.

في لقاء آخر بالصدفة، عرضت عليه الفكرة. فوجئ وبدا متردداً، وتساءل بتواضع المثقف عمّا إذا كان ذلك مفيداً في هذا الظرف بالذات. قلت: «في الهجرة القسرية لأحدنا والطوعية للآخر، نوظّف وقتنا لعمل مثمر ومفيد لإثارة الجدل، ونشارك في الشهادة على الأحداث بعد أن ساهمتَ في صنعها».

اعترضَ على عبارة الهجرة: «لست مهاجراً ولا غريباً. أنا في وطني أينما كنت في بلاد العرب. وفي دبي أنا بين أهلي وعشيرتي». وتواعدنا على التفكير واللقاء، بعد عودتي من رحلة سريعة إلى باريس التي يعرفها جيداً الدكتور محمد الدوري لأنه حصل فيها على شهادة دكتوراه دولة من جامعة ديجون/ فرنسا.

كان اتصالي الأول به لدى عودتي. وحين ردّ عليَّ بلهجته العراقية، والتي تذوب مودة: «عزيزي الأستاذ جورج»... فهمت أن الفكرة اختمرت في ذهنه.

ذهبت إليه حاملاً مسوّدة بثلاثين محوراً للنقاش. لم يقرأها، التهمها التهاماً بعينيه، ولم يعلّق إلا بكلمة واحدة... قال: «اتركها لي» قلت: «هي، أصلاً، لك». واستأذنت.

الليل نصوح، كما يقولون بالفرنسية التي يتقنها الدكتور الدوري. صباح اليوم التالي، هتف قائلاً:

- عندك آلة تسجيل؟

- عندي.

- نبدأ في العاشرة؟

- نبدأ.

الليل نصوح لمن يقرأ ويسأل ويسمع ويفكر ويوازن الآراء. وفي هذه الأيام، لا يفكر الدكتور محمد الدوري إلا بالعراق. قال في أحد اللقاءات متحدثاً عن موقف حرج في مجلس الأمن الدولي حين وقف يرد على كولن باول ويفنّد مغالطاته: «شعرت أنني أنا العراق» استكبرت التصريح. قلت: «كنتَ مسكوناً بالعراق». تابع مصرّاً ومؤكداً: «أنا، الآن، العراق. بترابه ومائه وهوائه، بشعبه وأرضه وتاريخه، بماضيه وحاضره ومستقبله...» حاولت أن أقاطعه، لكنه مضى في اندفاعه: «أنا العراق بآلامه وخيباته وآماله، أنا العراق بجمعه وتفرّقه. وأنا واثق أن هذه حال الأكثرية الساحقة من أبنائه. أنا عندي إيمان بأن العراقيين جميعاً، لا سيما أولئك الذين لا يحسنون التعبير عن هذا الاحساس، يشعر كل فرد منهم بأنه هو العراق. وهم على حق!».

لم يكن محمد الدوري منفعلاً وهو يقول هذا الكلام. لم يكن متكبراً. لم يكن تيّاهاً. كان أكثر ما يمكن أن يكون تواضعاً وقوة وإيماناً. حدقت به ملياً، كان في عينيه بريق، خلف القلق والوجوم. وكان على كتفيه هموم العراق، فناء جسمه النحيل بالحمل الثقيل. وشمخ.

* * *

الباحث عن أسرار الدولة، الأسرار الكبيرة الخطيرة، التي لا يعرفها إلا كبار المسؤولين، الذين لا يهمسون بها خلف الكواليس إلا لصحافيين كبار لأنهم واثقون من أنهم يمتنعون عن ذكر أسمائهم حرصاً على مناصبهم وعلى حياتهم، هذا القارئ ليفتش عن هذه الأسرار في كتب وبأقلام أخرى.

الدكتور محمد الدوري ليس عنده أسرار كثيرة، ولا يبوح إلا بما يبيح له ضميره المهني وواجبه الوطني. وعنده أسئلة ومفاتيح. والأسئلة تقض المضاجع، والمفاتيح تساعد على فهم أحداث ومواقف لا تزال موضع استغراب ودهشة.

هل كانت الحرب الأميركية على العراق قدراً محتوماً لا يمكن ردّه؟

أما كان بوسع الرئيس صدام حسين أن يجنب العراق هذه الحرب؟

لماذا تأخر الرئيس صدام حسين في فهم أبعاد «اللعبة» الأميركية في مجلس الأمن الدولي؟

لماذا غادر الدكتور الدوري نيويورك فور سقوط بغداد؟ بينما بقي معظم السفراء العراقيين في مواقعهم؟

ما هو دور الإعلام الأميركي في الحرب؟

لماذا لم ينكس العلم العراقي حداداً على ضحايا 11 أيلول / سبتمبر 2001؟

كيف ودّعه البوليس الأميركي وكيف استقبله البوليس الفرنسي في مطار باريس؟

ماذا قال الرئيس صدام حسين في اجتماع السفراء العراقيين، في الأيام الأخيرة من العام 2002؟

هل كان السيد هانز بليكس يخضع للضغوط الأميركية؟

كما عنده أجوبة، لأن عنده ثوابت.

وعنده، خصوصاً، جرح ينزف.

* * *

في هذه الشهادة دعوة إلى التصالح مع الذات، وإلى المصالحة الوطنية على غرار المصالحة التي جرت في جنوب أفريقيا، وإلى إعادة النظر بالعلاقة مع الكويت على قاعدة الارتفاع فوق الجراح، وتركها مؤقتاً للماضي وتجاوزها إلى الحاضر والمستقبل.

وفيها أيضاً دعوة العرب إلى احتضان العراق، على الأقل إنسانياً، ليشعر العراقيون بدفء الأخوة ويخرجوا من صقيع العزلة التي أُجبروا على الإقامة فيها لعقود خلت.

محمد الدوري خائف جداً على هوية العراق وعلى وحدته. وقد أثنى على

القرار العربي بالامتناع عن المشاركة في حفظ الأمن في العراق، في ظل الاحتلال. لكنه يخشى من الضغوط التي ستمارسها دول التحالف على دول عربية وتُكرهها على خرق الإجماع وإرسال قوات عسكرية إلى العراق. وبرأيه أنها ستكون كارثة، أن تنضم قوات عربية إلى قوات الاحتلال.

ولا يكتفي الدكتور محمد الدوري بالتعبير عن مشاعره. عنده مشروع للعراق لإخراجه من نكبته وللحفاظ على هويته، وعنده خطة. ويطرحهما للنقاش.

لو لم يكن في هذه الشهادة إلا هذه الدعوات لاستحقت أن تكتب وأن تقرأ. كيف وفيها جديد كثير؟ وحتى المعروف يصبح جديداً ويتخذ أبعاداً وأهمية أخرى بقراءة محمد الدوري وبالنظرة التي يلقيها عليه. قراءة أكاديمية ونظرة قومية.

حين تأكد خبر مقتل عديّ وقصيّ نجلَي الرئيس صدام حسين اتصلت به معظم التلفزيونات العربية، الفضائية والأرضية، للتعليق على الخبرْ. اعتذر قائلاً: «وماذا تريدون أن أقول عنهما وعن والدهما وعن النظام كله؟ لا أعرف أحداً منهم، وعندي أنهم جميعاً صاروا من الماضي. وأنا أريد أن أحكي عن مستقبل العراق والعراقيين».

المراوغة والتحدي الفارغ «والبلف» ليست سياسة وليست من علامات الذكاء. ويشترك في ممارستها الرئيسان اللذان اعتديا على العراق وألحقا به أفظع الخسائر: جورج بوش وصدام حسين.

* * *

أسرار العراق؟

ستسيل مياه كثيرة تحت جسر الجمهورية قبل أن تُعرف أسرار سقوط بغداد و«ذوبان» النظام كما يذوب قرص ملح في دجلة.

تسقط بغداد وفيه عرق ينبض؟ ويأتي اليوم ليدعو إلى المقاومة وهو مختبئ في مكان يصعب الاتصال به؟(*)

كانت عنده وسائل المقاومة وأدواتها وعناصرها البشرية. لم يكن ينقص إلا

(*) كان الكتاب قد أُعدّ قبل القبض على الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين.

الإرادتان السياسية والوطنية. لو حمل البندقية ونزل إلى الشارع كان اشترى أخطاءه، حتى ولو لم يتبعه أحد. ولا أستبعد أن ينزلوا معه، لأن القضية لم تعد قضية شخص، صارت قضية وطن وقضية شرف وكرامة.

* * *

هذا الكتاب أردناه معاً شهادة للمستقبل وسيكتشف القارئ أننا كنا متّفقين على الأساسي والجوهري، ومختلفين على كثير من التفاصيل. وكان التباين في التحليل والتقويم حافزاً على تعميق النقاش. وزاد العمل متعة وفائدة.

انتهت اللعبة؟

بهذه الكلمات عبّر الدوري عن مسلسل الأحداث الدامية التي أدت إلى سقوط بغداد وانتهى الفصل الذي كانت منظمة الأمم المتحدة مسرحاً له، في إطار اللعبة الكبيرة التي لعبت وتلعب فيها إدارة أميركية متطرفة بحياة جنودها وبحياة شعب وبمصير بلد مهدد في هويته وكيانه، وذنبه الوحيد أنه غني وأصيب برئيس مغرور، كان إلى سنوات قليلة مضت يستعين بالولايات المتحدة، وكان أعضاء بارزون في الإدارة المذكورة يزورونه في بغداد ويمدونه بما يطلب من معلومات.

لقد حاول الدكتور محمد الدوري أن يفضح اللعبة من الداخل، وشاهد مسؤولين كباراً، عراقيين وأميركيين، غير عابئين بكل ما يجري، حافزهم الوحيد إرواء غليلهم إلى السلطة والمجد وتحقيق مصالح مادية لهم ولبطاناتهم أو لبلدانهم الغنية والمترفة، بوسائل لا تشرّف الإنسان، على حساب شعوب ليست لديها وسائل الدفاع عن النفس.

انتهت اللعبة، بهذه العبارة، تحوّل عميد كلية الحقوق والدبلوماسي المرهف الحس إلى جيوستراتيجي صاحب رؤيا. وبينما كان الرئيس بوش يعلن انتهاء الحرب، كان محمد الدوري يتوقع انطلاق المقاومة، لأنه يعتبر أن الأميركيين والبريطانيين لم يذهبوا إلى العراق محررين، كما زعموا. ولأنه يحسن قراءة التاريخ. وفي التاريخ، ان الاحتلال يستدعي المقاومة. لم يقع بلد أو شعب تحت لاحتلال إلا قاوم. ولم يأت مستعمر، أياً كانت ادعاءاته ونواياه المعلنة، إلا خرج مطروداً.

* * *

الأحداث المفجعة في العراق لم تنته بعد. قد يكون الآتي أعظم. ويجدر بنا أن نواجه هذه الأوضاع الاستثنائية بعقلية قادرة على مواجهة هكذا أوضاع، وأن نحاول أن نفهم ما يجري وأن نستكشف ما خفي ويخفى علينا بروحية أناس يريدون بناء العراق المستقلّ.

يزعم الأميركيون والبريطانيون أنهم أعادوا الحرية إلى العراقيين، وينتظرون منهم أن يشكروهم. ولسان حال العراقيين يقول إن «أعز الحريات عليهم هي حرية المقاومة». وهي الحرية التي يحاول المحتلون قمعها بقسوة، غير مستفيدين من أمثولات التاريخ.

جورج فرشخ

دبي في 5 آب/ أغسطس 2003

تمهيد

أثناء إعداد هذا الحوار، كنت أتجنب الدخول في الجانب الشخصي لحياتي وعملي، كلما حاول محاوري الأستاذ جورج فرشخ ذلك، منطلقاً من فكرة أن هذا الكتاب عن مرحلة تخص العراق وليس محمد الدوري، ولكن إلحاح عدد من الأصدقاء، وإصرارهم على أهمّية الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تخصني وبعض محطات حياتي، جعلني أضيف هذا التمهيد في محاولة للإجابة عن أربعة أسئلة تكرّرت من الأصدقاء، وهي: من هو محمد الدوري، ما علاقته بحزب البعث الحاكم، كيف توصّلت إلى مركز عميد كلّية الحقوق، ثم كيف أصبحت سفيراً. وهذا التمهيد هو إطلالة مختصرة جداً على مرحلة من حياتي شهدت عدداً كبيراً من الأحداث، فضّلت إرجاء الحديث عنها لِئَلاّ يُنظر إليها كتبريرات، يسهل قولها، بعد أن سقط النظام في بغداد.

I

من هو محمد الدوري؟

قبل أن أجيب عن هذا السؤال الذي أعتبره بعيداً عن موضوع الحوار، أود أن أوضح بأن الأزمات التي تحل بالأوطان لا تترك مكاناً للحديث عن أفراد لا يملكون التأثير في الأحداث، وأنه من باب العبث والمزايدة أن يتم الإشارة إليهم أو التركيز على ما يمكن أن يكونوا قد قاموا به عن طريق الصدفة. بل يجب التركيز على الشعوب صاحبة القضية والمصلحة الأساسية وعلى أولئك الذين يواجهون الشهادة أو السجن أو الجوع ذوداً عن الكرامة وعلى القادة الرموز الذين وضعوا الوطن في أحداق عيونهم، وقادوا شعوبهم نحو الكرامة والتحرير والنصر بعيداً عن أية مصالح دعائية شخصية آنية أو مستقبلية.

العراق اليوم يجسد أبشع حالات الاحتلال والقهر في عالمنا المعاصر، فهو يعاني من حالة درامية أتت على كل مكتسباته منذ بدء تكوينه السياسي الحديث في عام 1921 في الأقل؛ وهو من نوع الاحتلالات العسكرية الغاشمة «الاستعمار المباشر الكريه» الذي عرفه العالم خلال النصف الأول من القرن الماضي وقبل ذلك، والذي يفترض أن يكون قد صار أثراً بعد عين في القرن الحادي والعشرين. الاستعمار بغيضٌ مهما ادّعى من نوايا حسنة، لأنه يحوّل الشعب والأرض والقيم إلى أسرى وعبيد تحت رحمة المحتل. عليه لا خيار أمام الشعب العراقي غير المقاومة ولا خيار أمام المحتل غير مغادرة العراق فوراً طائعاً أم مختاراً.

لم يدر بخلدي ولو للحظة وأنا أجيب عن أسئلة الصديق الدكتور جورج فرشخ الذي تعرفت عليه هنا في دبي، أن أتحدث عن شخصي بالرغم من محاولاته العديدة؛ كنت أجيبه بأني لست أكثر من أسير بين الأسرى العراقيين، حتى وإن كنت «لاجئاً» أو «حراً»، ولكن ومن حسن حظي في أرض عربية كريمة فتحت ذراعيها لي ولغيري.

لم أكن غير شاهد صدفة شاء القدر أن يضعه على المسرح الخارجي للأحداث، فلم أكن أبداً ولا في أية لحظة من بين اللاعبين الأساسيين العراقيين الذين لم يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة، وقد لا أجافي الحقيقة إذا قلت بأنه كان هناك لاعباً أساسياً واحداً في مقابل امبرطورية تريد افتراس العراق.

وقد أكون من بين العراقيين الأوائل الذين أرادوا أن ينفسوا عن الضيق الذي بات يثقل صدورهم مما حصل من خلال شهادة ولو بسيطة لا تجيب عن الأسئلة العديدة السياسية والعسكرية والإنسانية التي يحار المرء بشأنها. إذ لم أكن لا قائدا عسكرياً ولا قائداً سياسياً ولا قائداً حزبياً بقدر ما كنت وما أزال وسأظل مواطنا أحبَّ وطنه وأمته وعمل طوال حياته بجد ومثابرة في خدمتهما.

ولكن عدداً من الأصدقاء الذين قرأوا الكتاب قبل النشر أجمعوا على ضرورة الإجابة، وعليه لا بد أن أجيب عن السؤال من أنا؟

لقد ولدت في العام 1942 لعائلة متواضعة لا تختلف في شيء عن العوائل التي تنتمي إلى العشائر الأربعة الرئيسة التي تعيش في قريتنا الصغيرة، الفقيرة الموارد والمعزولة نسبياً.

تقع قرية «الدور» الضاربة في القدم على الضفة اليمنى لنهر دجلة الخالد، أي بامتداد مدينة سامراء. كانت القرية تعتمد أساساً على سواعد أبنائها للحصول على قوتها بسبب شحة مصادر العيش، فالزراعة فيها محدودة جدا بسبب عدم وجود إمكانية لايصال مياه نهر دجلة إلى أراضي القرية لارتفاعها عن مستوى النهر، وكذلك بسبب طبيعة الأرض الجيرية. ولذلك كانت الحياة فيها تعتمد على الزراعة الديمية (الأمطار) وزراعة شواطئ النهر، إلا أن معظم الرجال، وحتى بداية النصف الثاني من القرن الماضي، كانوا يمارسون مهنة شاقة وخطرة وهي نقل الحبوب والأخشاب والتبغ والفحم بواسطة الأكلاك من المناطق الشمالية للعراق إلى بغداد مستخدمين الطرق المائية خلال موسم فيضان نهر دجلة ونهري الزاب الأعلى والزاب الأسفل. وقرية الدور تعتبر من المناطق الفقيرة التي اهتمت بتعليم أبنائها في وقت مبكر. وقد توجه هؤلاء الأبناء، وأنا منهم، بعد إكمال دراستهم، كل حسب قدرته وقدرة أهله المادية، للعمل في مرافق الدولة المختلفة وخاصة في القوات المسلحة والتعليم وغيرها. وقد كانت بغداد هي نقطة الجذب الرئيسة.

قرية الدور التي توسعت لتصبح ناحية ثم قضاء، كانت إلى وقت قريب تتبع قضاء سامراء الذي كان تابعاً لمحافظة بغداد، ثم أُلحق بعد ذلك بمحافظة صلاح الدين التي مقرها «تكريت».

أنهيت مرحلة الدراسة الابتدائية في قريتي التي تعلمت فيها على أيدي معلمين أفاضل لا يمكن نسيانهم مهما تقادم الزمن، غرسوا فينا من خلال تدريس مواد الدين والتاريخ والجغرافيا حب الوطن ومبادئ الدين الحنيف. هناك رأيت ولأول مرة في حياتي معلماً يبكي عندما كان يتحدث إلينا عن سيرة الخلفاء الراشدين والقادة العسكريين العظام من أمثال خالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي وغيره، ولطالما أتذكر كيف كان يحكي لنا قصة فلسطين ويقول أين صلاح الدين؟ كلمات وقصص حفرت مكاناً لها في ضميري ونفسي تعززت وتعاظمت معانيها كلما تقدمت في دراستي. أكملت المرحلة المتوسطة في سامراء حيث لم تكن في قريتى غير المدرسة الابتدائية. هناك في سامراء بدأت إرهاصات العمل السياسي تأخذ طريقها إلى نفسي من خلال الصراع الواضح المعالم الذي كان يدور بين ثلاثة تيارات يقودها المدرسون: التيار الإسلامي والتيار القومي العروبي الذي استقطب العدد الأكبر من الطلبة، والتيار الشيوعي.

انتقلت إلى بغداد لإكمال دراستي الثانوية والجامعية. هناك وفي تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق السياسي بعد ثورة 14 تموز 1958، وخاصة في العام 1959، تجذرت المواقف السياسية لدى العديد من الشباب العراقيين بين قومي بعثي وشيوعي وإسلامي، وقد كان انحيازي إلى جانب الفكر القومي البعثي الذي قادني إلى المعتقل لعدة أسابيع مع عدد كبير من زملائى الطلبة في سجن أبو غريب. هناك التقيت لأول مرة بعدد كبير من الشخصيات القومية والبعثية والإسلامية الذين كانوا اعتُقلوا بسبب مواقفهم من المد الشيوعي المدعوم آنذاك من قبل الحكومة التي كان يرأسها الزعيم عبد الكريم قاسم. وكان من بين كبار الشخصيات السجناء الذين عرفتهم المرحوم الدكتور عبد الرحمن البزاز ويحيى عبد المجيد وغيرهم. لقد كانت تجربتي الأولى والأخيرة مع السجن وكانت ذات أهمية لشاب في مقتبل العمر.

لقد كانت الفترة بين عام 1958 و1964 فترة مراهقة سياسية عصيبة في العراق اختلط فيها الصح والخطأ والغث بالسمين، وكانت بداية لسلسلة من الأخطاء السياسية القاتلة استمرت حتى يومنا هذا ولم يتمكن أحد من الأحزاب أو الشخصيات السياسية من وقف تداعياتها وكأن هناك جهة ما خفية أرادت أن تبقي العراق في دوامة عنف لا نهاية لها.

بعد فشل تجربة حزب البعث الذي لم يستمر طويلاً في الحكم والتي لم تعرف أسباب فشلها إلا بعد سنوات ابتعد خلالها عدد كبير من الشباب عن الحزب ومنهم أنا ولكن بقي الانتماء القومي والأمل في توحيد العرب حاضراً لدى معظمنا، تغذّيه أساساً القضية الفلسطينية ثمّ حرب 1956 والقضية الجزائرية وبعد ذلك خسارة حرب 1967.

II

أنهيت دراستي الجامعية من كلية الحقوق بجامعة بغداد في عام 1964، وفي عام 1967 حصلت على منحة من وزارة التربية إلى فرنسا لإكمال دراستى العليا. وهناك كانت لي تجربة غنية بسبب معايشتي لثورة الشباب التي عمّت فرنسا في عام 1968، تلك الثورة التي كان لها أثرها الكبير على حكومة الجنرال ديغول في فرنسا ومن ثم تنحيه عن السلطة. لقد حصل تغيير نوعي في رؤيتى للأحداث وتفسيري للظواهر السياسية، ولذلك رفضت العودة إلى صفوف حزب البعث عندما طلب مني

ذلك في باريس بعد ثورة عام 1968، ورغم وجود عدد كبير من البعثيين في فرنسا آنذاك والذين تحاورت معهم كثيراً في معرض نقدي لعملهم. ولكني بقيت متعصباً جداً لانتمائي القومي وبقيت ملتصقاً بقضية فلسطين باعتبارها قضية العرب الكبرى ولا أزال حتى يومنا هذا.

عدت إلى العراق من فرنسا في نهاية عام 1973 بعد أن أنهيت دراستي بالحصول على شهادة الدكتوراه. وأعترف بأني قد تأثرت ليس فقط بطريقة الحياة الفرنسية، وهو أمر طبيعي، لكن متابعة الحياة السياسية الغنية جداً قد تركت بصماتها هي الأخرى على طريقة تفكيري، ناهيك عن المنهجية العلمية التي تعلمتها خلال دراستي.

لقد كان للحرية التي كان يتمتع بها المجتمع الفرنسي مع ثراء الحياة الحزبية هناك والممارسة الديمقراطية تأثيراً على تفكيري وطريقة حياتي. وبسبب هذه التأثيرات القوية ومحاولة المقارنة المستمرة بين ما جرى ويجري في العراق وما جرى ويجري في فرنسا خلال فترة دراستي وبعدها، فضّلت الاستمرار بعيداً عن أي انتماء حزبي عدا عن العمل في إطار التنظيمات المهنية وبالذات اتحاد الحقوقيين العرب، واستمر ذلك الموقف حتى بدء الحرب العراقية الايرانية. في تلك الفترة الصعبة والقاسية عدت إلى صفوف الحزب كما هو شأن أعداد كبيرة من العراقيين حيث الوطن في حالة حرب.

III

بعد عودتي بدأت مشواري بالعمل كمدرس في كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد التي تدرجت فيها إلى أن حصلت على الأستاذية، كما تدرجت في المناصب الإدارية معاوناً للعميد ورئيساً لقسم في الكلّية وعميداً لها إلى أن نقلت منها في منتصف عام 1998 إلى وزارة الخارجية بدرجة سفير.

خلال الفترة ما بين 1980 و1984 تم ترشيحي من قبل وزارة الخارجية لإشغال عضوية اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية التي تعمل في إطار الأمم المتحدة بموجب اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 كوني مختصاً في القانون الدولي، وقد فزت في الانتخابات التي كانت تتم على أساس السيرة الذاتية المقدمة إلى جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية. خلال هذه الفترة تعرفت عن قرب على

ميدان حقوق الإنسان كما تعرفت على كيفية عمل الأمم المتحدة. وبالرغم من اقتناعي بنبل هذه الحقوق بدأت أدرك كيف تستغل لتحقيق أغراض سياسية دولية، علماً ان العراق لم يكن قد وُضِعَ بعدُ على قائمة منتهكي حقوق الإنسان، فقد كان آنذاك على علاقة طيبة مع الولايات المتحدة ولذلك لم يصدر أي قرار إدانة بحقّه من قبل لجنة حقوق الإنسان حتى عام 1991. على أية حال، بسبب خبرتي في هذا الميدان بدأت تدريس مادة حقوق الإنسان لأول مرة في كلية الحقوق واستطعت تخريج طلبة في هذا التخصص. كما قمت بإلقاء محاضرات عديدة في أماكن مختلفة حول الموضوع وأهميته.

خلال هذه الفترة بدأت علاقتي مع وزارة الخارجية بسبب حاجتها إلى مختص في هذا الميدان الجديد الذي له علاقة مباشرة بالقانون الدولي، وفعلاً بدأت أحضر اجتماعات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان مع موظفين من وزارة الخارجية والتي عادة ما تعقدان اجتماعاتهما السنوية في جنيف. كل ذلك زاد من عمق معرفتي بحقوق الإنسان وبأبعادها السياسية.

بعد حرب الخليج الثانية أصبح موضوع حقوق الإنسان في العراق المشكلة السياسية الأولى بعد قضية الحصار.

ولمّا لم يكن بإمكان أحد الدفاع عن الانتهاكات التي حدثت في العراق بسبب غياب أية معلومات من جانب الجهات العراقية المتهمة من جهاز مخابرات وأجهزة الأمن وغيرها، فإن التركيز كان يتمحور حول آثار الحصار على حقوق الإنسان، دون الانتهاكات ذات الطبيعة السياسية والإنسانية التي كانت قائمة بالفعل. كما كانت مشكلة استخدام اليورانيوم المنضب في العراق من قبل القوات الأميركية هي الأخرى محل أسئلة، ليس فقط من قبل الجانب العراقي، بل من قبل منظمات غير حكومية مهتمة ولكن دون جدوى تذكر، فالتيار المعادي للعراق في لجنة حقوق الإنسان كان قوياً جداً وقرارات الإدانة كانت تصدر بشكل دوري منذ عام 1991. وقد كانت تستند أساساً إلى تقارير المقرر الخاص الذي لم يكن موضوعياً ولا محايداً حتى استقالته؛ حاله حال السيد بتلر في موضوع أسلحة الدمار الشامل.

لقد كان دورنا يقتصر ليس فقط على إثارة موضوع الحصار أمام اللجنتين والجمعية العامة للأمم المتحدة، بل يتعدى ذلك إلى إعداد تقارير ترفع إلى وزارة

الخارجية التي كانت ترفعها إلى رئاسة الجمهورية والتي كانت تتضمن جميع الاتهامات الموجهة للعراق إضافة إلى مقترحات حول كيفية وضرورة تحسين هذه الأوضاع. ولكن هذه التقارير كانت بدون جدوى، إلا في حالات قليلة حيث كان الوضع الأمني هو هاجس السلطة، وهو العذر في عدم الاجابة على الإتهامات بانتهاكات لحقوق الإنسان..

لم يمنعني هذا النشاط من التركيز بكل جدية على عملي في كلية القانون التي أصبحت عميداً لها منذ عام 1983. وقد استطعت مع زملاء مخلصين لعملهم تأمين حماية جيدة لها من الفساد الذي بدأ مع توالي الحروب يزداد حدة وشراسة. واستمرت الكلية في جديتها وفي مستواها العلمي بالرغم من الضغوط التي كانت تحيط بنا من كل جانب، وخاصة خلال فترة الحصار، والتي تمكنا من مقاومتها والتغلب عليها.

لم تكن الفترة التي قضيتها في الكلية من دون مشاكل مع بعض رموز السلطة بسبب تزمتي والتزامي بتطبيق القانون على الجميع وبدون تمييز، سواء بين الطلبة أو مع الأساتذة، وقد مورست ضغوط كبيرة عليّ لم تفلح في تغيير مواقفي المبدئية التي تربيت عليها، وتركت الكلية وأنا أتمتع بسمعة جيدة والحمد لله على المستويين العلمي والإداري.

IV

أما كيف أصبحت سفيراً،

ففي 16 حزيران / يونيو 1998، استدعيت إلى بناية استعلامات القصر الجمهوري، وهناك التقيت بعدد من الأساتذة المختصين، وعددهم ثمانية أعرف منهم سبعة، كنا ثلاثة من الجامعة والآخرون إعلاميون عموماً ومنهم الدكتور ناجي صبري الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية.

وأذكر أن عدداً من الحضور ومنهم أنا لم يكن يعرف سبب الاستدعاء هذا، لذلك تركز الحديث الذي دار بيننا حول موضوع الدعوة؟ وقد اتفقنا على أن نهيّئ أنفسنا لمناقشة موضوع إعلامي سياسي يتعلق بالحصار وآثاره والوسائل الكفيلة للتخلص منه. في الحقيقة لم يكن يجمعنا إلا هذا الموضوع وقد كان الأكثر أهمية

في تلك الأثناء لأن الحصار قد أخذ مأخذه من المجتمع، فقد كان سبباً أساسياً في تدمير لحمة المجتمع، ولذلك قمنا بتقسيم أنفسنا على مواضيع، وكان من حصتي وأساتذة الجامعة الآخرين الجانب القانوني والسياسي الدولي وكل منا تهيأ للإجابة عن الأسئلة التي ستوجه له في اختصاصه. بعد قليل، حضر سكرتير رئيس الجمهورية الفريق عبد حمود، وبعد السلام قال لنا: إن الرئيس القائد قد أصدر أمر تعييننا سفراء في وزارة الخارجية، وأن من لديه رغبة في الاعتذار عن قبول هذه المهمة بهذه المهمة فليتفضل بذلك بدون حرج ولا حتى تقديم توضيح عن سبب الاعتذار.

ولكن كان من المعروف للجميع بأنه عندما يتخذ قرار من رئيس الجمهورية لا بد أن ينفذ ولا يجوز الاعتذار لأي سبب كان وإلا فالنتائج وخيمة.

أتذكر عندما غادرنا المكان بدأنا بالتعليق عما إذا كان لدينا فعلاً فرصة للاعتذار، ولو اعتذر أحدنا ماذا ستكون النتائج. وكنا نعرف أن الرفض غير ممكن.

لقد عُرض عليّ هذا المنصب سابقا مرات عديدة واعتذرت، لأن المقترح كان يأتي من وزير الخارجية وهو أمر يسهل الاعتذار عنه، ولكني قبلت التنسيب إلى وزارة الخارجية دون الانتقال إليها بسبب ارتباطي العميق وحبي الشديد وشغفي في التدريس في الجامعة التي عملت فيها ما يقارب ربع قرن.

الفصل الأول

كيف استعدّ اللاعبون؟

□ لماذا «انتهت اللعبة»؟

«انتهت اللعبة» جملة وردت على لساني يوم 9 نيسان/ أبريل 2003 على أثر سقوط بغداد عسكرياً بيد القوات الأميركية. وقد عنيت بانتهاء اللعبة انتهاء «المسرحية» التي استمر عرضها سنوات طويلة على مسرح الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة)، وشارك في تمثيلها لاعبون كبار هم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وعدد من أعضاء مجلس الأمن، منهم أعضاء دائمون وأعضاء غير دائمين، و«كومبارس» كبير من الدول المنافقة، ومن خلف «الكواليس» دول أخرى، لها مصلحة مباشرة في تدمير العراق. نعم، قلت هذه العبارة «The game is over» عن وعي وإدراك تامّين ولم تكن من باب إطلاق الكلام على عواهنه. وكانت تعبّر عن حقيقة الموقف من الناحية العسكرية يوم التاسع من نيسان 2003، ساعة وصول القوات الأميركية إلى قلب بغداد إلى ساحة الفردوس، ساحة الجندي المجهول سابقاً.

عندما تدق ساعة الصفر وتندلع الحرب لا يبقى للعاطفة مكان. وفي كل حرب غير متكافئة لا بد من رابح ومن خاسر. والطرف الضعيف عادة ما يخسر. ولذلك فإن هذه الخسارة لن تكون نهائية. في حروب الاستعمار كهذه غالباً ما تستمر الشعوب في المقاومة لسنين طويلة، ويكون المنتصر فيها، مهما طال الزمن، الشعب المعتدى عليه. وهو هنا الشعب العراقي الذي سيثبت للعالم أجمع أنه كما كان دائماً شعب أبيّ لا يرضى بالمهانة.

□ **كيف كان رد فعلك؟ هل فوجئت؟ ماذا فعلت؟**

يوم بدء العدوان العسكري كنت متشجعاً إلى حد كبير، وكنت أترقب النتائج الأولية دون أي وهم بأن العراقيين سيصدون العدوان، صحيح أن التوازن غير قائم بين القوتين المعتدية والمعتدى عليها لكن معنوياتي بدأت تقوى ولكن دونما أوهام، فالمقاومة البطولية في أم قصر قد هدّأت بعض الشيء من مخاوفي وقلقي. كنت عائداً من بغداد إلى مقر عملي في نيويورك وكلي أمل بأن العراقيين، في الأقل، سيقاومون، والمقاومة بحد ذاتها تعني بداية النصر في الحروب الاستعمارية كهذه.

كنت واثقاً بأن قوات الاحتلال ستدفع ثمن عدوانها في خسائر كبيرة بشرية ومادية، وإن كانت في النهاية ستربح الحرب بسبب تفوّقها التكنولوجي.

في ذلك اليوم، وكان الوقت ليلاً في نيويورك، كنت أتابع تطورات الموقف على شاشات الفضائيات العربية والأجنبية. أتذكر ليلتها لم يغمض لي جفن. وفي الحقيقة لم أتمكن من النوم طوال فترة العدوان إلا لماماً.

□ **طبيعي! معظم العرب، في كل مكان، لم يناموا. وأنت في موقع المسؤولية، شيء طبيعي ألا تنام، ولكن متابعتك كانت مجرد متابعة سلبية؟ متابعة متفرج؟ أم أنك كنت تتفاعل مع التطورات؟ واتخذت قراراً أو قرارات فيما يتعلق بموقفك من الأحداث؟**

لا يمكن أن تكون متابعتي للأحداث سلبية، فقد كنت أعيش الحدث بكل جوارحي، ليس فقط بمتابعة نتائج العمليات العسكرية على جبهات القتال من شاشات الفضائيات ووكالات الأنباء والصحف العربية والأميركية، بل كنت أنتظر بفارغ الصبر أخبار بغداد، سواء تلك التي كانت تنقلها الفضائية العراقية أو تلك التي كانت تصلني عن طريق الهاتف من وزارة الخارجية، وكانت نادرة بسبب انتقال الوزارة إلى الموقع البديل، وانقطاع خدمة الهاتف بعد أن تم قصف الوزارة. كما كان يشغلني في تلك الفترة كيفية التحرك في مجلس الأمن وطلب عقد اجتماع عاجل على أساس أن عدواناً عسكرياً مسلحاً قد وقع على العراق بمعنى أن هناك خرقاً للسلم والأمن الدوليين، وأن هذا العمل يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

□ **عندما قلت «اللعبة انتهت» من كان يلعب؟**

قلت من البداية إن المقصود باللعبة مسرحية سياسية عسكرية ضخمة، إنتاج هوليودي كبير مع تخصيص ميزانية ضخمة تجاوزت كل التوقعات، رغم المشاكل المالية والاقتصادية التي كان وما زال يعاني منها الاقتصاد الأميركي. وفيها من التمثيل والكذب والغش والخداع ما يفوق كل السيناريوهات، مسرحها العراق ومجلس الأمن، وموضوعها أسلحة الدمار الشلمل

□ **هل كان النظام العراقي من ضمن اللاعبين في هذه المسرحية؟**

النظام العراقي لم يكن لاعباً، بل كان يعتقد أنه يمكنه فضح اللعبة سياسياً ودبلوماسياً. يبدو أنه كان لديه قناعة بأنه سوف يتمكن من فضح اللعبة، باستجابته السريعة لمطالب الأمم المتحدة، وبعد ذلك من خلال الصمود والمقاومة كي لا يسمح للجيوش الأميركية والبريطانية بتحقيق انتصار سهل.

□ **كان لدى النظام في بغداد اقتناع من هذا النوع؟ عجيب!**

نعم، يبدو أنه كان ثمة اقتناع لدى بعض أركان النظام ورئيسه على الأقل، وهذا ما لمسه الجميع قبل بدء العدوان وخلاله، وهذا أيضاً ما عكسته المواقف الرسمية التي صدرت آنذاك.

□ **لمست هذا الاقتناع، أنت؟ كيف؟ ومتى؟**

ذهبت إلى بغداد في كانون الأول / ديسمبر 2002 لحضور الاجتماع السنوي للسفراء العراقيين الذي تعقده وزارة الخارجية. ومن الطبيعي أن يكون الموضوع الرئيسي للاجتماعات احتمالات العدوان العسكري على العراق، في ضوء التهديدات والحشود العسكرية الكبيرة في الكويت ومنطقة الخليج العربي. كان حديث الرئيس صدام حسين إلى السفراء واضحاً ويعكس موقفاً راسخاً بأنه سوف لن يكون هناك عدوان، وإذا وقع فسوف يندحر المعتدون.

□ **أنت إنسان مدرك ومثقف ودبلوماسي، هل كان يمكن أن تقتنع بأن العراق قد يتغلب على الولايات المتحدة؟**

في تقديري، لم يكن الموضوع مطروحاً بهذه الصيغة: أن ينتصر العراق أو لا ينتصر. كان ثمة احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يكون لدى العراق معلومات مؤكدة أو تطمينات من جهات موثوق بها، تفيد بأن الحرب لن تُشن عليه. وهو احتمال وارد في ظل عدم اكتراث القيادة في العراق بما يحدث على حدودها الجنوبية من تحضيرات محمومة لهجوم بري وبحري وجوي وفي وصول قوات عسكرية بمئات الآلاف، ناهيك عن الطائرات المقاتلة الحديثة والبوارج وحاملات الطائرات والغواصات.

والاحتمال الثاني: أن الحرب قد تقع ولكن العدو سيلقى مقاومة شرسة وسيتكبد الجيش الأميركي خسائر كبيرة بالأرواح، الأمر الذي سيثير حفيظة الشعب الأميركي ويجعل الاستمرار بالهجوم قراراً صعباً، فيتدخل مجلس الأمن ويتخذ قراراً بوقف إطلاق النار، الذي يمكن أن يؤدي إلى احتمال اللجوء إلى تسوية سياسية للنزاع.

□ هل كان عندك هذا الاقتناع؟ كنت تعرف الوضع المتردي الذي بلغه الجيش العراقي، ومع ذلك كنت تتصوّر أن بوسعه أن يتصدى للجيشين الأميركي والبريطاني؟

ما أوردته لا يخرج عن إطار التحليل الشخصي وهو ما كنت أفكر فيه آنذاك، وقد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً. هناك معطيات وحقائق لا تمكنني، بأي حال من الأحوال، من التوصل إلى مثل هذا الاقتناع. فالقوات العراقية لا تشجع على القول بأنها تستطيع الوقوف لفترة طويلة بوجه القوات المعتدية، لأن أوضاعها المادية والمعنوية ضعيفة جداً. ومعلوماتي العامة عن الجيش العراقي أنه لم يتطور تقنياً ولم يُنَمَّ فنيا.

كان الشعب العراقي منهكاً على جميع الصعد، والجيش العراقي جزء من الشعب العراقي الذي يعيش على الكفاف، لا بل أقل من ذلك بسبب الحصار الشامل الظالم الذي استمر حوالي ثلاثة عشر عاماً. أضف إلى ذلك الفساد الذي استشرى بشكل غير مسبوق نتيجة للحصار والحروب. ويبدو أن الحصار كان هدفاً قصدته الولايات المتحدة لذاته، باعتباره سلاحاً ماضياً يقوّض وحدة المجتمعات وتلاحمها وتضامنها ويعمل على تجزئتها، ويبعدها عن مساندة الحكومة التي باتت، هي الأخرى، متهمة بالفساد.

بدأ الفساد يتسلل إلى المجتمع والسلطة في العراق، فعلاً، خلال الحرب

العراقية الإيرانية. ثم انتشر هذا الوباء خلال التسعينات وخاصة أثناء الحصار، وبالذات بعد البدء بتطبيق مذكرة التفاهم «النفط مقابل الغذاء والدواء». سقطت ذمم كثيرة، في تلك الأيام، داخل السلطة وخارجها، في العراق وخارجه، بل وصل الأمر إلى دول ومنظمات دولية. . .

وعلى أي حال، فبدلاً من أن ينصرف النظام لمعالجة المشكلة المتفاقمة داخل المؤسسة العسكرية بعد انتهاء الحرب مع إيران، وإعادة ترتيب أوضاعها، ومنحها فسحة من الاستقرار والراحة بعد انتصارها، «كافأها» بأن أدخلها في أتون حرب ثانية مع الولايات المتحدة، فترسّخ الفساد وصار جزءاً من كيان المؤسسة.

قبل ذلك كان الجيش العراقي نموذجاً في الشرف والأمانة والانضباط والوطنية والقومية، دونما حاجة إلى الحديث عن نوعية وحجم التسليح الذي كانت تخشاه دول عديدة في المنطقة وخارجها، وكانت تحسب له ألف حساب. . . وإذا به، في غضون سنوات معدودة، ينتقل من حال إلى حال. وحين دُفع به إلى الكويت، وإلى المواجهة مع قوات التحالف، عام 1991، كان وضعه مزرياً. وحدات بكاملها ألقوا بها في الصحراء، من دون مستلزمات. وكانت النتيجة فقدان عشرات الألوف من أبناء الجيش. من لم يمت بسبب الجوع والعطش مات مدفوناً تحت الرمل أو وقع في الأسر. لم يكن الجيش مهيأً لتلك الحرب، وكانت القيادة تعرف ذلك. لكنها لم تتردد في الذهاب إلى الحرب لأسباب لا زالت غير واضحة ولا معروفة للعراقيين. في حين كانت هناك وسائل عديدة لحل الخلاف مع الكويت لمصلحة العراق.

□ هذا كان الوضع منذ أكثر من 10 سنوات...

نعم، أنا أتحدث عن مرحلة ما بعد الحرب العراقية الإيرانية، أي الفترة التي امتدت من آب 1990 حتى اليوم، والتي شهدت مراهنات خاسرة من قبل نظام الحكم في العراق على جميع المستويات، وطنياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.

ما الذي كان مصدر ثقة صدام حسين «بالنصر»؟ سؤال مطروح وطنياً منذ احتلال الكويت ومنذ ترداده عبارة: «لقد غدر الغادرون» في معظم الخطب التي كان يلقيها. لم يستطع أحد من القيادة العراقية، ولا من الشعب العراقي المعني أساساً بالمصيبة، تفسير هذه العبارة. ويبدو أن لا أحد غير الرئيس صدام حسين يستطيع ذلك، وربما معه مَن أعطاه وعداً وغدر به.

إن الموضوع لا يتعلق بالدفاع عن حكومة ولا عن رئيس ولا عن نظام، فالخطر تجاوز إلى حد بعيد الكرامة والعزة والشرف والمجد الشخصي إلى خطر فقدان الوطن. وحين نصل إلى هذه المرحلة الخطيرة، التي لا يوجد ما يفوقها، علينا أن نتوقف وأن نتسامى على جروحنا من أجل تحرير الوطن أولاً. فالوطن أعز وأغلى من الابن والمال والعشيرة، مع الاحتفاظ بالحقوق التي لا تسقط بالتقادم. وفي الوقت نفسه يجب أن لا ننتقص من دور قواتنا المسلحة ذات التراث المشرف عبر التاريخ. كما يجب الاعتراف للجندي العراقي البطل، رغم الظروف الصعبة التي مرّ بها، بأنه بقي على استعداده للتضحية بحياته في سبيل الدفاع عن كرامة الوطن وشرفه، ولا يقبل بالمهانة حتى لو كان جائعاً. ولكن الأمر يختلف عندما تطلب منه أن يعود إلى ساحة القتال لتنفيذ واجبات لم يقتنع بها أو حتى لا يملك أية فكرة عنها. وأقصد بهذا عملية احتلال الكويت. أتذكّر جيداً أن الجيش العراقي لم ينظر إلى تلك المهمة نظرة رضى وتأييد، ولم يعتبر أنه مكلف بمهمة وطنية، أو أن الواجب القومي يدفعه إليها. ومع ذلك، قام بواجبه، واستسلم لقدره ونفّذ الأوامر.

أما الآن، فنحن في موقع آخر. نحن في مواجهة عدو أجنبي اجتاح العراق واحتله عسكرياً. استباح أهله وامتهن كرامتهم ويقوم بنهب ثرواتهم ولا يخفي نواياه في إحداث تغيير في المعتقدات والتقاليد والقيم، ليُحلّ محلها قيمه ومعتقداته وقوانينه التي تسهّل له الحكم والسيطرة.

الموضوع، اليوم، موضوع استعمار أميركي بريطاني مباشر للبلاد، والشعب العراقي سيكون مهيّأً أكثر مع مرور الأيام لأن يتصدى لهؤلاء الغزاة المستعمرين. والشعب العراقي يعرف حقاً أن القادمين المحتلين بصدد خلق إسرائيل ثانية في العراق. من هنا يمكننا القول إن مسألة الدفاع عن العراق ومقاومة الأجنبي المحتل أمر لا يقبل المناقشة، ويعتبر محسوماً بالنسبة لجميع العراقيين. والمسألة مسألة وقت لا أكثر، خصوصاً وأن الأمر لم يعد يتعلق بشخص يعتبره الكثيرون السبب في كل ما حصل.

□ عدت إلى الولايات المتحدة، إلى مركزك في نيويورك بعد انتهاء «مؤتمر وزارة الخارجية السنوي»...

قبل عودتي، التقينا كمؤتمرين بعدد من المسؤولين في العراق، ومنهم الرئيس

صدام حسين الذي وجدنا عنده قدراً عالياً من الاقتناع بأن المستوى القتالي للقوات المسلحة العراقية وتسلحها مطمئنان جداً، وأنها قادرة على مواجهة المعتدين، وأن الجيش الأميركي لن يستطيع احتلال العراق، وسيصطدم بصخرة قوية تتكون من تلاحم الجيش والشعب العراقي، وأنه سيتكبد من الخسائر البشرية ما يعجز المجتمع الأميركي عن تحمله وسيضطر إلى سحب قواته.

أتذكّر أن المنطق نفسه قد استخدم إبان حربي الخليج الأولى والثانية، رغم اختلاف الظروف السياسية لكل منهما. على أية حال، انتقلنا من ظروف حرب الخليج الثانية، على سوئها، إلى ظروف الحرب الثالثة الأسوأ بجميع المقاييس.

□ ومع ذلك، بقيت مقتنعاً بإمكانية أن يوقف الجيش العراقي قوات الغزو الأميركية؟

نعم. كانت معنوياتي مرتفعة لإيماني بالشعب العراقي وبالجندي العراقي وباستعداده للتضحية. ولأنني كنت أتوقع أن تدعمه المقاومة الشعبية.

□ عندما شاهدت الدبابات الأميركية في ساحة الفردوس قلت إن اللعبة انتهت وأن اللاعبين هم الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الأنظمة العربية. لكن نتيجة كلامك الآن وبنتيجة التحليل الذي قدمته، أرى أن اللاعب الأكبر هو صدام حسين.

أنا لا أعتقد بأنه كان اللاعب الأكبر، فاللعبة التي فرضت عليه كانت أكبر منه بكثير، واللاعبون الصغار عادة ما يدفعون الثمن إذا لم يساعدهم أحد في ظل ضعف حامي الهدف.

□ الولايات المتحدة أعدّت للحرب عدتها منذ فترة طويلة جداً، أما هو فيبدو من مشهد سقوط بغداد أنه قد أعدّ شيئا غير ذي أهمية ولا ذات قيمة. ويبدو أنه كان يتوقع أن هؤلاء اللاعبين سوف يتوقفون عن اللعب في وقت ما غير متأخر. كان يراهن على ذلك أكثر من رهانه على الانتصار في أم المعارك، وأكثر من استعداده لها.

هذا يعتمد على أي منظار ننظر به إلى الموضوع، فاللعبة بدأت قبل عام 1991. أعتقد أن بريطانيا والصهيونية والولايات المتحدة كانت تفكر مجتمعة في كيفية

تدمير قدرة العراق العسكرية وتغيير النظام السياسي فيه منذ مدة ليست بالقصيرة. وأعتقد أن تاريخ ذلك يعود إلى ما قبل الحرب العراقية الإيرانية. ولكن لا يكمنني أن أجادل في أن هذا التاريخ قد بدأ التخطيط له بعد حرب الخليج الثانية، حيث بدأت اللعبة على مسرح الأمم المتحدة باعتبارها الجهة المؤهلة الوحيدة التي يمكن أن تكون غطاءً شرعياً لأي تحرك عملي، خصوصاً وأن هناك العديد من الذرائع الممكن خلقها لاستصدار قرارات من مجلس الأمن، تفيد مستقبلاً في تحقيق الأهداف المخطط لها في واشنطن ولندن وتل أبيب، بخصوص العراق.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن العراق كان غائباً عما يُخطط له، أو لم يستشعر خطر ذلك التحرك إلا في وقت متأخر جداً. كما لا أستطيع قبول فكرة أن دولاً مثل اتحاد روسيا أو الصين أو فرنسا لم تكن تعلم بحقيقة ما يخطط للعراق.

لقد اختارت الدول المعادية للعراق طريق الدبلوماسية الطويلة النفس، وهي تعرف بأن ردّ الفعل العراقي سيأتي متأخراً وبدون أثر يذكر على الهدف المطلوب تحقيقه من القرار الذي صدر عن مجلس الأمن. وتكون هي قد بدأت في تنفيذ الخطوة التالية المخطط لها في إصدار قرار آخر من المجلس. وهكذا توالت القرارات وحققت الدبلوماسية بواسطة الأمم المتحدة نتائج خطيرة جداً، وأولها فرض الحصار على العراق واستمراره للفترة المطلوبة، مستفيدة من كذبة أسحلة الدمار الشامل. فقد أصبحت «الكذبة» نفسها سلاح دمار شامل موجهاً ضد الشعب العراقي نفسه، إذ إن الحرب التي شُنت باسمها والحصار المفروض بحجة امتلاكها قتلت حوالي مليونين من العراقيين، على مرأى ومسمع من الأمم المتحدة ومن العالم، دون أن يجرؤ أحد على الاعتراض أو الاحتجاج على جريمة الإبادة هذه.

مقابل ذلك كان الدور العراقي يقتصر على ردود أفعال أقل ما يمكن أن توصف به هو المكابرة التي تعكس حالة الضعف الفاضحة وغياب الأفق السياسي الاستراتيجي لمواجهة الأزمة، بدلا من أخذ زمام المبادرة. لقد اتسمت سياسة العراق الخارجية طوال أكثر من عقد من الزمان بحالة من السكون والمراوحة، وهي حالة دفاع سلبي قاتلة.

صحيح أن الجميع كان يعرف أن النظام العراقي لا يملك إلا القليل من عناصر القوة المؤثرة في تغيير مسار اللعبة. ولكن بدلاً من أن ينحني العراق أمام العاصفة

التي كانت تزداد قوة يوماً بعد يوم، استمر النظام بالمكابرة، وحاول لفترة طويلة أن يظهر للعالم أن باستطاعته عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، أو تنفيذ ما يراه منها مناسباً. لكن هل استطاع ذلك حقاً؟ الجواب طبعاً بالنفي. لقد وقع النظام في وهم كبير منذ البداية، وهو أن بإمكانه الاعتماد على دول صديقة في مجلس الأمن، ناسياً أو متجاهلاً أن هذه الدول هي التي ساهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في صياغة القرارات الملزمة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي يتعين على جميع الدول الالتزام بها وتنفيذها.

كما يمكن القول، نظرياً على الأقل، إن العراق قد خسر مادياً وسياسياً، لأن مجمل القرار 687 يتركّز على نقطتين:

الأولى: السيطرة على موارد العراق الطبيعية ومنع الحكومة العراقية من التصرف بها وبمردوداتها المالية.

والثانية: كتحصيل حاصل، تعويق ومنع أي نشاط تنموي يهدف لتنشيط اقتصادي جاد وبما ينعكس إيجاباً على مختلف قطاعات المجتمع، ومنها بالطبع قطاع القوات المسلحة.

وفي ظل غياب المصادر المالية بحكم توقف ضخ النفط، تعطلت كل أنواع التنمية في العراق، ومنها تطوير القوات المسلحة، سواء من حيث التسليح أو التدريب. كما تم تقديم النظام في العراق ورئيسه للعالم بأنه خارج على القانون كونه يمتنع عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، أو ينفذ جزءاً منها وكما يحلو له، بما يعطي الانطباع أنه يملك من وسائل القوة ما يجعله يحجم عن تنفيذ إرادة المجتمع الدولي دون الخوف من عاقبة ذلك، بمعنى أن بحوزته أسلحة دمار يمكنه أن يستخدمها كقوة ردع أو كسلاح في المعركة. في حين أن الولايات المتحدة الأميركية تعرف جيداً أنه لا وجود لمثل هذه الأسلحة في العراق. لكنها استمرأت اللعبة ووجدت ضالتها فيها، كونها ستقود الرئيس صدام حسين إلى الفخ الذي نصبته له مع المملكة المتحدة.

وإذا أمعنا التدقيق في حركة قرارات مجلس الأمن لوجدناها عبارة عن مجموعة من العقوبات والقيود والإجراءات الدولية التي تراكمت مع مرور السنين، وفق منطق قواعد اللعبة التي رسمها بدقة لاعبوها الأساسيون لتضعف العراق كله، دولةً

ومجتمعاً ونظاماً، وتمنعه من التحرك بأي اتجاه يمكن أن يعرقل المخطط وحتى انتهاء اللعبة.

لقد بدأ تحجيم العراق ومنعه من الحركة منذ سنة 1991 إلى عام 2003، أي إلى أن حقق الحصار الأهداف التي خطط لها، خصوصاً في تدمير لحمة المجتمع العراقي المادية والقيمية، حيث شمل أذاه البنى التحتية للبلاد مع جميع فئات وأفراد المجتمع، عدا فئة قليلة مقربة من الرئيس وعشيرته.

□ ولكن الرئيس صدام حسين وعشيرته، كما يقال، تمكّنا من أن يحوّلا الحصار لمصلحتهما، ولم يأبها بآلام الشعب ولا بالخسائر الفادحة التي تسبب بها الحصار، لا سيما في أوساط الأطفال.

هذا كلام كان له قيمة لو كنا نعيش في ظل نظام ديمقراطي يقوم على أساس دولة القانون. وبحصار أو من دون حصار كنا نعيش في ظل أوضاع غير طبيعية وهيمنة مطلقة لشخص واحد وعائلته على مقاليد الدولة. ولكن هل يعتبر هذا مبرراً لاستمرار الحصار والإمعان في إيذاء الشعب العراقي وقتل أطفاله باسم الأمم المتحدة وباسم مجلس الأمن؟ بالتأكيد لا. وبالفعل تحرك الرأي العام العراقي كما تحرك الرأي العام العالمي الشعبي، ولو متأخراً، وبدأ يضغط على الأمم المتحدة وعلى أعضاء مجلس الأمن، وخصوصاً على الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، من أجل التخفيف من الحصار وآثاره، كما وتحرك الرأي العام الدولي الرسمي الذي لم يعد يحتمل ما يرى وما يسمع عن الكارثة التي يرزح تحتها شعب العراق بسبب الحصار. وتم التوقيع على برنامج النفط مقابل الغذاء في العام 1996 ليبدأ تنفيذه في عام 1997، وسمح للعراق بتصدير النفط مقابل أن تقوم الأمم المتحدة بالسماح بتوريدات غذائية وحاجات إنسانية بهدف التخفيف عن كاهل العراقيين من خلال توزيع الحصة الغذائية وحصول المرضى على أنواع معينة من الدواء. وتجدر الإشارة إلى أن الحصة الغذائية لم تكن تغطي الحاجة الفعلية بل الحد الأدنى الضروري للإنسان لكي يبقى على قيد الحياة، في حين حُجبت أنواع من الأدوية وبعض الاحتياجات الأساسية بسبب قيام الولايات المتحدة بتعليق آلاف العقود ذات العلاقة بالحاجات المدنية الخاصة بقطاعات الكهرباء والماء والمجاري والصحة والنفط وغيرها. ومع ذلك تمكن العراق، بفضل هذا البرنامج «النفط مقابل الغذاء»،

من الانفتاح اقتصاديا على العديد من دول العالم، ومنها الدول العربية ودول الجوار الإقليمي.

من الاقتصاد انتقل النشاط العراقي إلى السياسة واستطاع أن يكسب موااقع حاولت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا منعه من الوصول إليها. كما حاول العراق أن يستفيد من هذا البرنامج في تنشيط بعض قطاعات الاقتصاد، ومنها القطاع الزراعي والقطاع التجاري. ويمكن أن يكون استفاد منها عسكرياً، سواء في شراء بعض أنواع المعدات العسكرية أو في تطوير إنتاج بعض الأسلحة الخفيفة والعتاد الذي ساعد في تطوير قدرة الجيش العراقي القتالية.

وهنا أعتقد أن الرئيس كان يراهن على كسب الرأي العام العربي وبعض القوى الأجنبية، خصوصاً وأنه يعرف مدى «صعوبة» اختراق الأجهزة الأمنية العراقية، والتحقق من صحة البيانات التي كانت تعلن لأغراض دعائية. وهكذا تمكن من اثارة بلبلة في صفوف خصومه كما بين «أصدقائه» على السواء. والدليل أن المخابرات الأميركية والبريطانية صدقت، أو تظاهرت بأنها صدقت، أن العراق يقوم بتطوير أسحلة تقليدية بالإضافة إلى أسحلة دمار شامل. وهنا ليس بإمكاني القول من كان يخدع من آنذاك، ولكن الآن توضح كل شيء، ودفع في النهاية الشعب العراقي ثمن التذاكي والمغامرة.

يبدو أن الرئيس صدام حسين كان يخطط ويعمل كل شيء من أجل أن يظل موضوع أسلحة الدمار الشامل شغل العالم الشاغل، وخصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل، على أمل أن يردع الأعداء عن تهديد نظامه. وتظاهر هؤلاء بأنهم صدقوه، وأنذروه بأنهم قادمون لتجريده من الأسلحة التي «تهدد جيرانه والمنطقة والمصالح الأساسية للولايات المتحدة الأميركية والسلم العالمي».

□ بتعبير آخر، عندما تظاهرت الولايات المتحدة وبريطانيا بأنهما خُدعتا وصدقتا أن الرئيس صدام حسين يمتلك فعلاً سلاح الدمار الشامل، كانتا تدخلان في لعبة صدام حسين وتقعان في شباكه؟

لا أعتقد ذلك. فحين باشر المسؤولون في واشنطن ولندن بوضع خطتهم موضع التنفيذ، بدأ الرئيس صدام حسين يتراجع وراح يقدم التنازل تلو التنازل،

ولكن دون نتيجة. تأخر كثيراً باعتماد سياسة المرونة، وهكذا ذهب ضحية الشرك الذي ظن أنه نصبه لهم.

في حقيقة الأمر، لم تكن دولة من الدول الكبرى تصدق أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، خصوصاً بعد أن تم تدميرها بالكامل أمام مرأى ومسمع العالم أجمع. لكن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 كانت بالطبع السبب المباشر في التغيير الحاد في موقف الولايات المتحدة التي باتت بحاجة إلى كبش فداء آخر للانتقام غير أفغانستان المهمشة أصلاً، ومن الطبيعي أن يكون العراق هو الهدف والوسيلة في آن واحد خاصة وأن الرأى العام الأميركي الغاضب قد أصبح مهيأ لقبول ما تنوي قيادته القيام به من عمل عسكري ضد العراق أكثر من أي وقت آخر، خاصة بعد أن «شيطنت» النظام العراقي أمام شعبها في حملة إعلامية ضخمة لا قبل لأحد على مواجهتها، وخاصة أن الولايات التحدة تملك أكبر ماكنة دعائية في العالم يعمل فيها عشرات الآلاف من المختصين ومحطات الإذاعة والتلفزة والصحف والمجلات داخل وخارج الولايات المتحدة.

إن إنتاج وتخزين وصيانة الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية كما يقول المختصون بحاجة إلى أموال ضخمة وإلى درجة عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو أمر تعجز عنه أكثر الدول تقدماً وثروة. ومع ذلك يتهم العراق الفقير المحاصر بأنه يمتلكها، وبأن عنده الصواريخ وقاذفات الصواريخ التي تستطيع أن توصل هذه الأسلحة إلى أهدافها. ولو سلمنا جدلاً بأنهم خُدعوا وصدقوا حقيقة أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، فكيف كان سيدافع عنها؟ يعرف المحللون الاستراتيجيون والمعاهد المتخصصة بالدراسات الاستراتيجية حقيقة قوة الجيش العراقي، كما يعرفون أن هذا الجيش لا يملك غطاء جوياً. إذاً كيف سيتمكن من أن يحمي نفسه ويحمي سلاحه؟ بعد فرض مناطق الحظر الجوي، لم تستطع الدفاعات العراقية أن تثبت أنها أسقطت طائرة مقاتلة واحدة. كيف سيكون بوسع هذا الجيش مقاومة ومواجهة جيوش الولايات المتحدة وبريطانيا المدججة بأحدث الأسلحة والمزودة بأضخم وأقوى الطائرات العسكرية؟

لقد بات معروفاً على المستوى العام أن الخطة العسكرية العراقية - هكذا سمعنا - كانت تهدف إلى استدراج الجيش الأميركي إلى بغداد، باعتبارها المدينة

الكبرى المحصنة والتي تزخر بالعدة والعدد من الرجال والسلاح. وأن دخول القوات الأميركية المدينة الكثيفة السكان كان يمكن أن يحيّد السلاح الأميركي المتطور ويجعله شبه معطل في الشوارع، بينما المقاتل العراقي بمعرفته بزواريب المدينة وأزقتها، وبحماسته واندفاعه واستبساله في الدفاع عن عاصمة وطنه ستزداد حدة وفعالية. لكن الاستدراج تحوّل إلى عملية اقتحام سهلة مقابل عملية استسلام أسهل، كما يبدو. وإلى أن تتوضح حقيقة ما جرى، سيظل سقوط بغداد لغزاً يستعصي حله. إن هذا السقوط المهين أحدث خيبة وصدمة لدى المواطن العراقي والعربي، الذي شعر أن اللعبة انتهت قبل أن تبدأ، وأنه ذهب ضحية اللاعبين والمتلاعبين، وضحية المغامرين والمخادعين، من أطراف عدة: عراقية وعربية وغربية ودولية.

□ **هل شعر المواطن العراقي بأنه لا يستطيع أن يقاوم أم أنه لم يكن يريد أن يقاوم رغبة منه في ألاّ يحمي ذلك النظام؟**

لا أستطيع أن أتصور ولو للحظة أن العراقي لا يستطيع أو لا يريد أن يقاوم. في مثل هذه الأوقات العصيبة، يكون الوطن والشرف هما الهاجس الجمعي لعموم الشعب، وليس الرئيس أو القائد الميداني رغم أهمية ذلك في ساحة المواجهة. أنا لا أعتقد بأن المواطن العراقي كان شديد الاكتراث بما كان يمكن أن يحصل للقائد بقدر ما كان شديد الاكتراث بما قد يحصل للوطن، وبالدور الذي يقوم به الجيش أو يحجم عن القيام به في المواجهة مع العدو. لكن الرمزية المتمثلة بالقيادة السياسية والعسكرية تظل أمراً أساسياً في ساحة المعركة، ليس لذاتها بل لحماية الوطن. إذ لا يجوز بكل المعايير، ولأي سبب كان، للرئيس أو للقيادة السياسية أو العسكرية أن تختفي فجأة وتترك الشعب مذهولاً لا يعرف مصيره. وهذا ما حدث فعلاً، وهذا ما يجب أن نعرف كيف حدث؟ ولماذا؟ وخلاف ذلك يحق لكل مواطن عراقي أو عربي أن يفترض الخيانة إلى أن يثبت عكس ذلك.

يجوز أن نستنتج، في غياب الموقف الرسمي، أن الجيش قد خسر المعركة أو حتى الحرب. ولكن كان لا بد من إشارة علنية أو حتى سرية تعلم الشعب بما وقع وتقول له كيف يتصرف، ولا تتركه نهباً للشائعات وللبلبلة التي تسهّل كثيراً على القوات الأجنبية الغازية بسط سيطرتها. وهذا ما حصل بالفعل.

□ أعتقد أن البلبلة كانت مطلباً أميركياً. لكن البلبة التي يفتعلها المحتل شيء، والبلبة التي تنتج عن اضطراب القيادة وفقدانها زمام الأمور شيء آخر.

بالطبع، وكنت أتمنى أن يهبّ الشعب العراقي عن بكرة أبيه لا للدفاع عن النظام بل للدفاع عن الوطن. وأنا، كمواطن، ألقي مسؤولية عدم حصول ذلك على القيادة السياسية والعسكرية التي اختفت فجأة ولم يعد لها كما يبدو وجود ولا اتصال بالجيش ولا بسائر الأجهزة والتنظيمات المسؤولة عن المقاومة، في حين أن هذه القوات والمنظمات كانت لا تزال موجودة في كل مكان. لو قاومت القيادة، لو تقدمت على مرأى ومسمع من الشعب والعالم شاهرة السلاح بوجه الغازي لتبعها الشعب بدون تردد. ليس حباً بها، بل حباً بالوطن ودفاعاً عنه.

□ ولكن هل كنت تتصوّر أن ينزل صدام حسين إلى الشارع حاملاً بندقيته الشهيرة؟

ليس المطلوب من رئيس الدولة أن يحمل البندقية وينزل إلى الخندق. المطلوب أن يبقى في المعركة، وأن يعرف الشعب أن الرئيس لم يتخلّ عنه وأنه صامد. وأنا أصرّ على رأيي وأقول إن موقف العراقيين كان يمكن أن يتغيّر، أن يتبدل، أن يكون موقفاً آخر يعبر عن أصالة الشعب العراقي. انظر التظاهرات الكبيرة في أميركا وبريطانيا ضد الحرب، ولكن ما إن بدأت العمليات العسكرية ارتفعت الأصوات تطالب شعوب البلدين بالوقوف خلف جيوشها وحكامها، ووقفوا جميعاً إلى جانب أبنائهم الذي يحاربون، بغض النظر عن حكمهم ورأيهم بالقضية التي يحاربون من أجلها وبغض النظر عن موقفهم بشأن رؤسائهم.

الشعب العراقي لا يختلف عن غيره في الوقوف إلى جانب قواته المسلحة، بغض النظر عن علاقته برئيس الدولة وأياً كانت صفاته، ذلك الرئيس سيكون في هذه الحالة رمزاً أكثر منه شخصاً بعينه. الشعب يصطف قطعاً خلف القائد الذي سيخوض معه معركة الدفاع عن الأرض والوطن، معركة الشرف والكرامة.

كان الشعب العراقي، في تلك الأوقات الصعبة، بحاجة إلى قائد يتقدم الصفوف، ولا يساورني أدنى شك بأن المقاومة كانت انتظمت وراءه وفعلت فعلها طوال فترة المعارك، ودليلنا على ذلك انطلاق المقاومة الشعبية واستمرارها وتصاعدها مباشرة بعد سقوط بغداد بأيام مع غياب رئيس الدولة والقادة العسكريين

والسياسيين. فالشعب العراقي شعب شهم وأبي لا يستسلم دون قتال. ولكن، حدث شيء ما لا نعرف بعد طبيعته، ويكنني أن أتوقع أن الشعب العراقي قد وجد نفسه فجأة يتيماً في الساحة. لا أحد يوجهه ويرشده، وبدون القيادة التي كانت تتدخل في أخص خصوصياته، فسحب نفسه وذهب كل إلى بيته وهو في حيرة من أمره. ومع ذلك، لا يمكن أن أعزو هذا الموقف المحيّر إلى العلاقة السيئة بين الشعب والنظام فقط، فلم يكن لا الظرف ولا الوقت مناسبين للحساب أو الانتقام.

□ انتهى مؤتمر وزارة الخارجية وعدت إلى نيويورك لتجد أن اللعبة في تطور مستمر.

أقول إن هذه اللعبة بدأت على الأقل، منذ عام 1991. فالموقف الأميركي من العراق بدا يتغير فعلا مباشرة بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية في الثامن من آب 1988. واستمرت فصول اللعبة، التي ساهمت فيها كما أشرت أطراف عربية وأجنبية، حتى سقوط بغداد وبعده.

خلال تلك الفترة الطويلة نسبياً، كان لقرارات مجلس الأمن دور مركزي في اللعبة. كان لكل قرار يتخذه مجلس الأمن الدولي دور محسوب بدقة ليكون حلقة جديدة مضافة تزيد من تكبيل العراق وتقييد حركته. والقيود الجديدة لم تكن قيوداً مادية فحسب بل كانت قيوداً ذات طبيعة سياسية أيضاً، فيها مزيد من الامتهان والذل للشعب العراقي وللحكومة العراقية معاً.

لقد استطاعت الولايات المتحدة، بعقدها صفقة مع كل من روسيا وفرنسا والصين، أن تنتزع موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن، عدا الجمهورية العربية السورية، على إصدار قرار بشأن «مراجعة قوائم السلع» ذات الاستخدام المزدوج. لم يكن حظ هذا القرار النجاح في إحداث آثار مادية واضحة بقدر الآثار المعنوية والنفسية التي تركها. لأنه احتاج دخوله حيز التنفيذ إلى فترة طويلة ولأنه صدر قبل فترة قصيرة نسبياً من العدوان. كان الهدف منه إدخال مجلس الأمن والعراق في دوامة جديدة وكسب وقت مضاف مطلوب لتنفيذ الخطة. ولكن الغريب في الأمر أن كلا من روسيا وفرنسا قد صدقتا اللعبة ودخلتا فيها بجدية من خلال إجراء حوارات ومفاوضات في العواصم وفي مقر الأمم المتحدة وفي باريس وفي جنيف

وغيرها من العواصم، على مستويات متعددة ترافقها حملة إعلامية منظمة، كما هو الحال في كل مرة. فالإعلام كان دائماً حاضراً له دوره المرسوم في تنفيذ الخطة.

وفعلاً جرت مناورات وحدثت ضجة كبيرة في محاولة لمنع الدول العربية والدول المجاورة للعراق من تصدير أي مواد للعراق إلا من خلال مراقبين دوليين على الحدود مع سوريا وتركيا والأردن. وفعلاً زادوا عدد المراقبين كي يرفعوا من فاعليتهم. وهكذا جرى تطبيق الإجراءات الجديدة طبقاً للقرار الجديد والذي ترتب عليه عرقلة وصول مواد كثيرة كان العراق بحاجة ماسة إليها، ومنها بعض أنواع الدواء الخاصة بأمراض السرطان. ومن المعروف أن العراق قَبِلَ بالقرار الجديد، ليس بسبب عدم وجود خيار آخر أمامه، بل لأنه أراد أن يفوّت الفرصة ويفسد اللعبة، كما لم تكن لديه نية في استخدام هذه المواد إلا لأغراض مدنية بحتة. ومع ذلك صدق الجميع بأن هذا القرار جاء لمنع العراق من تطوير قدراته العسكرية ولا سيما أسلحة الدمار الشامل.

لقد رافق هذه اللعبة المكشوفة، كما أشرت، حملة دعائية إعلامية مكثفة، كانت تخفي وراءها أهدافاً لا علاقة لها بما هو معلن. ولكن السؤال المحير يبقى: هل أن موسكو وباريس كانتا تعرفان بأن كل هذا العمل الكبير والضخم وكل المصروفات التي جرى إنفاقها عليه لا تعدو أكثر من غطاء لعملية قذرة، من طبيعة الأعمال المخابراتية، تمهيداً لعمليات عسكرية ضد العراق؟

حاول عدد من الدبلوماسيين العراقيين ومن الاختصاصيين في القانون الدولي إقناع القيادة بضرورة القبول بقرار مجلس الأمن الخاص بقوائم مراجعة السلع وحاولوا أن يلفتوا نظر القيادة إلى اللعبة الدائرة في مجلس الأمن، وقد استطاعوا فعلا تحقيق ذلك لكن كما قلت دائما إن الوقت بات متأخراً على كل شيء. لقد بدأ الوضع يتفاقم فعلاً بالنسبة للعراق اعتبارا من عام 1998 أي بعد إصدار الولايات المتحدة قرارها الشهير وإعلان نيتها تغيير النظام في العراق. لقد بدأت الإجراءات العملية لتنفيذ ذلك القرار، والكل يعرف أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت بصورة علنية تهيئ عملاً عسكرياً ضد العراق بإرسال الكثير من القوات العسكرية إلى منطقة الخليج، ولا سيما إلى الكويت بحجة حماية الكويت من خطر عراقي محتمل.

□ عملياً، لم تنقطع الولايات المتحدة ولا بريطانيا عن قصف العراق من الجو...

الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا فرضت، بقرار خاص لا علاقة للأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن الدولي فيه، مناطق حظر جوي على العراق، ومنعت العراقيين من استخدام المجال الجوي العراقي ضمن خطوط عرض محددة. لم يكن هذا القرار تنفيذاً لأي من قرارات مجلس الأمن. وقد صدرت مواقف رسمية بهذا الاتجاه لعدد من الدول، أخص منها فرنسا، التي انسحبت من المشاركة في عمليات المراقبة الجوية لهذه المناطق، وكذلك روسيا والصين. كما ذكّر الأمين العام للأمم المتحدة مرات عديدة بأن هذا القرار لا علاقة له بالمنظمة الدولية. ولذلك كان العراق يقوم باستمرار بمقاومة الطائرات التي تنتهك أجواءه. أما الحجة التي تذرع بها الأميركيون والبريطانيون لفرض قرار الحظر الجوي هذا فهي «منع الحكومة العراقية من الاعتداء على الأكراد في الشمال وعلى الشيعة في الجنوب». هذا التبرير لا يعدو أكثر من لعبة مكشوفة لا تنطلي على أحد. بل هي واحدة من تلك الألاعيب الكثيرة التي استخدمت لإرهاق العراق سياسياً. منها، مثلاً، الزعم بأن العراق يهدد جيرانه، والكل يعرف مقدار ضعفه، وأنه أصبح في عداد الدول التي لا حول لها ولا قوة، والتي لا تريد أكثر من المحافظة على وجودها.

اللعبة البريطانية الأميركية بدأت في مجلس الأمن منذ سنوات وانتهت صفحتها العسكرية باحتلال العراق. لكن صفحاتها الأخرى مستمرة في الأمم المتحدة أو على الأرض، ومنها الجولة الأخيرة في مجلس الأمن، التي انتهت بصدور القرار رقم 1483 الذي أقرّ اعتبار القوات الأميركية البريطانية الموجودة في العراق «قوات احتلال».

□ ستكون لنا عودة إلى مجلس الأمن. أما الآن فنبقى مع اللعبة التي تصفها بأنها أميركية بريطانية. قلت انتهت اللعبة، في أي وضع نفسي كنت؟ ماذا كان وراء هذه اللعبة؟ ماذا كان شعورك؟

كنت أتابع الحرب متابعة دقيقة ومستمرّة، ولم تنقطع اتصالاتي مع الوزارة. وقد استطعت أن أُجري مع الدكتور ناجي صبري وزير الخارجية، اتصالين أو ثلاثة خلال فترة الحرب، عندما كان في سوريا وهو في طريقة إلى القاهرة لحضور

اجتماع وزراء الخارجية العرب، ثم وهو في طريق عودته من القاهرة إلى العراق. كان يتكلم بثقة عن المقاومة والنصر.

والغريب أنه عندما طلبت توجيهات من وزارة الخارجية بشأن دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة رسمية لمناقشة العدوان العسكري على العراق أجابني رئيس دائرة المنظمات في وزارة الخارجية: «دع للآخرين، وبالذات ماليزيا باعتبارها منسقاً لحركة عدم الانحياز، القيام بهذا الأمر». وكان تحليلي الشخصي أنهم يرون أن تقديم هكذا طلب يعطي إشارة ضعف، وفي تقديري أن الرئيس صدام حسين كان عنده الموقف ذاته. وأعتقد أن الوزارة قامت بإبلاغ ديوان الرئاسة حول الموضوع، ولست أدري إذا كان قد جاءهم جواب أم لا. إلا أن الوزارة وافقت، في وقت لاحق، على أن أطلب من المجموعة العربية أن تأخذ مبادرة دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد لمناقشة موضوع العراق. لكن الوقت داهمنا وسقطت بغداد قبل أن تتمكن المجموعة العربية، بعد مناقشات مضنية، من التقدم بطلبها إلى الجمعية العامة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مجلس الأمن كان عقد في وقت سابق جلسة لمناقشة الموضوع بناء على طلب من وفد ماليزيا باعتبارها رئيسة حركة عدم الانحياز.

□ كيف كانت ردود فعل أعضاء مجلس الأمن والدول الأخرى في جلسته المفتوحة؟

من الطبيعي أن تعكس بيانات الممثلين الدائمين المواقف الرسمية لدولهم. كنت على اتصال شبه يومي مع الدكتور ميخائيل وهبة، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، الذي أكن له كل التقدير والاحترام. وكنت أطمئن إلى أرائه السديدة التي تتسم بالموضوعية والمبدئية والتي كانت محل احترام وتقدير الجميع.

كما كنت على اتصال دائم بممثلي فرنسا وروسيا والصين وكذلك الأعضاء غير الدائمين. كانت علاقتي ودية مع ممثل فرنسا السابق جان ديفيد ليفيت، ولم تكن كذلك مع الممثل الجديد السيد دي لاسابلير، الذي كان يتجنب الحوار معي، رغم أنني تحدثت مرات عديدة معه حول موضوع العراق. لم أعبأ بذلك كثيراً لأنني أعرف أن باريس كانت على اتصال مباشر مع بغداد بواسطة سفيرها هناك. كان السفير ليفيت شخصية مرموقة في الأمم المتحدة، نُقل منها ليصبح سفيراً لفرنسا في

واشنطن. السفير الصيني كان موقفه إيجابياً دائماً ولكنه كان حذراً جداً. السفير الروسي السيد لافروف كانت علاقتي به مفتوحة وودية. كنت أراه متى رغبت في ذلك وكان كثيراً ما يتردد على صالون الممثلين في مبنى الأمم المتحدة، إنه شخص متواضع جداً يتحدث مع الجميع، سفراء ودبلوماسيين، كباراً وصغاراً وصحفيين.

كانت علاقتي بالسفراء الآخرين من ممثلي الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن طبيعية إلى حد كبير في حين كانت تربطني مع بعضهم علاقات جيدة. وكنت أتفهم مواقفهم لأنني أعرف أن دولهم لا تحتمل غضب الولايات المتحدة. ولكن حين كنت أجتمع إليهم منفردين أو مجتمعين كانوا يصغون إلي باهتمام بالغ، علماً أني أعرف أنه ليس بيد أحد منهم حيلة، وأن التعليمات من عواصمهم واضحة: «عدم إغضاب الولايات المتحدة». والسفير الذي يتجرأ ويبدي رأياً، ولو بصيغة تساؤل، لا يحظى برضى واشنطن يعرّض نفسه للخطر، بمعنى أنه يمكن أن يسمع مباشرة ما لا يحب من ممثلية الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وطبعا من وزير خارجيته أو حتى مباشرة من رئيس دولته. وقد حصل ذلك فعلاً مع سفير موريشيوس لدى الأمم المتحدة عندما كانت دولته عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

لم يعلن هذا السفير تعاطفه مع العراق، إنما حاول فقط أن يظهر قدراً من الموضوعية والحياد، نوعاً ما، في عرض موقفه في اجتماع لمجلس الأمن. سفير موريشيوس، ومحايد؟ أمر غير مقبول. أغضب موقفه هذا الولايات المتحدة. بعد ذلك، سمعنا أنه استدعي إلى العاصمة واختفى لعدة أسابيع، ولم يرجع إلا بعد التصويت على قرار مجلس الأمن، فهنأناه بسلامة الوصول مع ابتسامة رقيقة منه. نأمل أن يتمكن يوماً ما من أن يحكي ما حصل له بالتفصيل؛ وسوف لن يسرّ ما سيحكيه الولايات المتحدة.

كما لقي سفير دولة أخرى صغيرة من أميركا الوسطى، وهي دولة حليفة للولايات المتحدة، مصيراً أسود. فقد أحيل على المعاش في اليوم التالي لإلقاء كلمته، وغادر نيويورك لأنه تحدث في تلك الجلسة بأسلوب غير مقبول من «السيد». كانت ممثلية الولايات المتحدة وزعت «نقاط حديث» بما يجب أن تتضمنه بيانات الدول الحليفة. هناك عدد كبير من الدول التزم حرفياً بما طلبته الولايات

المتحدة، وهناك دول أخرى مثل ألبانيا وماسدونيا ولاتفيا وإسبانيا زايدت كثيراً، لكسب رضا «السيد». وهناك دول اعتقدت بأنها ما زالت مستقلة ويمكنها أن تبدي رأياً قد لا يتعارض مع الرؤية الأميركية ولكنه لا يتطابق معها تماماً.

أعتقد أن جريدة نيويورك تايمز قد أشارت إلى الممارسات الأميركية في الأمم المتحدة وإلى أسلوب تعاطيها مع بعض الممثلين الدائمين بخصوص مواقفهم في مجلس الأمن حول العراق. وقد أشارت بالاسم إلى بعضهم. ولكن واشنطن، عادة، لا تعير اهتماماً كبيراً لذلك، فالذي يهمها هو فرض رؤيتها وتحقيق ما تريده مهما كانت الوسائل التي يتوجب اتباعها لإنجاز المهمة. وسياسة الجزرة والعصا الأميركية هي حديث الدبلوماسيين في الأمم المتحدة.

إذا تأملنا جيداً في سلوك الولايات المتحدة وحللنا أساليبها في تحقيق أهدافها، نلاحظ أنها تبنت عملياً أساليب الأنظمة الشمولية التي كانت تندّد بها وتعتبرها منافية للمثل العليا والقيم الأميركية ولا سيما في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. على المستوى الدولي وفي المنظمة الدولية، باتت الولايات المتحدة أكثر الدول تطبيقاً لمبدأ «الغاية تبرر الوسيلة». ليس هنا المجال الأنسب لمناقشة هذا التوجه الخطير في أيديولوجية وأخلاقيات الدولة العظمى، ولا أسلوبها في عدم احترام ميثاق المنظمة الدولية وانتهاك مبادئ وقواعد القانون الدولي.

□ نعود إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، كيف كان الوضع...

عندما اندلعت الحرب، سيطر الوجوم على مجلس الأمن، لا بل على الأمم المتحدة كلها. هذه المنظمة تأسست كي تكون حارساً للسلام وحامياً للأمن ومانعاً لوقوع الحروب. ومن الطبيعي أن يسود جو من الأزمة وكثير من الإحراج في كل مرة تعجز فيها عن إيجاد حل سياسي لمشكلة دولية حادة، ولا سيما عندما يتحول الخلاف إلى صراع عسكري. اندلعت الحرب العدوانية الأميركية البريطانية على العراق في منطقة شديدة الحساسية، شاركت فيها مباشرة جيوش عدد من الدول منها دولتان من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إحداهما الدولة الأقوى في العالم والتي تستضيف المنظمة الدولية المسؤولة عن حفظ الأمن الدولي، ودولة أخرى عضو غير دائم في مجلس الأمن. كما شاركت فيها دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. علماً بأن جميع الدول كانت تعرف تماماً أن هذه الحرب هي حرب

عدوانية تنتهك قرار مجلس الأمن 1441، كما تنتهك ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يجيز اتخاذ أي إجراء عسكري ضد أية دولة عضو إلا بقرار يصدر عن مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع من الميثاق.

على أية حال لم تكن المنظمة في وضع تُحسد عليه. ومن جهتي، لم أكن مستعداً لأن أرثي لحالها ولا بد للعالم أن يفيق من حالة الغيبوبة التي يعيشها ويحاول إنقاذها وإلا فالقادم أدهى وأمر.

لقد سيطر الوجوم على الأمم المتحدة وتعطلت الحركة فيها، وما زال الأمر كذلك حتى أيامنا هذه. ولكي تغطي المنظمة الدولية على فشلها وضعفها، قررت السكوت المطبق، في محاولة لتقليل خسارتها الأخلاقية والسياسية، والحد مما يمكن أن يسببه لها الثور الهائج من خسائر مادية إذا ما حاولت الاقتراب من طريقه. وبذلك طبقت المثل السائد هذه الأيام في المنطقة العربية: «السكوت من ذهب».

ولكن، للتاريخ، يجب الإشارة إلى أن الأمم المتحدة بدأت، وعلى استحياء شديد وبموافقة الولايات المتحدة، بالحديث، والحديث فقط، وبدون أي فعل ولو بسيط جداً، عن الجانب الإنساني، دون التطرق إلى الأسئلة الكبرى والتي تهم المجتمع الدولي وفي طليعتها: كيف يعيش العراقيون وقت الحرب؟ وما هي المشاكل التي يواجهونها؟ هل يتعرض المدنيون للأخطار؟ القصف الأميركي البريطاني هل يطال المدنيين؟ تدمير البنى الأساسية للمجتمع؟

طبعاً، هذه الأسئلة في غاية الأهمية، لكن معالجتها سياسية قبل أن تكون إنسانية. وبرأيي أن الشعور بالإحراج والضيق ازداد، عندما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، قبل اندلاع الحرب بأيام، قراره المفاجئ بسحب جميع الموظفين الدوليين من العراق، ويبدو أن ذلك قد تم بناءً على «نصيحة» مباشرة من الولايات المتحدة، بعد أن طلبت سحب موظفي «اليونيكوم» UNICOM، وبعدها قواتها وهي قوات مراقبة تابعة للأمم المتحدة على الحدود الكويتية العراقية، ثم سحب موظفي برنامج «النفط مقابل الغذاء». كما غادر المفتشون الدوليون المكلفون بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل. وكان ذلك القرار مؤشراً قوياً إلى أن الحرب واقعة في غضون يوم أو يومين.

□ هل أبلغك الأمين العام للأمم المتحدة قراره سحب الموظفين الدوليين قبل إعلانه؟

لم يبلغني شيئاً، لكنه أصدر بياناً رسمياً بانسحاب القوات الدولية، تناقلته وكالات الأنباء، قبل فترة من صدور البيان، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن تعليمات الانسحاب قد صدرت على أثر نصائح من السلطات الأميركية. وقابلت حكومة العراق آنذاك ذلك القرار باحتجاج شديد، وأدليت بتصريح أعربت فيه عن دهشة وأسف العراق، الذي اعتبر قرار الأمين العام بمثابة إشارة لبدء الحرب. وعلى الفور، وصلتني من بغداد رسائل احتجاج شديدة اللهجة موجهة إلى الأمين العام، بعضها تضمّن انتقادات لاذعة وشخصية له، فوجدت أن من الحكمة ألا أسلمه إياها، لأننا كنا في هذا الوقت الصعب جداً بحاجة إلى كسب أصدقاء لا أعداء. واكتفيت بإبلاغ مكتبه بأن حكومتي تعترض على قراره وتأسف لاتخاذه ذلك القرار. وكررت القول إنه كان بوسع الأمين العام الانتظار حتى بدء العمليات العسكرية ليسحب موظفيه دون أن يعرضهم للخطر. وتفهّم الأمين العام موقفنا مكتفياً بالقول إن حماية حياة موظفي الأمم المتحدة من صلب واجباته وأن عليه القيام بهذا الواجب حين يرى ذلك ضرورياً. وهذا ما فعل.

□ أنت قلت إن القرار المذكور كان بمثابة إشارة لبدء الحرب، فهل كان للتصاريح المتبادلة تأثير على علاقتك الشخصية بالأمين العام؟

كلا، أبداً، بقيت علاقتي بالأمين العام جيدة وإيجابية، إلى يوم مغادرتي الأمم المتحدة، وقد ذهبت لمقابلته صباح يوم مغادرتي نيويورك، وتحدثنا في مواضيع كثيرة، لكني ألححت عليه بأن يعطي الجانب الإنساني اهتماماً عملياً وأن يعمل على أن تصل إلى العراق المواد الغذائية والدواء بالسرعة الممكنة، لا سيما المكدس منها في مختلف موانئ العالم البحرية والجوية، وأن يطلب من الولايات المتحدة الأميركية أن تسمح بذلك طبقاً لقواعد الحرب، أو أن يرسل هو من يستطيع أن يوصل تلك المواد إلى العراق، خاصة وأن المستشفيات بدأت تنفد أدويتها قبل أن تتعرض للنهب بالكامل. وكان الحديث إنسانياً أكثر منه سياسياً. أظهر كوفي أنان تجاوباً حذراً، وهو المعروف بحنكته ودبلوماسيته ودماثة خلقه، مشيراً إلى أنه لا يستطيع أن يجبر أحداً على القيام بهذه المخاطرة كما لا يجب عليه القيام بذلك وأنه

مسؤول عن أمنهم وحمايتهم ولذلك فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى عدد كبير من المتطوعين للقيام بمثل هذا العمل وإن الظروف لم تكن تشجع أحداً على التطوع للقيام بهذه المهمة بسبب الأعمال العسكرية، وربما لا يوجد من يقبل التطوع لمثل هذه المهمة الخطرة جداً. وأيضاً، خوفاً من الموقف العدائي الذي ستقفه الولايات المتحدة وبريطانيا من كل متطوع لتلك المهمة.

كما أني فهمتُ أن واشنطن ولندن طلبتا من الأمين العام أن يمتنع عن اتخاذ مبادرات كثيرة من هذا النوع وأن يلتزم الحذر، ولكنه لم يكن بحاجة إلى تحذير، بل إن حذره الذي يتجاوز حدود الميثاق في بعض الأحيان عرضه إلى انتقادات شديدة من قبل بعض الدول. ومع معرفتي بذلك فقد ألححت عليه وذكرته أن بوسعه أن يرسل المساعدات الإنسانية عن طريق سوريا أو الأردن أو تركيا. لكن تركيا كانت قد أغلقت حدودها مع العراق، بينما كانت في وقت سابق قد وقفت موقفاً شجاعاً وصائباً في عدم السماح بنقل القوات الأميركية إلى شمال العراق عبر أراضيها. باختصار ومع الأسف لم يتجرأ الأمين العام على اتخاذ أية خطوة إنسانية، كان يمكن أن تحسب له، باتجاه إرسال أية مواد غذائية وأدوية إلا بعد فترة طويلة نسبياً، أي بعد توقف العمليات الحربية، بأسابيع.



الفصل الثاني

على مسرح الأمم المتحدة

□ لا تجري لعبة ولا تستمر ما لم يشترك فيها فريقان أو أكثر. الفريق الأميركي ـ البريطاني معلن ومعروف يحاول أن يحتل الساحة بضجيجه وصخبه العاليين. هل يعقل ألا يقود الرئيس صدام حسين الفريق الثاني؟ هل يكتفي من اللعبة بالتفرج عليها؟

أنا أتحدث عن الفترة التي بدأت في العام 1991 إن لم تكن قد بدأت قبل ذلك بكثير. وإذا كنا نقول إن هذه اللعبة موجودة والرئيس صدام حسين يشارك فيها لغرض مواجهتها أو الالتفاف عليها أو تحجيمها، نعم! هذا يمكن أن يكون صحيحاً، لأن أي لعبة لا بد أن تكون بين طرفين أو أكثر، وكل واحد من الأطراف يريد أن يغلب الآخر.

لقد سمّيتها لعبة، لأنها كانت مبنية في الأساس على وهم: أحد الأطراف يعرف ويحاول أن يكذب على أمل أن يصدقه الآخرون، على طريقة «اكذب، ثم اكذب، ثم اكذب حتى يصدقك الآخرون». والآخر مستمرئ اللعبة من أجل أن يثبت أمام شعبه وأمام العالم أنه يستطيع مقاومة هؤلاء الكبار، «الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا». أما الأمم المتحدة فهي المسرح الذي يتم عرض المسرحية عليه، وهي ليست لاعباً أساسياً أو لاعباً أصيلاً. إنها أداة بأيدي اللاعبين الكبار، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، يستخدمونها متى أرادوا.

من وجهة النظر هذه، يلعب في هذه الساحة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، ومعهما بعض اللاعبين الصغار من بين الدول الأعضاء غير الدائمين في

مجلس الأمن الدولي، من جهة، وفي الجهة الثانية، العراق الذي استمرأ اللعبة لأنه وجد نفسه يلعب مع اللاعب الأكبر في العالم. حاول العراق أن ينقذ ما يمكن إنقاذه بعد الفشل المروّع الذي حدث عام 1991، حين أخرج بالقوة من الكويت ومني بهزيمة كان يجب أن توقظه من وهمه وتعرفه على حقيقة حجمه، لكنه تصوّر أن حجمه قد كبر بعد ذلك، لمجرد أنه ظهر للرأي العام العالمي أنه يستطيع مقاومة اللاعبين الكبار. بهذا المفهوم، نعم، نستطيع أن نقول إن صدام حسين كان لاعباً على المسرح.

المسرحية التي ألفها وأخرجها أميركيون وبريطانيون وآخرون خلف الستارة، مع بعض العرب وغيرهم، لإقناع العالم بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وأنه بالتالي، يهدّد شعبه، ويهدد جيرانه، ويهدد المنطقة، ويهدد السلام العالمي، أصبحت معروفة المعالم واضحة الأهداف للجميع، عدا العراق، منذ وقت مبكر.

هذه المسرحية التي ارتبطت أساساً بالادعاء بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل والتي أثبتت الأيام اللاحقة على الحرب عدم صحته، لم تكن من المسرح العبثي بل كانت من المسرح الواقعي الذي يستشرف ما سيكون عليه الحال غداً، وكثيراً ما يتوجه هذا النوع من المسرح إلى القادة والمسؤولين أكثر منه للمثقفين والفلاسفة والأدباء الذين يهتمون بنوع آخر من المسرح، ولذلك كان من المفروض التنبه والتنبؤ بما سيحدث غداً وهذا ما أهملته القيادة العراقية آنذاك إلى أن وقعت الكارثة ولم يعد ينفع الندم. لم يكن موضوع أسلحة الدمار الشامل مطروحاً حتى انتهاء حرب الخليج الثانية التي أدت ليس فقط لإخراج العراق من الكويت بالقوة، بل إلى تدمير جيشه وماكنته العسكرية وإضعافه مع مرور السنوات اللاحقة للحرب، بحيث بات الضحية المثلى التي يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تنقضّ عليها في الوقت الذي تراه ملائماً لسياستها الكونية ومصالحها في الخارج والداخل، وخدمة لمصلحة الرئيس بوش الابن ولحملته الانتخابية القادمة، وكذلك خدمة لما يسمى باليمين الجديد أو كما يسميه آخرون باليمين المسيحي الجديد.

حين أراد الرئيس بل كلينتون إلهاء الأميركيين عن علاقته المعيبة بمونيكا لوينسكي، في العام 1998، شنّ حملة من الغارات الصاروخية المكثفة على العراق ذهب ضحيتها مئات من الأبرياء ودُمِّر عدد كبير من المنشآت الصناعية العراقية تقدر بملايين الدولارات. وجاءت أحداث أيلول 2001، وكان لا بد من كبش فداء، ولم

يستغرق البحث عن الضحية المطلوبة وقتاً طويلاً. كان العراق جاهزاً ليُقدّم على مذبح الغرور الأميركي. فبدأت اللعبة بإطلاق تهمة الإرهاب الدولي والتعاون معه وتغذيته بالمال والسلاح. أضف إليها تهمة امتلاك سلاح الدمار الشامل ونغمة تهديد العراق لجيرانه وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولكن كان لا بد من التمهيد للعدوان، بحملة علاقات عامة ترافقها حملة إعلامية. ولم تكن المطالبة بتغيير النظام في العراق «لإنقاذ الشعب العراقي» أمراً مقبولاً في تلك الأثناء، لأنه كان سيعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة وشرعة الأمم المتحدة تحظر ذلك.

في الحقيقة، كانت معظم الدول تعرف أن الاتهامات الموجهة للعراق أمر مشكوك في صحته وأنها ليست أكثر من ذرائع وأدوات وخيوط تستخدمها وتحركها الولايات المتحدة في الوقت واللحظة المناسبتين.

إذاً اللاعب الأساسي الولايات المتحدة الأميركية، واللاعب الثاني التابع بريطانيا التي ارتضى رئيس وزرائها «بلير» لنفسه أن يكون تابعاً سياسياً وحليفاً صغيراً للولايات المتحدة. والمسرح هو الأمم المتحدة بجهازيها: مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة. وكان رفع الستار عن الفصل ما قبل الأخير من المسرحية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبحضور الرئيس جورج بوش الذي ألقى خطابه غداة أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وأطلق تهديداته. ثم جاء مرة ثانية، في أيلول / سبتمبر 2002، إلى الجمعية العامة في الذكرى الأولى للأحداث المذكورة. وكانت تهديداته تلك المرة أكثر وضوحاً وتحديداً للعراق، استغرقت خطابه بالكامل تقريباً. وأتبع التهديدات بإرسال قوات عسكرية إلى الخليج تضاف إلى ما كان موجوداً منها سواء في البحر أو في دول المنطقة.

وبعد ذلك التاريخ انتقل اللاعبون إلى مسرح مجلس الأمن لمواصلة لعبتهم واستكمال التصعيد والتشويق حتى المشهد الأخير.

وأياً كان المسرح الذي يقف عليه اللاعبون، في الأمم المتحدة، الجمعية العامة أو مجلس الأمن، فإن الحوار والسيناريو وسائر عناصر اللعبة توضع كلها في البنتاغون وفي البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية الأميركية. تطبخ هناك ثم ترسل إلى الأمم المتحدة بعد أن تجري اتصالات حولها على مستوى الرؤساء ووزراء

خارجية الدول الأعضاء الدائمين في المجلس، وتتنقل بين الكواليس ومقرات الممثليات قبل أن ترسل في صيغتها شبه النهائية إلى مكاتب مجلس الأمن لتوزع، إرضاءً لغرور الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وللإيحاء بأن لهم دوراً في «طبخ» القرارات، ومنها ترسل إلى المسرح المكشوف، إلى قاعة مجلس الأمن.

طقوس وتقاليد وأدوار مرسومة سلفاً تلعب فيها دوراً أساسياً سكرتارية المجلس التي يشرف عليها موظفون في غالبيتهم لا يبتعدون كثيراً عن التأثير أو التوجيه الأميركي المباشر. وممثلو دول (وزراء أو سفراء) يتقنون أدوارهم ولا يحيدون عنها إلا نادراً، كما حصل مع وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دي فيلبان الذي فاجأ الجميع بخطاب لامع واستحق التصفيق عليه. تصفيق في مجلس الأمن الدولي؟ وبأيدي وزراء الخارجية؟ كان ذلك نادراً!

إن ممثلي الدول في الأمم المتحدة يؤدون أدواراً «مكتوبة». مهمة المندوب أن يرفع تقارير إلى حكومته، والموقف الذي يعلنه في مجلس الأمن يأتيه من عاصمة بلاده، وغالباً ما يكون مكتوباً فيكتفي بقراءته. ولا يتخذ المندوب مبادرات إلا إذا كان مفوضاً بذلك من حكومته.

وبالعودة إلى ما كان يحصل على مسرح مجلس الأمن، فإن القرارات أو مشاريع القرارات تعدها في معظم الأحيان الولايات المتحدة الأميركية بالتنسيق مع بريطانيا التي تتولى تسويق الموقف الأميركي. الدولتان تعرفان تماماً ماذا تريدان، وكانتا تتناوبان في أداء الأدوار وبصورة مرسومة. والهدف واضح هذه المرة انتزاع الغطاء الشرعي للحرب التي تنويان شنها على العراق من مجلس الأمن. مرة واحدة، تعثرت جهودهما وفشلتا في بلوغ مأربهما، منذ عام 1991 وحتى اندلاع الحرب في آذار / مارس 2003، وكانت تلك المرة عندما هددت كل من فرنسا وروسيا باستخدام حق النقض «الفيتو» لمنع مجلس الأمن من إعطاء الولايات المتحدة وبريطانيا موافقة على شن الحرب على العراق.

فوجئت الولايات المتحدة بالموقفين الفرنسي والروسي ولكنها كانت قد اتخذت القرار. وبدلاً من أن تذهب إلى مجلس الأمن الذي كان سيرفض الموافقة على مشروع القرار الذي تقدمت به، ذهبت إلى العراق بدون غطاء شرعي، منتهكة بذلك أبسط قواعد القانون الدولي، وخارجة على إرادة الأسرة الدولية.

بدلاً من مجلس الأمن ذهبت إلى اجتماع لم يجد أحد تبريراً له وهو الاجتماع الذي عقده الرئيس بوش مع طوني بلير وخوسيه ماريا أزنار رئيس وزراء إسبانيا ورئيس البرتغال، في جزر «الأزور» في وسط المحيط الأطلسي، وقد كان اجتماعاً دعائياً إعلامياً لا أكثر، تقرر فيه موعد شن الحرب على العراق.

□ بدأت اللعبة في مجلس الأمن بالقرار رقم 687 المؤرخ في 3 نيسان 1991 والذي يعتبر حجرها الأساس، وتواصلت بذريعة أسلحة الدمار الشامل، حتى أصبحت الفكرة الرئيسية التي حددت المسار كله الذي سيقود إلى الحرب. واتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا من هذا القرار منطلقاً لإضافة قيود جديدة على العراق، في كل مرة يمتنع عن تنفيذ بعض بنوده أو إبداء عدم اكتراث للقرارت اللاحقة.

إن جميع قرارات مجلس الأمن ما عدا واحد منها وهو القرار 688 صدرت بموجب الفصل السابع. وهذا يعني أنها قرارات ملزمة لجميع الدول، حتى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي لم تصوّت عليها ملزمة بتنفيذها، بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية. هذا لا يعني أن جميع قرارت المجلس الصادرة بموجب الفصل السابع تنفذ دائماً. فإسرائيل، مثلا، لا «تسري» عليها هذا القاعدة البديهية. وهذا يعني وجود ازدواجية في المعايير سواء في إصدار القرارت أو في تنفيذها.

إسرائيل لا تنفذ، ولم تكلف لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا نفسيهما ولا الأمم المتحدة أو حتى دول العالم الأخرى بما فيها أعضاء مجلس الأمن الآخرين عناء تذكيرها بضرورة التنفيذ. إسرائيل ليست دولة كسائر الدول، إنها «سوبر دولة».

أما العراق «فيجب» عليه أن ينفذ ولكنه عادة ما يسكت أو يعلن أنه سوف لن يتعامل مع القرار، ولكن في النهاية كان يجد نفسه مضطراً إلى تنفيذ كل أو بعض القرار، وكثيراً ما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تستصدران قراراً جديداً أكثر قسوة من سابقه ويضطر معه العراق إلى تنفيذ القرار السابق ويلتزم الصمت بشأن القرار الجديد، إلى أن يصدر قرار آخر.

□ أولم ينتبه إلى أنه يدخل نفسه في حلقة مفرغة ستؤدي به إلى التهلكة؟ لم يكن واعياً لخطورة «لعبته»؟

لا أحد يعرف على ماذا كان يراهن الرئيس صدام حسين. لنسلم جدلاً بأنه لم

يكن واعياً للاخطار بالرغم من عدم قناعتي بهذا الزعم، لكن غيره في العراق وخارجه كان واعياً تماماً للأخطار المباشرة في تضييق الخناق على العراق سياسياً واقتصادياً. ففي وزارة الدفاع وفي وزارة الخارجية كان واضحاً للكل أن العراق ضعيف لا يستطيع أن يقاوم، وبالتالي، سيرضخ. ولو استقرأنا القرارات من 687 إلى القرار 1483 الأخير لوجدنا دائماً إضافة نوعية لما هو موجود في القرارات السابقة، تتعلق بموضوع جديد من اختراع أميركي وبريطاني، وقيداً جديداً خلف قيد قديم إلى أن وجد العراق نفسه مكبلاً ومشلولاً... ولا حول ولا قوة له. إذن كان الأمر واضحاً تماماً وما هو مخطط له كان ينفذ بهدوء بانتظار ساعة الصفر التي بدأت بعد سنوات من العمل الدؤوب في واشنطن ولندن.

□ أنت سفير لدى الأمم المتحدة في نيويورك منذ عام 2001، والذين سبقوك لا يقلّون عنك خبرة وحنكة ووطنية، أما كان بالإمكان عمل شيء؟ كنتم تشاهدون العراق يسير في طريق مسدود، ولم تتمكنوا من التوصل إلى طريقة لتفادي الكارثة؟

لم نكن وحدنا الواعين والعارفين والمدركين خطورة الموقف. وزير الخارجية وكبار معاونيه كانوا يعرفون ذلك. السيد طارق عزيز ومجموعته كانوا يعلمون، وغيرهم وغيرنا كثير كانت خبرتهم وحنكتهم ووطنيتهم تجعلهم يعرفون أن البلاد تسير إلى الهاوية. ولكن لا أحد في العراق غير الرئيس يمكنه أن يفتي في القضايا الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. وبما أنه عادة يريد أن يظهر بمظهر القوي أمام العراقيين والعرب، الذي لا يضعف ولا يهن، وهو القائد المتمكن من إدارة الصراع في مواجهة أية معضلة حتى ولو كانت مع الدولة العظمى، فقد كان القرار قراره وحده دائماً على حسب اعتقادي.

كانت وزارة الخارجية ترفع بالتأكيد، ككل وزارات الخارجية في العالم، تقارير فيها عرض لمعلومات وتقويم واقتراحات، غير أن الجواب كما يبدو كان دائماً يأتي متأخراً وفيه تأكيد للموقف الرافض ثم الموافق لاحقاً. بالتأكيد كانت هناك حلقة قيادية صغيرة تقوم بدراسة ما يعرض عليها من الأمور الهامة، وتقديم الرأي لا بل أكثر من رأي إذا طلب منها ذلك، ولكن الكلمة الأخيرة تكون طبعاً للرئيس. فقد كان هو الذي يقرر الجواب بالسلب أو الإيجاب أو الصمت وعدم

الردّ، وهو أمر لا يخرج عن القاعدة العامة في الدول ذات الأنظمة الشمولية، لا بل ونجد مثل هذا النموذج في الكثير من الأنظمة التي تسمي نفسها أنظمة ديمقراطية. لا أورد ذلك للتبرير، فهذه سياسات غير مسؤولة ولا يمكن تبريرها مطلقاً إلا في حالات استثنائية.

□ ولكن، مشاريع القرارات في مجلس الأمن ألم تكن موضع مناقشة من أعضاء المجلس قبل إقرارها؟

مشاريع القرارات التي تعدها الولايات المتحدة الأميركية والتي تسوّقها بريطانيا لا تأتي إلى مجلس الأمن إلا بعد أن تأخذ الصورة النهائية لها. ولا تستطيع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أو غير الدائمة العضوية أن تدخل عليها تعديلات في المضمون. أقصى ما تسمح به الولايات المتحدة إضافة كلمة أو تعديل فقرة، بحيث لا تؤثر التعديلات «التجميلية» على مشروع القرار، إلا إذا بات القرار يحتمل أكثر من تفسير، فتقبل به الولايات المتحدة، كي تتمكن لاحقاً من تفسيره لمصلحتها. وخير دليل على ذلك القرار 1441، فقد نفت واشنطن أن تكون التعديلات التي أدخلتها عليه فرنسا وروسيا تمنعها من القيام بعمليات عسكرية في العراق دون العودة إلى مجلس الأمن لأخذ موافقته، وأكدت أن القرار بالشكل المعدل الذي صدر فيه يجبر الولايات المتحدة على العودة إلى مجلس الأمن للمناقشة فقط، ولا يحول دون أن تمارس حقها في استخدام القوة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ما أريد أن أقوله هو أن السيطرة الأميركية على مجلس الأمن شبه كاملة، بغض النظر عما نسمعه أو نراه من مناقشات أو مواقف مختلفة، والمعارضة الفرنسية الأخيرة، والروسية أيضاً، كانت شجاعة حقاً. ولكن عندما وضعت الولايات المتحدة وبريطانيا «لائحة السلع» المزدوجة الاستخدام Goods Review List التي لا يجوز تصديرها إلى العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء إلا وفق ضوابط جديدة معقدة، قبلتها فرنسا وروسيا بسرعة نسبياً بعد أن تم استثناء بعض السلع التي تقومان بتصديرها إلى العراق من القائمة. واعتبرت فرنسا أنها حققت إنجازاً كبيراً لأنها تمكنت من أن تستثني من الحظر بعض بضائعها التي تصدرها إلى العراق، وكانت سعيدة بذلك. وينسحب الأمر ذاته على روسيا وسائر الأعضاء الدائمين في

مجلس الأمن. أما الأعضاء الآخرون، فلهم طبعاً الحق كل الحق بالتصويت لصالح مشاريع القرارات التي تعدها الولايات المتحدة. ولكن من السهل أن تشعر أن هذه الحرية وهذا الحق ليسا أكثر من تبعية مهينة وفقدان للكرامة، وهذا ما حدث بالنسبة لإسبانيا ولبلغاريا اللتين تصرفتا بحماسة عالية فيها مزايدة حتى على «صوت السيد». فمثلاً، ألقى وزيرا خارجية هاتين الدولتين خطباً عصماء ضد العراق لإرضاء من يجب إرضاؤه. وكنت دائماً أكتفي بابتسامة إشفاق وأسى على هؤلاء الوزراء الذين ارتضوا لأنفسهم أن يتخلوا حتى عن ورقة التوت، وكنت ألمح ابتسامة ازدراء على وجوه العديد من أعضاء المجلس الآخرين.

من خلال معاصرتي لهذا الموضوع وللقرارات التي صدرت منذ العام 2001، فإن مشاريع القرارات التي قدمت كانت كلها أميركية بريطانية ولم تدخل عليها أي تعديلات رئيسية بل تعديلات طفيفة لا أهمية لها. ويجب التأكيد على أن الهدف، كان ممارسة ضغط مضاف وعبء جديد والتزام آخر يأتي ليرهق العراق الذي كان يحاول أن يستفيد من ثغرات هذه القرارات للتقليل من القيود والأعباء. لقد جهد كما يبدو في الحصول على أموال من خارج برنامج الغذاء، من تصدير أي مواد يستطيع بيعها خارج العراق. (وبواسطة المبالغ التي يحصل عليها بالعملة الأجنبية يحاول أن يشتري جزءاً يسيراً مما يحتاج إليه من السلع المحظور عليه استيرادها، ويبدو أنه أجرى عمليات مقايضة. وباعتقادي أن الروايات التي شاعت عن صفقات أسطورية في هذا الإطار هي أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع).

□ ألا يمكن أن نتصور حصول اتفاق بين الطرف العراقي المستورد والشركة الأجنبية المصدرة على رفع الأسعار وتقاسم الأرباح الإضافية بعد إتمام الصفقة؟

أمر مثل هذا دائماً ممكن وبالنسبة لجميع الدول وقد كان الحديث والنقاش حول بيع العراق للنفط طوال أكثر من سنة. يقال إن العراق كان يعطي «سماحات» لمستوردي النفط من الشركات تصل إلى ثلاثين، أربعين أو خمسين سنتاً. في حقيقة الأمر، السماحات المتعارف عليها تتراوح بين 5 إلى 10 سنت. أين يذهب الفرق؟ لا أعرف. المنطق يقول بأنها كانت تدفع إلى العراق لكنها في حقيقة الأمر أضرت به، إذ فرضت بريطانيا وأميركا نظاماً جديداً لبيع النفط العراقي، هو نظام التسعير

المؤجل أو ما سمي التسعير بأثر رجعي، والذي يقضي بأن تتم صفقة البيع اليوم أما التسعير فيعلن عنه بعد أسبوعين أو عشرين يوماً بمعزل عن أطراف الصفقة. وذكر أن هذا النظام ساهم في تقليص حجم صادرات النفط العراقي، وخاصة في الشهور الأخيرة قبل الحرب، بسبب عزوف مشتري النفط عن القيام بعقد صفقات مع العراق لوجود عنصر المخاطرة الكبيرة في سوق غير مستقرة.

□ بعد أن فشلت الأمم المتحدة في منع الحرب، ماذا تريد من الجامعة العربية؟

منظمة الأمم المتحدة اليوم منظمة ضعيفة تخضع تماماً للهيمنة الأميركية البريطانية، ولا يمكنها عمل شيء ضد قوات الاحتلال مهما بلغت تجاوزاتها، فهي الآن حرة تماماً ومطلقة اليد في ظل غياب أي دور رقابي حسابي دولى، سواء من جانب الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، كما لا تجرؤ أية دولة على توجيه أية انتقادات ضد الانتهاكات اليومية المستمرة للقانون الدولي الإنساني المتمثلة في الإساءة المتعمدة لكرامة للشعب العراقي وإهانته، بالإضافة إلى فقدان الأمن والخدمات والبطالة وطرد الموظفين من دوائرهم وتجريدهم من حقوقهم، أخذ البريء بجريرة المجرم، انتهاك حرمة البيوت والمنازل بحجة التفتيش عن السلاح، وتدميرها في أحيان عدة، ناهيك عن تجريف المزارع، مع انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان وإساءة معاملة الأسرى.

فمن الناحية العملية، فرضت الولايات المتحدة الأمر الواقع على العالم كله. وكان بودي في ظل هذا الغياب المخجل للأمم المتحدة لو أن الجامعة العربية تحركت بقوة واستطاعت أن تحل محلها، خصوصاً وأن الموضوع يتعلق بدولة عربية. أنا لا أدعو هنا الجامعة العربية إلى إعلان الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا، إنما تمنيت أن تثبت الجامعة وجودها على المسرح الدولي خاصة بعد تغييب دور الأمم المتحدة، في إدانة قوية للاحتلال غير الشرعي للعراق والمطالبة بإنهائه، والوقوف بحزم إلى جانب الشعب العراقي وتفعيل التضامن العربي، كما أدعوها اليوم إلى الابتعاد عن أخذ دور المهادن وعدم الخضوع للضغوط الأميركية وضغوط بعض الدول العربية، واتخاذ موقف أكثر حزماً من الموقف الذي تتخذه عادة من القضية الفلسطينية وهو موقف لا يتناسب وخطورة الوضع. إن قيام الجامعة

العربية بنشاط سياسي بارز لمؤازرة العراق على مستوى الدول العربية وكذلك على مستوى الأمم المتحدة، وحتى الدخول في صراع سياسي مع الدول المحتلة ولِمَ لا، هو الحد الأدنى الذي يمكنها القيام به، هذا إذا أرادت الجامعة العربية أن تكسب شيئاً من المصداقية هي بأمس الحاجة إليها.

□ تطلب من الجامعة الحد الأدنى: قرار رسمي بإدانة احتلال العراق والمطالبة بإنهائه...

أطالب بإدانة الاحتلال والدعوة إلى إنهائه فوراً ورفض «الشرعية» الكاذبة ومحاسبة الممارسات الأميركية والبريطانية، والمثابرة على متابعة تلك الممارسات وتسجيل الارتكابات اليومية لفظائع الاحتلال وممارساته القمعية ووضع تقارير دورية عنها، لا أن تكتفي بتصريح بين فترة وأخرى. وحظ الجامعة العربية، في هذه الظروف المأساوية، أن أمينها العام شخصية فذة، وله تاريخ ومواقف مشهود له فيها بالحنكة والقوة.

فالمطلوب من السيد عمرو موسى، بصفته أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، أن يرفع صوته بقوة وأن لا يخضع لأي ابتزاز من أية جهة كانت عربية أو أميركية، وأن يشحذ همم بعض الدول العربية لاتخاذ مواقف أكثر قوة وتماسكاً ضد الاحتلال وأن يحثها على تقديم المساعدات المباشرة للشعب العراقي. لا يجوز أن تسكت الجامعة العربية عن عمليات القتل الجماعي اليومية التي تقترفها قوات الاحتلال، ولا عن تشويه تاريخ العراق والعبث بكيانه وبهويته. إذ لا يمكن للجامعة العربية أن تقف متفرجة على عملية تقسيم دولة العراق القائمة منذ عام 1920، وتدمير حضارته الممتدة لالآف السنين، هذا التدمير المنهجي المتمثل بنهب متاحفه ومكتباته وإلغاء الوزارات وإحراق بعضها وتسريح جميع موظفيها وسرقة ونهب السجلات والمحفوظات، كأن هناك نية لإزالة الشواهد الحسية على أن العراق دولة واحدة موحدة منذ عشرات السنين، كأن هناك إرادة مبطنة بخلق عراق الأعراق والعشائر والطوائف والمذاهب. إن مثل هذا التقسيم الذي يهدد العراق، إذا لم تقاومه الجامعة العربية، سينسحب عاجلا أم آجلاً على دول الجوار العربية، وهذا يعني تهديد الوطن العربي كله في عروبته وانتمائه وتاريخه.

□ دعوتك هذه تحملني على الاعتقاد بأنهم أطاحوا بالنظام العراقي ورئيسه

عندما لم يعد يشكل خطراً حقيقياً على أحد، وجاؤوا واحتلوا العراق ليكونوا هم الخطر الدائم، لأنهم لا يريدون أن تعرف المنطقة الاستقرار والأمان والرخاء. وهل يخفى ذلك على ذكاء عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية؟

في النهاية، الجامعة العربية تستمد قوتها من النظام العربي، من البيئة العربية، والحكومات العربية مغلوبة على أمرها. وإذا كانت هذه الحكومات لا تجرؤ على الدفاع عن المبادئ والأهداف العربية المثبتة في ميثاق الجامعة العربية، ولا على تطبيق قراراتها والالتزام بها، وخصوصاً قرارات مؤتمري القمة الأخيرين في بيروت وفي شرم الشيخ. وإذا كنا لا نحمّل السيد عمرو موسى ما لا طاقة له به على حمله، فإن السكوت العربي لا يمكن السكوت عليه، إذ لا يعقل أن يكون الجميع شيطاناً أخرس، لأن التاريخ لا يرحم، ولأن المصلحة العربية العليا تقتضي ذلك، ولأن العراق يضيع، وسيكون الكل خاسراً حتى ولو استفاد من فتات ما نتيجة مشاركته في الوليمة الجريمة، أو سكوته عليها؟

□ الآن لا نتكلم عن التنفيذ، نحكي على الأقل عن إصدار بيانات التنفيذ.

التنفيذ صعب جداً، لا الآن ولا في المستقبل المنظور، لن يتمكن العرب من تسجيل مواقف شجاعة. أما الأعمال فلا يمكن أن تحصل إلا إذا تحرّك الشعب العربي. ولكن حتى الشعب العربي صمت وتجمدت عروقه. وما زال صامتاً، لماذا؟ وإلامَ؟ أترك الجواب له وللأيام القادمة. . .

البيانات التي تصدر الآن تطالب الأمم المتحدة بأن تعمل على قيام حكومة وطنية منتخبة في أقرب وقت. وهذا الأقرب وقت قد يتحول إلى أبعد أجل، لا أعرف، لكنني أعتقد أن هدف المشروع الأميركي هو البقاء في العراق لأطول فترة ممكنة، وإلا فما معنى الامتناع عن وضع سقف زمني للاحتلال أو عدم تحديد تاريخ لمغادرتها والاكتفاء بالقول «لحين انتهاء المهمة» أو لحين تحقيق الاهداف المطلوب إنجازها. .

□ هل تعتقد أن أكثر ما يحتاج إليه العراقيون اليوم، هو إصدار جريدة رسمية باللغة الإنجليزية أيضاً؟

أعتقد أن هذا جزء من اللعبة، ونحن الآن أمام لعبة جديدة. . انتهى النظام

وانتهت معه لعبة الحصار، ولعبة أسلحة الدمار الشامل، وتهديد الدول المجاورة، هذه كان لها وقتها، من عام 1991 إلى آذار 2003. الآن بدأنا مرحلة الاحتلال ولعب صغيرة وكبيرة جديدة، منها ما يسمى «بإعادة الإعمار» وإعداد الدستور حتى نهاية 2005 والانتخابات والحكومة المؤقتة، ومنها إعطاء دور استشاري للأمم المتحدة وإشراك قوات من حلف الأطلسي وغيرها، وغيرها من وسائل إلهاء العراقيين والعالم، وكل يوم نسمع بمقترح جديد يطبل له المريدون والعبيد.

إنهم الآن، «يلعبون» اللعبة الأخطر. من قوات تحرير تحوّلوا إلى قوات احتلال. ومن تغيير نظام انتقلوا إلى تغيير الوطن. تغيير في العمق يمس بنية البلد وهويته وكيانه الدستوري والديموغرافي ووحدة أراضيه ونسيجه الاجتماعي وقيمه وتقاليده. أميركيون وبريطانيون عندهم «نوايا تربوية وثقافية ودينية» تهدف إلى التأثير في قيم وأخلاق وتقاليد وأعراف العراقيين، لا بل وتمس حتى عقيدتهم الدينية بما ينسجم مع مصالحهم ورؤيتهم المستقبلية للمنطقة والعالم، وقطعاً لن تكون الديمقراطية هي الهدف الحقيقي للاحتلال كما هو معلن.

□ **يعني هذا استعمار ثقافي واستعمار اقتصادي.**

عادة، لا يمشي واحد دون الآخر، مهما حاولوا أن يوهموا الناس ويغرّروا بهم. عندما تفرض قيم مجتمع على مجتمع آخر هذا يعني استعماراً. أنا مع تلاقي الحضارات وتفاعل الثقافات، لا سيما وأن العالم قد أصبح قرية صغيرة. لكن هذا لا يعني أن نفرض بالقوة قيم حضارة معينة على بلد أو على شعب من الشعوب له ثقافته وقيمه ولغته وتاريخه. وفي هذه الحالة يغيب التفاعل والتلاقح ليحل محله الاستعمار، خصوصاً وأن الأجنبي جاثم على صدره ويفرض عليه ما يريد، ولن يكون أمام هذا الشعب إذا كان حريصاً على هويته وشخصيته ووجوده، إلا أن يقاوم. والشعب العراقي مشهود له بحرصه على هويته وشخصيته، وعلى كرامته. ومثلما أن القوات الأميركية البريطانية التي جاءت «لتحرر العراق» من نظام صدام حسين ولتنقذ العالم من خطر سلاح الدمار الشامل، تحولت إلى «قوات احتلال»، فالشعب العراقي الذي لم يفرش الزهور ترحيباً بقوات الاحتلال ولم يوجه الشكر للمحررين، قد بدأ يتحوّل بدوره إلى مقاومة الاحتلال بعد أن نكث المحررون وعودهم البائسة.

□ أسلحة الدمار الشامل هي المبرر أو الذريعة التي تمسكت بها كل من بريطانيا وأميركا لاحتلال العراق. ولكن كيف تصرّف العراق لمواجهة ذلك؟

لم يكن أمام الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، لغرض تنفيذ مخططهم في احتلال العراق، إلا مواضيع أسلحة الدمار الشامل وعلاقة حكومة العراق بالإرهاب الدولي وتهديده جيرانه، خصوصاً وأنهم عرفوا كيف يستفيدون من الموقف العراقي غير المتوازن وغير المتماسك في هذا الشأن. يعني أنهم استغلوا سوء إدارة العراقيين لهذا الموضوع، بينما كان بوسع العراقيين أن يستغلوه لمصلحتهم ويثبتوا للرأي العام العالمي، منذ البداية، أنه لا توجد لديهم أسلحة دمار شامل. بدلاً من ذلك، حاولوا أن يستخدموا العملية ليشدوا فضول الأمم المتحدة ودول العالم ويوحوا إليهم باحتمال أن يكون لدى العراق أسحلة دمار شامل، وأنه يخفيها عن التفتيش وعن المفتشين. أعتقد أنها لم تكن أذكى طريقة لمعالجة الموضوع من جانب حكومة العراق.

وتعود أسبابها، في تقديري، إلى أن النظام أو بالأحرى أن الرئيس العراقي حاول أن يعزّز الانطباع لدى الآخرين بأن العراق يملك أسلحة، كوسيلة ردع يجعلهم يترددون في استخدام القوة المسلحة أو شن الحرب عليه. أنا أعتقد أنه كان في ذهنه أن يخلق الشك لدى الآخرين بأنه يملك أسلحة دمار شامل وأن بإمكانه تدمير الجيش أو الجهة التي تحاول أن تحتل أو أن تؤذي العراق أو أن ترغب في تغيير نظامه.

إن في هذا سوء تقدير. فالعراقيون لا يملكون هذه الأسلحة، وإذا افترضنا أنهم يملكونها فهم لا يستطيعون أن يستخدموها، وإذا استخدموها سوف يواجهون بأسلحة أشد فتكاً وتدميراً، فقد يضربون بقنابل نووية، والعراق غير قادر على حماية نفسه منها. ولقد أثبتت الأيام أن السلاح الأميركي الفتاك المحرم قد استخدم في الحرب الأخيرة. وسوء تقدير لأنه مع التكنولوجيا الحديثة صار صعباً إخفاء أسلحة بهذا الحجم عن العالم.

كما أعتقد أن الرئيس صدام حسين كان يحاول استخدام استراتيجية الردع التي لا يمكن أن تنجح في هكذا وضع. فالردع يستخدم بين قوتين متكافئتين، ولا يستفاد منه في صراع بين قوة صغيرة وقوى أخرى كبيرة جداً إلا نادراً، ومثاله

العلاقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، رغم الفارق الكبير بين القوتين. إن هذا التكتيك هو سلاح الضعيف الذي لا يتمكن من مواجهة الخصم القوي. مثل هذا التهديد يمكن أن يخيف الآخرين، الجيران خصوصاً، فيمتنعوا عن مساندة الولايات المتحدة وهو احتمال وارد. لكن الولايات المتحدة الأميركية، لو كانت تعرف حقاً أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، لما جمعت مئة وخمسين ألف جندي أميركي في الكويت، على مرمى الأسلحة العراقية التقليدية.

لذلك، أعتقد أن هذه المناورة لم تكن خارقة الذكاء ولم تكن الطريقة المثلى لمعالجة الموضوع. لكن الرئيس العراقي كان لديه اقتناع بأنه عثر على وسيلة تردع الولايات المتحدة الأميركية عن المغامرة بضرب العراق. والمستغرب أنه كيف يمكن لشخص مثله أن لا يعرف حقيقة ما تملكه الولايات المتحدة الأميركية من إمكانات هائلة عسكرية وغير عسكرية، وأن بوسعها أن تدمر العراق في ساعات. ولكن الصحيح أنه يعرف ولكنه لا يريد أن يعترف.

□ لا، بالتأكيد أنه كان يعرف ذلك ولكن الشيء الذي تتفضل به أنه كان عنده اقتناع وإذا اقتنع فلا شيء يستطيع أن يغير رأيه. لأن رأيه هو الصواب. لأنه لا يمكن أن يخطئ.

الصحيح أنه رفض أن يعترف بأن الأميركيين والبريطانيين كانوا يعرفون حقيقة ما لديه من أسلحة، أو يعرفون بالضبط قدرته وإمكاناته العسكرية. ولذلك كانت المناورة فاشلة. . . وقاتلة!

□ ولكن، ماذا عن دور العراق في هذه اللعبة؟

العراق لم يكن في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية أكثر من لاعب سلبي تفرض عليه دون أن يعرف أبعادها وأصولها، وحتى إن عرف بعضها فهو غير مهيّأ تماماً لمواجهتها، ولذلك كان يلعبها في إطار دفاعي محدود وضيق وبوسائل وأساليب قائمة على حسابات خاطئة تقوم على الحيلة الغبية في أحيان عدة، أو كان يكتفى برد فعل يفتقر إلى الذكاء، والذكاء مطلوب جداً للطرف الضعيف في حالة عدم التكافؤ بين خصمين. بينما كان الأميركيون والبريطانيون يلعبون اللعبة على المسرح الدولي وفي أوطانهم وأمام شعوبهم أيضاً بأساليب ووسائل متقنة للإقناع وبطريقة مرسومة بدقّة. . .

لقد كان موضوع أسلحة الدمار الشامل هو المفتاح لاستكمال اللعبة وإنهاء ما بدأوه عام 1991. ولكن العراق انتهى بأن شعر بأن هذا الأسلوب لا يخدمه، وبأنه أدى إلى إضعاف موقفه وبات يشكل خطراً عليه. وبالتالي بات عليه أن يغير هذا الأسلوب. وفعلاً جاء هذا التغيير عندما لم يعد أحد يكترث به فعلاً. لا بل كانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تستثمران اللعبة، فهما تعرفان جيداً أن العراق لا يمكن أن يهددهما بشكل من الأشكال. فوقفتا تنتظران الظرف السياسي الدولي المناسب لتوجيه ضربتهما.

وجاءت أحداث أيلول / سبتمبر 2001.

□ أعتقد أنهم كانوا مهيئين، وكانوا يستكملون التحضيرات. وجاءت عملية أيلول / سبتمبر للإسراع في الانتقال إلى التنفيذ.

إن لي رأياً بما جرى في أيلول / سبتمبر 2001، قد يختلف معي البعض وقد يتفق. أنا في اعتقادي أن ما جرى صبيحة ذلك اليوم لا يمكن أن يُركن إلى ما قدم بشأنه من تبريرات وأسباب. وأعترف بأنني لا أستطيع أن أكتفي بما قُدم. كما أعتقد بأن جبل الثلج ما زال غاطساً ولم يظهر منه إلا القمة وأن هناك أسراراً كثيرة سوف ينتظر العالم وقتاً طويلاً لكي يكتشفها.

من قام بالعمليات؟ وكيف نفذت؟ وما أسبابها ودوافعها؟ وهل هناك دور لاستخبارات أخرى في العالم ساهمت فيها؟ هل هي «القاعدة»؟ أو غير «القاعدة»؟ هل «القاعدة» استغلت؟

أسئلة كثيرة ونظريات أكثر تحاول أن تقدم الأجوبة ولكنها لا تزيح الشكوك بل تزيد في طرح الأسئلة... مزيد من الأسئلة... ومزيد من المتسائلين من الأميركيين والعرب.

وأنا أضم تساؤلاتي إلى هذه التساؤلات لأني لا أعرف حقيقة ما جرى. ولكني ألاحظ أنها كانت مبرراً خبيثاً لإنهاء نظام طالبان وإنهاء النظام في العراق، ومحاولة إنهاء أنظمة أخرى في المستقبل، أنظمة موجودة قد تشكل عائقاً أمام المشروع الأميركي في إحكام السيطرة على العالم، وخصوصاً على منطقة الشرق الأوسط. وأعود وأقول إن النفط لا يمكن إلا أن يكون أحد الأسباب الرئيسية والأساسية التي

دفعت بالولايات المتحدة للسيطرة على العراق. كما أن موضوع فلسطين لا يمكن إلا أن يكون سبباً رئيسياً في هذه الحرب.

حتى 11 أيلول / سبتمبر 2001، هناك تصريحات أميركية يمكن الاستفادة منها لتأكيد مشروعية طرح عدد كبير من الأسئلة حول هوية مرتكبي ومدبّري حادثة أيلول، وحول المستفيد منها. مسؤول أميركي كبير، بُعيدَ ضرب مركز التجارة العالمي في نيويورك، قال: «يجب أن نحتل العراق». من كان يفكر في العراق في تلك اللحظات الحرجة؟ كم يجب أن يكون فكره مرتاحاً وغير متفاجئ ليتذكر العراق!؟ ولكن هنا أرى من المفيد الإشارة إلى تقرير أعده ولفوودز في عام 1992 تحت عنوان «مشروع للقرن الأميركي الجديد» يضع فيه «العراق» كهدف أول باتجاه السيطرة على العالم.

□ قد يكون هذا مفتاحاً من مفاتيح اللغز. من قام بذلك ومن أعطى الولايات المتحدة هذه الذريعة لتبرير أي شيء ترتكبه في العالم، إن لم يكن السيناريو مهيّأً مسبقا؟

لا بد أن نلاحظ أن العمل الأميركي البريطاني بدأ يتكامل ودخلنا في الشوط الأخير بعد أيلول 2001، وتسارعت الحركة فيما يتعلق بالعراق. وتوجّهت الأنظار إلى العراق، وركّزت الماكنة الإعلامية الأميركية على العراق أكثر من تركيزها على أفغانستان أو على القاعدة. كانت تتوجه إلى أفغانستان بشكل وتتوجه إلى العراق بشكل آخر. برأي وسائل الإعلام أن العراق هو الخطر الرئيسي، بغض النظر عما حدث في نيويورك وفي البنتاغون. «لأن أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق هي التي تهدد الولايات المتحدة. بهذه الأسلحة الشديدة الخطورة، يمكن القضاء على أعداد هائلة من أبناء الشعب الأميركي وفي غضون ساعات». هكذا قُدِّمَت الصورة للأميركيين.

بدا لي في تلك الأيام الحرجة، أن العراق استشعر الخطر. ولأول مرة، صدرت عن العراق تصريحات، على استحياء، للدفاع عن النفس، ولتبرئة ساحته. ولكنها لم تكن من القوة بما يكفي لإزالة الشك وتقديم صورة معاكسة.

□ منذ 11 أيلول 2001؟

منذ 11 أيلول 2001، صرح العراق مباشرة أن لا شأن له بهذا الموضوع.

صحيح أنه لم يقدم تعزية إلى الولايات المتحدة الأميركية، كما فعلت كل دول العالم. وكل دول العالم نكّست أعلامها ما عدا العراق الذي رفض أن ينكس علمه..

□ **أنت في نيويورك لم تنكس العلم؟**

لم أنكس العلم. كنت موجوداً في نيويورك، ولم أنكس العلم. وتعرّضنا لضغوط كبيرة جداً، لا سيما من قبل الصحافة والإذاعات والتلفزيونات، كلها أشارت إلى أن العراق الدولة الوحيدة التي لم تنكس علمها. وبقي العلم العراقي مرفوعاً، رغم الضغوط الكبيرة على الممثلية.

□ **لم تنكس العلم بتوجيه من بغداد أم بإرادة منك؟**

لقد سألت بغداد في حينه فقالوا: علم العراق فيه عبارة «الله أكبر»، ولا يمكن أن ينكس لأي سبب كان. كما أن العراق لا ينكس علمه لأن الحكومة الأميركية قتلت من أبنائه الملايين ولم ينكس أحد علمه لهؤلاء الضحايا العراقيين. فيما بعد، وجه الأستاذ طارق عزيز رسالة إلى عوائل الضحايا، رسالة تعزية تم نشرها في وسائل الإعلام. لكن الولايات المتحدة اعتبرت أن الرسالة غير كافية، وأن الدولة العراقية كان يجب أن توجه إلى الدولة الأميركية رسالة رسمية للتعزية، كما هو حال جميع دول العالم.

استشعر العراق الخطر بعد 11 أيلول / سبتمبر، وكذلك بعد أن ظهرت «لعبة» جديدة هي لعبة الانثراكس. وهذه اللعبة السمجة كانت موجهة أساساً ضد العراق. وأغلب الظن أنها لعبة استخباراتية من قبل أجهزة المخابرات الأميركية، لكن لا أحد من عامة الناس يعرف طبعاً أي جهاز منها، ففي الولايات المتحدة توجد أجهزة مخابرات متعددة، والدليل على ذلك أنه بعد استنفاد الغرض منها لم يعد أحد لا من جانب المسؤولين ولا من جانب الشعب الأميركي يتابعها، ولو حتى على سبيل الفضول، بالرغم من وقوع ضحايا.

لقد كان الهدف منها واضحاً وهو توجيه الرأي العام الأميركي والعالمي إلى العراق ضمن حملتها الدعائية والإعلامية، من خلال التركيز على أن العراق منتج للانثراكس أو «الجمرة الخبيثة» كونها من أسلحة الدمار الشامل، التي يمكن أن

يطلقها في الولايات المتحدة. وفجأة، عاد التذكير بقضية حلبجة، وبأن العراق استعمل السلاح الكيماوي في حربه مع إيران، وضد الشيعة في جنوب العراق.

والغريب أن الرئيس بوش شخصياً اشترك في الحملة على العراق وهو يعرف أن ما أشار إليه من معلومات ليس صحيحاً، خاصة وأن أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية تعرف جيداً، وهذا ما أثبتته الأيام اللاحقة، أنه لم يعد بحوزة العراق شيء من أسلحة الدمار الشامل، كما أنه لا توجد أية علاقة بين العراق والقاعدة المتهمة بارتكاب أحداث الحادي عشر من أيلول. ولم تكن وسائل الإعلام الأميركية تنتظر سوى هذه الإشارة من الرئيس، لتنطلق في حملة دعائية منسقة استخدمت فيها كل الوسائل غير الشريفة مستهدفة العراق.

كنت أعرف كما يعرف الكثيرون أن الإعلام الأميركي لا يتمتع بتلك الحرية التي يتغنى بها العديد من ذوي الهوى الأميركي، لكنني لم أتوقع أن يكون موجهاً بالشكل الذي عشته ولمسته، لا سيما وسائل الإعلام الجماهيرية. كانت جميع الأبواق موجهة ضد العراق. ليست هناك كلمة أخرى لوصف تلك الحملة. كلمة انتقاد أو كلمة تهجّم لا تفيان بالغرض، كان الضرب والقصف الإعلاميان لا يتوقفان. حتى الأصوات المعارضة للحملة كانت مبرمجة وتُتخذ ذريعة لتسعير الحملة. وإذا تطوع أحد وخاطر بنفسه من أجل أن يقول كلمة حق على التلفزيون، كان مقدم البرنامج يسارع إلى إيقافه ومنعه من مواصلة إجاباته أو شهادته والانتقال إلى موضوع آخر، أو الادعاء بأن الوقت قد داهمهم أو انتهى وقت البرنامج، كما حصل مع سفير أميركي سابق في العراق ومع عدد من المحللين، لا بل شمل الأمر حتى أعضاء في الكونغرس سبق وأتيحت لهم فرصة زيارة للعراق، ومع باحثين ومعلقين محايدين عديدين.

□ هذا في التلفزيون. وفي الصحافة المكتوبة، هل كان العراق يلقى المعاملة ذاتها؟

لم يكن حظ العراق في الصحافة المكتوبة أحسن منه في التلفزيون. طبعاً، لم يكن بوسعي ولا بوسع أحد رصد الصحافة الأميركية كلها، فهذا عمل مستحيل. أكتفي بالقول إن التوجه العام كان ضد العراق بعنف، باستثناء جريدة نيويورك تايمز، وهي صحيفة محترمة داخل الولايات المتحدة وخارجها، وبالرغم من موقفها

المعادي للعراق إلا إنها كانت تحاول أن تبذل جهداً في فسح المجال للأصوات المعقولة والأقلام المحايدة التي تريد تقديم الوجه الآخر للصورة. من يرجع إلى نيويورك تايمز في تلك الفترة يجد فيها نوعاً من التوازن النسبي.

وكانت الحملة الإعلامية في مرحلة معينة تركز على الانثراكس. وأعتقد أن فكرة الانثراكس وُجدت للإيحاء بأن العراق خبير بصنع السلاح الكيماوي وللتهيئة للحلقة التي سترتبط بأسحلة الدمار الشامل فيما بعد وهو ما حصل فعلاً.

□ بالنسبة للانثراكس، ما هي طبيعة الضغوط التي مورست عليك شخصياً؟

الغريب في الأمر أن مكتب رعاية المصالح العراقية في واشنطن وصل إليه ظرف عن طريق البريد فيه مادة بيضاء. وكذلك الأمر بالنسبة لنا في الممثلية في نيويورك، فقد وصلنا ظرف فيه مادة بيضاء. وطبعاً اتصلنا بالجهات المعنية، وجاء مختصون وكانوا يرتدون الأقنعة والثياب الواقية والقفازات، ولعبوا اللعبة كاملة في التحقيق وأخذ الحيطة وقاموا بتعقيم البناية وأخذوا معهم كل ما يتعلق بالموضوع.

□ جرى كل هذا بوجودك وبإشرافك؟

اكتفيت بمراقبة ما كان يحصل أمامي بأعصاب باردة ورحت أتابع الموضوع بصورة دقيقة، وأنا أتساءل: يتهمون العراق بصنع الانثراكس واحتمال إرساله لإبادة أكبر عدد ممكن من الأميركيين الأبرياء. ولكن، كيف يرسل الانثراكس للسفارة المسؤولة عن رعاية مصالحه في واشنطن ولممثليته في هيئة الأمم المتحدة. ألا يوجد تناقض في الأمر. . . كنت أنتظر أن يقدّموا تفسيراً لهذا التناقض. بالفعل، قالوا إن العراق أرسل لنفسه «الانتراكس» حتى يبعد الشبهة عن نفسه. وحقيقة الأمر أنها كلها أمور معدة سلفاً. قلت لك هذا جزء من اللعبة، وبعد ذلك تأتي الأجزاء الأخرى.

□ ألا يمكن أن تكون أرسلتها المخابرات الأميركية كي يتمكنوا من الدخول إلى الممثلية؟

إنهم يعرفون جيداً بأن هذا الموضوع مفتعل، والدليل أنه انتهى بسرعة ولم يعد أحد يتحدث عنه بعد أن تم استغلاله جيداً لتوجيه الرأي العام الأميركي ضد العراق، ولم يخسروا إلا عدداً قليلاً من الضحايا، كما سمعنا عن اتهام عالم مختص في الانثراكس. والغريب أننا لم نعد نسمع عنهم شيئا والله أعلم.

□ **بالنسبة لأنواع الضغوط، هل كانت ثمة ضغوط مادية؟**

نعم... نعم...

الضغوط المادية كانت أساساً عن طريق الهاتف. مئات الاتصالات كانت تأتي يومياً مع تهديدات وسب وشتائم. كما كان قطع الهاتف عن الممثلية ودار إقامة الممثل الدائم أمراً اعتيادياً، مرة في الأسبوع على الأقل، وفي بعض الأحيان يستمر القطع لأيام عديدة.

□ **من يقطعها؟**

هم يقطعونها (بادعاء عطل فني).

□ **يعني الإدارة، إدارة الهاتف؟**

طبعاً يكون ذلك بأمر. كانت تقطع وخصوصاً عن البيت حيث كانت الانقطاعات كثيرة جداً. ونحن كنّا نعرف أن الممثلية ودار السكن مزروعة بالأجهزة بما يمكنهم من التنصت والاستماع لما يمكن أن يدور هناك. كما أن هواتفنا كانت مراقبة. وأحيانا كان الأمر مسلياً. عندما يأتيك تلفون وترفع السماعة، تسمع صوتاً هو عملياً صوت انطلاق آلة التسجيل. فنقول للمراقب: لماذا تتعبون أنفسكم؟ فنحن لن نقول شيئاً لأننا نعرف أنكم تتنصّتون علينا، كما لا توجد لدينا أمور سرية لا تعرفونها خصوصاً أننا نعمل مع الأمم المتحدة.

كانوا يتابعوننا ويتقفون أثرنا بشكل واضح، متخذين أحيانا شكل صحفيين أو زوار أو مجرد أشخاص عاديين يلاحقون الدبلوماسيين في حركتهم. الولايات المتحدة الأميركية أعلنت بصورة رسمية أن حكومة العراق وضعت جواسيسها والمخابرات في الممثليات مع أنهم يعرفون جيداً أن عددنا قليل جداً وشبابنا معروفون لديهم، عدا حراس السفارة، الذين يعيشون في بناية الممثلية.

لقد كانت الضغوط مباشرة على الدبلوماسيين العراقيين الموجودين في الأمم المتحدة في نيويورك. وعدد كبير من المحاولات معهم قامت بها جهات أمنية محددة على علاقة بممثلية الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة. عادة ما يأتون إليهم ويحثونهم على ترك العمل في الممثلية أو على طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة الأميركية، مع تقديم إغراءات مادية ولم يتمكنوا من إقناع أحد،

لا سيما خلال فترة الأزمة. ولم أكن مستثنى من هذه الملاحقات وإن كان ذلك يتم بصورة غير مباشرة.

خلال فترة الحرب تابعوني متابعة دقيقة. كان هناك شخص حاضر دائماً قرب باب الممثلية وما إن يلمحني حتى يُخرج دفتره وينظر إلى الساعة ويسجل متى دخلت ومتى خرجت. كان شكله يطابق ما نراه في الأفلام: يرتدي قبعة ومعطفاً ويقف في الباب. ويوم لا أراه، أتوقف وأبحث عنه لأطمئن عليه وهو لم يكن يتكلف إخفاء نفسه.

عندما اشتدت الأزمة كانت هناك دائماً مجموعة من الصحفيين أمام باب البيت وأمام باب الممثلية وقد كان بعضهم يتعامل معي بلياقة على خلاف البعض الآخر. ففي إحدى المرات، حاولوا بالقوة منعي من الدخول إلى الممثلية، بحجة أنهم صحفيون، وتعرضت لأذى شخصي: دفع وشدّ ولكن لم أشأ أن أتكلم عنه في حينه لأني لم أرد أن أضيف مشكلة صغيرة إلى المشكلة الكبيرة الحقيقية التي يتعرض لها الوطن.

توبعت ولوحقت ملاحقة دقيقة، خصوصاً من قبل مجموعة من الصحفيين كانت بالتأكيد تضم أفراداً من جهات أمنية. لقد استمرت هذه المضايقات الصغيرة حتى يوم سفري.

□ هل تم سفرك بناء على طلبك؟

أخبرت الأمين العام بنيتي السفر للاطمئنان على عائلتي، وإن كنت أعرف بأني سوف لن أعود، والأمين العام أخبر من يعنيهم الأمر واتصلوا بي هاتفياً وقالوا لي: «اطمئن، سوف نرافقك، وهيّئ نفسك ولا تقلق فكل الترتيبات مهيأة». وفعلاً وصل في الوقت المحدد عدد من المسؤولين عن الأمن إلى الممثلية، وواكبوني إلى مطار كندي الدولي وقد استخدمت سيارة الممثلية الرسمية. وبناءً على موافقتي، التقيت في صالة الخطوط الجوية الفرنسية عدداً من المسؤوليين الأميركيين الذين كانوا بانتظاري في المطار. لم توجه لي أية أسئلة ذات طبيعة أمنية خاصة إنما كان هناك حوار حول الأحداث وحول رؤيتي للاحتلال العسكري ولمستقبل العراق. ولذلك أستطيع أن أصف الحوار بأنه لائق وموضوعي، ولم أشعر بأنه كان مطلوباً مني أية معلومات، علماً بأني لا أملك فعلاً أية معلومات إلا بحكم اختصاصي كسفير في

الأمم المتحدة لفترة قصيرة نسبيا. ولما حان الوقت، رافقني أحدهم من الـ CIA في الطائرة من نيويورك إلى باريس.

حجزوا لنا مقعدين متجاورين ولكني طلبت تغيير المقعد لأجلس إلى جانب خليل مطر الذي كان على الرحلة ذاتها.

□ عملوا ذلك حرصاً على سلامتك؟ أم أنها التدابير المتخذة في مثل هذه الحالة؟

لا أستطيع أن أفسر هذا. لكن الحقيقة أنهم قاموا بما يجب وكما يجب وفي جو لائق جداً.

□ يعني رغم عملية القرصنة الكبرى الجارية في العراق، كان هناك تصرف حضاري في نيويورك؟

نعم، حضاري جداً، وعبّرت لهم عن شكري وامتناني ولو أنهم تصرفوا بهذا التهذيب مع العراق لما وصلت الأمور إلى هذا الحد.

في الساعات الأخيرة في اليوم الأخير في نيويورك، وفي الطريق من البيت إلى المطار إلى الطائرة كانت الأمور طبيعية جداً. وسوف أظل أذكر ذلك بعرفان للجهات المسؤولة عن تسهيل سفري وانقضاء الساعات الأخيرة قبيل مغادرتي مقر عملي بدون أية إشكالات.

□ والممثلية، هل تعرضت لاعتداءات؟ هل تعرضت لمحاولات تخريب؟

لا أبداً، عدا التلفونات وعدا القطعة النحاسية التي تحمل اسم العراق والتي انتزعت من الباب الرئيس للمثلية، وقد تم العثور عليها، مرمية في مبنى الأمم المتحدة.

لا أعرف أين وجدوها بالضبط، إنما بعد عدة أيام اتصل بالممثلية جهاز الأمن التابع للمنظمة، وأعيدت القطعة إلى مكانها. هذا هو «الحادث» الوحيد الذي تعرضنا له. لم يقع شيء آخر.

□ لم تتعرضوا لأية مواقف أخرى؟

لا، لا. كان للممثلية حماية خاصة من جهات أمنية «شرطة» أميركية أعتقد أنها

تابعة لشرطة نيويورك، تخف وتزيد حسب طبيعة العلاقات مع العراق، وفي بعض الأحيان يتم ذلك بناء على طلبنا.

□ **والحماية تؤمّنها الأمم المتحدة؟**

لا، لا. تؤمّنها شرطة خاصة تابعة لمدينة نيويورك، ولا علاقة لها بالأمم المتحدة.

□ **قلت إن العراق استشعر الخطر. ماذا فعل لردّه؟**

بعد استقرار الرئيس المنتخب في البيت الأبيض، وتشكيله إدارته التي ستقود الولايات المتحدة للسنوات الأربع القادمة، شعر العراق بتغيير في التعاطي معه، فبادر إلى إعادة الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة، وأدى هذا الاتصال إلى زيارة قام بها وزير الخارجية آنذاك محمد سعيد الصحاف الذي أصبح وزيراً للإعلام لاحقاً. هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج تذكر بسبب استمرار العراق بسياسة جر الحبل غير المجدية، فلم يقدم العراق شيئاً يذكر في ذلك اللقاء عدا ما يمكن اعتباره من قبل المتفائلين بادرة حسن نية، لكنها فتحت الباب أمام الطرفين لاستئناف الحوار. بعد 11 أيلول / سبتمبر، شعر العراق بأن واشنطن تبيّت نوايا، وأنها قد تذهب بعيداً، فأعاد الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة وأرسل وزير الخارجية الجديد الدكتور ناجي صبري، إلى نيويورك مصحوباً بفريق من المسؤولين عن التسليح في العراق، من صواريخ وأسلحة دمار شامل، ليقدم الدليل الحسي على حسن نية العراق. ولكن الأميركيين كانوا يريدون كل شيء ما عدا إثبات حسن نية العراق.

كان واضحاً أن العراق انتبه إلى ضرورة القيام بعمل ما. وكانت اللقاءات الثلاثة التي تمّت مع الأمين العام مفيدة وفتحت آفاقاً جديدة للعمل، لكنها لم تكن تكفي. وبدلاً من أن يتبع العراق تلك المبادرة بخطوات ومبادرات أخرى لتعزيز ما بدأه، ويفتح أبوابه كاملة ويستدعي كل من يريد أن يطلع على المواقع المشتبه بها، واصل مبادراته الصغيرة والمتأخرة، كأنه يقوم بها كارهاً وعلى استحياء. وكان يحصر هذه الاتصالات بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وبرئيسي فرق التفتيش الدوليين هانز بليكس والدكتور محمد البرادعي، رئيس منظمة الطاقة النووية. لكن كوفي أنان وهانز بليكس ومحمد البرادعي ليسوا هم الذين سيشنون الحرب على العراق،

بالرغم من أهمية ما يمكن أن يقوموا به في التأثير على مسارات الأحداث القادمة. وكان مهماً جداً إعادة الاتصالات التى انقطعت من دون مسوغات، وكان الاتصال بهم أمراً مطلوباً، ولكن ما كان يجب الاكتفاء بذلك، بل كان يقتضي التحرك على جبهات أخرى دولية حكومية عربية وغير عربية وغير حكومية لتساعد على توضيح الموقف الجديد إن كان هناك موقف وسياسة جديدة.

□ هل كان بوسعه إعادة الاتصال بالذين يحركون الأساطيل الجوية والبحرية؟

كان بوسعه على الأقل أن يحاول. دول كثيرة وذات وزن وأهمية، كان عندها استعداد للقيام بهذه المهمة بشرط أن يكون العراق قد قرر التعاون التام مع الأمم المتحدة. أولها فرنسا وألمانيا وروسيا... وربما كان الاتحاد الأوروبي مستعداً لأن يقوم بمحاولة. وربما كان يمكن تحريك منظمات وجمعيات غير حكومية وتتمتع باحترام وبمركز كبيرين لدى الحكومات وفي أوساط الرأي العام... ربما... ما أريد قوله هو أن الأمور كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة تستحق الاستمرار بها، وإبداء حسن نية فوق العادة. فالوضع ينذر بأخطار تستحق بذل جهد سريع جداً وليس على طريقة السلحفاة التي كان العراق يعتمدها لمعالجة الأمور التي تعوّد أن ينام عليها أو يصدر رد فعل متأخر جداً بشأنها بالرغم من علمه بمخاطرها المباشرة عليه. هذا طبعاً نوع من أنواع السياسة التي يمكن أن يكون لها مردود إيجابي في بعض الأحيان، ولكن يجب أن تكون محسوبة بدقة.

□ هل تعتقد أن العراق لو فتح أبوابه كما قلت، واتخذ مبادرات دبلوماسية وسياسية، وأعطى الولايات المتحدة إشارات إيجابية، كان أبعد عنه خطر الحرب؟

نعم، أعتقد أنه كان ذلك ممكناً ولكن قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فلو لم يبدأ العراق على استحياء وخجل، لو بدأ حقيقة بفتح كل شيء، وطلب فوراً من فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة أن تأتي إلى العراق بعد صدور القرار 1284 وليس بعد أكثر من سنة على بدء الحوار، ولو أعطى العراق إشارات إيجابية باتجاه الولايات المتحدة الأميركية، كان يمكن أن يؤثر على القرار الأميركي أو على الأقل يعرقل مساره. مع اعتقادي أن القرار الأميركي كان متخذاً منذ فترة بعيدة، وأن 11

أيلول كان مجرد المناسبة الملائمة تماماً والفرصة التي لا تعوض للبدء بالتنفيذ. ولكن لو طبق القرار 1284 في حينه لكان احتمال إجهاض القرار الأميركي ممكناً.

إن العراق بدأ يتعامل بجدية مع الموضوع عندما قبل في أيلول / سبتمبر 2002 عودة المفتشين إلا أن الوقت كان متأخراً جداً.

□ في أيلول أم بعد أيلول؟

كان على العراق أن يقبل بالقرار 1284 لعام 1999 فور صدوره. لأن أميركا بعد 11 أيلول 2001، كانت في وضع يسمح لها بأن تسير في الخطة التي بدأتها. فوقعُ الضربة على الشعب الأميركي كان كبيراً جداً، وكانت الإدارة الأميركية تفتش عن طريقة لتفريج الضغط المحتقن في صدور الأميركيين، والتخفيف من شدة الغضب الذي سيطر عليهم، حتى يستعيدوا توازنهم. ولم يكن ذلك ممكناً إلا بعملية استعراض كبيرة للقوة، وتوجيه ضربة موجعة إن لم تكن قاتلة، إلى العدو المباشر الذي تجرأ وهاجمهم في عقر دارهم. ولذلك ركزت الإدارة الأميركية على أفغانستان وجعلته هدفها الأول والمباشر. وفي الوقت نفسه، كانت تشير إلى العراق وأخذت بالتهيؤ ليكون الهدف التالي. وكانت بعملها هذا ترمي إلى تحقيق أربع غايات:

أولاً، تثبيت حكم الرئيس بوش الذي بدأ مهتزاً، خصوصاً وأن الشعب الأميركي لم يكن مقتنعاً به تماماً، بالإضافة إلى الطريقة التي تم انتخابه بها والتي أثارت عدداً كبيراً من التساؤلات.

وثانياً، تطمين المصالح الأميركية والإسرائيلية إلى أن الإدارة الجديدة تسيطر على الوضع وتعرف كيف تؤمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية، بهيمنتها على العراق بموقعه المميز استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، وثرواته وموارده، وفي مقدمها النفط.

ثالثاً، امتصاص نقمة الشعب الأميركي وإعادة الثقة إليه بالقضاء على النظامين اللذين صورتهما الإدارة أنهما بؤرة الشر تمهيدا للقضاء على ما تبقى من دول «محور الشر».

رابعاً: تأكيد كون الولايات المتحدة، هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، والقادرة على تنفيذ ما تعلنه، دونما اعتبار لأي معارضة مهما بلغ حجمها. وهنا

أرادت تخويف الأصدقاء من المعارضين في الحلف الأطلسي بقدر ما أرادت تخويف من اعتبرتهم أعداءها.

من جهتي أعتبر أن العراق لم يتصرف بذكاء في تلك الفترة. أعود للتأكيد أن الولايات المتحدة كانت تريد إزالة النظام العراقي ورئيسه حتى قبل 11 أيلول، ولا يعقل أن لا يكون هناك أحد من القيادة العراقية وخصوصاً الرئيس نفسه قد لمس ذلك. وبالتالي، كان عليه أن يبادر وبسرعة إلى الانفتاح على الأمم المتحدة والسعي إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي. وفي الوقت نفسه إقامة علاقات اقتصادية متطورة مع فرنسا وألمانيا والصين وروسيا، ولكن بعد تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبدون تردد. كما كان عليه أن لا ينسى كذلك الشعب العراقي الذي دفع ثمناً غالياً خلال عقدين من الحروب، ويستحقّ كل الحب والتقدير كما يستحقّ أن يعيش أخيراً بحرية وأمن وسلام، من خلال إقامة علاقات تقوم على أسس جديدة من الأخاء والسلام والحب بين أبناء المجتمع الواحد.

□ تتذكر كم كانوا يصلون وكم كانوا يتحدثون عن الخير والشر، وكم كانوا يضعون أنفسهم بين أيدي الله، سبحانه وتعالى؟ كيف تبخرت فجأة تلك التقوى؟ أم أنهم لا يتراجعون أمام شيء، ويسخّرون كل شيء، خدمة لمصالحهم المادية والانتخابية، ويسخرون من الشعب الأميركي؟ وهل تنطلي عليه هذه الأساليب ويصدّق مسرحياتهم ومساخرهم؟

أنا لمست، طوال إقامتي في نيويورك، أن الشعب الأميركي نبيل وطيب، لكن حكوماته المتعاقبة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم تعرف النبل ولا الشهامة. كل شيء عند الإدارة الأميركية محسوب سياسياً واقتصادياً وانتخابياً، كل قرار له ثمن ولا مكان للعواطف أو للمبادئ، فلا أخلاق في السياسة. وموضوع التقوى هو نفسه مسخّر لهذه الأهداف.

□ هل كان لك دور، حتى قبل أن تذهب إلى الولايات المتحدة، في محاولة تنبيه القيادة ولفت النظر؟

أنا بحكم كوني أكاديمي في جامعة بغداد لم يكن لي أية علاقة بسلطة اتخاذ القرار في بغداد، كنت ضمن مجموعة من القانونيين نقدم استشاراتنا كمختصين لا أكثر، وكنا نركز عموماً على موضوع الحصار. الحصار آذى جميع شرائح المجتمع

اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بعد ان قضى على البنى الارتكازية. ولهذا لم نعد نفكر إلا في الحصار وكيفية العمل على تخفيفه أو رفعه.

أنت تعرف ولا شك أن العراق غني بطاقاته البشرية والفكرية أكثر من غناه بموارده المادية. وهذه الطاقة كانت محيّدة، مبعدة إلى حد كبير، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، فهي من اختصاص حلقة ضيقة جداً على مستوى القيادة. فمثلاً لم يكن لنا الحق أن نناقش فيما إذا كان لدى الولايات المتحدة مشروع لاحتلال العراق أو ما هي أهدافها؟ فهذا النوع من الثقافة السياسية الاستراتيجية بعيد عن متناول المثقفين أو المختصين، كما لم نكن نعرف ولم يكن مسموحاً أن نسأل لماذا؟ جميع الأمور تجري بسرية تامة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقضية أساسية مالية اقتصادية كانت أم سياسية أم مجتمعية.

□ طالما كنت في الجامعة، لم يكن هذا وارداً في ذهنك؟

لا، أبدا. كنا نهتم فقط بالحصار، وكيف نعمل على رفعه. وأنا كأستاذ جامعي كنت أناقش الموضوع من الناحية القانونية، من زاوية جرائم الإبادة، لأن الحصار كان جريمة إبادة واضحة بحق الشعب العراقي. وبالتالي كنا نتمسك بثوابت القانون الدولي للدفاع عن حقوق العراق المشروعة.

النيات الأميركية والأهداف الاستراتيجية والعدوانية الإسرائيلية والأطماع الرأسمالية كانت كلها معروفة ومتابعة في وزارة الخارجية وفي وزارات ودوائر أخرى كثيرة. ومن المؤكد أن هناك تقارير واقتراحات لمواجهتها، ولكن لا يطّلع عليها إلا أصحاب الاختصاص، ولا يسمح للآخرين أن يهتموا بها رسمياً عدا ما يعرض في الصحافة الوطنية أو ما يحصل عليه الأكاديميون بطريقة أو بأخرى، ويتداولونه فيما بينهم بسرية في بعض الأحيان، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتقرير أو دراسة نقدية للأوضاع في العراق. ومن هنا كان تحريم الفضائيات حتى في بيوت الوزراء.

□ لم تكن تصل إليكم، حتى لو بذلتم جهوداً للحصول عليها؟

لم يكن يصل إلينا شيء. كنا مشغولين بقضيتين: الحصار الاقتصادي وآثاره الإنسانية المدمرة على الشعب العراقي، وبنوع خاص الأطفال. فقد كانت صور الأطفال بعيونهم الجامدة والمزججة ووجوههم الشاحبة الناحلة تقضّ مضجعي.

والقضية الثانية هي الحملة الأميركية العسكرية المتوقعة على العراق. كنا نعمل من أجل رفع الحصار عن بلدنا ومحاولة إبعاد شبح الحرب عنه.

حين عينت سفيراً في جنيف أولاً، لمدة سنتين في الأعوم 1999 و2000، ثم نقلت إلى نيويورك بعد ذلك، كان عليّ أن أواجه عدداً من القضايا على الصعيد السياسي والدبلوماسي لأول مرة في حياتي. لقد كنا مغيبين تماماً بسبب عدم وجود مراكز بحوث مع انقطاع تام عن العالم، وشيئاً فشيئاً بدأت تظهر لي الحقيقة، من خلال الاطلاع على الملفات التي كانت محجوبة حتى على الكادر القيادي في وزارة الخارجية وأقصد رؤساء الدوائر فيها، ومما كنت أسمعه من سفرائنا المعتمدين في الخارج، ومن السفراء الآخرين.

كان عندنا رصيد كبير من العلاقات مع عدد كبير من دول العالم، غداة حربنا مع إيران. واكتشفت أننا خسرنا هذا الرصيد تماماً بعد احتلال الكويت. وما ضاعف الخسارة انعزالنا عن الناس وانكفاؤنا على أنفسنا.

□ بدأ العراق يستشعر الخطر، ولكنه أساء التصرف أو أنه لم يحسن تقدير الخطر. كيف أدركت ذلك، أنت؟

عرفت أنه بدأ يستشعر الخطر لأن الرئيس وافق أو أوعز لوزير الخارجية بفتح الحوار مع الأمين العام للأمم المتحدة. قبل ذلك كانت الأوامر تختلف تماماً: لا تقابلوا أحداً مثل السيدين بليكس أو البرادعي. هؤلاء كلهم تجنبوهم. أهملوهم. كان هناك قرار بأن المفتّشين لن يعودوا أبداً، التعليمات والتوجيهات واضحة: «لن يعود المفتشون مطلقاً»، «عدم التعامل مع القرار 1284» الخ.

حين بدأت المفاوضات مع الأمين العام، توقعت، طبعاً لا يخبرنا أحد بما يجري والوزير وحده هو الذي يعرف توجهات القيادة، حدوث تغيير في الموقف الرسمي من عودة المفتشين ولا سيما من القرار 1284 «لكنه لم يكن واضحاً». ولكني لمست أنها مفاوضات من طبيعة تكتيكية، مع توجيهات بالثبات على المواقف. بدأت أشعر أن هذه هي بداية النهاية، وستكون عواقبها وخيمة. وفكرت بيني وبين نفسي، وتناقشت مع وزير الخارجية كثيراً وخاصة الدكتور ناجي صبري أنه إذا كان العراق لا يخشى شيئاً، لماذا لا يسمح بعودة المفتشين؟ لماذا المماطلة والتأخير، وقد يداهمنا الوقت؟ انقضت سنة بكاملها والعراق يتعرض للضغوط،

واللعبة الأميركية تكاد تكون مفضوحة، ودول شقيقة وصديقة تنصح بتغيير السياسة، وسفراء عراقيون من معظم العواصم يكتبون وينصحون بالاستعجال. ولم يُتخذ قرار السماح للمفتشين بالعودة إلى العراق إلا في أيلول / سبتمبر 2002، بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب بحضور الأمين العام للجامعة العربية في نيويورك، لمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. الوزراء العرب كانوا قد ألحوا كثيراً على ضرورة عودة المفتشين الدوليين، سواء في القاهرة خلال اجتماعاتهم الدورية أو في نيويورك. وكان الدكتور ناجي صبري على أتم استعداد للتجاوب معهم، لكن الموافقة كان يجب أن تأتي من بغداد.

□ أفهم من كلامك أن اجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك كان شكلياً أكثر منه اجتماعاً سياسياً ودبلوماسياً؟

لا أعتقد ذلك. كنت أرى شعوراً عالياً بالمسؤولية القومية وحرصاً لدى الوزراء الذين تحدثوا في الاجتماع الوزاري الذي دعت إليه الجامعة العربية. المهم أنه فور الموافقة العراقية على صيغة البيان، أصدر مكتب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إعلاناً رسمياً عنه. ولم ينقض الأسبوع إلا وكان السيدان هانز بليكس ومحمد البرادعي يعودان إلى العراق، ويستقبلهما الجميع بارتياح على أمل أن يؤدي ذلك إلى حلحلة الأزمة.

بطبيعة الحال لم يجر كل شيء بسهولة ودون عراقيل، لا سيما وأن هناك إلحاحاً شديداً على التفتيش بدون قيود ولا شروط، وبحرية تامة وبدون معوقات في أي مكان وفي أي وقت كان وبشكل مفاجئ، في ساعات الليل والنهار وكان المقصود بذلك المواقع الرئاسية والعسكرية والأمنية، وكان القصد واضحاً الإثارة أو التجسس. ثم تحولوا بعد ذلك إلى مقابلة العلماء على أن تتم المقابلة بدون حضور مرافق عراقي وبدون تسجيل صوتي، ثم قالوا هذا لا يكفي، نريد أن نخرج العلماء خارج العراق هم وعوائلهم، ثم طلعوا بقصة الصواريخ، وقالوا إن الصاروخ «صاروخ الصمود» الذي تم تصنيعه يتجاوز مداه 150 كم، وهذا يتجاوز المدى المسموح به للعراق وعليه لا بد من تدمير هذه الصواريخ. وصدر قرار من مجلس الأمن بذلك ووافق العراق على القرار. وتم تدمير صواريخ الصمود. ثم ظنوا أنهم عثروا على ضالتهم حين وجدوا الطائرات الصغيرة بدون طيار، وهي طائرات خشبية

لها محرك صغير، يطيّرها ضباط وغيرهم. كانت هذه الطائرات «لعبة»، ولكنهم عملوا منها مشكلة. غير أن المشكلة لم تدم، لأنه تبين أنها من نوع «الدرون»، البسيط التي لا يتجاوز طيرانها كيلومترات معدودة، وبالتالي لا خطر على لندن ولا على واشنطن منها.

□ **أخيراً اقتنعوا بأنها لعبة، ولم يخفف ذلك من همتهم؟**

لم يعثر المفتشون على شيء. ورفع السيدان بليكس والبرادعي تقاريرهما إلى الأمم المتحدة، وأعلنا أنهما لم يعثرا على شيء يذكر، حتى الآن، تاركين لنفسيهما هامشا من التحفظ للمناورة. وهذا مشروع، ومن حقهما. وفي كل مرة كانا يقدمان تقريرهما إلى الأمم المتحدة، وكنت على اتصال بهما، واضعا نفسي بالتصرف لأقدم المساعدة الممكنة، في إطار الحوار أو لإيصال الوثائق التي كانت تصلني بكثرة من بغداد. وكان التفاهم والتعاون على أحسن ما يمكن أن يكون.بين دبلوماسيين، بعد أن كان محرماً، يسعى كل منا ليقوم بواجبه في جو من الاحترام المتبادل.

التهم الموجهة إلى العراق كانت حيازة أسلحة الدمار الشامل وتهديده لجيرانه والسلم العالمي وانتهاك قرارات الأسرة الدولية وتشجيع الإرهاب. وغياب أسلحة الدمار الشامل يسقط التهم الباقية كلها، حيث لم يعثر المفتشون على شيء مما يبحثون عنه بعد أن فتشوا حتى الدور الخاصة بالمواطنين ورياض الأطفال والمدارس، ناهيك عن تفتيش الجبال والصحاري وقيعان الأنهار.

في هذه الأثناء، كان اللاعبون يواصلون نسج خيوط اللعبة حتى تكتمل اللوحة أو يشتد الخناق مستعينين بالإعلام من جهة، وبإرسال العساكر والبواخر والطائرات إلى الخليج من جهة أخرى. وراح الرئيس بوش يكرر اتهاماته، غير عابئ بالتقارير التي يرسلها المفتشون الدوليون إلى الأمم المتحدة والتي تثبت عدم العثور على أسلحة دمار شامل. وتبعه سائر أعضاء إدارته، وجيشوا معظم وسائل الإعلام. حتى وزير الخارجية كولن باول وجد نفسه مضطراً لأن يغطس في اللعبة، ويبدو أنه كان سيتعرض، من خصومه في البنتاغون ومن نائب الرئيس ديك تشيني، لما لا تحمد عقباه إذا رفض أن يغطس.

كان واضحاً أن الدائرة الصغيرة المحيطة بالرئيس بوش انشقت على نفسها، وأن فريقاً عُرف بفريق «الصقور» بقيادة ديك تشيني، نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد

وزير الدفاع ونائبه ولفوودز، يريدون شن الحرب على العراق بأي شكل من الأشكال، بوجود أو بعدم وجود أسلحة دمار شامل. سفروا عن وجوههم ونادوا بلا خجل بضرورة تدمير العراق. والفريق الثاني «معتدل نسبياً»، بقيادة كولن باول وزير الخارجية، يحث على التروي وعلى الاستفادة من الأمم المتحدة، كما يدعو إلى مسايرة حلفاء كبار للولايات المتحدة، مثل فرنسا وألمانيا وروسيا، الذين طالبوا بإعطاء مزيد من الوقت للمفتشين الدوليين، حتى إذا ما عثروا على سلاح الدمار الشامل ورفض العراق تدميرها، ذهبوا جميعاً إلى بغداد لإنقاذ البشرية من خطر هذا السلاح؟

ولم يكن هناك مجال للعقل والاعتدال، وبعد أن زاد عدد الجيوش الأميركية والبريطانية في الخليج عن 150 ألف عنصر، انتصر الصقور، ولم يعد أمام كولن باول، باعتباره وزيراً للخارجية، إلا الدفاع عن وجهة نظر الصقور أو بالأحرى اليمين المتطرف أو ما يطلق عليهم المحافظون الجدد والذين يمثلهم بول ولفوودز، ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث وديفد ورمر وإليوت ابرامز بقيادة رامسفلد وزير الدفاع وديك تشيني نائب الرئيس الأميركي. ودعي مجلس الأمن إلى عقد جلسة خاصة بالعراق، وأعلن كولن باول أنه سيأتي إلى الجلسة ومعه الأدلة الدامغة بأن العراق يخدع الأسرة الدولية وينتهك قراراتها بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل.

□ حضرت تلك الجلسة؟ أقصد، قانونياً، هل يحق لك أن تحضر تلك الجلسة، والعراق ليس عضواً في مجلس الأمن؟ أعرف أنك ما كنت ستتخلف عن جلسة بمثل هذه الأهمية؟

نعم، حضرت الجلسة باعتباري أمثل البلد محل النقاش في جلسة المجلس، ويتم ذلك عادة بطلب من الدولة المعنية يقدم إلى رئيس مجلس الأمن قبل 24 ساعة من الاجتماع، وهو ما قمنا به ضمن الوقت المحدد، ويدعى مندوب الدولة بعد الإعلان عن بدء الجلسة وموافقة أعضاء المجلس رسمياً على دعوة ممثل الدولة وعادة ما يجب أن يكون الممثل الدائم أو نائبه في حالة غيابه. حضر طبعاً كولن باول، مع مدير الـ CIA وكان قد سبقه عدد من الفنيين ونصبوا أكثر من شاشة، وركّزوا أكثر من آلة لعرض فيلم فيديو وأخرى لعرض صور جامدة من شفافيات وثالثة لسماع تسجيلات صوتية، بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس

الأمن، الذين لم يتخلف أحد منهم عن الحضور. جلست بعد دعوتي في المقعد المخصص للوفد العراقي إلى جانب أعضاء مجلس الأمن.

وأخذ الكلام كولن باول، وانطلق في واحدة من تلك المطولات التي تدينه أكثر مما تعطيه الحق. وكان كلما تقدم في خطابه، الذي استغرق زهاء ساعة ونصف الساعة، ثقل جو المجلس وتبادل الوزراء نظرات الاستغراب والخيبة. قليل أن أقول إنه لم يقنع أحداً، لأنني شككت في أن يكون هو نفسه مقتنعا بما يقول. ولم يُخف الوزراء خيبتهم التي لم يعبروا عنها إلا خارج قاعة المجلس.

في الواقع، لم يأت كولن باول بجديد. كرر الذرائع والاتهامات بدون تقديم أية حجة أو دليل جديد مقنع، واكتفى بما كان الكل يعرفه من خلال وسائل الإعلام من معلومات مكررة وممجوجة من كثرة ترادادها من قبل رئيسه وأساطين الحزب الجمهوري. لقد صدم جميع الحضور بما قدم بعد أن كانوا يتوقعون الكثير خاصة وأن وسائل الدعاية الأميركية قد خلقت انطباعاً بأن الأدلة التي ستقدم ستكون هذه المرة حاسمة، ومن أجل ذلك حضر جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأن الجلسة ستكون تاريخية. جاء قوياً بمنصبه ونفوذه والصدقية التي يتمتع بها، وخرج ضعيفاً ببراهينه هزيلاً بحجته.

□ هل طلبت الكلام؟

نعم، ورددت عليه ببيان تجاوز بقليل الـ 10 دقائق المسموح لي بها؛ كان علي أن أرد على بيان استغرق حوالي 90 دقيقة بـ 10 دقائق فقط. على أية حال ركزت ما سأقوله على إنكار صحة المعلومات التي وردت في خطاب الوزير باول واستندت في ردي عليه إلى أنه لم يأت بأكثر من معلومات مكررة ومعروفة بعيدة عن الحقيقة وصور وتسجيلات ليست ذات قيمة من الناحية القانونية، كما استندت إلى بيانات السيدين بليكس والبرادعي وأشرت إلى أن المفتشين الدوليين الآن في العراق ويستطيعون تأييد صحة هذه المعلومات التي لا ترقى إلى مستوى الأدلة، لكن المفتشين لم يجدوا دليلاً واحداً على صحة ما ذكر.

وشعرت الولايات المتحدة بالإحراج الشديد، في حينه. وبدلاً من الرضوخ للحقيقة والواقع، وجهت اللوم إلى المفتشين واعتبرت أنهم لم يقوموا بعملهم كما يجب. السيدان بليكس والبرادعي دافعا عن نفسيهما قائلين: «أعطونا المعلومات

التي لديكم حتى نستطيع أن نذهب لإثبات ما تقولونه». ولكن يبدو أن الولايات المتحدة لم تكن تملك شيئاً. وفاقد الشيء لا يعطيه.

حتى الآن، صدر عن الولايات المتحدة وبريطانيا تقريران عن أسلحة الدمار الشامل، الأول من وضع المخابرات البريطانية. والغريب أن هذا التقرير اعتمد على دراسة دكتوراه قدمها طالب عراقي في التسعينات، في الولايات المتحدة الأميركية. ولم يكلفوا أنفسهم عناء إعادة صياغتها، وقدموها إلى طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني على أساس أنها الوثيقة التي لا تُدحض، وأدخلوا عليها بعض الإضافات والتغييرات لتضخيم خطر أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت ذاته، قدمت المخابرات الأميركية إلى كولن باول تقارير ومعلومات مغلوطة تستند إلى وثائق مزورة. وأعتقد أن الأميركيين كانوا يعرفون ذلك، ولكن هذا جزء من اللعبة، لأنه يصعب على المرء أن يصدق أن أشخاصاً مثل الرئيس الأميركي ونائبه ووزير الدفاع ووزير الخارجية ومستشارة الأمن القومي يمكن أن يُخدعوا بهذه السهولة وفي قضية استخباراتية. هذا غير معقول. هؤلاء الأشخاص يقبلون استخدام أية معلومات وتقارير حتى لو كانت مختلقة ويقومون بتسويقها لشعبهم ولشعوب العالم من أجل الوصول إلى أهدافهم الشريرة، معتمدين مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»؟. أنا أعتقد بأن هذه المسرحية التي تم تنفيذها بدقة بالاتفاق مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية، تعتبر إهانة موجهة إلى المجتمع الأميركي قبل غيره من دول العالم، وإلا كيف يمكن تقديم معلومات مزوّرة وعلى أساسها تشن الولايات المتحدة حرباً، يذهب ضحيتها آلاف البشر، وبينهم أميركيون.

□ لا تزال مندهشاً حتى الآن، علماً أنك كنت أبلغ من فضحهم عندما قلت: «انتهت اللعبة».

نعم، كانت «لعبة». والذين خططوا ولعبوا من الأميركيين توقعوا سقوط القتلى الأميركيين. ولأن أحداً من أولادهم أو من أحفادهم لن يغامر بالذهاب إلى العراق، كان الآخرون مجرد أرقام أنزلوها في خانة «الأرباح والخسائر»، بشرط ألا يتجاوزوا العدد المحسوب، الخسائر: كذا طائرة، كذا دبابة، كذا شاحنة، كذا جندي وضابط. . . الأرباح: أمن إسرائيل، احتلال العراق، النفط. . . . كانت أسلحة الدمار الشامل آخر همّ عندهم. كانوا يريدون تدمير العراق واحتلاله، وكل ما عدا

ذلك تفاصيل ليست بذات أهمية: الرأي العام الأميركي، الكونغرس، الإعلام، الرأي العام العالمي... ربما لأنهم كانوا يخططون ويعملون لمصلحة غير مصلحة الولايات المتحدة فقط...

هذا أمر يحيّرني ويتجاوز فهمي للعمل السياسي والخدمة العامة. وفي الوقت ذاته لا بد أن نلاحظ أن التطرف والرغبة الجامحة في احتلال العراق والحلم بتحقيق مكاسب مادية قد أعمت قلوبهم وبصائرهم، وجعلتهم يقولون ويزعمون أشياء لا يمكن أن يقبلها عقل إنسان، كمثل قول طوني بلير، في مجلس العموم البريطاني «إن أسلحة الدمار الشامل في العراق يمكن أن تكون جاهزة للاستخدام خلال 45 دقيقة؟» أو إن العراق سيتمكن من تصنيع القنبلة النووية خلال أشهر، أو إعلان الرئيس بوش في تشرين أول/ أكتوبر 2002 أن العراق يملك 30,000 ليتر من عصيات الجمرة الخبيثة، وغير ذلك من التصريحات الكاذبة.

إن مثل هذه المزاعم والتضليل فيها استخفاف بعقول الناس وخداع لشعوبهم. فمن المعروف للمختصين أن إنتاج السلاح النووي أو سلاح الدمار الشامل الكيماوي أو البيولوجي يحتاج إلى قدرات وطاقات أثبتت كل البحوث والتحريات وأعمال التفتيش أن العراق لم يعد يمتلك منها شيئاً. وإذا كان قد أنتج في الماضي شيئاً من هذا، فإنه لم يعد عنده الإمكانية لا لإنتاجه أو لتخزينه أو لنقله ولا لإطلاقه.

أنا لست متخصصاً في هذا الموضوع، ولكني أعتقد أن الادعاءات الأميركية والبريطانية كانت عملية استغفال واستغباء الآخر. وإن دلّت هذه العملية على شيء فإنها تدل على غياب أي وازع أو ضمير لدى المسؤولين الذين زعموا أنهم يكافحون الشر، والذين تظاهروا بأنهم مؤمنون ويخافون ربهم ويصلون قبل الإقدام على أي عمل.

كما تدل أيضاً على قوة الدعاية في الولايات المتحدة خصوصاً، وعلى أن إعلامهم القوي مأمور ومسخّر لخدمة المصالح الأميركية وربما مصالح شركات وأفراد لتحقيق الأرباح وفرض السيطرة، وليس لخدمة الحرية والحقيقة والقضايا الإنسانية كما يزعمون.

الفصل الثالث

جلسة للتاريخ

□ «استمرأوا اللعبة» وذهبوا بها إلى نهايتها. الآن، بعد مضي عدة أشهر على بدايتها، أخذوا يشعرون بأن لعبتهم تتحول إلى مأساة وطنية، وربما إلى كارثة على المستوى الكوني.......

شرف الديمقراطية أن عندها آليات لتصحيح المسار ومحاسبة المخالفين ومعاقبة المنتفعين. وكان الأجدر بهذه الآليات أن تتحرك قبل الحرب وتحول دون ما تسببت به من ضحايا وخسائر ودمار. أظن أن وزير الخارجية الأميركي كولن باول لم يكن مهيأً نفسياً ولا ذهنياً ولا أخلاقياً لضرب العراق كما يبدو. وأشعر أنه أجبر على قول ما قاله، وليس لديه خيار آخر، ليس فقط للاحتفاظ بمركزه وحسب، بل وأيضاً لأن استقالته كانت ستفضحهم عندما بدأت الأزمة.

كنت أشك في وجود تيارين في الحكومة الأميركية، وكنت أتصور أن الخلافات المزعومة هي توزيع أدوار، جزء من اللعبة. بنتيجة قراءاتي ومناقشاتي وفهمي تبين لي أن كولن باول لا يجنح للحرب، علماً بأن تنشئته عسكرية، وكان قد حارب في فيتنام وعمل قائداً للقوات الأميركية في حرب الخليج الثانية 1991. أعتقد أن قبوله أن يقوم بهذا الدور في موضوع العراق لم يكن انطلاقاً من قناعة سياسية بل كان فيه تحسّب للمستقبل، مستقبله الشخصي ومستقبل عائلته، وهذا أمر مقبول في الولايات المتحدة.

برأيي إن قرار الحرب واحتلال العراق ليس قرار الرئيس بوش الابن ومجموعة المحافظين الجدد فقط، إنما يقف خلف هؤلاء من يدفعهم إلى اتخاذ القرارت

المتطرفة مثل اللوبي الصهيوني الذي يعمل دائماً لصالح الكيان الصهيوني، وكذلك لوبي الصناعة العسكرية ولوبي النفط. بالإضافة إلى أن لمعظم صقور الحرب علاقات ومصالح مالية كبيرة مع شركات السلاح المستفيدة دائماً من إشعال الحروب. وما تصويت الكونغرس الأميركي بشبه إجماع من جمهوريين وديمقراطيين، وكذلك مجلس الشيوخ على قرار الحرب على العراق إلا دليل على ذلك.

على كل حال، الأمور كانت واضحة ولا أعتقد أن كولن باول كان سيقدم أو يؤخر. وحين كان في تلك الجلسة أو في غيرها كنت أشعر أنه غير مقتنع، ولست أدري ما إذا كان هو الذي اصطحب معه إلى تلك الجلسة جورج تينيت مدير الـ CIA أم أنهم أرسلوه لمرافقته. أنا فهمت أنه أراد أن يوجه رسالة مضمونها أن المعلومات التي سيدلي بها هي من صنع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية، وهو المسؤول عنها.

لقد قلت وأعود وأكرر أن تلك الجلسة وخطاب كولن باول وردود فعل أعضاء مجلس الأمن شكلت خسارة لكولن باول على المستوى الشخصي، وخسارة مصداقية للولايات المتحدة ولبريطانيا وإن كانتا لا تأبهان بها. ولقد أثبتت الأيام أن ما قاله لم يكن صحيحا. وستلاحقه هذه القصة طوال حياته. كما ستلطخ عهد جورج بوش، إن لم تقضِ عليه. تماماً مثلما أن بيان طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، أمام مجلس العموم يهدد بأن ينهي مستقبله السياسي.

□ كيف كانت أجواء تلك الجلسة؟

أنت تعرف أن الوضع دقيق جداً وحساس. وكنا حقاً متوجسين من أن يأتي بدليل جديد وحقيقي، وكان يكفي أن يقول كولن باول شيئاً جدياً واحداً كي يصدر قرار عن مجلس الأمن يوافق فيه على اللجوء إلى استخدام القوة. كان الاجتماع خطيراً. كان ممكناً أن يشكل الإشارة الخضراء التي سيقوم مجلس الأمن بتسليمها للولايات المتحدة الأميركية لكي تضرب العراق ولكن لم يحدث ذلك. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الإدارة الأميركية وبريطانيا قد بنتا قضيتهما لضرب العراق على أساس ما ورد في أربعة بيانات رسمية جاءت في خطاب لـ ديك تشيني أمام مؤتمر قدامى المحاربين في 26 آب/ أغسطس 2002، وبيان وزير الخارجية كولن باول أمام

مجلس الأمن في 5 شباط/ فبراير 2002، وخطابين للرئيس الأميركي، أحدهما أمام الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2002 والآخر خطاب حالة الاتحاد في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه.

كانت أنظار العالم كله مركزة على تلك الجلسة، وما زاد من دقة الأجواء وتأزمها أن الأمم المتحدة، عندما يأتي كولن باول ووزراء الخارجية الآخرون، تتحول إلى حصن حصين وتُتخذ إجراءات أمنية استثنائية.

كان هدفهم أن تحصل الولايات المتحدة على الترخيص باستخدام القوة. ونظراً للاستعدادات والتدابير المتخذة، يتوهّم كثيرون أن الأمر محسوم، والكل يأتي وينظر إليك نظرة أسف وأسى، وفي ظنهم أن كولن باول سيقول للعالم الكلمة الفصل، وأن الولايات المتحدة الأميركية بكل أجهزتها الاستخباراتية وبكل قوة الـCIA، إذا ما قالت شيئاً يصبح هو الحق والحقيقة، واكتمل النصاب وأخذ كل وفد مكانه وافتتحت الجلسة، وبدأ الجبل يتكلم ويستخدم أحدث الوسائل التقنية، والكل متلهف ومشدود لما سيقوله أو يثبته. وبدأ الخوف يدب إلى قلبي من السكوت الرهيب الذى لف قاعة مجلس الأمن ومن ذلك الجو الجنائزي الذي ينذر بالشؤم ورائحة الموت التي تنبعث من بعيد. ومن يدري لعل هناك دليلا جديدا دامغا يكون هو المفاجأة سيتم الإعلان عنه في هذا اليوم المشؤوم، خاصة بعد تلك الضجة الإعلامية الكبيرة التي سبقت الاجتماع وهيأت له.

وبنسبة ما كان يتقدم في خطابه الطويل، كنت أشعر أن الترقب بدأت تخفّ وطأته والتوتر يتبدّد لتحل محلهما دهشة وخيبة. كل هذين التجييش والتهييج، كل هذين التطبيل والتزمير من أجل أن يتمخض الجبل ليلد فأرة؟ وتنفس الحضور الصعداء.

ورأيت أنظاراً تحدّق بي وقد استعادت بريقها، لأنها أدركت أنه سيكون بإمكاني الرد بسهولة على الاستخفاف الذي أظهره وزير الخارجية الأميركي بمجلس الأمن وبذكاء الشخصيات الحاضرة. وزال الشك عندي وعند الآخرين، وتحوّل إلى يقين، ووثق الجميع تقريباً بأن العراق بريء مما يتهمونه.

كانت تلك الجلسة معدّة لتكون الطريق للحجة الدامغة، طريق الإجماع لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، فإذا بها ترتد عليهم وتصبح الدليل القاطع

على نظافة العراق. لقد عجزت الولايات المتحدة عن تقديم البرهان على صحة ادعاءاتها، من يستطيع أن يبرهن العكس؟ وأمام فشل الإدارة الأميركية والبريطانية في إثبات ادعاءاتهم بوجود أسلحة دمار شامل قال الرئيس بوش لتبرير حربه العدوانية هذه «إن ظهور العراق الحر المسالم حيوي لاستقرار الشرق الأوسط واستقرار الشرق الأوسط حيوي لأمن الشعب الأميركي».

□ **ماذا كانت ردة فعله حين رددت عليه؟**

الترتيب البروتوكولي شاء أن أكون جالساً إلى جنبه تماماً، ولم يكن يفصل بيني وبينه أي حاجز، وحين تكلمت لم يكن بوسعي إلا أن ألاحظ انفعالاته أو حركاته. لكنني أتصور أنه لم يكن سعيداً جداً بما قلت له.

كنت أعرف كما الكثيرين أنه لا يوجد في حوزة السيد باول أدلة جديدة مقنعة، عدا ما كشفت عنه وسائل الإعلام قبل أيام من انعقاد جلسة مجلس الأمن هذه، ولذلك أعترف بأنني كنت مرتاحاً إلى حد كبير. ولكن حلفاء الولايات المتحدة في المجلس توقعوا أن الوزير باول سيأتي بشيء جديد قطعاً أو هكذا تمنوا ولكن لم يكن الأمر كذلك. علماً أن كل الادعاءات التي سبق وسمعناها منه ومن غيره لم يثبتها المفتشون على الأرض فمن أين سيأتي بالجديد؟

□ **لم يأت كولن باول بجديد، لكنه جاء بمفاجأة: الكيك الأصفر «اليورانيوم»؟**

«الكعك الأصفر» كانت المفاجأة الوحيدة. لم أكن قد سمعت بهذه المادة ولم تفقدني أعصابي، وتجاهلتها لأنني كنت واثقاً من خلوّ العراق من اليورانيوم. كانت التهمة أن العراق حاول أن يستورد «الكعك الأصفر» أو اليورانيوم من النيجر. وبسرعة، بادرت النيجر إلى إصدار تكذيب رسمي للقصة. كما أصدر الدكتور محمد البرادعي بياناً أكد فيه أن هذا الخبر لم يتأكد لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأرسلت الولايات المتحدة دبلوماسياً أميركياً إلى النيجر وعاد بخفي حنين.

لكن الغريب من أمر الولايات المتحدة أن الرئيس إذا أدلى بتصريح، سيكرره الجميع وراءه حتى ولو ثبت بما لا يقبل الشك أن ما قاله غير صحيح، وهذا ما حدث فعلاً مع الرئيس الأميركي جورج بوش عندما أكد هو الآخر قيام العراق بشراء اليورانيوم من النيجر. فإذا كان يعتقد بأن ما قاله صحيح وتبين خلاف ذلك فتلك

مصيبة؛ أما إذا كان يعرف بأن ذلك غير صحيح وأنه كان يهدف من وراء ذلك خداع الشعب الأميركي والرأي العام الدولي والحصول على دعمهما لتبرير عمل عسكري ضد العراق واحتلاله، ونحن نميل إلى هذا الرأي، فالمصيبة أعظم. ولكن يبدو أن هذا هو ديدن الديمقراطية في الولايات المتحدة، فمن المعروف والثابت أن رئيساً أميركياً على الأقل هو ريتشارد نيكسون أُرغم على الاستقالة بسبب الكذب، وأن رئيساً آخر هو بيل كلينتون أحيل إلى القضاء بالتهمة ذاتها، واعترف بأنه لم يقل الحقيقة واعتذر عن ذلك، وأن رئيساً ثالثاً هو رونالد ريغان لم ينجُ من الإدانة بالكذب إلا لأنه جاوز الثمانين، وكان في كل مرة يطرح عليه القاضي سؤالاً يجيب: «لم أعد أتذكر». يكاد يكون الكذب هو السمة المشتركة لهؤلاء الرؤساء. ومع أن الرئيس جورج بوش لا يتورّع عن قول أي شيء، فإن أنصاره وأصدقاءه يؤيدونه، على قاعدة: «اكذب ثم اكذب، حتى يصدقك الناس»، هذه عبارة قالها غوبلز، وزير إعلام النازية طوال عهد هتلر، وقد جعل منها مبدأ، وأقام عليها كل الإعلام النازي.

□ هل تعتقد أن الإعلام الأميركي الرسمي في طريقه إلى أن يتشبه بإعلام النازية؟

لا أستطيع أن أصدر حكماً من هذا النوع، إنما ألاحظ أن الإدارة كلها تتبع الرئيس في كل ما يقوله. حتى الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب اللذين يضمان شخصيات مرموقة، تتمتع بدرجة عالية من الفهم والحصانة الأخلاقية، وتربطهم بناخبيهم علاقات ثقة واحترام، وتتوقع ألا ينحدروا إلى مستوى الكذب الرخيص تجد أنهم يكررون كلام الرئيس مع علمهم بأن كلامه ليس دقيقاً. وألاحظ أيضاً أنهم يسايرون الرئيس وكأننا في دولة من دول العالم الثالث، احتراماً منهم لشخصه ولمنصبه، يحصل ذلك خاصة في حالة الأزمات. ولكن بعد سكوت الرصاص، هل سيبدأون بطرح الأسئلة وتدقيق الوقائع، وإذا ثبت لهم أن الرئيس خدعهم وكذب عليهم ماذا سيفعلون؟ فإذا كان الأمر كذلك فلن يفاجأ أحد إذا شاهد الرئيس جورج دبليو بوش ذات يوم في قفص الاتهام طبعا بعد انتهاء فترة رئاسته. أليس ذلك من سمات النظام الديمقرطي أم أن سياسة تعدد المكاييل هي كذلك من سمات الديمقراطية في عالمنا هذا؟

□ هناك بداية حملة للتحقيق في أقوال ومزاعم الرئيس بوش وأعضاء إدارته والتأكد من أنهم لم يبالغوا في تصوير الخطر الذي يشكله العراق من أجل إقناع الكونغرس بمنح الرئيس سلطة شن الحرب. وقد تشكلت لجنة تحقيق ولكن أعمالها لا تزال سرية. ويوم الجمعة في 27 حزيران/ يونيو 2003، نشرت جريدة «الحياة» تصريحاً للسيناتور الديمقراطي جون كيري، الذي صوت قبل الحرب لمصلحة منح بوش صلاحية إعلان الحرب على العراق، جاء فيه أن الرئيس الأميركي «خدعنا جميعاً واحداً واحداً». كما تساءل النائب الديمقراطي هيوارد دين عن «دور بوش في الحرب والمعلومات التي يعرفها ومتى تسنى له ذلك».

التحقيق في أمر هذه الحرب العدوانية على العراق لم يبدأ بعد لأن الشعب العراقي قد حوَّلها إلى حرب تحرير شعبية ضد القوات والوجود الأميركي كما يبدو. لكن الآن، وبعد انتهاء الصفحة العسكرية التقليدية بين الجيشين العراقي والأميركي وظهور كذب الادعاءات الأميركية التي دفعت إلى الحرب، بدأت الدول التي دعمت الرئيس بوش في حملته العسكرية بضغط من شعوبها التي خدعت كما خدع الشعب الأميركي، تعيد النظر في مواقفها، وبعضها يشعر بخيبة أمل كونها لم أو لن تحصل على نصيب من الكعكة العراقية يتناسب مع ما قدمته من خدمة في العدوان على العراق. وأقصد بهذا الكلام إسبانيا، بالدرجة الأولى، ووزيرة خارجيتها آنا بلاثيو التي قالت، في مؤتمر صحافي في خلال زيارتها لواشنطن «إن الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق يشكل هزيمة لحكومتها التي أيدت بشدة الولايات المتحدة في حربها على العراق». وتذكرتُ أن هذه السيدة كانت من أكثر المتحمسين لدعم كولن باول في مجلس الأمن. وقد لاحظت أنها تحكي عن أشياء لا تعرفها، وأنها تقرأ كلاماً غير صحيح كُتِبَ لها. وهذا لا يليق بسيدة محترمة مسؤولة ولا بوزيرة خارجية دولة بأهمية إسبانيا. لقد زايدت السيدة بلاثيو على زميليها الأميركي كولن باول والبريطاني جاك سترو. وكادت توحي للمستمعين أنها ستتولى بنفسها قيادة الجحافل الاسبانية لإنقاذ البشرية من الخطر القادم من العراق الذي يهدد إسبانيا والعالم. لقد أسفت كثيراً لتلك السيدة الأستاذة لأنها جعلت من نفسها سخرية ووضعت نفسها في مأزق كبير عندما بالغت في حماسها المنقطع النظير للحرب، خاصة وإن إسبانيا بلد صديق للعرب، ونرتبط معاً بروابط تاريخية عميقة ومؤثرة.

□ هل يمكن أن يكون الموقف الاسباني مجانياً؟ هل تعتقد أنه كان وراءه صفقة من نوع ما؟

لا أستغرب ولا أستبعد شيئاً. إسبانيا عليها استحقاقات كثيرة، وبحاجة إلى دعم قوي مثل الدعم الأميركي. عندها قضية سبته ومليلية مع المغرب ومع العرب وعندها قضية جبل طارق مع المملكة المتحدة كما وتقض مضاجعهم مشكلة داخلية خطيرة جداً هي «مشكلة الباسك» وعلاقاتها محورية مع دول أميركا اللاتينية التي يرتبط معظمها مع أميركا بعلاقات تبعية سياسية واقتصادية. كل هذه عوامل لا بد من أخذها بالحسبان عند تقييم الموقف الاسباني. يضاف إليها عنصر آخر لا يقل أهمية عما سبق ألا وهو دور إسبانيا في الاتحاد الأوروبي إذا ما تمت مقارنته بالدور الألماني أو الدور الفرنسي، فهناك شعور بالنقص لدى حزب أثنار الذي يحاول سده من خلال علاقته مع الولايات المتحدة. وهنا لا يمكن أن نهمل ما يمكن أن تكون الولايات المتحدة قد وعدت به من دعم سياسي واقتصادي لإسبانيا أو لحزب أثنار. ولكن الواضح كذلك هو أنه لا وزيرة الخارجية ولا رئيس وزرائها خوسيه ماريا أثنار كانا يعبران في موقفهما من الحرب على العراق عن حقيقة الرأي العام الإسباني، بعد أن قام ملايين الاسبان بتظاهرات حاشدة ضد الحرب. تظاهرة واحدة في مدريد جمعت زهاء ثلاثة ملايين إنسان ضد الحرب. وضُرِبَ بهم وبمشاعرهم عرض الحائط. وبدلاً من أن يقود أثنار تلك التظاهرات فيصبح رجل دولة عالمي، ويشتهر بمحبته للسلام وبرفضه للحروب كوسيلة لإيجاد الحلول للأزمات الكثيرة، اختار أن ينقاد للرئيس بوش من أجل وعود يمكن ألا يلتزم بها الرئيس الأميركي. أعتقد أن السيد أثنار تسبب بفقد إسبانيا شيئاً من بريقها ومن تأثيرها في العالم، لا سيما في أميركا اللاتينية وفي الوطن العربي.

□ لماذا لا تقول إنه ضرب الوحدة الأوروبية أيضاً بانقياده لواشنطن؟ ولا أعتقد أن المكاسب التي يمكن أن يكون قد طمح بتحقيقها توازي الخسارة التي تسبب بها لإسبانيا ولأوروبا.

في مطلق الأحوال، لم يتمكن السيد أثنار من أن يحتل مركزاً يساوي مركز بريطانيا في التحالف من حيث المكاسب التي يأمل في تحقيقها. كما أنه لن يتمكن من نيل الشرف الذي حصل عليه طوني بلير من الشعب البريطاني وهو لقب

«الجرو» الذي يأبى أن يفارق سيده. لقد كسب رئيس وزراء إسبانيا من تبعيته أن يربت الرئيس بوش على كتفه علامة الرضى عليه.

هناك دول أوروبية جاملت الدولة الأميركية مجاملات تدل على عدم وجود كرامة وطنية وعلى تبعية من النوع الهابط، وهو أمر لم يثر استغرابنا لوجوده في عالمنا العربي. كانت بلغاريا في طليعة هذه الدول، ولم يعرف مندوبها غير أن يتكلم بمنطق التابع الذي فرضته أميركا عليه وقبل به. ولأن الولايات المتحدة كانت توزع «نقاط حديث» على مثل هؤلاء التابعين فليس عليهم أكثر من واجب تلاوتها كالببغاء مع تلوين باللهجة والنبرة والإشارة للإيحاء بالشدة. حتى فرنسا بموقفها المشرف والمعلن ضد الحرب، كان مندوبها الدائم يستهل مداخلاته باللازمة التقليدية التي تبدأ بالهجوم على النظام العراقي. وهجومه قاس جداً أكثر من الولايات المتحدة نفسها. بذلك يحاول أن يوازن موقفه المعارض للتوجهات الأميركية باعتباره عضواً دائماً في مجلس الأمن. فرنسا تتخذ مواقف مبدئية، وتحكي عن الحرية والعدل وحقوق الإنسان إلى آخره. وعند التصويت وقبل اللحظة التي تسبق القرار تراها تنساق وراء الولايات المتحدة، وهذا ما حدث بالنسبة للقرار 1441 وللقرار 1483، لكن في كل الأحوال لا يمكن أن ننسى وقفتها المبدئية الديغولية من رفض مشروع القرار الأميركي الذي أجبر الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا على سحبه. الموقف الفرنسي الشجاع والمبدئي مع الموقف الروسي التاريخي يشكلان انعطافة جديدة في العلاقات الدولية تستحقان عليه وسام السلام.

□ أنتم، العراقيين، لا يعجبكم العجب. فرنسا انساقت في الأزمة الأخيرة؟ ومن قاد الحملة ضد التصويت على القرار الذي يجيز للولايات المتحدة وبريطانيا الذهاب بالقوة العسكرية إلى بغداد؟ من حرَمَ واشنطن ولندن من الشرعية الدولية وحوّل حربهما إلى عدوان سافر على دولة عربية عضو في الأمم المتحدة؟ من قام بجولة على الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، وأقنعها بألا تصوت على مشروع القرار الأميركي؟

لا أشكك في موقف فرنسا هذه المرة ولا في أنها كانت ستصوت ضد مشروع القرار الأميركي الذي لم يطرح على التصويت خوفاً من الفيتو الفرنسي ومن الفيتو الروسي.

لكن الموقف الروسي يبدو أكثر مبدئية وصدقاً من الموقف الفرنسي المتردد عادة، علماً أن الموقف الروسي يتأثر بالطبع (عندما يتعلق الأمر بالعراق) بالموقف الفرنسي. على أية حال فإن الموقفين المتميزين الروسي والفرنسي هذه المرة هما اللذان دفعا بالولايات المتحدة لسحب مشروع القرار. هذه حقيقة يجب أن تذكر للتاريخ بالرغم من أنها لم تستطع منع أميركا من شن الحرب على العراق ومنع تداعياتها.

□ لكن الحقيقة أن فرنسا هي التي جرّت ألمانيا وروسيا إلى الموقف المعادي لأن يعطي مجلس الأمن الشرعية للحرب التي تنوي أن تشنها الولايات المتحدة وبريطانيا. وكي لا يخطئ أحد في التحليل صرّح رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك بأن فرنسا ستستعمل حق الفيتو إذا لزم الأمر. وهل تعتقد أن رئيس الجمهورية يعلن أنه سيستعمل حق الفيتو، ويتراجع عن التصويت؟

لا، طبعاً. وأنا أتفق معك في هذا الرأي فقد بذلت فرنسا جهداً غير اعتيادي على جميع المستويات الدبلوماسية والسياسية من أجل منع صدور القرار الذي يعكس الرؤية البريطانية الأميركية.

□ ما رأيك بخطاب وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دي فيلبان؟ وما رأيك بتحرّكه وجولته في أفريقيا؟

في ذلك اليوم، قلت: الآن، عادت فرنسا إلى عهد الجنرال ديغول، عندما كان هذا القائد التاريخي يمثل ضمير الأمة الفرنسية، باعتبارها دولة حقوق الإنسان ودولة الحرية والديمقراطية، وكان لها إشعاع حضاري في العالم. لكن «الزمن الديغولي» في عهد الرئيس شيراك كان قصيراً، وعادت فرنسا إلى الصف. ترفع صوتها، ولكن عند التصويت عادة ما ترفع يدها بالتأييد.

□ بدأت العمليات العسكرية، ولم يأخذ أحد المبادرة إلى دعوة مجلس الأمن للانعقاد لا الولايات المتحدة ولا فرنسا ولا الصين ولا سائر الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. لم يعد أحد مستعجلاً على الاجتماع.

في حقيقة الأمر كان المفروض، طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

أن يجتمع مجلس الأمن تلقائياً عند بدء العدوان، لأن هناك خرقاً للسلم والأمن الدوليين. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، مجلس الأمن هو الجهة المعنية، خصوصاً في حالة وقوع عدوان. وكان من المفروض أن ينعقد لكي يناقش الوضع ويتابع التطورات ويبقى على صلة بالأحداث، لأن الأمم المتحدة تكون في أخطر أوقاتها حين يقع عدوان على دولة ما عضو في الأمم المتحدة. وبالتالي، ينعقد مجلس الأمن أو يدعى إلى الانعقاد. بدأ العدوان وانقضى على وقوعه يومان، ثلاثة والمجلس يغط في نوم عميق، وكأن العدوان حاصل في كوكب آخر. وهو أمر غريب، إلا أنه أمر متوقع حينما يكون المعتدي الدولة الأقوى في مجلس الأمن والتي تسيطر على مقاليد المنظمة الدولية.

□ الآن أنت تسميه العدوان. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا ما كانتا تعتبرانه عدواناً، وبالتالي، كما تقول لا تجدان مبرراً لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد.

لكنه عدوان، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب مبادئ القانون الدولي هو عدوان، سواء اعتبرته أميركا وبريطانيا كذلك أم لا. وبطبيعة الحال، لن يقول المعتدي أنه معتد. لكن ما هو العدوان المسلح؟ العدوان المسلح هو دخول قوات عسكرية أجنبية بالقوة أراضي دولة أخرى بغير إرادتها. وهذا بالضبط ما حصل.

□ لكن كان عندهم ذريعتان، الأولى أسلحة الدمار الشامل والثانية إنقاذ العراق من النظام.

هذا لا يجوز أن يحصل إلا إذا تقرر في مجلس الأمن وفقاً لقرار يصدر عنه وطبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

□ مؤخراً استحدثوا حق التدخل من أجل صيانة حقوق الإنسان.

هذا «الحق» غير موجود في القانون الدولي. ومفروض بمجلس الأمن أن ينعقد ليقرر ما يجب عمله. كان العدوان صريحاً ومفضوحاً على دولة عضو في الأمم المتحدة. ولا يوجد في القانون الدولي حرب مشروعة. الحرب حرب، وهي محرمة في القانون الدولي، إلا إذا قرّرها أو أقرّها مجلس الأمن. ولم يقر مجلس الأمن العدوان على العراق، علماً أن الولايات المتحدة لم تدخر جهداً من أجل

الحصول على موافقته. لكن مجلس الأمن لم يستجب لرغباتها وأبى أن يمنحها شرعية الذهاب إلى العراق واحتلاله بهدف «نزع أسلحة الدمار الشامل»، كما كانت تقول هي وحليفتها بريطانيا. على كل حال، لم يحرك مجلس الأمن ساكناً. وقد كتبتُ إلى وزارة الخارجية العراقية طالباً منها الرأي حول فكرة طلب عقد جلسة لمجلس الأمن، باعتبار العراق الدولة المعتدى عليها. جاءني الرد من بغداد بالتريث، وعدم طلب عقد جلسة لمجلس الأمن. فلم أطلب، ولم أفهم حتى الآن معنى ومغزى هذا الموقف، ولكن هذا هو شأن السياسة الخارجية العراقية التي يديرها مباشرة الرئيس بواسطة وزير الخارجية.

في هذه الأثناء كانت حركة عدم الانحياز في طور انتقال الرئاسة من دولة إلى أخرى. كان على جنوب أفريقيا أن تسلم الرئاسة إلى ماليزيا التي بادرت إلى دعوة مجلس الأمن للانعقاد، وفعلاً عقد مجلس الأمن جلسته بناء على طلب ماليزيا. وكان رئيس الجلسة آنذاك ممثل جمهورية غينيا وتحدث فيها العديد من دول العالم. ومنها بعض الدول العربية.

كانت الجلسة مفتوحة ويحق لمن يسجل اسمه أن يتكلم. وتكلم ممثلون عرب. وليت بعضهم لم يفعل، لأنه قبل كلام من ممثّل دولة عربية لا يتوافق مع اتجاهات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، في حين كانت مواقف آخرين مائعة وبدون مضمون.

□ لم يتمخّض الاجتماع عن قرار؟

لم يكن القصد من الاجتماع إصدار قرار، فالجميع يعرف أنه مستحيل، وعندما تكون الدعوة مفتوحة يتوقع أن تطلب بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن يتخذ المجلس قراراً على حسب أهمية الموضوع، وبالأخص إذا كان هناك تهديد للسلم والأمن أو إخلال بهما أو وقوع عدوان. لكن أحداً لم يتجرأ ويطلب ذلك، لأن العمليات العسكرية لم تكن نتائجها قد توضحت بعد. فكان الكل في حالة ترقب، بانتظار أن تنجلي الصورة نوعاً ما.

في تقديري، أن معظم الدول كانت ضمنيا ضد الحرب. وكانت تتوقع أن يواجه العدوان مقاومة عنيفة وأن تطول المعارك لوقت يسمح لها بلورة موقف ما. كان الجميع تقريباً يسألني بلهجة فيها الكثير من التعاطف عن حقيقة ما يجري على

الساحة، فأجيب أن الأمور تسير سيراً جيداً وأن العراقيين متفائلون، وفقاً للمعلومات التي كنت أتلقاها هاتفياً من بغداد أو من زملاء في عواصم أخرى، لأن الاتصالات مع بغداد كانت شبه معدومه. عندما صمدت أم قصر لمدة أسبوعين، وهي قرية صغيرة، الاستنتاج كان: كم ستصمد مدن كبيرة مثل البصرة؟ ومتى ستصل القوات الأميركية إلى بغداد؟ وكيف ستستقبلهم عاصمة الرشيد؟

كنت وكان الجميع ينتظر أن يصمد العراق حتى يصار إلى عقد جلسة لمجلس الأمن، هذا المجلس الذي لا يستطيع أن يقرر شيئاً بسبب حق النقض الذي تملكه كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، ومع ذلك يمكنني أن أتصور أن أي مشروع قرار يمكن أن يتضمن: إدانة العدوان؟ طلب انسحاب القوات الغازية إلى خارج حدود العراق؟ وقف إطلاق النار؟ كل الاحتمالات كانت واردة، وكنت أقول إن أسوأها سيكون لمصلحة العراق، فكيف إذا اتخذ مجلس الأمن قراراً قوياً ووقف وقفة تاريخية، ودان العدوان ودعا المعتدين إلى الانسحاب فوراً خارج الحدود؟ كنت أحلم، طبيعي أني كنت أحلم. كنت أتمنى أن تتمكن جهة ما من وقف الحرب.

□ **لا سيما وأنك كنت تسمع وتشاهد الوزير الصحاف!**

الآن وبعد «انتهاء اللعبة»، وبعد التفكير في بيانات الوزير الصحاف وغيره أجد أنها كانت ذات مصداقية، فقد كانت المقاومة عنيفة في أم قصر وفي الحلة وفي كربلاء، وفي الناصرية وفي النجف، وهذا ما أعطى الانطباع بأن الوزير الصحاف لم يقل شيئا مخالفاً للحقيقة، علماً بأنه كان وزير إعلام وليس عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة، إنما قال ذلك بأسلوبه وبلهجته وبعباراته. لقد قاوم العراقيون ببطولة في كل مكان حتى سقوط بغداد. وتمكنوا من عرقلة تقدم العدوان الذي كان يتحدث عن «الترويع والصدمة». وكان المعتدي يعلل النفس بأن تنهار كل الدفاعات وأن يخرج العراقيون مرحبين بالقوات الغازية. لم يصدم ولم يروع ولم يخرج أحد لاستقبالهم. وحدثت بلبلة في صفوف القوات المحتلة، ونشب خلاف بين السياسيين، وتبودلت الاتهامات في واشنطن، خصوصاً، وفي لندن. واهتزت الأرض تحت قدمي دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي. وكادت تحدث المعجزة.

على كل حال لم تتجرأ أية دولة على طلب تحرك ما من مجلس الأمن للأسباب التي ذكرتها، وكنت أشعر بأنهم يتمنون لو أن الصمود العراقي يلقن إدارة الرئيس بوش درساً بالتواضع ويحملها على أن تخفف من غلوائها وأن تتخلى عن سياسة العدوان على الدول الصغيرة والتي لا طاقة لها بالرد عليها. لكن الأميركيين، الذين وصلوا بشق النفس إلى بغداد، سرعان ما وجدوا كل الأبواب مفتوحة أمامهم.

كيف حدث ذلك؟ لماذا حدث ذلك؟ والعاصمة العربية، التي كانت ستنسي ستالينغراد بمقاومتها البطلة، تسقط كقصر من كرتون؟ وجرى الهمس أولاً، ثم الحديث صراحة، ثم الإعلان في وسائل الإعلام عن احتمالات خيانات، ثم اختفاء صدام حسين وأولاده والقيادة. . . الخ. «تسقط بغداد وفي أحدهم عرق ينبض؟» جفّ الدم في عروقي.

□ **في هذه الأثناء وبعد سقوط بغداد...**

انعقد مجلس الأمن، وبقيت الدول على مواقفها المعلنة قبل العدوان الذي لم يدافع عنه إلا الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

□ **باختصار: دافعت الدولتان المعتديتان وإسبانيا.**

إسبانيا وبلغاريا وألبانيا ومقدونيا. . . . أما سفير استراليا، فكان يصول ويجول، بحماس منقطع النظير، ولكن أقل من المندوب الدائم لألبانيا الذي بدا الأكثر شراسة في بياناته، والكل يعرف أن حال أستراليا ليس ذلك الحال المشرّف. كانت حالها تابع التابع. كانت أستراليا تتبع بريطانيا وبريطانيا تتبع الولايات المتحدة! دول أخرى لم تغيّر موقفها ولم تزايد.

□ **كانت مترددة...**

كانت في حالة ترقب، ولذلك كانت كلمات ممثليها مرتبكة. لا يعرفون كيف ستؤول الأمور. يرتاحون لأخبار الصمود، ويعلمون في الوقت ذاته أنه ليس من السهل أن يتصدى العراق لأقوى قوة في العالم. ويحللون ويجدون أنه لا يمكن أن يقبل الرئيس بوش ومجموعة اليمين المتطرف بالخروج من مواجهة مع العراق خاسراً.

□ **موقف العراق لم يساعدهم، في النهاية.**

لا أعتقد ذلك، إذ لم يعد في يد العراق أية ورقة يمكن أن يستفيد منها أو يستطيع من خلالها حشد تأييد ذو فائدة تذكر. كان يمكن للعراق أن يساعد من يريدون مساعدته، سواء على المستوى العربي أو الدولي في الأمم المتحدة أو غيرها، ولكن قبل أحداث 11 أيلول لا بعدها.

نعم، لم يكن العراق كما كان يتمناه العرب والمسلمون وعدد كبير من دول عدم الانحياز، سقطت بغداد وسقطت معها تمنيات وأمال محبين وهم كثر.

كان لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبواسطة الممثل الدائم للسودان الشقيق، موقف واضح وقوي يستند في ذلك إلى قرار مؤتمر قمة الدوحة، وطبعاً حاولت الكويت عرقلة اتخاذ موقف واضح لكنها لم تتمكن بسبب بيان القمة الذي اعتبر هو المرجعية.

وانتقلنا من فكرة دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد إلى فكرة دعوة الجمعية العامة. وكان الممثل الدائم لماليزيا هو منسق حركة عدم الانحياز، وقد بدا متردداً نظراً لظهور مواقف مشككة مقصودة خلال اجتماع دول الحركة في الأمم المتحدة، ولا سيما مواقف الفليبين والكويت وعدد من دول أميركا اللاتينية، والتي كانت في مجملها تعارض عقد اجتماع للجمعية العامة. ولكن في النهاية تم التوصل إلى صيغة توافقية مع المجموعة العربية والمجموعة الإسلامية حول مشروع القرار الذي كانت المجموعة العربية تنوي تقديمه، وهو مشروع قرار هزيل يعكس تماماً حالة الضعف العربي وحالة الخوف والهلع التي انتابت الممثلين الدائمين ودول حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الجمعية العامة الاستثنائية لها شروطها وإجراءاتها وقواعدها، وليس من السهل تأمين هذه الشروط. أولها وأقلها، أن نؤمن النصاب لتصح الدعوة إلى انعقادها. ولم نكن نضمن هذه الأكثرية، لأن الولايات المتحدة كانت ستعمل كل شيء من أجل عرقلة مشروعنا. وفاتحت بغداد الواقعة تحت الضرب والمعرضة يومياً للقصف. ولم يكونوا قادرين على الاتصال، والمكالمات مرصودة. لم يكونوا مشجعين للفكرة بحد ذاتها. وأجريت اتصالات بالمجموعة العربية. كانت الاستجابة معقولة. دعمتها باتصالات بمجموعة المنظمة الإسلامية وبمجموعة عدم الانحياز.

وهذا استهلك وقتاً وجهداً. ولم نتمكن من التوفيق بين ترددات واقتناعات المجموعات الثلاث إلا قبل يومين من سقوط بغداد، ووجهنا رسالة طلب انعقاد جلسة استثنائية للأمم المتحدة في السابع من نيسان/ أبريل.

كان رئيس الجمعية العامة وهو من تشيكيا، خارج نيويورك. وما إن تبلغ وصول الرسالة إلى الرئاسة حتى أسرع الرجل عائداً إلى نيويورك، كنت وقتها محموماً وأشعر أن ناراً تشتعل في أحشائي. كنت أنسى الأكل والشرب ويبدو أن ذلك كان يظهر عليّ، الأمر الذي دفع بعض الأخوان في الممثلية إلى متابعة تذكيري بذلك. أعترف الآن بأنني لم أكن الشخص العادي الطبيعي الهادئ المبتسم. ويقول لي أصدقاء قابلوني أو استمعوا إليّ في تلك الساعات العصيبة أنني حافظت على هدوئي رغم سوء الحال والمآل.

□ **كان عندك اقتناع أن بوسعك أن ترد عن العراق الخطر؟ إن تغير مجرى الأحداث؟ أن تؤثر على ذيولها؟ أم كان هذا وهماً نتيجة لإحساس وطني مرهف، ولشعور بالظلم نظراً لعدم شرعية العدوان وللاختلال الكبير في موازين القوى؟**

كنت في موقع يمكن أن يكون له تأثير نسبي أكيد على مجرى الأحداث لو كان لرأيي أهمية في صناعة القرار السياسي في بغداد، ولكن الأمر لم يكن كذلك. كما كان لتسارع الأحداث واستسلام بغداد أثر سلبي كبير على مواقف جميع دول العالم. لا نستطيع إعادة كتابة التاريخ، ولا إعادة صنعه. ولكن لو تمكنا آنذاك من عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة استثنائية مع استمرار المعارك وإلحاق بعض الهزائم بالجيوش المعتدية كنا بكل تأكيد سننتزع موافقتها على دعوة المعتدين إلى وقف القتال، لأن الأكثرية المطلقة في الجمعية العامة ضد الحرب، ولَشَكَّل ذلك ضغطاً سياسياً هائلاً على الولايات المتحدة وعلى بريطانيا، وأعطى دعماً قوياً لمجموعة الدول التي عارضت الحرب، وفي مقدمتها سوريا وفرنسا وألمانيا وروسيا. لو قاومت بغداد، لو قاوم الشعب، لو حارب الجيش العراقي لاجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولوقف أكثر من خطيب ليوجه تحية إلى بغداد وشعب العراق على صمودهما الرائع. وكان يمكن أن يصدر قرار من الجمعية العامة.

هذه ليست أحلام ولا أوهام. هذا الذي كان يجب أن يحصل. وما يحصل اليوم دليل على أن العراقيين كانوا على استعداد للدفاع عن وطنهم ضد المحتل. لأنهم كلهم ضد الاحتلال ما عدا قلة متواطئة.

المهم، عاد رئيس الجمعية العامة مسرعاً ووصل إلى نيويورك مع دخول الدبابات الأميركية إلى ساحة الفردوس في وسط بغداد.

واتصل بي رئيس المجموعة العربية المندوب الدائم لليمن يسأل ويستوضح ويستصعب ويستمهل ويداور. كنا صرنا في صباح التاسع من نيسان / أبريل، وكان قد انقضى النهار تقريباً في بغداد بسبب فارق الوقت. كنا على موعد ذلك الصباح مع اجتماع للمجموعة العربية لمناقشة اللقاء مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، فاقترح عليّ أن نؤجل اجتماع المجموعة العربية. وافقت على الفور وأجلنا، دون أن نحدد موعداً آخر.

كنت قبل ذلك، أتابع الاتصالات لتأمين النصاب لعقد الجلسة، ولهذه الغاية، أعددنا، مع مجموعة من سفراء الدول العربية والإسلامية وعدم الانحياز، مشروع القرار الذي سنطرحه على التصويت. كانت الدول كلها مهتمة بموضوع الاجتماع. الاهتمام الأوروبي كان كبيراً. وكذلك الاهتمام الآسيوي. أما البريطانيون والأميركيون فكانت اهتماماتهم تفوق الجميع. وكانوا يتابعون تحركات المجموعة العربية بدقة، دون أي محاولة مكشوفة للمضايقة طبعاً، لكن الضغوط كانت كبيرة على جميع الوفود من خلال الاتصالات الثنائية. كانت الطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة وبريطانيا توزيع نقاط حديث يجب الالتزام بها وتضمينها في بياناتها على الدول الأعضاء جميعاً، تقريباً، لا سيما الدول التي تأتمر بأوامرها كونها ولية نعمتها. كان مشروع القرار الذي توصلنا إلى صياغته يمثل الحد الأدنى الذي يمكن الحصول عليه، لأننا كنا نسعى إلى الحصول على إجماع كل المجموعات التي وافقت على طلب دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد. وللحصول على هذا الإجماع، كان يجب تقديم تنازلات كثيرة، ووافقت، لأنني تصورت أن مجرد انعقاد الجمعية العامة بينما المعارك لا تزال جارية والنقل التلفزيوني المباشر متواصل، كان سيخلق في الجمعية العامة وفي العواصم كلها، جواً دراماتيكياً لن يكون أبداً لمصلحة الولايات المتحدة.

كان الخطباء في الجمعية العمومية وأمام التلفزيونات سيرددون أن أقوى دولة في العالم تذهب لتحارب وتعتدي على دولة صغيرة، التي لو كان عندها سلاح الدمار الشامل، وهي الحجة الرئيسية لهذه الحرب غير المتكافئة، لكانت استعملته للدفاع عن النفس. كان مشروع القرار يمثل الحد الأدنى لأنه يكتفي بطلب وقف إطلاق النار.

وهذا الحد الأدنى، كان كبيراً جداً في الأجواء السائدة آنذاك. بطبيعة الحال، ما كانت فرنسا لتترك المناسبة تمر دون خطاب. وبالتأكيد، ان روسيا كانت ستلقي بثقلها. وهل يمكن أن تتصور ما كان يمكن أن يقول مندوب سوريا خصوصاً وأنه الصوت العروبي المتألق من بين أقرانه العرب دونما تقليل من أهمية وجرأة مندوبي كل من الجزائر وليبيا والسودان واليمن وآخرين.

لم يعد ينفع الكلام. «بكلمة لو تضع باريس في قنينة» كما يقول الفرنسيون. وبكلمة لو تتمكن من إعادة صنع التاريخ. باختصار، تأخرت بغداد بالرد علينا. وعندما ردت أخيراً، استعجلت بالسقوط. كان صدام حسين متأخراً دائماً حرباً أو حربين. لقد سقطت بغداد عندما شاهدت الدبابات الأميركية ثم السيد المستعمر الجديد يجوب العراق كله، شماله وجنوبه شرقه وغربه، لم أعد أحتمل البقاء على أرض الدولة التي احتلت بلدي. حملت رحالي وغادرت وأنا مصاب بأكثر من خيبة.

□ كان موقفك دقيقاً، خصوصاً وأنك تحركت وحركت واستنهضت الهمم. ولايمكنك أن تنكر أن الأسرة الدولية تجاوبت معك. لا سيما وأن الدبلوماسية الأميركية كانت مستشرسة للحيلولة دون انعقاد الجمعية العامة وقبلها للحيلولة دون أن تتخذ الدول الصغيرة مواقف مختلفة عن مواقفها.

كانت الولايات المتحدة عنيفة ولا تقبل بأي خروج على تعليماتها. ففي اجتماع الجمعية العامة، كان يمكن جداً أن تلقى بيانات قوية يمكن أن تشكل ضغطاً على الولايات المتحدة. كما أن صمود بغداد وانطلاق المقاومة العراقية كان بدوره سيترك أثره على ممثلي الدول، لا سيما ممثلي الدول العربية والإسلامية، وكان السفراء سيتحدثون بمستوى ما يجري في ساحات القتال.

وإذا كان لا بد هنا من كلمة سريعة عن الأمم المتحدة، فإنها لم تكن في

أحسن حالاتها. بالعكس. لم تتحرك، لم تتخذ مبادرة. كانت تقف موقف المتفرج. تنتظر وتترقب. وهذا ما أفقدها مصداقيتها تماماً وإلى حين.

□ ماذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تفعل؟ إذا الجامعة العربية ومنظمة الدول الإسلامية لم تتخذ مبادرات؟ واذا اتخذت فكان ذلك لرفع العتب وليس لعمل شيء فعال.

كان على الأمين العام أن يتحرك. كان عليه، في الأقل، أن يصدر بياناً يسجل فيه الوقائع دون زيادة أو نقصان. كان يجب أن يقول إن قوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا قامت باحتلال العراق عسكرياً بدون تفويض أو موافقة من مجلس الأمن، وذلك يعد عملاً عدوانياً ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكان عليه أن يجلب انتباه مجلس الأمن إلى حالة العدوان. مجرد صدور مثل هذا البيان عن الأمين العام سيكون له وقع الصاعقة، حتى وان لم يتضمن إدانة رسمية مباشرة للعدوان وشن الحرب. وكان بوسعه أيضاً أن يدعو مجلس الأمن للانعقاد لدراسة الوضع لأن فيه انتهاكاً للسلم والأمن. وإلا لماذا تأست منظمة الأمم المتحدة؟ ما هو الغرض من وجودها إذا لم تتمكن من الدفاع عن الدول الأعضاء؟ فلو قام الأمين العام باتخاذ مثل هذا الإجراء الشكلي ويرمي الكرة في ملعب مجلس الأمن لكان عمله هذا في ظل الهيمنة الأميركية عملاً شجاعاً يسجل له وسيذكره التاريخ له، وكان سيعيد إلى المنظمة الدولية دوراً ومصداقية فقدتهما منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وإزالة جدار برلين وحرب الخليج الثانية.

أما عن النشاط الدبلوماسي العربي فلم يكن أكثر من محاولات تتكسّر بسبب الخلافات، وما القيام بإرسال وفد من وزراء الخارجية إلى الأمم المتحدة بتكليف من مؤتمر القمة العربي الذي انعقد قبيل اندلاع الحرب إلا شيء من هذا القبيل. لم يتمكن هذا الوفد الذي رافقه الأمين العام لجامعة الدول العربية إلا من مقابلة بعض وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذين حضروا ولكن طبعاً بدون أي نتيجة ملموسة، حيث إنهم لم يخولوا أصلاً إلا بالاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء في المجلس لكي ينقلوها إلى رئاسة القمة وهذا ما حصل فعلاً. فلم يتقدموا بأي اقتراح ولم يتخذوا أية مبادرة من أية طبيعة كانت. لقد كانت مهمتهم من البداية مائعة ينقصها الوضوح والهدف، ولذلك لم تكن ذات تأثير يذكر على

سير الأحداث. ومن اطلاعنا على حركة الوفد العربي لم نسمع أو نقرأ بأنه قد طلب إليهم من أحد أن ينقلوا إلى العراق، خلال الزيارة التي كانت مقررة للوفد لزيارة بغداد والتي أجلت بناء على طلب من وزير خاجية العراق، بضرورة تنحي الرئيس صدام حسين عن الحكم كشرط لأي تغيير في المواقف.

□ هل طلبت من كوفي أنان أن يفعل ذلك؟

هذه مسؤوليته، ويجب ألا ينتظر مني أنا أن أقول له ماذا يجب عليه أن يفعل؟ وحتى لو طلبت منه ذلك أنا أو غيري لما استجاب فهو يعرف حدوده وقيوده، خاصة وأن في الأمر عدواناً وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وكان بإمكانه أن يعمل ما في استطاعته لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بسبب خطورة الوضع بوقوع خرق للسلم والأمن الدولي.

□ صحيح أنها مسؤوليته. ولكن لو ذكّرته بها كنت زدت في إحراجه، وربما كان فعل على الأقل حياء منك وخجلاً من مندوبين آخرين كانوا ساندوك في طلبك.

في مثل هذه الأحداث الكبرى لا يتصرف المسؤولون الكبار على أساس من الخجل أو الحياء، فأي موقف يتخذه أي مسؤول يعني الكثير ويحسب عليه، وقد يفقده مركزه أو حياته من يدري.

كان الأمر واضحاً وجلياً وضوح الشمس. قوات أجنبية انتهكت سيادة دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، وتواصل قصف عاصمتها وسائر المدن. لم يكن الأمين العام بحاجة إلى نصيحتي لإصدار بيان يؤكد فيه وقوع العدوان، فالأمم المتحدة هي التي تسهر على حفظ السلم في العالم، وهي التي تضمن استقلال الدول وتضمن عدم التدخل في شؤونها الداخلية، حتى ولو كانت الدولة المعتدية أقوى قوة في العالم. كان عليه أن يعمل كما عمل نظيره بيريز دي كويلار لدى احتلال العراق للكويت.

كيف أطالبه بموقف من العدوان، وما معنى طلبي ذلك منه بعد أن طلب من موظفي الأمم المتحدة أن يغادروا العراق قبل بدء العمليات الحربية بأيام؟ لقد أخطأ باتخاذه ذلك الموقف، الذي أعتبره، أنا شخصياً، دليل ضعف وتخوف من الولايات المتحدة، وهو أمر متوقع.

□ الكل يعرف أن الأمين العام ذو أخلاق عالية جداً، وأنه ممتاز على الصعيد الشخصي، لكنه لا يملك القوة الكافية لإعطاء رأيه وتوضيح موقفه أمام الولايات المتحدة. ولقد كان حريصا على ألا يغضبها، وإلا فإنها ستحول حياته إلى جحيم فيما تبقى من ولايته، إن لم ترغمه على الاستقالة.

لا يتورع الأميركيون عن القيام بأي شيء لممارسة الضغوط عليه وعلى غيره من الموظفين الدوليين ولإعطاء البراهين على أنهم الدولة الأقوى التي لا يجوز مخالفة أوامرها. كانوا يتصلون به على مدار الأسبوع، يتصل به الرئيس بوش ونائب الرئيس ديك تشيني ووزير الخارجية كولن باول، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ويواظب بعضهم حتى على زيارته أو يوفدون كبار معاونيهم أو يستدعونه إلى واشنطن، وكانوا يحسبون عليه وعلى الأمم المتحدة كل كلمة أو حركة. كنت أشعر أن الأمين العام مطوق، ولا يتمتع بالحرية والحصانة التي يجب أن يؤمنها له منصبه الرفيع. ويجب ألا ننسى دور الولايات المتحدة الحاسم والمقرر في إعادة اختياره لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، وهي التي قادت حملة التجديد له ولاية ثانية، على خلاف ما جرى للدكتور بطرس بطرس غالي الذي لم يتمكن من الاحتفاظ بالحظوة الأميركية التي بدونها لا يمكن لأحد أن يحظى بانتخابه أميناً عاماً لا لولاية واحدة ولا لولايتين. وبالتالي فللولايات المتحدة دالة كبيرة على السيد كوفي أنان لا يمكن له أن ينساها. كما لا يمكنه أن ينسى مساعدتها له في ترشيحه لنيل جائزة نوبل للسلام كما يقول البعض.

لقد عرفته طوال سنتين تقريباً في نيويورك ووجدته دبلوماسياً رفيعاً واسع الإدراك وشديد الوعي لمسؤولياته ولدور الأمم المتحدة في هذه الأزمنة المضطربة. وهو سياسي مجرب ودبلوماسي محنك، رحب الصدر ومؤدب غاية الأدب. لكنه يعرف أيضاً أن قدراته على مواجهة الولايات المتحدة محدودة جداً ان لم تكن معدومة.

□ ولكن هل يمكن أن يُنتخب الأمين العام للأمم المتحدة دون إرادة الولايات المتحدة؟ تسيطر الولايات المتحدة على العالم وتترك هذا المركز الدقيق خارجاً عن سيطرتها؟ وتريد أنت أن يتمتع بجرأة مواجهة الولايات المتحدة ومخالفة رأيها وموقفها، لا سيما في مسألة بالغة الخطورة كالحرب على العراق؟

في كل الأحوال كان عنده هامش للمناورة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وكان بإمكانه استخدامه مع بعض الجرأة والتضحية. فما حصل ليس نزاعاً بسيطاً بين دولتين، إنما هو خرق فاضح للسلم والأمن الدوليين ولكنه لم يفعل؟ كان لديه أوراق يلعبها في هذه المسألة الخطيرة والحساسة. فالرأي العام العالمي كان يقف وراءه. أعرف أن الرأي العام العالمي ليس عنده حق النقض (الفيتو)، لكن الأمين العام يستطيع أن يتسلح به وأن يقف موقفاً تاريخياً يسجل له وتتذكره الأجيال القادمة بدلاً من احتمال أن يوصم من قبل البعض كشاهد زور.

لم يعد بوسع كوفي أنان أن يبقى في منصب الأمين العام للأمم المتحدة لفترة ثالثة. لقد حقق كل ما يمكن أن يحققه سياسي من غانا، الدولة الأفريقية الصغيرة. كان بوسعه أن يخرج من الأمم المتحدة من علو ليدخل التاريخ من أوسع باب. لكن هو أدرى بمصلحته مني، ولا شك أن له حساباته الشخصية والوطنية. على أية حال لا يستطيع ان يكون نكروما جديداً. لكن ذلك لن يمنعني من أن أعطي رأيي فيه خاصة وأنا أكن له قدراً كبيراً من الاحترام على المستوى الشخصي والمهني، غير أن الموقف يتجاوزني شخصياً باحتلال بلدي خلافاً وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة الذي من المفروض أن يسهر على احترامه حتى لو كلفه منصبه. أليست الحياة مواقف وقد اتخذ فعلاً مواقف مشهودة لكنها قليلة.

□ واستقالته كانت ستزيد من هزال المنظمة الدولية، وتطرح مسألة إعادة النظر في النظام الدولي في ظرف يسود فيه التوتر ويصعب مناقشة موضوع بمثل هذه الدقة والأهمية بعمق وحكمة وبعد نظر. علاوة على أن الأمناء العامين للأمم المتحدة لم يلمعوا بما تطلبه من كوفي أنان. احتفظ التاريخ، كما تقول، بالكثير من صفاتهم المتنوعة ما عدا حب الاستشهاد.

داغ همرشولد تحلى بالجرأة حتى الاستشهاد بالمعنى الحقيقي. لقد دفع حياته ثمن موقفه الواضح والأخلاقي والشجاع من قضية الكونغو وباتريس لومومبا. وباستشهاده أعطى الأمم المتحدة قوة معنوية وهالة أدبية. كان همّ داغ همرشولد ترسيخ هيبة الأمم المتحدة وإعطاءها دوراً فعالاً على الساحة الدولية من خلال أمينها العام، وأعتقد أنه لا يجب أن يكون همّ الأمناء العامين ترسيخ أقدامهم في الأمانة العامة لتجديد ولايتهم.

وأنا لا أحمّله وحده المسؤولية، بل أعود وأقول لو أن بغداد صمدت وقاومت، أعتقد أن الأمين العام وهو ليس أفضل من غيره، كان سيجد نفسه مضطراً لأن يتخذ موقفاً مغايراً لموقف المتفرج الذي اتخذه. وبرأيي، أنه كان استمد قوة من مقاومة الشعب العراقي، ولذلك قد أجد له بعض العذر.

كلف الأمين العام نائبته للشؤون الإنسانية مدام فريشيت الاهتمام بالموضوع الإنساني في العراق قبل فترة من اندلاع الحرب، ويبدو أنه كان يتوقعها أو قد عرف بها. وقد عرفت بأنها قد كلفت من قبل الولايات المتحدة الأميركية فعلاً بإعداد تقرير سري حول الموضوع نفسه تمت مناقشته قبل العدوان بفترة مع عدد محدود من الدول لم يكن العراق من بينها، وقد سمعت أنها كانت بصدد القيام بجمع أموال للغرض نفسه. ولكن لماذا مثل هذه الطرق الملتوية وغير المبررة وأموال العراق بالمليارات موجودة لدى الأمم المتحدة، وعليه فلا توجد حاجة فعلية إلى ذلك. على أية حال فإن طريقة عمل السيدة فريشيث لم توح لي بارتياح كبير. فلم تكن تصرفاتها واضحة للجميع، وكانت تتعمد السرية، وفي كل مرة أراجعها كنت أواجه بتكتمها، ولا بد لي أن أذكر بكثير من الأسى أن الأمم المتحدة، بأمينها العام ومساعدته السيدة فريشيث، لم تتمكن من تقديم أي مساعدة إنسانية للعراق أو لأي عراقي منكوب أو مجروح أو مريض أو مشرد أو جائع حتى بعد فترة من انتهاء المعارك. وهذا أمر مخجل حقاً.

الفصل الرابع

اتصال من بغداد
«الوضع تحت السيطرة...»

□ اقتحمت الدبابات الأميركية بغداد وتوقف القصف وسط ذهول العراقيين أولاً، والأميركيين ثانياً، أو بالعكس. وفجأة، وجدت نفسك وحيداً في ساحة الأمم المتحدة، وحيداً على مسرح اللعبة.

أعتقد أنها أصعب أيام عشتها في حياتي. وأشك في أن أعيش مرحلة أصعب منها. طبعاً، كانت الحرب الضاغط الأكبر. لكن انقطاع الاتصال ببغداد في معظم الوقت كان لا يقل ضغطاً. لم يكن عندي مصدر للمعلومات غير الفضائيات الدولية والعربية. في تلك الأيام العصيبة، كنت بحاجة إلى معرفة ما آل إليه الوضع كي أبني عليه موقفي. ولم يبق عندي إلا بيانات الوزير الصحاف. كنت أستمد منها ومن المراسلين قوتي وضعفي.

وفي تلك الأثناء ظهرت الفضائية الجديدة «العربية». كنت سمعت بانطلاقتها لأن مراسلها في الأمم المتحدة كان الصديق العزيز خليل مطر. واكتشفت أن الفضائيات العربية، على اختلاف اتجاهاتها، كانت أجرأ في التغطية الشاملة من الفضائيات الأميركية وأسبق إلى نقل الوقائع، وأسرع إلى التحقق من صدقية الأخبار. كانت تنقل بيانات الوزير الصحاف ومؤتمرات الناطقين باسم القوات الأميركية والبريطانية، وتنتقل بين مراسليها الموزعين على كل الجبهات وفي المدن الرئيسية. وفي الأيام الأخيرة من الحرب، كنت أسهر على التلفزيون لمتابعة التطورات، وعلى محاولات الاتصال ببغداد. ثم رحت أتصل بسفيرنا في دمشق.

هو أيضاً كان يشتد ويضعف حسب الأخبار التي تصله من بغداد. وكانت تأتيني طلبات بمقابلات من مختلف وسائل الإعلام فلا أرفض أحداً ولا أعتذر من أحد. أعطي الأخبار التي عندي وأصحح معلومات وأوضح مواقف وأشرح وأفسر. في آخر اليوم، كنت أتمدد بملابس العمل أمام التلفزيون قريباً من سماعة الهاتف، حتى لا ينزعج المرحوم السفير نزار حمدون، الذي استقبلته في بيتي عند حضوره إلى نيويورك للعلاج من مرض خبيث ألم به منذ سنوات.

في صباح يوم 8 نيسان/ أبريل، رنّ التلفون، كان السفير رئيس دائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية يطلبني من بغداد. كان ذلك قبل يوم واحد من سقوط بغداد. سألته عن الوضع في العراق قال: «الوضع ممتاز. استمر في طلب عقد الجمعية العامة، لا تخش شيئاً؛ الموقف تحت السيطرة. . . . . . الأمور جيدة. . . . يجب أن يتضمن مشروع القرار إدانة صريحة وواضحة للعدوان». هذا موقف واضح، يعطي شحنة من التفاؤل والقوة. فالرجل مسؤول وعنده خبرة طويلة، ويعرف معنى مثل هذا الكلام وأبعاده، ويخاطر ويتصل. ماذا أريد أكثر من ذلك؟ لقد أعطاني هذا الاتصال شحنة كبيرة لكي أواصل عملي بثقة.

كانت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة تعقد اجتماعاً، ذلك اليوم. ذهبت إليهم وأبلغتهم أن المعارك تسير لمصلحتنا، وأن العراق صامد، وأضفت: «قريباً، تسمعون أخباراً طيبة»، استناداً إلى ما قال لي رئيس دائرة المنظمات في الوزارة في اتصال من بغداد.

ثمّ لم نعد نسمع شيئاً. ولم نعرف ماذا حدث. ولم يعاود السفير الموسوي الاتصال. وفجأة، رأينا على شاشة الـCNN أن المطار سقط. شاهدنا صور العسكر الأميركي في المطار. من أين جاؤوا؟ كيف وصلوا؟ هل سقط المطار؟ هل سُلم المطار؟ هل وقعت معركة على أرض المطار أو على الطريق إليه؟ أسئلة. . . أسئلة. . . أسئلة. . . وأنت تريد جواباً واحداً. ولا من مجيب. كنا ننتظر «معركة المطار». ولا ندري كيف سقط المطار. ويبدو أننا لن نعرف القصة الحقيقية في القريب العاجل. نعم ذهبت مع العراق أسرار المعركة التي كان يعول عليها في حماية بغداد من الوقوع في الأسر، كما سمعنا.

في اليوم التالي كنت على موعد مع رئيس المجموعة العربية. لم أستطع النوم،

تلك الليلة. سهرت طوال الليل أمام التلفزيون، بعد أن رأيت الدبابات الأميركية في قلب بغداد. لم أصدق عيني! لا أبالغ إذا قلت إنني شعرت أن الدبابات مرّت عليّ. أين المعركة التاريخية؟ كنت أنتقل من قناة تلفزيونية إلى أخرى وأنا محطم، مهشم، تحت جنازير الدبابة علّي أسمع تكذيباً أو هجوماً مضاداً ولكن بدون فائدة. وكان لذلك المنظر تأثير على جسدي وعلى صحتي. تعبر دبابة إلى قلب بغداد على جسدك وتظل سليماً؟ حاولت أن أبقى متماسكاً.

وفي الصباح، ذهبت إلى الممثلية. كان بانتظاري جمهور من الصحافيين. كانت الجو ممطراً. صمدوا تحت المطر. كنت أحترمهم كثيراً، وأعتبر أن أكثرهم صحفيون حقيقيون، يناضلون من أجل الوصول إلى الخبر، كان بينهم عناصر أمن، لا تبغي إلا التشويش، ما كنت أعبأ بهم. كنت أحترم ولا أزال أولئك الذين يؤدون عملهم بنزاهة، متحملين البرد والمطر واصلين الليل بالنهار، يتعاقبون في نوبات على الممثلية وعلى المنزل على أمل الحصول على معلومة أو موقف.

ترجلت من السيارة فأسرعوا يحيطون بي وينهالون عليّ بالأسئلة. كدت أقول لهم: «ارفقوا بي، دعوني أنهض من تحت الدبابة. اتركوا لي المجال كي أستمع إلى أسئلتكم». وقفت في وسطهم. شعروا أنني لا أحاول التملص وأنني أنوي أن أحكي فخفّ التدافع حولي. وأمام صمتي الممتد، خفّت ضجتهم. وحين بدا لي أن صوتي صار يمكن أن يكون مسموعاً، قلت: «انتهت اللعبة». حاولوا أن يستزيدوني كلاماً، لكن عبثاً. حملت صمتي وتابعت طريقي وأنا أتساءل بيني وبين نفسي: لماذا أبقى في نيويورك؟ انتهت اللعبة. ويجب أن يعرف الخاسرون كيف يخرجون من الحلبة بأقل قدر من الضجيج.

في بهو السفراء في مبنى الأمم المتحدة، التقيت بالصديق خليل مطر مراسل قناة العربية الذي شاءت الصدفة أن يرافقني في تنقلاتي اللاحقة إلى دمشق ودبي. وفهمت منه أنه على سفر في مهمة مهنية خارج نيويورك. وبعد أن أنجزت مهماتي في الممثلية، جمعت الموظفين وأطلعتهم على نيتي بالمغادرة، وتمنيتُ عليهم أن يظلوا متماسكين، وبانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع تقرر بالإجماع دفع رواتب ثلاثة أشهر لكل دبلوماسي وموظف وعامل في الممثلية، مع 5000 دولار مخصصات سكن وبطاقة سفر لكل موظف يقرر مغادرة نيويورك مع عائلته، كي يتمكنوا من مواجهة أمورهم المعيشية في بلد آخر في طريقهم إلى بغداد بانتظار أن تنجلي

الصورة، ووقّعوا على وصولات رسمية باستلام المبالغ وساويت نفسي بهم، ووقعت الوصولات اللازمة. كما تقرر في الاجتماع ذاته صرف جميع استحقاقات نهاية الخدمة لجميع الموظفين والمستخدمين المحليين بغض النظر عن جنسيتهم حفاظاً على حقوقهم من الضياع. طلبت موعداً من الأمين العام، وبانتظار أن أذهب لمقابلته، اتصلت بالسفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة في واشنطن جان دفيد ليفيت لوداعه لكني لم أعثر عليه، فتركت له رسالة لكنه لم يرد الجواب، لكني أفهم صعوبة الموقف بالنسبة له ولغيره. ذهبت إلى موعدي مع الأمين العام، وتركز حديثنا على كيفية إيصال المساعدات الإنسانية إلى العراق، وعلى مغادرتي الولايات المتحدة. اتصل بي هاتفياً ظهر يوم سفري أحد المسؤولين في الممثلية الأميركية بدرجة سفير وطمأنني إلى عدم وجود أي مشكلة بشأن مغادرتي الولايات المتحدة وأنهم سيقومون بتسهيل إجراءات السفر وفعلاً تم ذلك على أفضل وجه.

رافقني خليل مطر بسيارته إلى المنزل، وجلسنا مع نزار حمدون المريض، نتكلم عما آلت اليه أوضاع العراق، ونصحني الصديقان بألا أسافر، كما فعل عدد كبير من زملائي السفراء العرب وغيرهم، قلت: «وَلِمَ البقاء في نيويورك» ماذا أفعل؟ وكيف سأعمل إذا بقيت؟ وكيف ستتصرف الإدارة الأميركية معي؟صحيح أني أعمل مع الأمم المتحدة وأتمتع بحصانات دبلوماسية؛ ولكن ليعلم كل من يريد أن يعرف الحقيقة أنه لا توجد هناك حصانات دبلوماسية حقيقية في نيويورك والكل يعرف ذلك ويسكت.

فجأة، قال نزار حمدون وأيده في ذلك خليل مطر: «لماذا لا توجه كلمة إلى الشعب العراقي الذي يعيش محنة لا يمكن تصور هولها؟» قلت: «هذه فكرة جيدة». وخرج خليل مطر مسرعاً، لكي يأتي بالمخرج والمصورين.

ما إن توارى حتى رحت أتساءل إن لم أكن قد تسرعت بالقبول. كنت في وضع غير طبيعي. كانت الصور تتزاحم أمام عيني: الدبابات الأميركية في بغداد، انهيار الجيش، فقدان الماء والكهرباء، صور الحرائق والدمار والخراب والقتل، الطائرات والدبابات الأميركية تستبيح العراق جواً وبراً من الشمال إلى الجنوب.. قلت: «هذا يحدث في بغداد، وأنا أرثي لحالي؟ يتعرض العراقيون للقتل في كل لحظة، مهددون بحياتهم وحياة أطفالهم ناهيك عن كرامتهم وشرفهم، وأنا، في نيويورك بكامل أناقتي بعيداً عن الخطر والحرمان والفاقة؟»

وكان خليل قد وصل مع فريق التصوير. وما إن بدأت الكاميرا تدور حتى أصابتني قشعريرة. ولم أذهب طويلاً في الكلام، تهدّج صوتي وحبستُ دمعتي عندما أردت أن أتوجه بكلماتي إلى أهلي في العراق كل العراق.

كنت أنوي أن أعطيهم قوة، أن أنفخ فيهم روح الصمود والمقاومة، فأعطيتهم ضعفاً. هكذا تصورت. لكني لمست فيما بعد أن الرسالة وصلت. على كل حال، ما كانوا ينتظرونني ليقفوا ويصبروا ويتحملوا. قد أكون ساهمت ولو بكلمة حب ولو بدمعة عزيزة وهو حال الكثيرين من الذين كانوا بعيدين مثلي عن الأهل والوطن في تلك اللحظات الحزينة. استطعت بصعوبة بالغة أن أتفوه ببعض الكلمات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولكن كانت كل ما أملك.

□ لا أعتقد أنك أعطيتهم ضعفاً، كما تقول. بالعكس. لا بد أنهم ثمّنوا قرارك بالمجيء إلى المنطقة.. هل تلقيت ردود فعل على تصريحك وعلى الدموع المحبوسة؟

علمت فيما بعد أن معظم وسائل الإعلام تناقلت المقابلة، ولم أعرف مدى وقعها إلا بعد وصولي إلى دمشق ثم انتقالي إلى الإمارات. غادرت نيويورك إلى دمشق عن طريق باريس التي توقفت فيها للانتقال إلى طائرة أخرى متوجهة إلى دمشق. الإجراءات الأمنية التي استقبلت بها في المطار الفرنسي أدهشتني. أحاط بي رجال الأمن من كل جهة. وتساءلت إذا كانوا خائفين مني أم خائفين علي، لا أعرف، خصوصاً وأنه لا توجد لدي سمة دخول فرنسية كوني أحمل جوازاً دبلوماسياً يسمح لي بالمرور ولم أكن أنوي دخول فرنسا أو الإقامة فيها حتى ولو لفترة قصيرة، وحيث لم يكن عندي في تلك اللحظة أي مكان للمشاعر.

□ كنت ذاهباً إلى دمشق، وكانت عاصمة الأمويين مستعدة لتعوّض عليك ما فقدته في عاصمة العباسيين...

كان الأمر كذلك، لقد وجدت نفسي بين أهلي وفي مدينتي. بقيت طوال مدة إقامتي في دمشق ضيفاً. ليس هذا هو الموضوع. الموضوع الأهم هو العفوية الصادقة في التعبير عن مشاعر أهلي في سوريا تجاه شخصي الضعيف وتجاه العراق. الحقيقة غمروني. وأعجز ان أعبر عن شكري وعرفاني لأهلي وعشيرتي في سوريا العروبة سورية الموقف الأصيل.

لا أستطيع أن أذكر الجميع بالأسماء، إنما لا بد من ذكر الأستاذ الدكتور عزيز شكري الذي أكن له كل الاحترام والتقدير فهو أحد كبار أعلام القانون الدولي، والإعلامي الجاد جورج صليبا الذي لم أكن أعرفه من قبل وقد بدا وكأني أعرفه كصديق عزيز منذ فترة طويلة، وآخرين كثر. كان احتفاؤهم بي غير عادي، وأذكر حين ألمّت بي وعكة صحية كيف اصطحبني الأخ جورج بسيارته الخاصة بالرغم من كثرة أشغاله إلى المستشفى وبعد ذلك إلى العيادات الخاصة ودفع أجورها من جيبه الخاص، وكيف كان استقبال الأطباء ورعايتهم لي. وحين كنت أخرج إلى الشارع كان الترحيب العفوي أكبر مما يمكن أن أتصوره. لقد كنت حقاً بين أهلي وعشيرتي.

□ شيء جميل جداً. هذه ترجمة عملية لمعنى الأخوة العربية. وهذه أيضاً من ردود الفعل على التصريح الأخير في نيويورك. وعلى الدموع. لقد كانت دموعاً هزت الوجدان العربي في كل مكان.

وحين جئت إلى دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجدت نفسي كذلك بين أهلي وإخوتي. واحتضنتني الفضائية «العربية» مشكورة، وأتاحت لي أن أعبر عن موقفي من الأحداث المتسارعة والخطيرة التي يشهدها العراق والمنطقة، وأن أحذّر من الأخطار التي تحيق بالعراق وبالوطن العربي. هذا الفضل لن أنساه ما حييت، سأظل أتذكره بكثير من الشكر والعرفان. بقيت في ضيافة «العربية» مشكورة حتى بداية شهر كانون أول/ ديسمبر. أدركت أثناء ترددي على «العربية»، كم نحن العرب بحاجة إلى فضائيات جادة مسلحة بإدارات شابة واعية لمسؤوليتها الوطنية والقومية مع كل ما يلزم من وسائل تقنية وجهاز بشري واع متمكن لتحقيق طموحات أصحابها والعاملين فيها، وتمتلك طاقات إبداعية تؤهلها لأن تبلغ بسرعة أعلى المستويات المهنية لمواجهة الإعلام المعادي ولتلبية رغبات أبناء أمتنا في إعلام متميز مسؤول. أتمنى «للعربية» كل التقدم واستمرار النجاح.

□ هذه ردود فعل تبلسم الجراح.

ولكن هناك أيضاً ردود فعل تنكأ الجراح. ردود فعل عراقية من جهات متطرفة دينياً وقومياً، ومن جهات أخرى أخذت عليّ وقوفي إلى جانب بلدي. أنا كنت مع بلدي. كنت أدافع عن العراق، وبذلت قصارى جهدي لأجنب العراق المآسي. ولكن في الوقت نفسه لا أنكر على أي إنسان مخلص الحق توجيه أي نقد لعملي

ومواقفي من بلدي. أما الشيء الذي أرفضه فهو توجيه الاتهامات لأي كان بدون دليل وبدون معرفة.

بالمقابل، طوال مدة إقامتي في الأمم المتحدة، ولا سيما منذ أيلول / سبتمبر 2002، حين بدأت تظهر الرغبة الأميركية في الحرب على العراق، كنت أشعر أن معظم السفراء الأجانب في الأمم المتحدة، وكل السفراء العرب كانوا يظهرون لي التقدير والاحترام ويتعاملون معي بإيجابية، حتى عندما تكون مواقفنا متباعدة، لأنهم أدركوا أنني كنت أعمل لبلدي الذي سيتعرض لعدوان غاشم ظالم بدون أي سبب أو تبرير قانوني أو شرعي غير قانون القوة الغاشمة. ولأنني بقيت قوياً صلباً متماسكاً هادئاً عقلانياً، لا أتجاوز الحدود والأصول، ولا أسمح لأحد بأن يتجاوزها معي. وأقول بفخر واعتزاز، إن مصدر قوتي وصلابتي كان وسيظل العراق وشعبه العظيم. وأضيف أنني كنت موضع تقدير من قبل عدد كبير من الزملاء السفراء المعتمدين لدى الأمم المتحدة بالرغم من اختلاف دولنا في المواقف أو تعارض مواقفنا إزاء القضايا المطروحة في اجتماعات الأمم المتحدة، كما أن علاقاتي مع عدد كبير من الصحافيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك كانت متميزة.

□ أنت تعرف أن الحرية ليست في أن تقول ما تريد. بل هي أيضاً خصوصاً أن تتحمل ما لا يعجبك مما يقوله غيرك. وأنت رجل حر. لكن كيف كانت مواقف الدول العربية وخاصة سوريا؟

حالة الفوضى التي عمّت العراق أقلقتني كثيراً. وازداد اضطرابي عندما علمت أن القصف طال مناطق سكنية قريبة من بيتنا. وعبثاً حاولت الاتصال بأهلي من نيويورك. وما إن وصلت إلى دمشق حتى عثرت على الوسيلة. فقد عرض عليّ مراسلو «الجزيرة» ببساطة أخوية، أن يؤمنوا توصيل جهاز تلفون نقال إلى بيت أهلي في بغداد وأعطيتهم العنوان، وفي اليوم التالي اتصلوا بي فعلاً، وتكلمت مع الجميع. كنت أعرف أن أمي تعرضت لجلطة في الدماغ وأنها تلازم السرير، فقلت لهم «أعطوني إياها ولو لأسمع صوتها وأتبرك منها»، فقالت لي: «هالو» مغسولة بالدموع. وحمدت الله على أنها ما تزال موجودة بيننا. فيما بعد تمكنت من البقاء على اتصال أسبوعي بهم. صحيح أن الاتصال يطمئن. لكن لا شيء يغني عن المشاهدة. خصوصاً رؤية الوالدة الجليلة، والتبرك بها.

موقف سوريا في مجلس الأمن كان مميزاً وعظيماً ليس فقط فيما يتعلق بالعراق بل في ما يتعلّق بجميع القضايا القومية وعلى رأسها قضية فلسطين. كان لها سفير عروبي نشيط جداً هو الأخ الأستاذ ميخائيل وهبه، ومعه نائبه الشاب القدير السفير فيصل مقداد الذي أصبح فيما بعد ممثلاً دائماً لسوريا في الأمم المتحدة، يساعدهما مجموعة من الشباب الواعي الملتزم بقضايا أمته. لم أكن أعرف أحداً منهم قبل أن أذهب إلى الأمم المتحدة، قابلتهم هناك، وكان ذلك من دواعي فخري وسعادتي. وحين انتُخبت سوريا عضواً في مجلس الأمن، شعرت آنذاك وكأن العراق هو الذي دخل «قدس الأقداس» في مجلس الأمن الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية، وقد كنت أتوقع بأن سوريا انطلاقاً من مواقفها القومية الثابتة، سوف لن تدخر جهداً لمساعدة العراق في قضيته.

قلت «قدس الأقداس» حيث كان يجب أن يسود العدل والحق وروح السلام، لكن الدولة الكبرى الدائمة العضوية فيه حرفته عن رسالته، وجعلته مرتعاً تلعب فيه كما تشاء انطلاقاً من رؤية أنانية ضيقة وروح من الهيمنة والابتزاز، خصوصاً بعد أن انهار الاتحاد السوفياتي الذي مكنها من الاستفراد بالمنظمة. وفعلاً كان صوت سوريا عالياً في مجلس الأمن، دفاعاً عن العراق وعن فلسطين وعن سائر القضايا العربية وقضايا العالم العادلة الأخرى. ورغم الأزمة العميقة والطويلة الأمد التي عصفت بالقطرين الشقيقين، تخطى الإخوة السوريون الحواجز والمعيقات النفسية والمادية كلها، وتحلّوا بالفهم القومي الشامل وارتفعوا إلى مستوى المعالجة الاستراتيجية وإلى النظرة الثاقبة والطويلة الأمد للقضايا المطروحة.

كان موقف سوريا في مجلس الأمن موقفاً ثابتاً ومسؤولاً أخوياً صادقاً، حتى أنني كنت أشعر وزملائي في ممثلية العراق بأننا والإخوة السوريين ننتمي إلى بلد واحد. كنت على معرفة بتطورات المواقف داخل مجلس الأمن وبمشاريع القرارات منذ صيغتها الأولى إلى صيغتها الأخيرة التي كانت تصلني من جهات عديدة من أعضاء دائمين وغير دائمين في مجلس الأمن ومنها طبعاً الإخوة في ممثلية سوريا، وفي بعض الأحيان من دول عربية ليست أعضاء في المجلس لما لها من صلات جيدة وواسعة مع أعضاء دائمين في المجلس. كنت أشعر حقاً أن قضية العراق هي قضية عربية تهم أقطاراً عربية عدّة ولكنها كانت تهم سوريا أكثر من أي بلد عربي آخر بسبب انتمائها القومي المعروف، علماً أن القضية الفلسطينية تبقى بالنسبة

للعرب قضيتهم المحورية الأولى. لكن العراق هو الذي كان يتقلب على النار الحامية في مجلس الأمن في تلك الأيام العصيبة. لقد كنت مطمئناً إلى موقف سوريا كاطمئناني إلى نفسي.

□ تقول هذا الكلام وفي لهجتك نوع من الاستعجاب، وكأنك كنت تتوقع موقفاً آخر، ألم يكن هذا هو الموقف الطبيعي بين الدول العربية كلها... أو السلوكية التي يجب أن تسود التعامل والتعاطي بين العرب أجمعين؟

بلى، مثل هذا الموقف هو الذي يجب أن يكون ولكن ما كان سائدا حقا من مواقف هو العكس تماماً. فمن المعروف أن دولاً- أمماً لا ترتبط فيما بينها إلا كونها تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وتجمعها مصالح اقتصادية تمكنت من توحيد صفوفها واتخاذ مواقف موحدة في إطار تجمع واحد له هيكليته ومؤسساته، في حين تتباعد إلى حد التناقض مواقف الدول العربية، سواء في الشأن الفلسطيني أو غيره ناهيك عن الشأن العراقي، بالرغم من انتمائها إلى تجمع إقليمي واحد يعتمد التاريخ والجغرافيا والدين والقومية والمصالح أساساً له، وهو أمر يدعو للأسى والحزن أكثر منه للاستغراب.

لقد تمكنت سوريا من أن تفرض نفسها كممثلة للعرب في مجلس الأمن بالرغم من محاولات البعض من الوفود العربية وغير العربية لنسف جهودها المخلصة، ولقد نجحت في ذلك وفرضت نفسها كعضو فاعل وطرف صعب في المعادلة لا يمكن تجاهله من خلال المواظبة على الحضور الجاد والتهيؤ للاجتماعات بمسؤولية عالية من خلال دراسة واعية ومعمقة للمواضيع المطروحة على جدول أعمال المجلس، وإحاطة واستشارة المجموعة العربية فيما يتعلق بالقضايا العربية المباشرة وغير المباشرة، وخاصة مشاريع القرارات ذات الصلة بها، والتدخل حيث يجب التدخل. هذه السلوكية الرفيعة المستوى جعلت من المندوب السوري مندوباً محترماً ومسموعاً نظراً لجديته وفاعليته وتعاونه البناء. وعلى حد علمي كان المندوب الروسي يدعم موقفه ويسانده. كما كانت تفعل ذلك فرنسا وألمانيا، وإلى حد ما الصين. وهذا الأداء الراقي سهّل على المندوب السوري التحرك بفعالية واستعداد إيجابي لدى سائر المندوبين للاستماع له. وكان التواصل بيننا مستمراً طوال فترة الأزمة ولحين مغادرتي نيويورك.

□ حضر فاروق الشرع وزير الخارجة السوري إلى نيويورك. ما أهمية زياراته وأثرها؟

جاء الأستاذ فاروق الشرع إلى الأمم المتحدة مرتين أو ثلاث مرات في أثناء وجودي في نيويورك، وفي كل مرة، كان لمجيئه وقع قوي. فهو الدبلوماسي المحنك والسياسي المخضرم والمعروف على المستوى الدولي. الجميع في مجلس الأمن كان ينتظر ما سيقوله، خاصة وأنه كان دائماً مبدئياً في طروحاته القومية وعميقاً في بعده السياسي ورافضاً بوضوح لأي مساس بالعراق أو اتخاذ أي قرار يشم منه رائحة السماح بالعدوان عليه.

□ لكن القرار 1441 الذي صوّت عليه فاروق الشرع ذاته هو القرار الذي تذرّعت به الولايات المتحدة وبريطانيا لاجتياح العراق. صحيح أن الانحناء ينقذ من العاصفة، لكن الانحناء الشديد قد يقصم الظهر.

أعتقد أن سوريا ليست بحاجة إلى التدليل على مواقفها في الدفاع عن القضايا القومية، فهي من بين الدول العربية القليلة الباقية التي ما زالت ترفع راية العروبة. وموقفها في مجلس الأمن له ما يبرره بكل المقاييس السياسية والاستراتيجية. فلو خرجت سوريا عن الإجماع في مجلس الأمن، لما كان لموقفها أن يؤثر أو يغير شيئاً، فحصول القرار على 14 صوتاً يكفي لأن تتبجح واشنطن ولندن بحصولها على شبه إجماع، وخروج سوريا عن الإجماع كان سيحمل مخاطر جمة منها محاولة عزلها خاصة بعد أن حصل تغير في مواقف دول لها وزنها الكبير في المجلس، ولكانت سهّلت على الولايات المتحدة أن تستفردها. أما وقد انضمت إلى المجموعة الدولية وتمترست معها في خندق واحد فقد خففت عنها الأذى الأميركي. ولا يخفى على الدبلوماسية السورية أن قوى أميركية وغير أميركية ضاغطة وفاعلة تتربص بها. ولذلك أقول بأنه لا يوجد وقت الآن لاتخاذ مواقف عاطفية وغير مأمونة العواقب من قبل سوريا أو غيرها من البعض الذي لا يوجد عنده غير المزايدة واستغلال الفرص لتبرير مواقفه المتخاذلة التي سجلها التاريخ له والتي يحاول تغطيتها. بل أكرر القول لو أن العراق اعتمد سياسة مرنة وواقعية كما فعلت سوريا ربما ما كنا وصلنا إلى ما نحن فيه.

□ ولكنك قلت إن القرار بضرب العراق كان متخذاً...

صحيح أنني أعتقد أنه كان كذلك. فعندما اتخذ مجلس الأمن القرار 1441،

كان الأمر واضحاً ومحسوماً. ولا يمكنك ولا يحق لك أن تطلب من الآخرين أن يقفوا بالنيابة عنك موقفاً صعباً ومدمراً تحاول أن تهرب أنت منه. كان المطلوب من سوريا أن تساعد العراق على إنقاذ نفسه، إذا أعطى العراق مؤشرات على أنه ينوي إنقاذ نفسه. لم يكن مطلوباً منها أن تذهب معه إلى الذبح.

القرار 1441 كان كله سيئاً. وحسنته الوحيدة أنه أعطى العراق فرصة أخرى. ولكن لم يعد أمام العراق الوقت الكافي لإعطاء دلائل حسن النية. وحين اقترعت سوريا إلى جانب هذا القرار كانت واقعية وتصرّفت بحكمة إذ اختارت الأقل سوءاً. كما كانت كذلك حين صوتت على القرار الأخير 1483.

□ بدأت سوريا بأن امتنعت عن التصويت، ثم أرسلت رسالة تقول فيها أنها تصوت إلى جانب القرار الذي يحول الأميركيين والبريطانيين من محررين إلى محتلين.

معلوماتي أن سوريا لم تمتنع عن التصويت، إنما طلبت مهلة لدرس القرار. وحمل السفير ميخائيل وهبه النص وذهب إلى دمشق ليبحث الأمر مع قيادته. وحين عاد إلى نيويورك حاملاً الموافقة على القرار المذكور، كان مجلس الأمن قد صوّت. فبادرت سوريا إلى توجيه رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها أن يضاف صوتها إلى صوت سائر أعضاء مجلس الأمن التي صوتت مع القرار.

كانت فرنسا وعظمتها وكل الضجة التي أثارتها ضد الحرب قد عادت وصوّتت مع القرار إلى جانب روسيا وألمانيا والمكسيك، وتريد من سوريا أن تمتنع؟ واسمح لي هنا أن أوجه تحية إلى الدبلوماسية السورية. لم يكن تصويتها تلقائياً أوتوماتيكياً، خوفاً من جبروت الولايات المتحدة، صوّتت كدولة تحترم نفسها، بعد درس ومناقشة واقتناع. . هذه حنكة دبلوماسية وتصرّف عاقل. أنت تعرف طبيعة وحجم الضغوط التي تمارس على سوريا.

□ هل تعتقد أن التهديدات الأميركية لسوريا زال خطرها؟

الخطر يهدد عدداً من الدول العربية وسيظل سيفاً مسلطاً على جميع الدول العربية حتى تلك الحليفة للولايات المتحدة الأميركية. سوريا تلتزم جانب الحذر قدر ما تستطيع، لكن لديها ثوابت وطنية وأخرى قومية لا تستطيع تجاوزها. علاقة

الولايات المتحدة بسوريا ترتبط ارتباطاً مباشراً بما يجري على الأرض الفلسطينية. والأرض الفلسطينية جرح مفتوح وأزمة دائمة. ونوايا إسرائيلية خبيثة. وتحاول الولايات المتحدة توظيف انتصارها المزعوم في العراق لتسريع الحل الأميركي في فلسطين. وسيتظاهر أرييل شارون بأنه يتعرض لضغط أميركي شديد. وسيطالب بتعويض عن «التنازلات المؤلمة» التي سيقدمها للفسلطينيين.

في الظرف الراهن، بوسع سوريا مساعدة العراق إنسانياً. «لا يحمّل الله نفساً إلا وسعها». وستحاول الصهيونية، بدورها، استثمار «النصر» الأميركي في العراق للضغط على سوريا في تنازلات مطلوبة في الجولان. إسرائيل طامعة بالجولان لموقعه الاستراتيجي ولمياهه. وستواجه سوريا الضغط. وقد تنتهي المواجهة بأن تدعو الولايات المتحدة الطرفين إلى استئناف المفاوضات. وسيعود النقاش من جديد. استئناف المفاوضات من حيث توقفت؟ أو العودة إلى البداية دون شروط مسبقة.

□ برأيك، أن ضرب العراق سيؤدي إلى عودة المفاوضات بين سوريا وإسرائيل؟

أما وأن الولايات المتحدة باتت موجودة عسكرياً وسياسياً في العراق ولفترة طويلة قادمة، فإنها تقوم بالتأكيد بممارسة الضغط على سوريا وبوسائل مختلفة في محاولة لإيجاد حل لمشكلة الجولان المحتل وتنفيذ خارطة الطريق، ظناً منها أن حل هذا النزاع يمكنه أن يساعد في تخفيف ضغط المقاومة المسلحة ضدها في العراق.

صحيح أن الولايات المتحدة تحمل عصاً غليظة. لكن سوريا ليست مجردة من الأوراق الثمينة أو معدومة الحيلة. ثم إن سوريا ليست معزولة داخل المجموعة العربية ولا داخل المنظومة الدولية. علاقاتها جيدة مع الأنظمة العربية ومع شعوبها. كما أنه ليس بوسع الولايات المتحدة أن تعدد بؤر الحريق المعادية لها في المنطقة.

وخلافاً لما يتوهم كثيرون، لم ينقطع الحوار بين سوريا والولايات المتحدة. وما دام هناك حوار، تظل إمكانية التفاهم موجودة ويجب أخذها بالحسبان. بالإضافة إلى أن الوضع الجيوبوليتيكي ليس مفتوحاً على قبول عدوان على سوريا. سيحاول الرئيس بوش الآن أن يظهر بمظهر الرجل الهادئ الذي يعرف أن يعمل من

أجل السلام مثلما يعرف أن يخوض الحرب وينتصر. فالانتخابات الرئاسية على الأبواب.

في مطلق الأحوال، إن ما أقوله يدخل في إطار من التحليل للظروف الراهنة ولكن يمكن لهذه الظروف أن تتغير وبسرعة. وعندنا في العراق مثل شعبي يقول «حساب الحقل نادراً ما يتطابق مع حساب البيدر»، فكيف في العلاقات بين الدول في ظل اختلال تام للموازين ووجود قوة واحدة مهيمنة ترتبط إيديولوجياً مع الكيان الصهيوني؟



الفصل الخامس

المفتشون الدوليون في بغداد

□ يريد العالم كله ويتمنى أن يثق بالأمم المتحدة وبمستقبلها لأنه مقتنع بحاجته إليها. غير أن المنظمة الدولية لم تكن دائماً على المستوى ولا عند حسن الظن. لقد أنشئت ضماناً للسلم وساحة لالتقاء المسؤولين وأداة منزهة عن الغرض لتقريب وجهات النظر، من أجل إيجاد الحلول السلمية للأزمات والنزاعات التي قد تنشب بين الدول والأنظمة. في السنوات الأخيرة، تحوّلت إلى منبر للدعاية باتجاه واحد، ولتبرير التدخل في شؤون دول أعضاء بالمنظمة، تتمتع بالسيادة والاستقلال، ولإعلان شرعية حروب إن لم يكن لشنها.

جاءت الحرب على العراق لكي تعطي البرهان والدليل القاطع على فقدان المرجعية العالمية التي يمكن العودة إليها والركون إلى أحكامها أو وساطتها لحل المنازعات الدولية. . كان أمراً طبيعياً أن تهتم الأمم المتحدة بقضية العراق؛ القانون الدولي وميثاقها وأهدافها يوجبان عليها ذلك. غير أن اهتمامها هذا لم يكن بمستوى خطورة الحدث الذي تحول بسرعة إلى حرب عدوانية مدمرة. كان في إجراءات الأمم المتحدة وخاصة في قرارات مجلس الأمن عيوب وثغرات قاتلة وبخاصة القرار 1441. والسبب هو سيطرة الولايات المتحدة على سلطة اتخاذ القرار في مجلس الأمن. الكل يعرف أن السيطرة الأميركية على مقدرات الأمم المتحدة ليست حديثة العهد لكنها لم تكن بهذه الحدة والشمولية، فقد أصبحت كلية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى. لقد تفردت الولايات المتحدة بعرش القوة بعد حرب الخليج الثانية. وكان لهذا التفرد أثره السيئ على

مجمل نشاط الأمم المتحدة، لأنه أفقدها الكثير من حرية الحركة والشفافية والموضوعية، لمصلحة الولايات المتحدة وأهدافها الكونية والامبراطورية.

ولكن في الوقت نفسه لا يجب علينا تبسيط المسائل المعقدة؛ إذ إن لسيطرة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة أسباباً كثيرة، منها أولا أنها دولة المقر لهذه المنظمة. وهذا يعطيها ميزة على سائر الدول الأعضاء. ويعرف العراق وعدد آخر من الدول منها دول مؤثرة ماذا يعني التأخر بمنح تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، فكيف إذا رفضت الولايات المتحدة ذلك وهذا أمر قد تكرر لعدد من وفود الدول وعلى مختلف المستويات دون استثناء؛ أو اعتبار أحد أعضاء الممثلية شخصاً غير مرغوب فيه، أو محاولة التأثير والضغط على السفير وسائر معاونيه أو تقييد حركته وحركة الدبلوماسيين في البعثة وقصرها على مدينة نيويورك فقط؛ هذا دون الإشارة إلى جميع أنواع الرقابة المباشرة وغير المباشرة على اتصالات الممثليات الهاتفية والبريدية، ناهيك عن الضغوط والملاحقات التي تمارس ضد الدبلوماسيين العاملين في البعثات.

ثانياً، تتمتع الولايات المتحدة بحق الفيتو الذي لا تتردد باستخدامه. فقد كانت وما تزال الدولة الأكثر استعمالاً لهذا الحق حتى الآن من بين الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ثالثاً، استغلال مساهمتها المالية في ميزانية المنظمة الاعتيادية وبرامجها العديدة المكلفة التي تجاوزت إلى وقت قريب الـ 25%، وهي بالطبع أعلى نسبة مساهمة، في فرض وجهة نظرها على عمل المنظمة. وعادة لا تستعجل الولايات المتحدة بدفع مستحقات المنظمة عليها أو لا تدفعها دائماً بالكامل، تؤخر وتؤجل وتتلكأ عنوة في الدفع لسنوات عديدة بحيث أصبح المتراكم عليها بالمليارات من الدولارات. وهذا التأجيل، نظراً للمبالغ الضخمة التي يمثلها في ميزانية المنظمة، يعرقل حركتها ويجبرها أحياناً على إلغاء مشاريع معينة أو المقايضة بمقابل تنفيذ طلبات أميركية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، أي تنازل كبير تقدمه الأمم المتحدة للولايات المتحدة الأميركية وهو أمر بات معروفاً للجميع.

رابعاً، اختيار الأمين العام وتعيينه منّة أميركية وعادة ما يكون من اختيارها، بغض النظر عما نرى ونسمع من مناقشات في أو خارج مجلس الأمن أو في

المجموعات الإقليمية. بمعنى آخر أصبحت الأمم المتحدة فاقدة لاستقلالها واختياراتها وفي حالة تبعية مالية وسياسية للولايات المتحدة. وإذا ما حاول أي أمين عام للمنظمة أن ينسى أو يتناسى، لسبب أو لآخر ذلك الأمر الهام جداً أو حاول الخروج عن بيت الطاعة الأميركية حكم على نفسه بالنهاية. وهكذا كان مصير الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق، بالرغم من وجود صلات قرابة فكرية مع الولايات المتحدة. فإذا كان المسؤول التنفيذي والفعلي للأمم المتحدة لا يأتي إلا ببركة الولايات المتحدة ومباركتها، فإنه سيخشاها وسيتعاطف مع ما تأمر به إن لم «يأتمر بأمرها» لتنفيذ رغباتها. وبالتأكيد سيبذل جهده دائماً كي ينسجم معها فكرياً وايديولوجياً. والسيد كوفي أنان لا يمكنه الخروج على هذه القاعدة الملزمة. إن الانسجام الايديولوجي التام بين الأمين العام والحكومة الأميركية صعب المنال أحياناً وإن كان واجباً، إلا أن الأمناء العامين الثلاثة الذين تبوأوا هذا المنصب على سبيل المثال، من بداية التسعينات إلى اليوم ينتمون إلى دول من العالم الثالث (بيريز دي كويلار من البيرو وبطرس غالي من مصر، والآن كوفي أنان من غانا) لم يكن بإمكانهم حتى وإن رغبوا في ذلك أن يعملوا وبتناغم تام مع الأيديولوجيا الأميركية، بحكم الاختلاف الفكري والسياسي الموجود بين دول العالم الثالث وتوجهاته، والولايات المتحدة الأميركية وتوجهاتها.

بمعنى آخر، لا يمكن لشخصية كالدكتور بطرس بطرس غالي أن ينسلخ عن ماضيه المعروف وانتمائه الوطني ويتحول إلى شخص بفكر أميركي 100%، فهذا الإنسان الذي وصل إلى المناصب العليا في بلده لا يمكن أن ينسى نفسه تماما، ولا بد أن يراعي أو في الأقل يعبر عن تعاطفه مع مشاكل بلدان العالم الثالث. وهكذا حال الآخرين.

والسبب الخامس كون الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية اقتصادية في العالم أمر من شأنه أن يعزّز الأسباب السابقة في التأثير سلباً على دور الأمم المتحدة العالمي. لقد كان شعور جورج بوش رئيس الولايات المتحدة بالقوة جامحاً إلى درجة أنه لم يكن يشعر بحاجة إلى الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار يشرّع فيه حربه على العراق. وعندما لم تمنحه الأمم المتحدة تلك الشرعية، قفز فوقها وذهب بشرعية الغاب. أما وقد جوبه بالمقاومة العراقية فإنه بدأ يعيد النظر في حساباته بشأن إعطاء دور محسوب للأمم المتحدة في العراق.

□ جاءت أحداث 11 أيلول 2001 ونظراً للمأساوية المشهدية لتلك الأحداث الدامية، انساق العالم عاطفياً إن لم يكن خوفاً على أساس مبدأ بوش الجديد «من ليس معنا فهو ضدنا» وأعلن تضامنه مع الولايات المتحدة. وبدلاً من أن تتجاوب مع التعاطف الذي عبر عنه العالم أجمع تقريباً، بادرت الإدارة الحالية إلى التصلب في موقف العملاق المتعجرف الذي طعن في كبريائه، وبدلاً من التمييز بين مرتكبي الجريمة والدين الذي يعتنقونه، وبينهم وبين الأمة التي ينتمون إليها، وضع الإسلام والعرب في قفص الاتهام. كان يجدر بهذه الإدارة أن تتساءل عمّا يدفع عدداً من الشباب إلى التضحية بأنفسهم من أجل توجيه ضربة قاسية إلى الولايات المتحدة، ولكنها تحجرت في موقف صاحب الحق المعتدى عليه. وقررت أن عالم هؤلاء الإرهابيين يكره الولايات المتحدة لأنها تحب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. منطق غريب ترجمته بتصرفات عشوائية أغرب، كان منها أن أحكمت سيطرتها على الأمم المتحدة ووجهت معظم نشاط المنظمة الدولية لمحاربة الإرهاب. لم يعد في الدنيا شيء إلا الإرهاب. الإرهاب هو سبب كل المصائب والمشاكل والمتاعب. لولا الإرهاب كانت الدنيا بألف خير. ووصل الأمر بهذه الإدارة إلى أن تقول، في تموز / يوليو 2003، إن الإرهاب هو سبب العجز الواقعة فيه الميزانية الأميركية منذ عشرات السنين. أين الفقر؟ أين الديون؟ أين التنمية؟ أين البيئة؟ أين الظلم والاستغلال؟

الولايات المتحدة ربطت العراق بالإرهاب. لم يكن هناك في الحقيقة أي شيء يمكن أن يوحي ولو من بعيد بأن للعراق علاقة بأحداث 11 أيلول. وحتى الآن، وبعد مضي سنتين على تلك الأحداث، وبعد احتلالها العراق، لم تعثر على دليل واحد يربط العراق بالإرهاب. لقد ابتدأت الولايات المتحدة أولى خطواتها على طريق ما سُمّي بمكافحة الإرهاب بإعطاء دور رئيسي سياسي إيديولوجي لمنظمة الأمم المتحدة، ليس فقط في إصدار قرارات من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، بل في تعميم ثقافة جديدة في هذا الاتجاه تمكّن الولايات المتحدة من تنفيذ ما لم تستطع القيام به قبل أحداث أيلول على مستوى عمل الأمم المتحدة أو علاقاتها مع عدد كبير من دول العالم. لم يكن أمام الأمم المتحدة ودول العالم إلا الاستجابة التامة لرغبة الولايات المتحدة رغبة أو رهبة فلا يوجد خيار

آخر. وراحت الأمم المتحدة تعمل لحساب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وجعلت من نفسها عنصراً مهماً في اللعبة التي تقودها هاتان الدولتان من أجل تحقيق أهدافهما في العراق وفي العالم.

بطبيعة الحال، هذا الأمر يتناقض مع أهداف الأمم المتحدة ومع الطموحات والآمال التي علقتها عليها شعوب العالم، لا سيما الفقيره منها في الدعم والمساندة. الأمم المتحدة أصبحت وسيلة بيد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، اللتين استغلتا الأجهزة والأدوات التي استحدثتها المنظمة الدولية لمراقبة ومعاقبة العراق، سواء كان في موضوع التفتيش عن سلاح الدمار الشامل أو في موضوع الحصار وتطبيقه بصورة صارمة وغير إنسانية، ومعروفة النتائج الكارثية للحصار في تدمير العراق وقتل الملايين من أبناء شعبه. وتمكنت الولايات المتحدة وبريطانيا من فرض «قرار الحرب» وهو أخطر قرار يصدر عن مجلس الأمن «يشرع» لحرب عدوانية ولاحتلال مستقبلي لدولة عضو في الأمم المتحدة، بالرغم من المواقف التبريرية للدول التي صوتت لصالح القرار 1441، وبالرغم من مواقفها اللاحقة في منع تمرير قرار «تنفيذي» لشن الحرب استناداً إليه. إلا أن الحرب قد وقعت، واستند مقترفوها إلى القرار ذاته في تبريرها، بغض النظر عن صواب أو عدم صواب رأيهم.

كان يجدر بالأمم المتحدة أن تقاوم هذا الاتجاه الخطير والجديد في إدارة الأزمات الحادة لكنها سارت مجبرة معه. ومثلما أنها لم تحاول أن تمنع الحرب على العراق عام 1991، ولا أن توقف الاعتداءات المتكررة عليه بعد ذلك، فإنها عجزت عن كبح جماح الرئيس بوش وصديقه طوني بلير في اللجوء إلى الحرب بدلاً من الحلول السلمية طبقاً للميثاق، ووقفت من الحرب على العراق موقف المتفرج، واكتفت بعدّ الضربات. ولم تجرؤ على أن تقدم أية مساعدة للشعب العراقي، لمداواة جراحه خلال العدوان وبعده.

واضح أن الأمم المتحدة واقعة في أزمة. أعتقد أن التاريخ سوف يحاكمها على مواقفها وسيحكم عليها وعلى أمينها العام لتخلفهما عن القيام بالمهمة الملقاة على عاتقيهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لقد حاولت فرنسا وروسيا والصين وألمانيا وسوريا أن تنقذ الأمم المتحدة

بالضغط على الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا كي تسلكا طريق المنظمة الدولية في معالجتهما القضية العراقية ولكن عبثاً. وظهر عجز هذه الدول عن التأثير في النظام الدولي الجديد.

كان العدوان على العراق ضربة قاسية للأمم المتحدة. وقبل العدوان، كان مسؤولون أميركيون كبار يصرحون بأن الأمم المتحدة لم تعد ذات فائدة، واغتنموا فرصة الحرب على العراق ليتجاوزوها ويثبتوا عدم جدواها.

□ بعد التطوّر الكبير الذي حصل في العالم بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي واختلال التوازن العالمي، هل تتصوّر أن قيام نظام دولي جديد يختلف بتصرفه ومسلكه عن النظام الحالي معقول وممكن؟ بتعبير آخر، هل تسمح الولايات المتحدة بقيام هكذا نظام؟

النظام الدولي الجديد ابتدأ مع رئاسة بوش الأب وإن كانت عقيدته الأميركية تعود إلى عقود من الزمن، هذا النظام يشار إليه بجلمة واحدة: هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على مقدرات العالم. وحتى هذه اللحظة، يعتبر هذا الهدف متحققاً بنسبة كبيرة جداً. والدليل فشل الأمم المتحدة في منع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا من احتلال العراق واستعماره، كما فشلت، قبل ذلك، في الحيلولة دون احتلال أفغانستان. هذا الوضع الشاذ، أعطى الدول الأخرى فرصة للتفكير في طريقة للخروج من هذا المأزق، لأنهم يعرفون أن عالماً تهيمن عليه قوة واحدة أمر خطير جداً على مستقبل الجميع. وقد يتسبب باندلاع حروب كثيرة، خصوصاً في ظل النظريات الأميركية المتطرفة الجديدة التي تقوم على فكرة الردع الاستباقي والحروب الوقائية. هذه النظريات حوّلت العالم إلى غابة. فالقوي قوي بقوته، يقرر ما يريد وعلى الدول الأخرى أن تستجيب لإرادته، وإلا فالقوة هي التي ستحسم الأمر.

مثل هذا التوجه يدمر النظام الدولي القائم أساساً على الميثاق، وعليه لا بد من العمل على وقفه اليوم قبل غد، وإلا فسيكون هناك صعوبة كبيرة جداً إن لم تكن استحالة، في كبح جماح هذا الثور الهائج في القضاء على المكتسبات التي تحققت لعدد كبير من دول العالم في ظل التوازن الذي فرضته الحرب الباردة. ولكن هل ستسمح الولايات المتحدة بقيام نظام دولي آخر يتعارض مع مصالحها في الهيمنة

والسيطرة والتفرد على حساب الآخرين؟ هناك دول ومؤسسات ومفكرون وفلاسفة معاصرون يجتهدون بهدف الخروج من المأزق الذي وضعت فيه الولايات المتحدة الأميركية مستقبل العالم. ويبدو أنها لم تجد أمامها فرصة عدا اتباع استراتيجيات وحلول ذات طبيعة تكتيكية مرحلية بانتظار سنوح الفرص التي ما زالت تضيق بسبب السياسة الجديدة للولايات المتحدة التي تقوم على أنانية مفرطة محورها اعتبار القرن الحالي الجديد قرناً أميركياً لا يجب التفريط به مع كل ما يعنيه من هيمنة اقتصادية وسياسية وثقافية، أي بمعنى آخر إمبريالية. هناك فرنسا وروسيا والصين وألمانيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وهناك شخصيات مثل جاك شيراك رئيس فرنسا ومهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، ونلسون مانديلا، المناضل الكبير ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا سابقاً، وشافيز رئيس جمهورية فنزويلا وكاسترو رئيس كوبا، وغيرهم كثير بدأوا يستشعرون المخاطر ويفتشون عن طريقة لإعادة هيبة النظام الدولي الذي يجب أن يقوم على أساس توازن لم يعد له وجود.

□ التوازن بين القوى لا يمكن أن يتحقق إلا بظهور قوة تعادل وتوازي الولايات المتحدة الأميركية وهذا أمر بعيد المنال، وليس في الأجواء ما يشير إلى احتمال حدوثه في المستقبل القريب. صحيح أن موقف فرنسا وألمانيا أنعش بعض الآمال، لا سيما بعد أن التحقت بهما روسيا والصين، وشكلت الدول الأربع نواة تحالف صمد في وجه الهيمنة الأميركية على مجلس الأمن وأرغمها هذا «التحالف» على التراجع وحرمها من الحصول على قرار دولي يشرّع حربها على العراق. غير أن الأمل سرعان ما تبخّر، ونجحت الولايات المتحدة باختراق الوحدة الأوروبية، وحثت ثماني دول، بينها أعضاء تاريخيون في الاتحاد الأوروبي، على إصدار بيان يعلن فيه رؤساء وزرائها تضامنهم مع الولايات المتحدة وتأييدهم لحربها على العراق.

صحيح ستبقى إعادة العالم إلى شيء من التوازن أمنية صعبة في أيامنا هذه، رغم وجود دول كبيرة مثل الدول التي ذكرتها، فالولايات المتحدة يقظة، وما اختراقها الاتحاد الأوروبي إلا دليل على أنها متربصة بأية محاولة توحيدية يُشتمّ منها رائحة خطر ما، أي خطر، وجاهزة لإجهاضها. إن دولاً مثل إسبانيا وإيطاليا اليوم وبريطانيا، ومثل بولونيا وهنغاريا غداً، ستكون أحصنة طروادة في قلب الاتحاد الأوروبي، وستظل تأتمر بأمر الولايات المتحدة بمجرد تلويح أو تسميع من واشنطن

باعطائها دوراً في أي عملية تنوي القيام بها. ما الذي أغرى إسبانيا وايطاليا وبولونيا، مثلاً بتأييد الولايات المتحدة في احتلالها للعراق والمشاركة العسكرية معها في حربها ضد العراق غير وعد بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية في أوروبا والعالم، وكذلك الحصول على حصة من الكعكة العراقية.

باعتقادي أن الأمل اليوم بتغيير هذا الوضع هو الرهان على الشعب الأميركي، عن طريق المجيء برئيس وحكومة أميركية تحل محل هؤلاء المتطرفين من محبي الحرب والهيمنة، تؤمن بالأمم المتحدة وبالسلام العالمي والتعاون الدولي وبأن طريق الحوار هو الطريق الأفضل لإشاعة الأمن والرفاهية. عند ذلك يمكن أن يستعيد العالم توازنه وتعود للأمم المتحدة أهميتها ودورها. أما الآن فأنا متشائم. وأعتقد أن مجموعة اليمين المتطرف المتحالف مع الصهيونية، المسيطر على أميركا سيقود العالم عامة والوطن العربي خاصة إلى كوارث لا يعلم إلا الله حجمها ومداها.

□ **هل صادف أن التقيت الرئيس بوش عندما كان يأتي إلى الأمم المتحدة، خاصة وأن العلاقات مقطوعة بين الولايات المتحدة والعراق؟**

لم تكن لي صلة بالإدارة الأميركية أو بممثلية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، فقد كنت ممثلاً دائماً للعراق لدى الأمم المتحدة فقط وليس سفيراً للعراق في واشنطن. نعم رأيته في الأمم المتحدة عندما جاء لافتتاح أعمال الجمعية العامة ولدورتين متتاليتين. كنت أجلس في مقعد العراق واستمعت إليه. وفي إحدى الدعوات التي أقامها الأمين العام على شرف رؤساء الدول، كنت أنا ممثل العراق بسبب عدم وصول رئيس الوفد العراقي وزير الخارجية، ولبيت الدعوة، لكني لم أقترب منه ولست أدري كيف كانوا سيتصرّفون لو فعلت.

□ **كانت الدعوة على شرف الرئيس الأميركي؟**

لا، لا، على شرف رؤساء الوفود كلهم وهذا تقليد عند افتتاح أعمال الجمعية العامة. عادة ما يقوم الأمين العام بتوجيه دعوة غداء لرؤساء وفود الدول في قاعة استراحة الوفود في مبنى الأمم المتحدة.

القاعه كبيرة والموائد متباعدة. كنت أجلس في المكان المخصص لرؤساء الوفود من السفراء. ولم يكن يغريني أن أكون قريباً منه. ولا بد أنك تعرف أن

الاتصال مع المسؤولين الأميركيين غير مرغوب فيه من قبل الولايات المتحدة، فالعلاقات الدبلوماسية بين البلدين كانت قد قطعت قبل حرب الخليج الثانية. لقد كان خطاب الرئيس بوش أمام الجمعية العامة في ذلك اليوم نذير شؤم شممت منه رائحة القتل والموت والدمار الذي سيصيب الشعب العراقي. لقد كان بمثابة إعلان حرب مؤجل على العراق من منبر السلام في الأمم المتحددة، وفي ذلك استخفاف بجميع قيم الأمن والسلام التي تعمل من أجلها المنظمة الدولية، ومع ذلك صفق له عدد كبير من المنافقين.

□ **لكنني أعرف أن الممثلية الأميركية في المنظمة اتصلت بك بعد حوادث 11 أيلول / سبتمبر 2001.**

نعم، هذا حصل. اتصلت الممثلية الأميركية بالممثلية العراقية وقالوا لي «إن السيد نيغروبونتي الممثل الدائم للولايات المتحدة الأميركية يريد مقابلتك في أسرع وقت ملائم». فقلت: «أهلاً وسهلاً. لكني أعتذر بسبب وجود ارتباط مسبق». حددت لهم موعداً عصر اليوم نفسه. وفعلاً، حضر السيد نيغروبونتي ومعه شخص آخر، فاتصلت بالشخص الثاني في ممثليتنا وهو د. عبد المنعم القاضي لينضم إلينا. اللقاءات الدبلوماسية في الأمم المتحدة لها طقوسها ومراسمها. والحرص على هذه الطقوس جزء من قواعد التعاطي الحضاري بين الناس، مهما بلغت درجة العداء بين الدول.

استقبلناهما، زميلي وأنا، عند باب مكتبي. وكان حديثاً ودياً. ثم قال السيد نيغروبونتي: «العلاقات الشخصية شيء والعلاقات السياسية شيء آخر. فأنا قادم لأبلغك رسالة شفوية من حكومتي إلى حكومة العراق، أرجو أن تكتبها الآن». وتناولت قلماً وورقة وقرأ «بالسرعة الإملائية»، وكتبتها وأعدت قراءتها عليه، فقال: «هذا صحيح». ثم وقف هو وزميله واستأذننا بالمغادرة فودعناهما بمثل ما استقبلناهما. وكانت الرسالة تحذيراً للعراق من أن يستغل أحداث 11 أيلول، ويقوم بعمل مناوئ للولايات المتحدة الأميركية.

□ **تحذير أم تهديد؟**

تهديد بصيغة تحذير شديد اللهجة. طبعاً، أرسلت الرسالة «الشفهية» في اليوم نفسه إلى وزارة الخارجية بالعراق وجاءني الرد في اليوم التالي. قالوا لي: «اتبع

الأسلوب نفسه الذي اتبعه معك». اتصلت ممثلية العراق بالممثلية الأميركية وأخبرتها برغبة الممثل الدائم للعراق في الالتقاء بالسيد نيغروبونتي في مكتبه، وتم الاتفاق على موعد وذهبت إلى المكان المحدد وأخذت معي الشخص نفسه، وصعدت إلى مكتبه. وبعد أن تبادلنا كلمات ودية وشربنا القهوة كما شرب هو القهوة عندي، قلت له: «هذا هو رد حكومة العراق على تحذيركم. أرجوك أن تأخذ ورقة وقلماً وتسجل إن تحذيركم مرفوض. لا علاقة لنا بأحداث 11 أيلول، وليس من عادة العراق أن يستغل هكذا مناسبات. نحن واضحون جداً، لا علاقة لنا بهذا الموضوع، وسوف لن يكون لنا علاقة بهكذا أعمال في المستقبل. ونرفض هذا التحذير جملة وتفصيلاً». وانتهى اللقاء. ولقد كانت أول وآخر زيارة لي لممثلية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.

وعن علاقتي بالسيد نيغروبونتي خلال فترة عملي في المنظمة الدولية، التقيت به وتحدثت إليه حديثاً عابراً إنسانياً لا علاقة له بالعراق ولا بالولايات المتحدة الأميركية. كان شخصاً لطيفاً ودوداً على خلاف أعضاء البعثة الآخرين، الذين كانوا «يلبسون» وجهاً رسمياً ومتجهماً، ويحاولون ألا يقتربوا مني ولا أن يوجهوا الكلام إلي. السيد نيغروبونتي كان شخصاً مجاملاً لا يراني إلا ويبادرني التحية. عادة كنا نرى بعضنا عن طريق الصدفة في ممرات الأمم المتحدة أو في حفلات الاستقبال. إلا أن المواقف السياسية ليست مواقف شخصية. فهو يعبر عن مواقف حكومته وأنا أعبر عن مواقف حكومتي. أعتقد أنه غادر القاعة مرة واحدة بينما كنت أتحدث في مجلس الأمن. كان ذلك في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن حول العراق خلال الحرب. كنت آخر المتحدثين. ظل جالساً، واستمع إلى أكثر من نصف خطابي، ثم خرج. وعندما سألوه: لماذا خرجت؟ قال: أنا سمعت هذا الكلام مراراً وتكراراً ولا داعي لأن أسمعه مرة ثانية. وعندما سئلت عن رأيي بمغادرة ممثل الولايات المتحدة الأميركية القاعدة قلت لهم «هذا شأنه، ولا يهمني أمره خرج أم بقي، فأنا أتحدث إلى العالم ولا أتحدث إلى الولايات المتحدة الأميركية». كانت تلك آخر مرة أراه وجهاً لوجه. في الواقع كان بياني أمام مجلس الأمن، رداً على بيانه هو، وكان قد أعاد وكرر في كلمته الحجج والذرائع التي رددها رئيسه وكذلك وزير خارجيته، ولم يقل شيئاً جديداً على الإطلاق. كما لم يكن خطابه مبعث ارتياح ولا استحسان من الآخرين.

□ اتخذ مجلس الأمن قراره الشهير رقم 1441 المؤرخ في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بعودة المفتشين بعد أن عملوا في العراق بموجب القرار 687 حتى عام 1998. ما الذي حصل في نيويورك في أيلول 2002؟

الشيء الهام الذي حصل هو اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذين حضروا إلى نيويورك للاشتراك باجتماعات الجمعية العامة. وكان الاجتماع برئاسة وزير خارجية لبنان السيد محمود حمود وبحضور الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عمرو موسى.

تم الاجتماع في إحدى قاعات الاجتماعات في مبنى الأمم المتحدة وحضر الاجتماع عدد كبير من الوزراء كما تكلم عدد منهم؛ السيد فاروق الشرع نائب رئيس الوزراء وزير خارجية سوريا، والأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وكذلك الأستاذ أحمد ماهر وزير خارجية مصر، أشار الجميع على العراق أن يقبل بعودة المفتشين تفادياً للحرب والعدوان والكارثة.

كان الجو إيجابياً خصوصاً في ظل وجود إشارة إلى إمكانية حدوث تغيير في الموقف العراقي لمصلحة عودة المفتشين وقد كان، كما اتضح فيما بعد أن للأمين العام للجامعة العربية الدكتور عمرو موسى دوراً كبيراً في التطورات الأخيرة وبتشجيع من الدكتور ناجي صبري وزير خارجية العراق الذي بذل جهوداً استثنائية وتحمّل أذى كبيراً من بعض أعضاء القيادة العراقية بسبب مواقفه في مؤتمر قمة بيروت التي ساعدت في التوصل إلى أتفاق حول البيان الختامي «والمصالحة» العربية، ويبدو أنهم كانوا يريدون اتخاذ الموقف نفسه الذي اتخذوه في قمة عمان وهو موقف متشدد كما هو معروف.

ونتيجة اتصالات مكثفة بين الأمين العام للجامعة العربية وبين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية العراق، تم التوصل إلى إمكانية الإعلان عن بيان مشترك بين العراق والأمين العام حول قبول العراق بعودة المفتشين، بعد إجراء مناقشات مكثفة واتصالات هاتفية عديدة تمت بين الساعة الخامسة والسادسة بتوقيت نيويورك، أي بين الواحدة والثانية صباحاً بتوقيت بغداد، وكانت الاتصالات تتم تارة بين الدكتور ناجي صبري والسيد طارق عزيز وتارة بين الدكتور عمرو موسى والسيد طارق عزيز بهدف الحصول على موافقته على الصياغات التي كانت

تعرض على الأمين العام أولاً بأول. وفعلاً تم الإعلان عن موافقة العراق مساء اليوم نفسه بتوقيت نيويورك، وساد المنظمة حالة ارتياح كبير، وكذلك الوزراء العرب الذين كانوا يحملون معهم هماً كبيراً توجساً من احتمال عدم موافقة العراق على عودة المفتشين وكان الأمل يحدوهم، ولا أعرف كم كانوا مقتنعين، بأن في هذا التطور بداية لحل الأزمة؟ سمعت بأن وزيراً عربياً واحداً لم يكن مقتنعاً بإعلان قبول العراق بعودة المفتشين وأشار على وزير خارجية العراق بعدم القبول كونه يضر أكثر مما يفيد، وأعتقد أن قرب هذا الوزير من الولايات المتحدة الأميركية وتفكيرها وطرق تعاملها وربما معرفته بأن قرار الولايات المتحدة بالذهاب إلى الحرب قرار لا رجعة فيه، مهما عمل العراق وفي كل الأحوال، هو الذي دفعه إلى إسداء تلك النصيحة للوزير العراقي. ويبدو أن موقفه كان هو الأقرب إلى الحقيقة من مواقف زملائه العرب!!!

□ لم تندهش من موقف الوزير ناجي صبري؟

كنت أشعر أن العراق سوف يكون له موقف مرن. كان ذلك واضحاً لكنني كنت أشعر في الوقت نفسه أنه جاء متأخراً كثيراً. كان يجب أن يوافق العراق على عودة المفتشين منذ عام 1999. تأخر سنوات طويلة. وكان بالإمكان أن تتغير أشياء كثيرة لو قبل عودة المفتشين آنذاك. في أيلول 2002، جاءت الموافقة العراقية، بينما كانت الاستعدادت العسكرية الأميركية على قدم وساق والقرارت السياسية باحتلال العراق قد اتخذت. حين استمعت إلى الخطاب المتشدد الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي خصصه كله تقريباً للعراق، اتضح لي أنه حزم أمره وجاء فقط ليخبر الأمم المتحدة بصورة مباشرة بأنه ذاهب إلى الحرب. أما عن مواقف وزير خارجية العراق أثناء الأزمة فلقد اتسمت بالحرص على تنقية الأجواء العربية وإصلاح ما يمكن إصلاحه في محاولة لتخليص العراق من احتمالات وقوع الحرب والضغط باتجاه الاستجابة لقرارات مجلس الأمن، سواء في موضوع التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل أو فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية. وأعرف بأنه قد تعرض لمساءلات عديدة بسبب مواقفه التي كانت تتعارض مع الموقف التقليدي العراقي الرافض لكل مرونة في التعامل مع قرارات مجلس الأمن أو مع بعض القرارات العربية.

□ ألقى الرئيس بوش خطابه في 12 أيلول / سبتمبر 2002، في افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان بعنوان: «عشر سنين من الكذب والتحدي» ولم يقع الاختيار على هذا الموعد بالصدفة: بعد سنة ويوم واحد من أحداث 11 أيلول. وركز فيه الرئيس بوش على اتهام العراق بإقامة علاقات وثيقة «مع القاعدة» وبامتلاك أسلحة الدمار الشامل. اليوم، وبعد انقضاء خمسة أشهر تقريباً على الحرب، دون العثور على أي دليل على العلاقة المزعومة مع القاعدة ودون اكتشاف أسلحة الدمار الشامل، يتخذ ذلك العنوان بعداً تنبّئيا، مع فارق بسيط وهو أن «الكذب والتحدي» لم يرتكبهما العراق. مستشارو جورج بوش أنزلوه في مزالق لا أعتقد أنه سيعرف كيف يخرج منها. هل تعتقد أن العراق هو لعنة آل بوش؟

العراق لعنة كل من يعتدي عليه، منذ فجر التاريخ، وهذا ما ستثبته الأيام. منذ احتلال العراق والجيشان الأميركي والبريطاني يفتشان عن أسلحة الدمار الشامل دون العثور على شيء. تم لاحقاً إرسال 1400 مفتش أميركي مهمتهم الوحيدة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، ولم يعثروا على شيء. كانوا يعرفون أنهم لن يعثروا على شيء. كانوا على علم تام بأن العراق ليست لديه الإمكانية لإنتاج أسلحة دمار شامل، بعد ما تعرّض له من دمار في حرب الخليج الثانية. كانت لعبتهم مفضوحة كانوا يريدون ذريعة، وكان العراق يعرف ذلك. والمذهل أن نائب وزير الدفاع بول ولفوودز يعترف بذلك. كان يجب على القيادة العراقية أن تمتنع عن إعطائهم الذريعة واتباع سياسة مرنة في التعامل مع ما يطلبه مجلس الأمن كي يتمكن العراق من إفشال مشروعهم ومخططهم في احتلال العراق. لكنه لم يفعل حينها. الجميع يعرف بأن لدى الإدارة الأميركية مخططاً جاهزاً للتنفيذ منذ عام 1997 وقد أصبح تنفيذياً بعد أحداث 11 أيلول 2001. فكلما رفض العراق قراراً من قرارات مجلس الأمن أو تلكأ في تنفيذه، كانوا يتبعونه بقرار آخر، وإذا أردنا أن نرسم خطاً بيانياً لمسيرة القرارات لوجدناها تسير في خط بياني تصاعدي. في النهاية، صارت القرارات هرماً واحداً قاعدته القراران 661 و687، سواء رفضها العراق أو رضخ لها فإنها ستقود إلى النتيجة نفسها ويبقى الموضوع مسألة توقيت وظروف ملائمة. كانت الخطة الأميركية البريطانية تهدف إلى تسخير الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. كانت اللعبة ذاهبة في التصاعد. لتحقيق أهدافها.

□ **هل كانت القيادة في العراق واعية لما يبيّت ضد العراق؟**

نحن في الممثلية رفعنا التقارير الواضحة ولفتنا النظر إلى خطورة الوضع. وزير الخارجية على حد معرفتي به كان واعياً تماماً بخطورة الموقف وأتوقع أنه قد بيّن رأيه كلما سنحت له الفرصة، ناهيك عن التقارير اليومية التي كانت ترفع على مدار الساعة إلى ديوان الرئاسة. يبدو أن القيادة اضطرت تحت ضغط الأحداث وحراجة الموقف إلى إحداث تغيير في الموقف الرسمي في محاولة لتفادي المواجهة التي باتت محتملة الوقوع أكثر من أي وقت مضى. لكن اللاعبين الأميركيين والبريطانيين كانوا بالمرصاد لأي موقف عراقي إيجابي، حتى قبول عودة المفتشين وعودتهم فعلاً، عرفوا كيف يسخرونه سياسياً وإعلامياً ضد العراق. كانت وسائل الإعلام تذكّر بطرد العراق للمفتشين، بالرغم من عدم صحة ذلك، ولا تتحدث إلا عن المتاعب والمصاعب التي يلاقونها في العراق، وكانت تفسر عدم عثورهم على شيء، بعد عودتهم، بقدرة العراق على الاحتيال وعلى الإخفاء وإزالة كل أثر قبل وصول المفتشين. وكان هذا يعاد ويكرر يومياً دون كلل أو ملل من قبل المسؤولين الأميركان والبريطانيين وكذلك في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة. وكنا نرصد ذلك ونتابعه، ونبلغ المسؤولين عنه، ونطلب ردوداً ومواقف.

□ **كيف كنت تعمل؟ ما هو منهاجك اليومي خلال الأزمة؟**

كنت أنهض في الصباح وأقصد الممثلية. أقرأ أولاً صحيفة النيويورك تايمز بالنظر لتميزها في إيراد أخبار العراق وتميزها في التحليل السياسي. وفي الممثلية أكون قد استلمت من العراق البريد اليومي، خصوصاً الفاكسات - الساعة التاسعة صباحاً وهي الساعة الخامسة عصراً بتوقيت بغداد - وبالتالي تكون توجيهات الوزارة اليومية غير المستعجلة قد وصلت. تقوم الممثلية بإيصال ما هو موجه إلى الأمين العام من رسائل وكذلك ما هو موجه إلى السيد بليكس مباشرة وخاصة في الأشهر الأخيرة بعد قبول العراق بعودة المفتشين، أو إلى السيد بنون سيفان مسؤول «برنامج النفط مقابل الغذاء» في الأمم المتحدة. البريد يأتينا عادة من وزارة الخارجية وكذلك من وزارة التجارة. بعض هذه الرسائل، وخاصة منها تلك التي تتضمن مواقف جديدة أو معلومات محل متابعة من قبل الصحافة كنا نقوم بإيصالها للصحافة

ووكالات الأنباء كلها أو جزءاً منها حسب أهميتها، وفي بعض الاحيان كنت أقوم بالادلاء بتصريح للصحفيين، لكن بعد أن يتم إيصالها إلى الجهات المرسلة إليها، وفقاً لما نراه مناسباً. وفي أحيان كثيرة كان يتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام في بغداد حتى قبل وصولها إلى نيويورك ونحرج لعدم استلامنا لها.

في الآونة الأخيرة، كثرت الرسائل وخاصة من الفريق عامر السعدي مسؤول ملف الفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، ومعظمها مواقف إيجابية وموافقات على طلبات السيد بليكس. وكأننا نريد أن نعوض بأربعة أشهر ما امتنعنا عنه منذ صدور القرار 1284 في عام 1999.

في الوقت نفسه، كانت الممثلية تقوم بإيصال الرسائل أو المعلومات إلى بعض أعضاء مجلس الأمن، وفي مقدمتهم الأخ الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية بحكم عضوية سوريا في مجلس الأمن.

□ لم يطرأ أي تغير على تصرف الأمين العام معك، بعد تطور الموقف وتصاعد التوتر حتى إعلان الحرب؟

كوفي أنان إنسان محترم على المستوى الشخصي، يتسم بالهدوء دائماً، فهو كتلة من الأعصاب الباردة. عنده قدرة غير عادية على الانضباط والسيطرة على نفسه في أوقات الأزمات وينطبق عليه وصف حكيم أفريقي. كان إيجابياً في تعامله معي. أشعر بأنه يرحب بي بصدق عندما أقابله، لكنه وحسب شعوري الشخصي لم يكن مرتاحاً لتصرفات ومواقف حكومة العراق، إلا أنه لم يعبر عن ذلك مطلقا على خلاف حكومة العراق التي كانت كثيراً ما تمتعض من بعض تصريحاته وتطلب مني إبلاغه مباشرة أو إبلاغ مدير مكتبه بذلك. لم أكن أقوم بذلك دائماً، وموقفي كان ينطلق من تقديري للموقف ولحجم الخسارة السياسية التي يمكن أن تترتب على ذلك. فقد كان محباً للشعب العراقي. لكن الكل يعرف وأنا أعرف أنه لا يستطيع أكثر من التعبير عن التعاطف، دون مبالغة ولا إسفاف.

كنت أذهب لمقابلته عند الضرورة القصوى، وكثيراً ما أكتفي بمراجعة السيد إقبال رضا مدير مكتبه الذي تربطني به علاقة رسمية ودية. لم يعتذر مرة عن استقبالي. وطبعاً، كل منا يعرف حدوده ومواقفه، وكنا نتعاطى في إطار من الاحترام المتبادل والتعاون قدر المستطاع. إنه إنسان جدير بالتقدير لكنه لا يملك

كثيراً من حرية الحركة. فالحدود والمصالح والظروف وليس العواطف، هي ما يحدّد موقفه.

□ **هل كان عنده مشورة أو مصلحة أو موقف؟**

طبعاً، كان عنده موقف. لم يكن يخفي شيئاً، لأن موضوع العراق حساس. ما ان أطلب موعداً حتى يعلن عن ذلك بصورة رسمية. وهكذا يتصرف مع سائر السفراء، إلا إذا طلب منه أحدهم أن يبقي اللقاء سرياً. وعادة ما يتم اللقاء في الطابق الثامن والثلاثين، حيث لا توجد كاميرات ولا منابر للصحافيين؛ على خلاف مجلس الأمن حيث يتواجد الصحفيون باستمرار خاصة في أوقات الأزمات.

□ **تقصد بأن هناك شفافية كاملة في مجلس الأمن؟ أين يلعبون اللعبة، إذاً؟ لا يوجد في الأمم المتحدة كواليس وغرف خلفية وممرات غير مزدحمة؟**

لا توجد شفافية في عمل مجلس الأمن. ما زالت دول العالم تطالب بها حتى اليوم. يكفي الرجوع إلى مناقشات اللجنة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن للتعرف على وجهات نظر الدول حول الشفافية.

مؤامرة اغتيال العراق لم يقم بها مجلس الأمن، إنما ساهم فيها مساهمة فعلية غير مباشرة من خلال فرض قرارات أدت إلى إضعاف العراق إلى حد الإنهاك. عمل مجلس الأمن الفني كان يتم بشفافية، إلى حد كبير على الأقل، بين الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية. لكن التهيئة للحرب كانت بعيدة عن المجلس وإن كان يتخذ كغطاء كما كان الأمر دائما.

المطبخ الرئيسي للعمل الدبلوماسي بين الأعضاء الدائمين في المجلس يتم في عواصم هذه الدول أو نيويورك حسب أهمية الموضوع وخطورته. أعتقد أن معظم المناقشات حول العراق عندما يتعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل والحصار كانت تتم على مستوى وزراء الخارجية، وفي بعض الأحيان على مستوى رؤساء الدول حسب خطورة الموضوع وأهميته وطبيعة الخلافات بشأنه.

السفراء لدى الأمم المتحدة ليسوا موجودين دائماً في مبنى المنظمة. عندهم أشغال والتزامات أخرى. أنا، مثلاً، كنت أواظب على الحضور لأن عندي قضية، ولأن قضيتي على النار.

السفير السوري كان أيضاً يحرص على الحضور باستمرار، لا بل وعلى مدار الساعة بحكم مسؤوليته في مجلس الأمن، ولأنه كان يعتبر قضية العراق وقضية فلسطين قضايا سورية أيضاً.

عندما كان يحين موعد تقديم تقرير عن نشاط المفتشين، كنت أكثف لقاءاتي بالسيد هانس بليكس. كنت ألتقي به قبل يوم من تقديم تقريره، وأسأله عن فحوى تقريره. كان أحياناً يعطيني المعلومات التي سيقولها، وأحيانا أخرى يعتذر. وكان يستوضحني بعض النقاط. أحياناً أعطيه وأحياناً أخرى أعتذر بسبب عدم معرفتي بهذه الملفات وأنا صادق في ذلك. وكان يتعامل بجدية مع الرسائل التي أنقلها إليه من بغداد. كما كانت تقاريره مستندة إلى الوقائع ويحاول أن يبدي قدراً كبيراً من الموضوعية وعدم الانحياز رغم أنه لم يكن كذلك دائماً، فقد كان يضمّن تقاريره تحفظات وعلامات استفهام كانت تستغلّها الولايات المتحدة في قرارها بشن الحرب على العراق. فقد استندت إليها العديد من المواقف الرسمية الأميركية والبريطانية ووسائل الإعلام الأميركية لتبرير القرار 1441 وتبرير قرار الحرب. ولكن بعد الاطلاع على مواقفه الأخيرة التي أعلن عنها بعد تخلّيه عن مهمته ورفضه تجديد فترة عمله في الأنموفيك، يبدو أنه قد ندم على بعض مواقفه التي «أجبر» على اتخاذها بالرغم من معرفته بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق. لذلك نتوقع أن يفصح عن مواقف أكثر جرأة في هذا الشأن بعد أن أثبتت تقارير رسمية أميركية كذب الادعاء بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، لكنه بالتأكيد يتحمل مسؤولية أخلاقية في الأقل لمواقفه المثبتة في تقاريره المرفوعة إلى مجلس الأمن والتي تعزى إلى عدم تعاون العراق معه.

□ **هذه من طبيعة مهمته.**

ولأنه ما كان يمكن أن يقول إن العراق نظيف كلياً من أسلحة الدمار الشامل، كان يرى أن من واجبه أن يترك دائماً احتمالاً للشك، خاصة وأنه كان يتعرض للضغط بكل تأكيد حاله حال غيره من المسؤولين في الأمم المتحدة. كما كانت تقدم إليه معلومات مضللة تربكه وتجعله حذراً ومشككاً في ما يقدم إليه من معلومات متأخرة ومكررة من الجانب العراقي أثبتت الأيام أنه لا يملك غيرها.

كانت تساؤلاته وتشكيكه تُستخدم دائماً ضد العراق. ولم يتوقف عن التشكيك

حتى بعد أن أرشده العراق إلى المنطقة التي دفنت فيها القنابر المدمرة في عمق الأرض، بعد العام 1991. وبطبيعة الحال، رفع تقريراً بذلك، ثم عاد وطلب من العراق أن ينبش الأرض ليتأكد من وجود القنابر ومن محتوياتها، وبدأ العراق يقترب من التوصل إلى الموازنات المطلوبة منه في جوانب عديدة، سواء في موضوع الصوريخ أو السلاح الكيمياوي أو البيولوجي. كان البحث يتركز على المواد البيولوجية والكيماوية، وبنوع خاص مادة الـ VX والانثراكس والصواريخ. أما بالنسبة للسلاح النووي، فقد كان الدكتور البرادعي صريحاً، فقد أكد أكثر من مرة أنه لم يعد يوجد شيء يُخشى منه في الشأن النووي وفي عدم وجود أي أثر لأي نشاط نووي في العراق. وقد أوضح ذلك مراراً في تقاريره المقدمة إلى المجلس، لكنه أيضاً لم يكن قاطعاً حيث إنه دائماً ما ترك ظلالاً من الشك ولو بسيطاً مكن المغرضين من استخدامه في تبرير مواقفهم اللاحقة. ولذلك وبالرغم من مواقفه المخلصة إزاء العراق والشعب العراقي ومحاولة اتخاذ موقف متجرد وموضوعي، إلا أن تصريحاته ومواقفه لم تكن واضحة تمام الوضوح، الأمر الذي ساهم بنسبة أقل من مواقف السيد بليكس وتقاريره في صدور القرار 1441 وما ترتب عليه من شن الحرب على العراق.

□ لم تكن تمضي وقتك كله مع السفراء والأمين العام والسيدين بليكس والبرادعي؟

الدكتور البرادعي مقره في فيينا. كنت أراه عندما يأتي لحضور اجتماعات مجلس الأمن. بانتظار وصوله، كان عندنا واجب يتصوره الإنسان من خارج المنظمة أنه «واجب مريح ومسل» ولكنه عملياً ينتهي بأن يصير عملاً شاقاً. وأقصد الدعوات وحفلات الاستقبال.

بعد الساعة الثامنة أعود إلى الممثلية لنبدأ بإعداد التقرير اليومي الذي نرسله إلى بغداد. والتقرير اليومي إما أن يرسل بالفاكس، إذا كان لا يتضمن معلومات سرية، أو بصيغة برقية مشفرة، إذا تضمن معلومات هامة جمعناها، زملائي وأنا، من خلال اتصالاتنا اليومية كل على مستواه.

القاعدة في الأمم المتحدة أن كل واحد يتصل بقرينه. يعني الوزير المفوض بالوزير المفوض، السكرتير الأول بالسكرتير الأول السفير بالسفير. في نهاية اليوم،

نجتمع مساء ونقيّم المعلومات التي لدينا ونكتبها بصيغة برقية مشفرة، رغم معرفتنا بوجود رقابة سرية تعترض وتراقب وتسجل المكالمات الهاتفية والرسائل الالكترونية وتحلّل البرقيات المشفرة.

البرقيات زادت في الآونة الأخيرة لأن كثيرين كانوا يهمسون في آذاننا. ولم نكن مغشوشين أو مخدوعين. كنا نعرف أن الولايات المتحدة الأميركية تعترض هذه البرقيات أيضاً وتحللها. لكننا كنا نقوم بواجبنا، ولم تكن عندنا أسرار خطيرة. في معظم الأحيان، كانت عبارة عن معلومات وانطباعات وأحاديث تبادلناها مع السفراء مع تقييم من قبلنا.

وعادة ننتهي من إعداد التقرير في حدود الساعة 12 مساءً أو الواحدة صباحاً الساعة الثامنة صباحاً في بغداد. الوزير يجد على مكتبه الفاكس أو البرقية أو المعلومات كاملة عن نشاط الأمم المتحدة في اليوم السابق فيما يختص بالعراق وبفلسطين.

□ تقريباً، ما هو حجم هذا التقرير؟

ليس هناك قاعدة. أحياناً نرسل صفحتين أو ثلاث صفحات وأحياناً أخرى نرسل عشرين صفحة على حسب حجم الموضوع وأهميته. مثلاً، اجتماعات مجلس الأمن تلخص كلها وترسل ليلاً في اليوم نفسه. في اليوم الثاني نرسل بالفاكس بيانات الدول المهمة، على شكل مجموعة نقاط مركزة. وأعتقد أن هذه النقاط المركزة هي التي ترفع إلى وزير الخارجية وإلى رئاسة الجمهورية.

وكان يومي في مبنى الأمم المتحدة يبدأ عادة الساعة الحادية عشره صباحاً في حالة عدم وجود التزام مبكر وينتهي بحدود الساعة السادسة مساء تتخللها فترة غداء وصلاة أو حتى انتهاء أعمال مجلس الأمن إن كان في الاجتماع أمر له علاقة بالعراق أو بفلسطين. كثيراً ما كان جرس الهاتف يوقظني في ساعة متأخرة من الليل وكان عادة من السفير رئيس دائرة المنظمات الدولية، أو من سفراء زملاء عندهم خبر مهم يساعدني على فهم ما يحصل أو من زملاء يريدون خبراً يساعدهم على فهم موقف بغداد.

بالطبع هناك مسألة على درجة كبيرة من الأهمية شغلتنا كثيراً في الأمم المتحدة لأنها تتعلق بحياة الشعب العراقي اليومية وهي برنامج «النفط مقابل الغذاء». لقد

كان البرنامج عبارة عن مجموعة من المشاكل المعقده التي تصعب فعلاً على الدبلوماسي غير المتفرغ لها بالكامل لا بل هي بحاجة إلى أكثر من متخصص واحد لو كان للعراق دور حقيقي في مرحلة تنفيذ العقود من الناحية المالية وكذلك فيما يتعلق بالأموال العراقية المتأتية من عوائد النفط العراقي والمودعة في فرع بنك باريس الوطني، والذي لا يحق للعراقيين من الممثلية أو من الجهات المالية المختصة في بغداد الاتصال به إلا عن طريق مكتب في الأمم المتحدة يعمل تحت إدارة موظفة أميركية. وفي الوقت نفسه، الكل يعرف ويعي تماماً أن العراق بحاجة كبيرة إلى استيراد كل شيء للاستجابة لحاجات المواطنين الحياتية اليومية من مواد غذائية وصحية وغيرها من الاحتياجات المدنية، ويجب تسريع العمل وتيسير الاتصالات وتسهيل المعاملات ما أمكن لتحقيق ذلك. كانت الممثلية تتلقى سيلاً من الرسائل 10 أو 20 أو 30 رسالة يومياً، يجب أن يتم تسليمها في اليوم نفسه إلى المسؤول عن البرنامج. لقد كان السيد بنون سيفان مدير البرنامج بمنصب أمين عام مساعد ذكياً ولطيفاً وفعالاً. كنت ألقبه بيني وبين نفسي «ثعلب الغذاء»، لشدة نباهته وقوة حيلته وسرعة بديهته. كان ثعلباً بالمعنى المحبب للكلمة. لقد فهم منذ البداية أنه هناك لتسهيل أعمال الناس، وأن العراقيين ينتظرون كل شيء، فلم يعرقل إلا في حدود القانون. كان أرمنياً من قبرص، تعلمت منه أن الناس أعراق وديانات وأوطان وأجناس. لكنهم في النهاية بشر ويشتركون بصفات وحسنات وسيئات كثيرة، وأن حسن النية والصبر على المكاره وقبول الآخر على حقيقته، يساعد على حلحلة العقد. وكان ذلك الصديق الأرمني على علاقة حسنة بكل الناس، بجميع أعضاء الممثلية، بكل الوزراء في العراق من ذوي العلاقة بالبرنامج، من وزارة الخارجية أو وزارة التجارة أو وزارة النفط أو وزارة الصناعة، وبالأمين العام، وبكل أصحاب العقود من الشركات بالإضافة إلى ممثلي الدول التي تحمل هذه الشركات جنسيتها.

المشكلة الكبرى قامت حين قررت الولايات المتحدة اتباع سياسة تعليق العقود، بعد أن تسببت بفوضى عارمة داخل برنامج «الغذاء مقابل النفط»، عندما فرضت تسعير النفط بأثر رجعي...

هذا كان يومي العادي، وحين أصل إلى البيت بين الواحدة والثانية ليلاً، كنت أنام نوماً خفيفاً، لعلمي أن الاتصالات ستتوالى خلال الليل بسبب فرق الوقت بين بغداد ونيويورك.

□ هل تشعر بنوع من الرضى والارتياح، بعد هذا النشاط الزاخر؟ هل تعتبر أنك قمت بواجبك وأن ضميرك مرتاح؟

أي ضمير وأي راحة وأي رضى بعد أن سقطت بغداد واحتل الغزاة الأميركيون والبريطانيون العراق؟ أحاول أن أعزي نفسي بأنني بذلت أقصى جهدي. قدمت كل ما كان بوسعي. أجريت عملية جراحية كبيرة، ولم تمنعني من المواظبة على العمل. لم آخذ أي يوم فرصة وكان الإرهاق بلغ مني مبلغاً ليس بالإمكان احتماله.

ولا أخفي أنني أشعر بشيء من الفخر الداخلي حين أشاهد صحافياً أميركياً كان معادياً للعراق وللعرب وبات اليوم مدافعاً عن الاثنين معا. لقد بنيت علاقة إيجابية جداً مع الصحفيين، حتى مع الذي كان يكره العراق. وهذه من جملة الأمور الإيجابية التي استطعت تحقيقها في عملي في الأمم المتحدة.

□ هل كنت تجد وقتاً لتأكل أو لترتاح أو لتهتم بشؤونك الشخصية، في فترة النهار؟

إذا كنت تقصد خلال فترة الحرب والأشهر التي سبقتها جوابي هو أنني لم أكن أعرف معنى الوقت ولا معنى الراحة. كان همي كبيراً جداً. فقد كنت أستيقض الساعة السابعة صباحاً تقريباً أقرأ صحف الصباح وأنتقل إلى النشرات التلفزيونية والقنوات العربية لأستمع إلى آخر الأخبار.

كانت قناة الجزيرة تغطي أخبار العراق بصورة تفصيلية سواء قبل الحرب أو خلالها أما قناة العربية فلم يصل بثها إلى نيويورك إلا في وقت متأخر. وكذلك سائر القنوات: أبوظبي والمصرية والـ L.B.C. وحين أصل، في التاسعة، إلى الممثلية أكون قد عرفت أهم أخبار الليل. وكان هناك موظف يجلس أمام التلفزيون في الممثلية، ليخبرني بكل جديد. بعد ذلك تبدأ اللقاءات سواء مع الموظفين أو مع أخرين في مبنى الممثلية أو خارجها في مبنى الأمم المتحدة في القاعة الاندونسية المعدّة عادة للقاءات بين الممثلين الدائمين. عادة ما تنتهي هذه اللقاءت عند الساعة الواحدة ظهرا لتعود بعد الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السادسة مساء. أما الاجتماعات الاعتيادية الخاصة بالأمم المتحدة على مستوى اللجان أو الجمعية العامة فتتم في القاعات المخصصة للاجتماعات خلال أوقات الدوام الرسمي عدا اجتماعات مجلس الأمن المفتوحة أو المغلقة فلا يوجد سقف محدد لها وخاصة في

أوقات الأزمات، وقد حضرنا اجتماعات استمرت حتى صباح اليوم التالي.

□ هذه الوتيرة هي سبب إصابتك بالمرض واضطرارك إلى الخضوع لعمليتين جراحيتين؟

أعتقد ذلك. فعلاً لقد اضطررت إلى إجراء عملية استئصال المرارة في دبي. ولكن الأهم والأخطر كانت في فيينا، حيث كنت قد قد استدعيت للمشاركة في الاجتماع الثاني الذي عقد بين العراق والأمم المتحدة حول موضوع التفتيش وما أطلق عليه أسلحة الدمار الشامل التي لم تكن في حقيقتها أكثر من شبح استخدم لتخويف الناس طوال أكثر من عشر سنوات.

□ نزلت من الطائرة وذهبت إلى المستشفى، كأنك واحد من أولئك العرب الأثرياء الذين يختارون عواصم أو مدن أوروبية بعينها ويحضرون إليها لإجراء كشف طبي عام.

كنت قادما من نيويورك وكان بانتظاري بمطار فيينا أحد موظفي سفارتنا في فيينا، وبدلاً من المشاركة في المحادثات نقلت مباشرة إلى المستشفى. وبعد استشارة الأطباء تقرر إجراء عملية جراحية على الفور وقد تم ذلك فعلا ولم أتمكن من المشاركة، ولكن فهمت وأنا في السرير أن تقدماً كبيراً قد حصل باتجاه حل الأزمة. وفرحت حقا لذلك التقدم بالرغم من قلقي المتزايد على نتائج الزرع المختبري الذي يحتاج إلى فترة لا تقل عن أسبوعين. وهنا لا بد لي أن أذكر بكل العرفان والتقدير الأخ الدكتور باسم الناشف العربي الشهم الذي رافقني، بدون معرفة سابقة بيننا، خلال رحلتي في المستشفى منذ اليوم الأول ولساعة مغادرتي المطار متوجهاً إلى نيويورك بعد أن قام بنفسه باتخاذ جميع الإجراءات الطبية الاحترازية المتعلقة بالطيران، خصوصاً وأن جرح العملية ما زال طرياً.

لقد كان موقفاً شهماً، موقفاً أخوياً قومياً لا يمكن أن أنساه. كان حريصاً عليَّ حرص الأخ على أخيه. ولذلك لا تستغرب عندما أقول لك إن الشعور القومي العربي حقيقي والأخوة في الدين حقيقة، لذلك تراني متمسكاً بقوميتي وديني وسأظل متمسكاً بهما.

□ هل أقمت مع هانس بليكس علاقات شخصية؟

كانت علاقاتنا مهنية أكثر منها شخصية. وقد بدأت تتوثق بعد عودة اللقاءات

الرسمية بين العراق والأمم المتحدة حول الموضوع ولكنها أصبحت طبيعية بعد أن وافق العراق على عودة المفتشين. لم يكن مسموحاً لي قبل ذلك بالاتصال به مطلقاً. كان الأمر واضحاً ومؤسفاً. كانت المقاطعة رسمية. وكان هذا موقفاً خطأ علينا أن نعترف به. بالعكس، كان علينا أن نتصل به ونتحدث معه لنفهم ماذا يريد، لنفهم منه مباشرة ونحاول أن نستشرف الحلول معه، لكنهم في بغداد كانوا يرون خلاف ذلك وحين انتبهوا أخيراً أنهم أخطأوا راحوا يقدمون التنازل تلو الآخر.

يجب الاعتراف بأن السيد بليكس بادر بسرعة، لأنه كان يعرف أن موافقة العراق على عودة المفتشين تأخرت كثيراً. وخلال أيام معدودة من موافقة العراق قام بإرسال مفتشيه. لا بل ذهب بنفسه مع السيد البرادعي وبقيا في بغداد يومين ناقشا أثناءها مع السلطات العراقية الأمور اللوجستية ذات العلاقة بعمل المفتشين لتفادي أية مشاكل أو أخطاء من الطرفين.

□ عندك فكرة عن هوية المفتشين؟

كان من الصعب عليّ أن أعرف حقيقة انتماءاتهم، لكن بالتأكيد كان من بينهم «خبراء» أميركيون وبريطانيون ولا يمكن استبعاد أن ينتمي عدد منهم إلى وكالة الاستخبارات الأميركية CIA وإلى المخابرات البريطانية ويمكن حتى الإسرائيلية. وأعتقد أن الجهات المختصة العراقية كانت على معرفة بجنسيات البعض منهم. وتعرف أن العراق لا يستطيع أن يمنع أحد منهم من دخول العراق كونهم موظفين دوليين يحملون جوازات الأمم المتحدة، وإن كان حصولهم على سمة الدخول إلى العراق أمراً مطلوباً. كانوا من جنسيات مختلفة كان بينهم عرب وبينهم سيدة مصرية. وكانوا يمثلون جميع الأقاليم الجغرافية بحسب تقسيم الأمم المتحدة.

□ هل تعلم ما إذا كان السيدان بليكس والبرادعي يشتبهان بوجود عناصر مخابراتية بين المفتشين؟

أعتقد أنهما كانا يعرفان، أو على الأقل كانا يحدسان ذلك، ولا أعتقد بأن معرفتهما ستغير كثيراً من الأمر. والدليل على ذلك ما تناقلته وكالات الأنباء من أن بعض هؤلاء المفتشين كانوا يرفعون تقارير استخبارية إلى دولهم وهو أمر يشكل انتهاكاً لقوانين الأمم المتحدة. هل كانوا يعتقدون أن احتمالات العثور على

أسلحة دمار شامل قائمة؟ برأيي أن بعضهم جاء بهدف العثور على تلك الأسلحة أو المساعدة على إقناع الرأي العام بوجودها. أظن أن بعضهم كان في «مهمة» خاصة لا تقتصر على التفتيش. لقد كان بعضهم جزءاً من اللعبة كما كان السيد بتلر وغيره عديدون.

□ ما هي المعايير والمقاييس التي استند إليها السيدان بليكس والبرادعي أو لنقل الأمم المتحدة في اختيار المفتشين؟ كانوا يخضعونهم لتحقيق واستجواب أو حوار؟ أم كانوا يكتفون بنبذة عن حياتهم؟

المفروض أنهم اختصاصيون ومن المدربين، وأنهم كانوا مهيئين لهذا العمل. ولكن هل كان جميعهم اختصاصيين فعلاً؟ أشك في ذلك. ألم يكن بينهم مسيّسون ومدرّبون لإثارة العراقيين مثلا؟ لقد حاولوا استفزاز العراقيين مرات عديدة، وحصلت بعض المناوشات تمت السيطرة عليها. فالجانب العراقي كان حريصاً في الفترة الأخيرة على عدم مضايقة المفتشين. بينما كان بعض المفتشين حريصين كل الحرص على استفزاز العراقيين.

□ كنت تتوقع أن يقوموا بعملهم دون صعوبات وعراقيل، ودون استفزاز من الجانبين؟ مهمتهم دقيقة، ويعرفون أنهم لن يكونوا أبداً موضع ترحيب أينما حلوا. لأن مجرد وصولهم سيحدث إزعاجاً. ويعرفون أنهم موضع شبهة.

كان العراقيون يعرفون ذلك ويتوقعونه، فقد خبروا المفتشين السابقين. لكن هؤلاء المفتشين تفوّقوا في العمل الاستفزازي على كل ما عرف العراقيون سابقاً. لأن التفتيش هذه المرة كان يحصل دون إنذار مسبق، وفي أي ساعة من ساعات الليل والنهار، ودون إعطاء اسم الموقع. وكانت القصور الرئاسية مستهدفة قبل سواها. قال لي أكثر من مسؤول عراقي تعاطى مع المفتشين: إن الاستفزاز كان أحد أهداف التفتيش الرئيسة، لكن الجميع في العراق كان يدرك خطورة النتائج المترتبة على تقاريرهم.

مبدئياً، هؤلاء الناس يجب أن يكونوا حضاريين ومثقفين وعندهم حد أدنى من المهنية ومن الإحساس بالمسؤولية. ويجب الاعتراف بأن بعضهم كانوا مهنيين وجديين ويقومون بواجبهم بضمير حي، وعندهم وعي سليم لدقة مهمتهم. ولكن

كان بينهم عناصر مدسوسة، مهمتهم استفزاز المسؤولين العراقيين كي يتمكنوا من وضع تقاريرهم المغرضة وتحقيق الهدف المطلوب بأسرع ما يمكن.

□ هل عندك حوادث معينة افتعلها هؤلاء؟ هل يمكنك أن تصف كيف كانوا يقومون بعملهم وكيف كانوا يحاولون استفزاز الناس؟ هل رفع العراق تقارير احتجاج بحق بعضهم، هل طالب بسحب أحدهم؟

حوادث كثيرة لا تحصى أعلن عنها العراق. قابلها العراقيون بالصبر والحلم وطول البال. كانت هناك حوادث سمعنا عنها عند زيارات القصور الرئاسية. كانوا يتعمدون أن يقوموا بحملات التفتيش أيام الجمعة، حين تكون الدوائر مقفلة، ومرافقوا المفتشين من العراقيين في إجازة، ومع ذلك كانوا يلزمون بالحضور من باب الإزعاج. كان هؤلاء المرافقون يسكنون في مناطق مختلفة من بغداد وفي ضواحيها لذلك كانوا يتأخرون، فيستشيط المفتشون غضباً، ويطلقون الاتهامات والتهديدات. وكي لا يتكرر التأخير ولا ينزعج خاطر المفتشين بادرت الحكومة إلى تأليف عدة فرق ونظمت المناوبة فيما بينها طوال الـ 24 ساعة.

ينطلق المفتشون في عدة اتجاهات دون أن يفصحوا عن هدفهم، وفجأة، يطلبون التوجه إلى مكان ما. وما إن يصلوا حتى ترتفع أصواتهم واحتجاجاتهم: لماذا الباب مقفل؟ أين المفاتيح؟ أحضروها فوراً. سدوا جميع المنافذ.

لم يكن يردعهم شيء. كانوا يستجوبون العسكريين لدى زيارتهم معسكراتهم، ويسألونهم عن كبار الضباط في الثكنات، وعن ساعة حضورهم ومغادرتهم، وعن عدد الجنود وعن طبيعة العتاد. . أسئلة لا علاقة لها بأسلحة الدمار الشامل. ويفتحون كل العنابر وكل الغرف وكل الخزائن. والضباط والجنود يجيبون عن أسئلتهم وينفذون طلباتهم. لم تنجُ من الجولات التفتيشية حتى المنازل الخاصة بعوائلهم.

كانت الأوامر واضحة: لا تغضبوهم، لا تعطوهم المجال كي يستفزوكم. لا تغضبوا في وجوههم. كانت القيادة تتصور أن التقارير الإيجابية التي سيرفعها المفتشون ستؤدي إلى رفع الحصار الجائر عن العراق. لكن قرار غزو العراق كان قد اتُّخذ. لو فكرت فعلاً، في الموضوع، لو تمتعت بقليل من بعد النظر، ربما أدركت أنه كان يجب أن تسمح بعودتهم من سنوات.

كنت ذات مرة في بغداد وقمت بزيارة الشخص المسؤول عن موضوع أسلحة الدمار الشامل اللواء حسام محمد أمين عضو الارتباط مع المفتشين، ومقره يقع في مجمع كبير مجاور لجامعة بغداد، يعمل فيه كما بدا لي عدد لا يحصى من الأنشطة ومن الموظفين.

فجأة، حصلت ضجة غير عادية، وإذا بضابط يقف في باب مكتب اللواء ويؤدي التحية ويقول إن المفتشين دخلوا المجمع بعد أن طوقوه، ومنعوا الدخول والخروج منه. ابتسمت وابتسم اللواء وصرف الضابط بعد أن أوصاه بتسهيل مهمتهم. وقال اللواء، وهو اليوم معتقل: «سترى بأم عينك». وبالفعل، رأيت وسمعت وأكبرت صبر العراقيين واحتقرت صلافة عدد قليل من المفتشين.

توقعنا أن يرفعوا الحصار عن المجمع بعد ساعة أو ساعتين. صارت الساعة الثانية عشرة، والطوق مضروب. كان عندي التزام آخر، لم أشأ أن أغادر كي لا أسبب مشكلة. صارت الساعة الواحدة، والمفتشون يمنعون الدخول والخروج إلا بعد التفتيش. صارت الساعة الثانية وهو موعد انتهاء الدوام، ولم ينفك الحصار. وغادرت النساء، ولمعظمهن أطفال في دور الحضانة التي تقفل في الساعة الثانية.

في الثانية والنصف قررت أن أخرج وطلبت من اللواء أن يتصل بقيادتهم ويعلمهم برغبتي في مغادرة المجمع. وقد تعمدت أن أفعل ذلك لألفت نظرهم إلى التجاوزات المجانية التي يرتكبونها. فوقفت عند باب المجمع وأدليت بتصريح نددت فيه بتعسف المفتشين وبممارساتهم التي تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الأطفال وأشرت إلى قلق الأمهات على أطفالهن. كان التأخر في التفتيش ومنع الموظفين والموظفات من مغادرة مكاتبهم عملية استفزاز واضحة ومفضوحة ومدروسة.

□ هل كان هناك وقت محدد ليسلم العراق الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أو تقريراً عنها؟

نعم، قرار مجلس الأمن الرقم 1441 الفقرة العاملة الثالثة يوجب على العراق خلال 30 يوماً اعتباراً من تاريخ صدوره (8 تشرين ثاني 2002) تقديم بيان دقيق وكامل عن الحالة الراهنة لجميع برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة كيمياوية وبيولوجية ونووية وقذائف انشطارية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات بما في

ذلك مخزونات هذه الأسلحة ومكوناتها الفرعية، ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة وأماكن أعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلاً عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية النووية الأخرى بما في ذلك أي برامج يُدّعى أنها منشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها. وفعلاً استطاع العراق أن ينجز هذا التقرير ضمن الفترة المحددة. اتصلت بهانس بليكس للتفاهم معه على تسليمه التقرير في نيويورك في الموعد المحدد، كي لا تتخذ الولايات المتحدة من التأخير ولو يوماً واحداً ذريعة للتدخل العسكري.

كان أمام العراق ثلاثون يوماً لتسليم التقرير تنتهي في يوم سبت على ما أتذكر. وأنجز العراق التقرير قبل الوقت المحدد بأيام وبقي علينا أن نسلمه. وقد يتصور كل إنسان عاقل أن عملية التسليم هي الجزء الأسهل في هذه المهمة المعقدة.

بداية، فوجئت وفوجيء العالم بأسره بأن حجم التقرير 11,000 صفحة مع ملاحق تتجاوز عدد صفحات التقرير نفسه. أعتقد أنه كان وسيظل أطول تقرير رسمي يقدم من دولة إلى الأمم المتحدة.

اتصلوا بي من بغداد ليبلغوني انتهاء التقرير وليسألوني ما إذا كان بوسعي أن أرسل أحداً من موظفي السفارة ليحمل التقرير من عمان ويعود إلى نيويورك.

طبعاً! لا، ما كان بوسعي أن أرسل أحداً. لأن الخروج ثم العودة إلى الولايات المتحدة بحاجة إلى إجراءات بيروقراطية تستغرق مدة طويلة، لأن الموظف العراقي بحاجة إلى سمة خروج وسمة دخول وهذه تستغرق أسبوعين أو ثلاثة.

قلت لهم «ليس عندي أحد» قالوا: «اتصل بالسيد بليكس، لعله يقبل أن نسلم التقرير إلى موظف الأمم المتحدة المكلف بشؤون البريد والموجود في بغداد، فيوصله إلى قبرص، ومن هناك يتم شحنه على نفقتنا إلى نيويورك، فتستلمه أنت وتسلمه بدورك إلى رئيس مجلس الأمن». قلت: «هذه فكرة نيّرة. والسيد بليكس إنسان حكيم ومتفهم». واتصلت فعلاً بالسيد بليكس، وبكل ما يملك من حكمة وفهم، أجابني أنه لا مانع لديه. ولكنه لم يلبث طويلاً حتى اتصل بي ثانية ليقول لي إنه من غير الممكن أن نقوم بمهمة نقل التقرير لكم: «نحن لسنا جهازاً تابعاً للحكومة العراقية، ولسنا ساعي بريد عندكم. دبروا حالكم. ولكن بإمكاننا نحن نقل التقرير وتسليمه مباشرة إلى مجلس الأمن».

لن أقول لك إنني فوجئت. كانت مفاجأتي مزدوجة. لم أكن قد خرجت بعد من مفاجأتي الأولى لأنه تكرّم ووافق، حتى نزلت عليَّ المفاجأة الثانية، لأنه تراجع عن كلامه. أي دبلوماسي سيفهم أنه أوحي إليه. راجع فتراجع. شكرته شكراً دبلوماسياً.

قال: «أنا أقوم بواجبي». قلت: «أنت أدرى الناس بالصعوبات التي تضعونها في طريقنا كي تحولوا دون أن نقوم بواجبنا. وأنت تعرف المواصلات الجوية وعدم وجود طيران من وإلى بغداد إلا بصورة مقيدة ومحدوده والطريق الممكن هو طريق عمان ودمشق وأنه ليس لدينا من يستطيع نقل التقرير إلى نيويورك». قال: «هذه مشكلتكم».

اتصلت ببغداد وأبلغتهم موافقة السيد بليكس على أن تقوم الأمم المتحدة بإيصال التقرير إلى رئيس المجلس. وفعلاً تم تسليم التقرير من بغداد إلى الأمم المتحدة حيث قامت الأخيرة بإيصاله إلى مكتب السيد بليكس..

أعتقد أننا كنا يوم سبت، يوم العطلة الأسبوعية في الأمم المتحدة. ويبدو أن الأميركيين اتصلوا به وطلبوا منه أن يسلم التقرير إلى رئيس مجلس الأمن الذي سيقوم مباشرة بتسليمهم إياه، بحجة أنهم الوحيدون القادرون على نسخ التقرير بالأعداد المطلوبة لتوزيعه كاملاً على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتوزيعه ناقصاً على الأعضاء الآخرين، كي لا تقع بين أيديهم وصفات صنع أسلحة الدمار الشامل.

وفي مساء يوم الأحد الثالث من كانون الثاني/ يناير 2003، وصل التقرير إلى السيد هانس بليكس، وإلى جانبه رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر.

□ ولكن لماذا تسلمت الولايات المتحدة التقرير؟ مبدئياً، التقرير موجه إلى الأمم المتحدة (رئيس مجلس الأمن).

لأنها تملك مفاتيح الأمم المتحدة، وتسيطر عليها سيطرة تامة. ليس لديها أي حق بالتفرد باستلام التقرير. ولكن من يحكي عن الحق في هذه الأيام؟ وفي الأمم المتحدة؟ يبدو أن اتفاقاً قد تم بين الأعضاء الدائمين للمجلس على أن تتسلم الولايات المتحدة التقرير.

وفعلاً أُحضر رئيس مجلس الأمن مساء يوم الأحد إلى مكتب بليكس واستلم

التقرير منه وسلمه مباشرة إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة الذي كان حاضراً مع الممثل الدائم للمملكة المتحدة، ونقل التقرير مباشرة إلى واشنطن التي قامت بتصويره. ويبدو أنها أرسلت نسخاً منه إلى عواصم الدول الأعضاء الدائمة في المجلس، ولم تعط شيئاً إلى الأعضاء غير الدائمين خوفاً من وصول المعلومات التي يتضمنها التقرير إلى جهات غير أمينة يمكن أن تستفيد من المعلومات الواردة فيه. وطبعاً أثار ذلك احتجاج بعض الأعضاء غير الدائمين وفي مقدمتهم سوريا، كما أثار حفيظة العراقيين الذين احتجوا على هذا الإجراء من بغداد ولكن بدون رسالة احتجاج رسمية.

بعد ذلك وخلال مدة قصيرة جداً لم تتجاوز اليوم الواحد أصدرت الولايات المتحدة بياناً تعلن فيه أن التقرير لا يتضمن معلومات جديدة وأن محتوياته قديمة ومعروفة ومكررة. وتبعه بيان مماثل من السيد هانس بليكس. بعدها مباشرة، أصدرت فرنسا بياناً لم يختلف مضمونه عن البيانين السابقين. وكذلك كان الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة. وقد أبلغني هاتفياً آنذاك الفريق عامر السعدي المسؤول عن الملف أن التقرير يحتوي على معلومات جديدة كثيرة وأن ما يدّعونه غير صحيح.

□ من كان يمكن أن يقرأ ويناقش تقريراً من 11,000 صفحة؟ ولماذا أرسل العراق تقريراً بهذا الحجم؟ هل تعرف من هو صاحب الفكرة؟

كان ذلك بموجب قرار مجلس الأمن ولو سلمت نواياهم، كان بوسعهم أن يراجعوا، على الأقل، النقاط الأساسية. لأن التقرير تضمن ملخصات وملاحق. صحيح، يستحيل أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والسيد بليكس ومجموعته بدراسة التقرير والتعرف على تفاصيله، وتحديد ما هو جديد، وما هو غير جديد، في أيام. كانوا يحتاجون على الأقل إلى شهر أو أكثر.

وفي اليوم الثاني أو الثالث عادوا إلى نغمتهم التقليدية: التقرير ناقص، لا يوجد فيه جديد، والعراق لم يلتزم بما طلبه منه مجلس الأمن، وعليه أن يكشف عن أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه. من هنا، تستطيع أن تعرف ما إذا كان السيد بليكس يتصرف دائماً باعتباره مسؤولاً محايداً وموضوعياً، أم كان ينفذ، في

بعض الأحيان، بإرادته أو بغير إرادته، ما تطلب منه الولايات المتحدة الأميركية. باعتقادي أن السيد بليكس، عندما أيقن بأنه لا توجد أسلحة دمار شامل في العراق، وعند اقتراب موعد استقالته، باح بما في صدره ووصف بعض المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية بأنهم «أوغاد»، وبأنهم ضغطوا عليه من أجل أن يغير رأيه وأن يتخذ مواقف أكثر شدة وحدة.

□ ولاحقاً ضغطوا عليه حتى أرغموه على تغيير كلمة أوغاد.

وسواء غيّر عبارة أوغاد أو لم يغيرها، المهم أنه اعترف بأن الولايات المتحدة الأميركية كانت تمارس ضغوطاً شديدة عليه. كلهم اجتمعوا به وحدّثه كل منهم باللغة التي تناسب منصبه: مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايز ووزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس ديك تشيني، والرئيس جورج بوش نفسه. وأعتقد أنه، بالنظر إلى حساسية الموضوع الشديدة، كان عليه خلال إعداده لتقاريره، أن ينسق مع الجهات المختصة في الولايات المتحدة قبل إرسالها إلى الأمم المتحدة. وكان يتلقى بالتأكيد توجيهات حول بعض مضامينها.

□ ولكن الانطباع الشائع أن السيد هانس بليكس كان نزيهاً، وحاول أن يقوم بعمله على أحسن وجه ممكن.

أنا لا أشكك في نزاهة السيد بليكس، ولا أقول إنه مرتش. هو شخص من دولة اسكندنافية يتمتع بوضع مالي جيد حيث كان قد عمل مديراً للوكالة الدولية للطاقة الذرية سنوات طويلة، وعنده سمعة تستحق أن يدافع عنها وكرامة يحرص على الحفاظ عليها. وبالتالي لم يكن سهلاً إغراؤه. وهو بسبب ذكائه وخبرته يعرف الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة، في المنظمة الدولية، ويعرف مدى قدرتها على الإساءة إليه إن لم يأخذ آراءها بعين الاعتبار. لقد كان يخشى اللوم الأميركي، وفعلاً تم توجيه اللوم له وانتقاده في الصحافة الأميركية القريبة من الإدارة. لكنه مع كل ذلك لم يتجاوب مع كل المطالب الأميركية.

□ أين بدأت المواجهة بينه وبين الأميركيين؟

لا يمكن أن أسميها مواجهة، فمن يجرؤ على مواجهة القوة الأعظم في العالم؟ وكيف إذا كان الأمر يتعلق بشخص لا حول له ولا قوة. أعتقد بأن السيد بليكس لم

يبلغ مسبقاً بمضمون بيان السيد كولن باول. فقد حضر وزير الخارجية كولن باول صباح يوم 5 شباط/ فبراير 2003 وألقى بيانه الطويل الذي استغرق (90) دقيقة في مجلس الأمن بحضور السيدين بليكس والبرادعي. تضمن البيان شواهد وأدلة واهية وغير مقنعة ومكررة. ما كان بوسع السيد هانس بليكس أن يسكت أو أن يوافق. كانت كرامته وصدقيته وفعاليته على المحك. فقد سبق لفرق التفتيش أن اطلعت أو فتشت المواقع التي أشار إليها بيان كولن باول وتوجد بشأنها تقارير تثبت عدم صحة الشكوك بشأنها. ما كان بوسعه أن يكذب نفسه. ولو غلط وساير الأميركيين ووافقهم على وجود أسحلة دمار شامل في الأماكن التي ذكرها كولن باول، كان مجلس الأمن سيسارع إلى اتخاذ قرار خاطئ، وهذه المرة تحت أنظار العالم كله، وما كانوا سيعثرون على شيء، لا في تلك الأماكن ولا في غيرها.

السيد بليكس يتمتع بدرجة عالية من الذكاء. لقد أدرك أن الأميركيين لو كانوا واثقين من معلوماتهم، لكانوا أبلغوه والدكتور البرادعي بالمعلومات التي لديهم، خاصة أنهم طالبوا بذلك، ولكانا قد قاما على الفور وبسرية تامة بإرسال المفتشين لمداهمة تلك الأماكن حتى إذا ما عثروا على شيء من الذي ذكر تم الإعلان عنه أمام العالم كله.

أعتقد أن السيد هانس بليكس أدرك، في تلك الجلسة، أن الولايات المتحدة الأميركية تعرف أنه لا يوجد شيء، وأنها تحاول أن تتلاعب، بواسطة إعلامها الضخم، بمجلس الأمن وبالرأي العام الأميركي، وبالرأي العام العالمي. حاولت أن تبهرهم، أن «تبلفهم» بقيام وزير الخارجية نفسه بالكشف عن المعلومات «الموثقة» التي حصلت عليها الولايات المتحدة. وما كان بوسعه أن يمشي في تلك اللعبة. كانت سخيفة ومفضوحة، ولم ينخدع إلا المنخدعون سلفاً، الذين لا يرفضون شيئاً للولايات المتحدة كالمملكة المتحدة وأستراليا وإسبانيا وبلغاريا وغيرها. وكان السيد بليكس محرجاً لكنه لم يكن مستعداً لأن يضحي بكرامته.

لقد حاول كولن باول أن ينتزع من مجلس الأمن قراراً فورياً بالسماح للولايات المتحدة ولبريطانيا بالذهاب بالقوة إلى العراق لنزع أو تدمير سلاح الدمار الشامل، معتمداً على فرضية أنه، هو وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، لا يمكن أن يخدع مجلس الأمن ولا أن يأتي بأدلة مزورة أو واهية. لكن عملية الخداع لم تنطلِ

على أحد. ولم ينتزع من أعضاء مجلس الأمن إلا زفرات الدهشة والاستهجان أن ينحدر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية إلى هذا المستوى ويلجأ إلى التحايل والتلاعب وحتى الكذب من أجل انتزاع قرار للذهاب إلى الحرب، إلى قتل آلاف الناس، وليس إلى اكتشاف أفلاك جديدة، ولا إلى إنقاذ سكان جزيرة صغيرة ضربها إعصار.

ثم جاء الدور على الدكتور محمد البرادعي، الذي ذهل عندما سمع وزير خارجية الولايات المتحدة يقول إن العراق حاول أن يشتري من النيجر «الكعك الأصفر»، ووقف ليقول إن منظمة الطاقة النووية تحققت من الخبر، ووجدت أن لا أساس له من الصحة. وقد ثبت فيما بعد لها بما لا يقبل الشك أن الوثيقة المشار إليها مزورة.

□ **هل اكتفى كبير المفتشين الدوليين بالاعتراض والنفي؟**

منذ تلك الجلسة الشهيرة، تغيرت العلاقة بين السيدين بليكس والبرادعي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، وبدأ نوع من التوتر والتشنج، ولاحظتُ أن الموظفين الدوليين الكبيرين اللذين كانا يتجاوبان بسهولة مع المطالب الأميركية قبل الجلسة. صارا بعد الجلسة يناقشانها ويشككان في صحتها علنياً..

أكثر من مرة طلب السيدان بليكس والبرادعي من الولايات المتحدة الأميركية أن تزودهما بالمعلومات التي لديها للتحقق من صحتها والتفتيش على أساسها ولم يحصلا على شيء.

فالولايات المتحدة كان لديها هدف وكان عندها طريق للوصول إلى هذا الهدف. وما كانت تسمح بمناقشة الهدف ولا الطريق. وحين رفضت الأمم المتحدة تبني هدفها وسلوك طريقها إليه، تخلت عنها الولايات المتحدة وذهبت في طريقها، سعيدة برفقة بريطانيا وأستراليا وبدعم من إسبانيا ومجموعة من الدول الصغيرة المهددة أو المشتراة. إذا أردت إقناع العاقل فحدثه بما يعقل. وذرائع الولايات المتحدة كانت غير معقولة ولا مقبولة. وكان تصرفها ينم عن عنجهية غير مسبوقة.

والمتابع للشأن الأميركي يعرف أن الأميركيين تميزوا بالتواضع. وقد كسبوا تعاطف العالم واستمالوه بفضل تواضعهم وحبهم للعدل ودفاعهم عن الحرية وعن الحق. ولم يبتعد عنهم العالم إلا حين راحت إداراتهم تتصرف تصرفات امبراطورية

استعمارية، وترتكب الحماقات، كما جرى في فيتنام والصومال وأفغانستان والعراق وفلسطين. ولم تنج أميركا اللاتينية من شرّ تلك الإدارات التي قامت بالانقلابات العسكرية وأنشأت دكتاتوريات دموية. كما حمت ودافعت عن أنظمة دكتاتورية في أماكن متعددة من العالم

□ **كيف كان رأيك بالدكتور محمد البرادعي؟ هل كان عندك ثقة فيه لأنه مواطن عربي؟ هل توقعت منه تصرفاً معيناً؟**

الدكتور البرادعي رجل عاقل وناضج ويقوم بواجبه بكل مهنية وحرفية ولم يندفع بالاتجاه الأميركي عندما اكتشف خداعه، كما لم يحاول أن يساير العراق على حساب الحقيقة. كان حريصاً على العراق راغباً في كشف الحقيقة لدرء الحرب على العراق. كان يبرر مواقفه الإعلامية وتصريحاته الشديدة القسوة في بعض الأحيان بأنها لمصلحة العراق وأن قسوته نابعة من خوفه على مستقبل العراق. ولكن، قبل أن نطلب من الدكتور محمد البرادعي أن يساعد العراق، كان يجب على العراق أن يساعد نفسه. وقد بذل الدكتور البرادعي جهداً كبيراً، بواسطتي وبواسطة وزير الخارجية الدكتور ناجي صبري الذي ربطته به علاقة مميزة منذ أن كان سفيراً في فيينا. كان يقول لنا إنه يعرف أن الحرب ستشن على العراق وستدمره، إذا لم يخضع للتفتيش وإذا لم يتعاون تعاوناً تاماً مع المفتشين. وكان يردد ذلك للمسؤولين العراقيين، الذين كانوا يرفعون التقارير إلى الرئاسة. وفي بعض الأحيان كان يتجاوز عمله كوكالة دولية للطاقة، لتقديم النصح بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي هي من اختصاص السيد بليكس. ولأنه كان خائفاً على العراق ويعبر عن ذلك دائماً، احترمت هذا الرجل كثيراً بعدما اكتشفت أنه رجل مخلص لعمله وخائف على العراق من التدمير.

بسرعة اكتشف الدكتور البرادعي ومفتشو الوكالة أن العراق دمّر كل ما له علاقة بالنشاط النووي، ولم يعد لديه شيء وكان ذلك منذ بداية التسعينات. ونتيجة لذلك لم يكن عنده عمل يقوم به وبدلاً من أن يقول: أنا زرت العراق وأنجزت مهمتي ولم يعد لديّ ما أقوله وينسحب، ومن ثم يعطي تقريراً بأن العراق نظيف من السلاح النووي دون الإشارة إلى جوانب نزع السلاح الأخرى، وهذا ليس من شأنه. كان يظهر حرصا على العراق. كان يحب العراق والعراقيين. ولم يتخلّ أبداً

عن مهنيته. نعم كان يغازل الولايات المتحدة في تصريحاته ويتجاوب معها ويتدخل فيما لا يعنيه في بعض الأحيان، إلا أنني أعتقد أن هذا «مشروع» بالنسبة لشخص له مركز مثل مركز السيد البرادعي.

ومع ذلك كان يمكن أن يكون السيدان بليكس والبرادعي أكثر حزماً في ذكر الحقائق والتمسك بذلك والتأكيد عليه خصوصاً وأنهما يعرفان أن القرار الأميركي قد اتخذ على أساس أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ولذلك كان لابد من دحض التزوير والتمسك بالحقيقة حتى النهاية وليذكرهما التاريخ بخير، خاصة وأن موقف العراق خلال تلك الفترة كان عقلانياً ومتعاوناً وأنه اتبع تكتيكاً ممتازاً بتعاونه مع المفتشين ورضوخه لضغوط الأمم المتحدة، وصبره على محاولات الإثارة والاستفزاز التي كان يقوم بها بعض المفتشين.

□ يعني أن صدام حسين كان متأخراً أربع سنوات فقط!

يبدو أنه كان يعتبر ذلك ذكاء أو حنكة دبلوماسية. لم يتخذ قراراً حاسماً واحداً في الوقت المناسب طوال مراحل هذه الأزمة. كان من الممكن أن يسحب البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة وبريطانيا، خصوصاً بعد التصريحات غير العقلانية التي أدلى بها الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني.

الفصل السادس

الإعلام الأميركي في الحلبة

□ ذهبت إلى نيويورك عام 2001، فما كان انطباعك عن الإعلام الأميركي قبل أن تذهب إلى نيويورك، ثمّ بعد أن أقمت فيها وصرت على صلة يومية بالإعلام؟

كان انطباعي قبل أن أسافر إلى نيويورك، أن الصحافة الأميركية حرة تماماً وليس عليها أية قيود. كنت مقتنعاً بأن هذا البلد ديمقراطي يدافع عن الحريات في الداخل كما يدافع عنها في الخارج. وأهم مظاهر الحرية والديمقراطية الإعلام الحر. وحين بدأت أقترب من وسائل الإعلام وأراقبها وأتعاطى معها، أخذت تتسلل إلى نفسي الشكوك.

وعندما أتحدث عن الإعلام أقصد طبعاً، الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ووكالات الأنباء. الحقيقة أن هذا الأمر لا تستطيع أن تتعمق فيه إلا إذا كنت متفاعلاً معه سواء مؤثراً أو متأثراً. أي أن يكون لديك مصلحة ما، وكان العراق على مسرح الأحداث، على الشاشة، ظاهراً تماماً. كان اهتمام الولايات المتحدة وبريطانيا منصباً على الإيقاع بالرئيس صدام حسين وتدمير العراق. وكان للإعلام الأميركي دور في المشروع المعد للعراق، بدأت تظهر ملامحه شيئاً فشيئاً كلما اقتربت ساعة الصفر.

لا يمكن لأحد إلا أن يعترف بوجود حرية صحافة وحرية إعلام في الولايات المتحدة ولكن ليس بالقدر الذي يروج له. كنت أتصورها حرية كاملة فوجدتها حرية مقيدة، للصهيونية العالمية تأثير كبير عليها وعلى توجيهها ضد العرب والمسلمين

عموماً. أما بالنسبة للعراق وجدت أن الصحافة والتلفزيون قد جندتا تماماً لتنفيذ المخطط الأميركي. وجدت صحفيين كباراً موجهين، من أمثال توماس فريدمان ووليام صفاير، وكتّاباً آخرين كثيرين موجودين في مختلف الصحف الأميركية الكبرى، كل هذه الوسائل موجهة توجيهاً تاماً، كل منها يعرف الموضوع الذي يجب أن يتناوله اليوم وغداً. وأقصد الموضوع السياسي الخارجي الذي يهم الحكومة الأميركية، وليس المواضيع الداخلية كالحالة الاقتصادية أو الحالة المالية والمواضيع الاجتماعية والثقافية والفكرية. بالنسبة للمواضيع الداخلية توجد حرية لا يمكن بأية حال مقارنتها بصحافة وإعلام دول العالم الثالث ولكنها لا تضاهي حرية الإعلام والصحافة في أوروبا «القديمة». طبعاً، أنا لا أقارنها بحرية الصحافة بالعراق ولا بالإعلام العراقي، كما لا أقارنها بحرية الصحافة والإعلام في الوطن العربي. ولكنني أنظر إليها وفقاً لمفهوم الحرية الذي يتحدثون عنه في الغرب، أجد أنها تدّعي الحرية أكثر مما تتمتع بها وتمارسها. ولا بد أن أشير هنا كذلك إلى مراكز البحوث المبثوثة على مساحة الولايات المتحدة الأميركية وارتباطاتها بالمؤسسات الأمنية الأميركية، فهي تقوم بذات الدور المرسوم لها.

□ ماذا بشأن الإعلام البريطاني...؟

لا يمكن الحكم على وسائل الإعلام البريطانية بهذه السهولة بالرغم من انحيازها إلى جانب الحرب والاحتلال بنسب مختلفة، إذ لا يمكن الحديث عن موقف إعلامي موضوعي أو محايد. فالـBBC مثلاً وبعض الصحف البريطانية كالاندبندنت حاولت، إلى حد ما، أن تكون موضوعية، لكنها لم تستطع ولا يمكن لها أن تبتعد عن التوجهات السياسية للخارجية البريطانية أو غيرها من مراكز صنع القرار البريطانية، خاصة في فترات الحروب التي تفرض فيها رقابة مشددة على الإعلام ولذلك لا يمكن الحديث بموضوعية عن حرية رأي أو حرية صحافة لا في بريطانيا ولا في الولايات المتحدة. وأخشى أن يكون هناك رقابة من عدة جهات مسؤولة وليس جهة واحدة.

□ رقابة خفية!

بل رقابة واضحة ومفضوحة على الجميع. وهذا عادة يبرز في الصحافة الغبية أو تلك التي تريد أن تزايد طمعاً في حظوة مادية. أما التلفزيون فكانت توجهاته

سافرة وصارمة. صحيح أنه سمح لي بأن أعبر عن رأيي لمرات عديدة، ولكن لفترات قصيرة جدا. وكثيرا ما كانت تصريحاتي تجتزأ أو تحور. صحيح أيضاً أنني استطعت التعبير عن رأيي كلما حدث تطور جديد، وقد أعطيت المجال، لا بل كنت مطلوباً كثيراً للظهور أمام الإعلام المرئي، ولكن هذا كله في اعتقادي يظل في اطار لعبة مسيطر عليها تماماً. فما قيمة وأهمية موقف في دقائق معدودة أمام طوفان من الإعلام المعادي يستمر سنين عديدة وعلى امتداد الليل والنهار. أما الخطاب الأميركي في الصحافة أو الإذاعات أو في التلفزيون فلا يتغير لا في الشكل ولا في الجوهر. فحين ينطق الرئيس الأميركي بتصريح أو تعليق صغير أو خطاب سياسي وبغض النظر عن صحة ما يقول يستعيد الجميع الكلام بالحرف تقريباً، وكأنه كلام منزل، وتنطلق الجوقة الإعلامية الدعائية بشكل مخيف بآلاتها الضخمة وأصواتها العالية لتغطي بضجيجها على سائر الأحداث. نائب الرئيس الأميركي يعيد ويكرر الكلام ذاته ويتبعه وزير الخارجية ويلحق بهما وزير الدفاع وسكرتير الأمن القومي ويدخل حلبة الرقص أو جوقة العزف أعضاء من الكونغرس بغرفتيه، وتردد شبكات التلفزيون أصداء الخطاب. لا شك أن أصواتاً معارضة ترتفع على استحياء وتسمعها مرة هنا أو هناك، ويجب عليك أن تفتش عليها في ساعات الضيق، بينما تسمع الأصوات الأخرى في كل ساعة.

الحرية في الولايات المتحدة صدمتني خاصة عندما يتعلق الأمر بفلسطين أو العراق. ففي إحدى المرات، كان سفير أميركي سابق في العراق يتحدث في التلفزيون، ولأنه تكلم بنفس إيجابي ولم يتهجم على العراق بل حاول ان يقدم معلومات موضوعية قطع مقدم البرنامج عنه الكلام بكل بساطة وبدون أي حرج. كانوا يأتون بضيوف يدافعون عن السلام ويفندون مبررات الحرب كما تراها حكومة الولايات المتحدة، إلا أن هؤلاء كانوا يمرون مرور الكرام أمام كاميرا التلفزيون بحيث يظهرون ظهوراً خاطفاً ويختفون.

وكانت هذه الممارسات المنافية للحرية وللأخلاقيات المهنية تتصاعد مع اقتراب ساعة الصفر حيث توقفت الأصوات المعارضة كلها تقريباً، ولم يبق في الميدان إلا أصوات التطرف الأميركية «اليمين المسيحي المتطرف» والأصوات الصهيونية. تحولت وسائل الإعلام إلى منابر للتهويش والتهييج. وحين كانوا يأخذون تصريحاً قصيراً مني أو من مؤيدين أميركيين أو عرب، كانت لمجرد رفع

العتب وحتى لا يتهمون، وكانوا يتذرعون بتلك التصاريح القصيرة، وأحياناً المجتزأة، ليحصلوا على ردود أفعال محسوبة مسبقاً.

كانت الحرب حربين، حرباً عسكرية في العراق، وحرباً إعلامية على طول الكرة الأرضية وعرضها. وبينما كان آلاف العراقيين يموتون ظلماً وعدواناً بالسلاح الأميركي المتطور، كانت الحرية والنزاهة المهنية والصدقية يُضحى بها كل ساعة، كل دقيقة، في وسائل الإعلام الأميركية والوسائل الأخرى السائرة في ركابها. وكان ذلك كله خدمة لمصالح لا تتطابق دائماً مع المصالح الأميركية وإنما لتحقيق مصالح لدول وجهات أخرى.

وما لم أكن أتوقّعه من الإعلام في الولايات المتحدة هو أنهم يشوّهون ويزوّرون ويحرّفون ويتحايلون. وإذا ما شعروا بأنك متوتر لسبب ما فإنهم سيحاولون استفزازك أكثر لكي تُخطئ. في ذلك المجتمع الذي يدعي الدفاع عن الحرية، رأيت الحرية تذبح ويضحى بها لخدمة أغراض تسلطية استعمارية لا تمتّ بصلة إلى الديمقراطية.

□ بالنسبة للجبهة، كان الصحافيون يرافقون القوات البريطانية والأميركية ولذلك فإنهم ليسوا أحراراً في نشر الخبر. أما الصحفيون الذين يريدون أن يكونوا مستقلين فكانوا يذهبون على مسؤوليتهم. ويعرضون أنفسهم لخطر الموت «بنيران صديقة» وبالفعل، قتل عدد من الصحفيين في المعارك.

هذا صحيح، وهذا ما سمعناه وشاهدناه. يبدو أن القيادة العسكرية الأميركية لم تكن راضية تماماً عن الأداء الإعلامي خلال حرب الخليج الثانية في العام 1991، فقررت هذه المرة أن يكون عمل الصحفيين ومراسلي الفضائيات الذين يغطون نشاط القوات العسكرية في كل العمليات العسكرية منذ بدء التحضيرات وحتى انتهاء العمليات العسكرية جزءاً من العمل العسكري وفرض مرافقة الصحفيين للقوات العسكرية الأميركية. لقد قاموا بإدخال الإعلاميين الذين سيرافقون القوات العسكرية الأميركية والبريطانية دورات تدريبية خاصة في كيفية التعامل مع الحال الجديد. لقد كان الهدف من هذا الإجراء، الذي لا يخلو من مخاطر حقيقية تهدد حياة هؤلاء، وضعهم تحت رقابة صارمة بهدف السيطرة تماماً على ما سينشر أو يبث على الهواء من صور أو معلومات، وعدم السماح بأي نشاط إلا بموافقة القيادة الميدانية العسكرية أو جهات مركزية عسكرية استخباراتية متخصصة.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن السلطات الأميركية طلبت من CNN أن تطرد من العمل أشهر صحفييها بيتر أرنت بسبب موضوعيته وحياده في عمله وعدم خضوعه للتوجيهات. ولكن بيتر أرنت الذي كان الصحفي الوحيد الذي سمح له بالبقاء في بغداد في الحرب السابقة، والذي تولى تغطية تلك الحرب بمهنية عالية، عاد وسافر إلى العراق بمبادرة منه وعلى مسؤوليته خلال حرب الخليج الثالثة.

□ القوات الأميركية قصفت فندق فلسطين وقتلت وجرحت العديد من الصحفيين ودمرت المركز الإعلامي ووزارة الإعلام في بغداد، وأول قتيل في حرب العراق كان صحفيا فرنسيا، هو باتريك بورا، وقد قتل قبل اندلاع الحرب بصدمة دبابة أميركية كان يصورها في احدى المناورات.

عموماً، كان الإعلام الأميركي في خدمة الجبهة العسكرية. ولم يكن إعلام الأمم المتحدة حاضراً، للأسف كان إعلاماً ملغوماً وغائباً إلى حد كبير، كما لم يكن محايداً. وحتى المتحدث باسم الأمين العام وهو شخصية معروفة السيد ايكهارت لم يكن في مستوى الحدث. كان المفروض بإعلام الأمم المتحدة أن يتابع الحرب بدقة ونزاهة. فلا الأمين العام قام بواجباته في هذا الخصوص ولا الوكالات المتخصصة عملت ما عليها. الأمم المتحدة فيها جهات عديدة تتعامل مع هذا الموضوع. فضلت الأمم المتحدة الصمت المطبق. وبالتالي فإن الدائرة الإعلامية في الأمم المتحدة لم تحسن تقدير خطورة موضوع خرق السلم والأمن الدوليين. وكان مفروضاً أن تتابعه باهتمام. كان يجدر بالأمين العام وبالأمناء المساعدين ووكالات أنباء الأمم المتحدة ووسائلها الإعلامية على اختلاف أنواعها أن ترصد الحرب رصداً مهنياً جيداً، وأن تغطيها تغطية شبه كاملة، في الأقل لأغراض التوثيق. لكنها لم تفعل شيئاً من هذا وكأن الموضوع لا يعني الأمم المتحدة مطلقاً، وكأنه غير ذي أهمية. ببساطة أنها لا تستطيع القيام بذلك لأنها تخضع تماماً، وخاصة المسؤولون عن الإعلام وغيرهم، لسيطرة الولايات المتحدة ودوائرها الأمنية.

□ ماذا كان موقفك؟ هل لفتَّ نظرهم إلى ذلك؟ هل طالبتهم بأن يفعلوا شيئاً؟ لم يتسع وقتك حتى ولا لاتصال هاتفي؟

الواقع أن همّي كان منصبّاً على مجلس الأمن وعلى محاولة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد. نعم، كانت الأمم المتحدة تبث مباشرة جلسات

مجلس الأمن، وكانت تتابع حركة وعمل المفتشين. ولكن عندما اندلعت الحرب بالذات بعد أن انسحب المفتشون، سكت إعلام الأمم المتحدة في حين كان من واجب الأمم المتحدة أن تصدر يومياً بياناً صحفياً عن هذا العدوان. ولكنها كانت بعيدة عن هذا التوجه.

□ هل أنجزت الأمم المتحدة شيئاً مما تذكره بمناسبة حروب أخرى؟ هل كانت تصدر بيانات عن الحرب في أفغانستان، مثلاً؟ هل تولّت تغطية الحرب في كوسوفو والبوسنة والهرسك؟

لا أعتقد ذلك. فالأمم المتحدة اهتمت بقضية كوسوفو والبوسنة والهرسك، وأولت اهتماماً بما يدور في أفريقيا. لكن ما إن تدخل الولايات المتحدة الأميركية طرفاً في قضية ما حتى تنسحب بسرعة وتتخلى لها عن الأمر وكأنه لا يعنيها.

□ خارج إطار وسائل الإعلام المهنية، هل كان عندك اتصال بالكنائس المسيحية في الولايات المتحدة التي وقفت بأكثريتها ضد العدوان الأميركي على العراق؟

نعم استقبلت عدداً من ممثلي الكنائس في الممثلية وحتى في دار سكني وحضرت بعض أنشطتهم، لأن الناشطين بينهم كانوا يهتمون بالوضع الإنساني المتدهور قبل الحرب. كانت الاتصالات بيننا منتظمة وقاموا بزيارات إلى العراق للاطلاع على ما حصل للشعب العراقي بسبب الحصار الذي تقف وراءه حكومتهم. ولقد أبدوا تعاطفاً كبيراً مع الشعب العراقي، ولكن بعد اندلاع الحرب، الكل فضل السكوت والابتعاد عن كل ما يمكن أن يثير الشكوك، لأن الموضوع أصبح دقيقاً وحساساً. من بين الذين حضروا إلى الممثلية خلال فترة الحرب القس جيسي جاكسون في محاولة للتوسط حول بعض الصحفيين وليس لوقف الحرب. كما حضرت مجموعة من ممثلي «كنائس السود»، وشعرت أنهم قريبون منا وحافظت جماعة نيويورك على الاتصال بنا. وانعكست أنشطة هذه الكنائس في وسائل الإعلام المحلية في نيويورك.

□ كانت هناك موجة تأييد وتعاطف بين الفنانين والمبدعين، ممثلين أو مخرجين أو كتاباً؟ بعضهم دفعته جرأته إلى الذهاب إلى العراق. هل اتصلوا بكم؟

هؤلاء يتعاطفون مع الشعوب لاعتبارات إنسانية ولا يريدون أن يظهروا بأن لهم علاقة بالممثلية أو بحكومة العراق، وهذا أمر مفهوم، كما أن موقفهم كان ذكياً ونحن نحترمه ونقدره. فهم يعبرون عن مواقفهم بالطريقة التي يختارونها. ولم نحاول حتى التعرف عليهم والتدخل، كي لا يساء تفسير تدخلنا فنسيء إليهم. ولم يكن بوسع وكالات الأنباء الكبيرة أن تخفي مواقف هؤلاء وتصريحاتهم، استعرضتها التلفزيونات الوطنية والعالمية. وخلافاً لما يعتقد البعض، لم ولن تمرّ تصريحات هؤلاء مر الكرام، ولا بدّ من أن تترك أثراً عند الذين سمعوها أو شاهدوا أصحابها. لا يمكن أن تذهب سدى صرخة المخرج مايكل مور: «عار عليك أيها الرئيس بوش!» التي أطلقها في حفل توزيع جوائز الأوسكار، لا بد وأن تترك أثراً في ضمير كل من سمعها. لأن الدافع الوحيد إلى إطلاقها دافع إنساني محض، مجرد من أي مصلحة وغاية! لقد وقفوا مواقف ممتازة. وبعضهم حورب، وبعضهم أوقفت أفلامه وبعضهم ألغيت تعاقداتهم. وهؤلاء هم محل التقدير والاحترام والعرفان. وأجد نفسي، كمواطن، عاجزاً عن أن أفيهم حقهم في الشكر وحقوق الذين تعرّضوا للاضطهاد على أيدي الصهاينة بسبب مواقفهم الإنسانية.

□ ولكنك شخصياً تحفظت على الاتصال بهم؟

إنه موقف مني ومنهم، فلم نحاول أن نقترب من بعضنا بعضاً، لأنه من السهولة بمكان استغلال أي لقاء أو اتصال وتوجيه الاتهام للمتصل بالعمالة للعراق. ولاتهامي بخروجي عن مهامي وربما توجيه اتهامات من طبيعة أخرى. وبالتالي كنت حريصاً ألا ألتقي بأحد، وتركت الأمور تسير في مجراها الطبيعي، حرصاً عليهم وعلى حرية التحرك في التظاهرات أو المناسبات التي سبقت أو تلت الحرب.

□ هل كان في الممثلية جهاز إعلامي يكفي لمواجهة الطوفان الإعلامي الأميركي؟ كم هو عدد الموظفين عندكم؟ وكم هو عدد الموظفين في ممثليات الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا؟...

كانت الممثلية تعمل بالحد الأدنى. وآخر إعلامي عراقي في نيويورك طرد قبل الحرب. كان من وكالة الأنباء العراقية، وكان يغطي نشاطات الأمم المتحدة كما يغطي نشاطات الممثلية، وطرد قبل بدء الحرب بفترة قصيرة. الحقيقة أني كنت أتعامل شخصياً ومباشرة مع وسائل الإعلام لأن الظرف حساس جداً.

□ قلت إن الجريدة التي وقفت موقفاً أقل تحيزاً من الحرب هي نيويورك تايمز؟

لا نستطيع أن نقول إن نيويورك تايمز وقفت ضد العدوان، إنما هي صحيفة ليبرالية ولذلك تحاول أن تكون متوازنة. سمحت قبل الحرب بنشر بعض ما أردنا نشره لكنها أحجمت عن ذلك خلال الحرب وهو أمر نفهمه. هي صحيفة جديرة بالاحترام.. والنيويورك تايمز ذات اتجاه ديمقراطي أكثر منه جمهوري، وكانت تنشر يومياً خلال فترة الحرب، تقارير وتعليقات وصوراً. والآن، تركّز على موضوع أسلحة الدمار الشامل، وتندّد باستخدامها ذريعة لتضليل الرأي العام. والنيويورك تايمز لا تفعل ذلك حباً بالعراق وإنما نكاية بالتوجهات الجمهورية الحاكمة. وحرصاً منها على موقف نزيه ومتوازن، أوفدت مراسليها إلى الجبهات جميعاً، ولكن بعضهم، نسوا الحرب تقريباً وفظائعها، وركزوا انتقاداتهم على الرشاوى التي دفعوها في المطار لإدخال آلاتهم، وعلى عمليات الابتزاز التي تعرضوا لها، وتجاهلوا الهدف الكبير من ذهابهم إلى العراق، وهو تغطية الحرب. وأحياناً، كانت تقاريرهم تفتقد المستوى المهني المطلوب والمنتظر منهم. لقد تلهّوا عن كبائر الحرب بصغائر الشرطي وسائق التاكسي والنادل وحامل الحقائب! حتى ولو كان صحيحاً.

□ عندما كان ناجي صبري وقبله محمد سعيد الصحاف يزوران الولايات المتحدة هل كانا يحصلان على تغطية إعلامية كافية؟ هل كانت وسائل الإعلام الأميركية تبدي اهتماماً بهما؟

الوزيران اللذان ذكرتهما كانا يتجنبان الظهور أمام الصحافة. محمد سعيد الصحاف حين كان يزور نيويورك خلال فترة وجودي هناك، كان يمتنع عن مواجهة الصحافة ولم يصرّح إلا نادراً، ومقابلاته كانت قليلة جدا. ورفض مقابلة التلفزيون الأميركي. أما ناجي صبري فقد بدأ بالانفتاح على الصحافة والتلفزيون، لكن في الزيارتين الأخيرتين امتنع بدوره، وأقفل النافذة التي كان يطل منها على الرأي العام الأميركي والرأي العام العالمي من التلفزيونات والصحافة الأميركية.

وعندما سألته قال لي إنهم في بغداد وجهوا إليه ملاحظات «يحب الظهور على التلفزيون» و«يحب الإعلام». في الزيارة الثانية أحجم تماماً عن المقابلات.

في العراق، ظهور الوزراء على شاشات التلفزيون أمر مركزي وقد استحوذ في الفترة السابقة السيد طارق عزيز عليه. . . . يبدو أنهم شعروا أن ناجي صبري قد أصبح وجهاً مقبولاً في الإعلام ويمكن أن يعطي ذلك انطباعاً خاطئاً.

ناجي صبري لم يكن على ود كبير كما يبدو مع بعض كبار المسؤولين وخاصة بعد تعيينه وزيراً للخارجية، ويبدو أن حدة الخلاف قد وصلت إلى الحد الذي دفع هؤلاء إلى رفع الموضوع إلى رئيس الجمهورية، إذ كان الخلاف يتركز أساساً حول السياسية الخارجية للعراق. ويبدو أن طوي الموضوع قد حسم لصالحهم وقد ترك هذا الأمر أثره على حركة الدكتور ناجي صبري الذي لم يكن ينظر إليه أكثر من موظف كبير في الحكومة وليس عضواً في القيادتين السياسية والحزبية كما هو الأمر بالنسبة للآخرين الذين تربطهم علاقات صداقة ورفقة مع الرئيس تمتد إلى عقود عديدة. لذلك لا أعتقد بأن الدكتور ناجي كان يشارك في اتخاذ القرارت السيادية التي كانت منوطة بلجنة رباعية من أعضاء مجلس قيادة الثورة ترفع آراءها إلى رئيس الدولة. لقد كنا نراه يجلس في اجتماعات مجلس الوزراء في آخر الصف على أساس تاريخ تعيينه وليس على أساس أهمية ودور الوزير، ويبدو أن لا أهمية لأحد في المجلس عدا الرئيس نفسه. وهذا خطأ وقع فيه «البروتوكول العراقي». فالمفروض بوزير الخارجية أن يكون الشخص الثاني بعد رئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة لأنه يمثل العراق أمام العالم. لقد حجّموه ولم يسمحوا له بأن يعطي كامل ما عنده، خصوصاً بعد أن برز كوجه سياسي وإعلامي جديد مقبول عربياً ودولياً. ومن حسن حظه وجميل الصدف أنه ظهر حين بدأ العراق يوازن مواقفه. كثيرون ردوا ذلك التحول إلى نهجه الجديد في السياسة الخارجية العراقية. ولكن يبدو من تصرفاته في الفترة الأخيرة أنه قد فهم أن عليه أن لا يذهب بعيداً في خلافاته مع الكبار وأن لا يشعرهم، كما هي القاعدة، بأنه يفهم الأمور أكثر منهم.

□ ناجي صبري ومحمد سعيد الصحاف وغيرهما، صحيح أنهم وزراء وشخصيات، ولكنهم يبقون بشراً وعندهم التزامات عائلية وهوايات وأحياناً نزوات. هل كانوا يهتمون بعائلاتهم ويحرصون على أن يعودوا إليهم حاملين هدايا من بلاد العم سام؟

كانوا وزراء ولكن بعضهم كان بدون إمكانيات مادية. فالمخصصات المالية

(مخصصات السفر) كانت تافهة. وما كان أحدهم يستطيع أن يشتري إلا من الأماكن المتواضعة. كنا في بعض الأحيان نخجل من الأجانب الذين يرافقوننا لأنه لم يكن بوسعنا أن نقدم لهم هدايا تليق بهم وبنا، كنا نتسلل تسللاً إلى المحلات الرخيصة.

في زيارته ما قبل الأخيرة، طلب مني ناجي صبري أن أقوده إلى محلات شعبية فلم أوافقه لسبب وجود مرافقين أمنيين من الولايات المتحدة كما هو متبع. أخذته إلى محلات مستوى وسط أو أقل لأنه كان يصر على العودة إلى بغداد حاملاً هدية رمزية إلى حفيدته من ابنته التي ولدت بغيابه. لم يكن وارداً أن يشتري لنفسه شيئاً! أما الترف والإنفاق والبذخ فكان لعوائل محددة فقط لا غير، ولعدد من التجار والسماسرة. أنا وسائر موظفي السفارة لم نكن حتى مضمونين صحياً. ربما كان وضع أي لاجئ سياسي مهم من المعارضين الذين كانوا يعيشون في الخارج أحسن بكثير، من الناحية المادية، من أي سفير عراقي معتمد لدى دولة أجنبية.

□ لكنك معروف بأنك اختصاصي بالقانون الدولي... ما الذي أغراك في منصب السفير؟

أجل لقد كنت والحمد لله موفقاً في اختصاصي. وقد أسهمت بصفتي هذه في تقديم النصح والمشورة على مستوى الكلية التي كنت عنصراً علمياً وإدارياً فيها، بل على مستوى جامعة بغداد، كما كنت مستشاراً غير رسمي لوزارة الخارجية لفترة وقد نصحت بإلغاء «محكمة الثورة». أتذكر أن السيد طارق عزيز أرسل بطلبي ذات يوم وكان وقتها وزيراً للخارجية وقد هنأني على موقفي وأخبرني بأنه صدر قرار بإلغاء محكمة الثورة سيئة الصيت ولكن لم تدم الفرحة كثيراً إذ تم إنشاء عدد من المحاكم الخاصة بدلاً من واحدة. قامت هذه المحاكم بالدور ذاته الذي قامت به محكمة الثورة وتسببت بمشاكل كثيرة. وقد بقيت وعدد من الزملاء على موقفي نفسه من المطالبة بإلغائها كما المطالبة بإلغاء العديد من الإجراءات التي تنتهك الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ولم يكن هذا موقفي وحدي بل هو موقف العديد من الأساتذة والمختصين الذين كانوا يتعاونون مع وزارة الخارجية وتوجد تقارير عديدة تتعلق بهذا الموضوع، ويبدو أن عدداً من الإجراءات قد تم اتخاذها تنفيذاً لتلك التوصيات، ولكن كما هو الأمر دائماً كان الوقت متأخراً لإصلاح ما تم تخريبه.

□ كنت تفضل البقاء في الجامعة؟

ألف مرة،

لم أكن أتمنى أكثر من أن أكون أستاذاً جامعياً طوال حياتي. ثم تسلمت عمادة كلية الحقوق، وهو منصب أكاديمي. وقد قمت بواجبي الوطني والأكاديمي على الوجه الذي كنت أعتقده صحيحاً من الناحيتين العلمية الأكاديمية والوطنية، فلم أحتج لأن أغادر إلى مكان آخر وبقيت في الماء الذي أرغب وأستطيع السباحة فيه. في الدبلوماسية، كنت «أغرّد خارج سربي» في بعض الأحيان.

□ في نيويورك وأنت تقوم بمهمتك كسفير، كنت تتذكر أيام الجامعة وتتأسف عليها؟ وتتمنى العودة اليها؟

طبعاً لأن أيام الجامعة كانت أحلى أيام حياتي، هذا إذا جاز الحديث عن أيام حلوة، بالرغم من صعوبة الحياة بسبب الأزمات المتتالية التي عاشها الشعب العراقي. في الجامعة وبالرغم من كل السلبيات يشعر الأستاذ بقدر نسبي من الحرية، على الأقل في إلقاء محاضرة علمية لا علاقة لها بالسياسة. وبالرغم من كل ما قيل ويقال، كانت الحرية في الجامعة مؤمنة بحدود وخاصة الحرية الأكاديمية حرية البحث العلمي دون الحرية السياسية طبعاً. وحتى في هذه يكفي أن تتجنب شخص رئيس الجمهورية أو تأتي على ذكره بصوره إيجابية طبعاً كي تحمي نفسك من أية مساءلة حول تحليلاتك السياسية الأخرى، ولكن دون المساس بالثوابت التي تتلخص في شخص رئيس الجمهورية وعائلته وتوجهاته السياسية. لا توجد مشاكل كبيرة في الجوانب الدراسية والتدريسية، فالطالب يأخذ دراسته ومواده وينجح ويفشل على حسب جده وجهده وحسب ما يقدمه من أداء. هذا ما كان يحدث. هناك بعض الضغوط السياسية التي كانت تمارس بالتأكيد على بعض الأساتذة كما كانت تمارس على الطلبة بشأن الانتماء الحزبي، لكنها لم تشكل أزمة بالنسبة للعمل الجامعي الذي استمر بصورة مقبولة بالرغم من الصعوبات الجمة التي واجهته بسبب الحروب أو الحصار. كان هناك عدد كبير من الأساتذة في الكلية من غير المنتمين إلى حزب البعث. لقد كانوا أكثر عدداً من المنتمين ومع ذلك لم تحدث مشكلة ولم يطرد أحد منهم لا لهذا السبب ولا لغيره. كنت أتمنى دائماً أن تكون الجامعة نموذجاً للمجتمع في الحرية والتسامح والديمقراطية، ولكن هذا لم يكن يتلاءم مع

توجهات الدولة والحزب. لذلك لم تنل الجامعة الرعاية المطلوبة، لا بل ساهمت السياسة والأزمات في تدمير روحها قبل عملها الذي ظل في كثير من الأحيان شكلاً من دون مضمون، الأمر الذي أدى إلى تدهور المستوى العلمي بسبب تدخلات الطارئين على التعليم من طرف الدولة. ناهيك عن تدهور المستوى المعاشي للأساتذة والطلبة من دون أن يلتفت إلى ذلك أحد، حالهم حال جميع شرائح المجتمع الأخرى.

الفصل السابع

الإخوان الكويتيون
و
دول الجوار

□ **هل حصل أنك ندمت أو تأسفت أو... بسبب عمل كان يجب أن تقوم به ولم تفعل؟**

وهل يوجد في أيامنا هذه غير الندم والأسف فما هو أكبر من احتلال الوطن؟ ولماذا وصلنا إلى ذلك؟ هذه أسئلة تنام وتصبح معي. ولكن مع ذلك لست من اليائسين وإن كنت من النادمين على أشياء كثيرة لا تتعلق بشخصي حصراً. في الفترة التي سبقت الاحتلال وخاصة في السنتين الأخيرتين من عملي كدبلوماسى، الذي لم يتجاوز أربع سنوات، وجدت نفسي في الحقيقة أمام تحد كبير يحمل عنوان الوطن بكل ما يعنيه وكل ما يمثله من قدسية وشرف، تحد له علاقة بديني بعروبتي بقوميتي ووطنيتي، لذلك ورغم صعوبة الموقف، لا بل استحالته لم أكن أشعر آنذاك أكثر من مواطن عراقي عليه واجب الدفاع عن وطنه الذي يتعرض لحرب عدوانية غاشمة من قبل عدو لا يرحم، خاصة وأنه بنى عدوانه على الكذب والتضليل والخداع محاولاً إخفاء حقيقة أهدافه التي لم تلبث طويلا حتى بانت للجميع. لقد كنت خلال هذه الفترة متوحداً مع العراق، وليس مع أحد آخر غيره وكما كنت دائماً. كنت أتوقع بأن العراق سوف يضرب، وسيدمر، لا محال. إنهم يضمرون له الشر كشعب وأرض وقيم وتاريخ وحضارة. الموضوع إذاً بالنسبة لي لم يكن موضوعاً شخصياً يرتبط بشخصي أنا أو بمجموعة أشخاص. هذه هي اللحظة التي يجب على جميع الوطنيين العراقيين أن يثبتوا وطنيتهم، كعراقيين أكثر من أية لحظة أخرى في

حياتهم. يعني، حتى في أيام المواجهات العسكرية بين العراق وإيران، وفي أثناء حرب الخليج، الحقيقة أنني لم أكن أشعر كثيراً إلا بالخسائر الإنسانية وأثرها على عوائل الشهداء والمفقودين. وحتى خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 وكنت أنا في العراق، كنت مطمئناً إلى أنني في بلدي مع أهلي وأحبتي ودوري هناك يختلف عن دوري وأنا في هذا المكان الموحش حتى ولو كان في مدينة مثل نيويورك.

كنت أشعر وأعرف بأنني أمثل العراق في الأمم المتحدة وفي لحظة تاريخية معينة، فعلي أن أكون بمستوى المسؤولية ومستوى الحدث. وبالتالي نسيت نفسي. نسيت مرضي، نسيت عائلتي، نسيت كل شيء وبقيت صورة واحدة أمامي في الليل، والنهار هي العراق بتاريخه وأهله بمياهه وجباله بحاضره المحزن ومستقبله؛ وعلي أن أعمل ليل نهار، وعلى مدار الساعة. شعرت بأني متوحد مع العراق، من أجل أن أقوم بالدور الذي يمليه عليّ ضميري وواجبي الوطني وواجبي أمام الله وواجبي أمام أهلي كل العراقيين. لم أكن أفكر في نفسي. ولم أكن أفكر كسفير العراق. وإنما كنت أفكر كابن للعراق وكما كنت دائماً. كان كل همي هو كيف أساعد في تخليص العراق من هذا الخطر الكبير والزلزال الهاجم علينا من عمق الأنانية ومن عمق الحقد الأسود، مع معرفتى بأن ما أقوم به هو ضرب من المستحيل فالشر قادم لا محال.

□ كنت مسكونا بالعراق؟

لقد كنت أشعر بأنني أنا العراق حقاً ولم يخطر ببالي قط أن أكون كذلك يوماً ما، أو أن أشعر بمسؤولية كبيره كتلك.. كانت أمامي صورة العراق بأنهاره وسهوله وصحاريه وجباله، بأهله الطيبين الصابرين المؤمنين. كان وما زال هناك في أعماقي شيء واحد اسمه العراق. هذا العراق المهدد بالدمار والخراب والسقوط بين فكي ثعبان مفترس. وكان عليّ أن أعمل ما أستطيع للحيلولة دون ذلك. نسيت كل شيء ما عداه.

□ هل تعتقد أنك توصلت إلى القيام بما يرضيك؟ هل أنت راض عن الأداء الذي أديته؟

مع الأسف لم أستطع أن أقوم بالدور الذي كنت أطمح أن أقوم به. وسبب ذلك لا يعود لي شخصياً، بعد أن صار الأمر بيد أقوى قوة في العالم قررت احتلال

العراق، وبعد أن تأخرت حكومة العراق في تعديل السياسة العراقية الخارجية التي شهدت تغييراً دراماً متأخراً جداً، لكن دون جدوى.

لم نكن نستطيع ألوصول إلى الدول الأخرى عربية وغير عربية، لأن الوقت كان قد دهمنا، وهذه الدول جميعها تخضع بقدر أو آخر لتأثير الولايات المتحدة الأميركية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. جميع دول العالم دون استثناء، كانت تحسب حساباً للولايات المتحدة الأميركية في تعاملها في موضوع العراق وهذا أمر طبيعي، كلها كانت تتفادى جنون العظمة الأميركي أو تنتظر منة منها. وأشرت إلى أن الموقف الوحيد الذي كان يعبر عن أصالة عروبية وعن تضامن واضح وجلي كان الموقفين السوري واللبناني. لم تكن تشعر بأن أحدا يستطيع مساعدتك عدا سوريا، ليس فقط لاعتبارها عضواً في مجلس الأمن وإنما لحقيقة مبدئيتها في التعامل مع الموضوع القومي من الناحية السياسية.

أستطيع القول إن جميع الأبواب كانت موصدة، ليست موصدة أمامي كشخص ولكن موصدة أمام أي تأثير عراقي على السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك عربياً كان أم غير عربي. كما كانت موصدة أمام أي تأثير في داخل الأمم المتحدة، منظمة وأعضاءاً. كنت أشعر أنني أرتطم بصخرة كبيرة، بجبل. لا أستطيع أن أحدث فيه أي تأثير. كنت أشعر بأن العراق قد دخل في نفق جديد مسدود لا يستطيع أن يخرج منه إلا مهشماً.

المرة الوحيدة التي شعرت فيها بأني قدمت عملاً هاماً للعراق والأمة كانت لدى انعقاد مؤتمر القمة العربي في بيروت وهي المرة الأولى التي أدعى فيها لحضور مؤتمر هام. عادة، وعلى خلاف جميع دول العالم، لا يحضر الاجتماعات العربية وحتى الإقليمية والدولية إلا السفير العراقي المعتمد لدى الدولة التي تستضيف المؤتمر مع الوفد الرسمي القادم من العاصمة بغض النظر عن أهمية الموضوع وعلاقته بعمل وواجبات السفراء الآخرين. ويعود سبب ذلك إلى عدم الاهتمام أو عدم الاكتراث بمنصب السفير أصلاً، لا من قبل وزير الخارجية ولا من قبل رئاسة الدولة، فهو ليس أكثر من موظف عدا القلة القليلة من السفراء الذين يتمتعون بمكانة خاصة، وقطعاً لم أكن أنا واحداً منهم. المهم حضرت المؤتمر متأخراً بسبب عدم تمكني من الحصول على سمة العودة إلى الولايات المتحدة في الوقت المناسب. وسبب ذلك يعود إلى أن الدبلوماسيين العراقيين الذين يغادرون

الولايات المتحدة لا يمكنهم العودة إليها إلا بسمة دخول جديدة، وهذة تحتاج إلى ثلاثة اسابيع في الأقل، ويمكن أن لا تمنح لهم إلا بعد فترة طويلة، والتعليمات الأميركية مشددة في هذا الجانب، لذلك يفضل عدم مغادرة الدبلوماسيين العراقيين من ضمنهم السفير إلا لأسباب طارئة.

وصلت إلى بيروت مساء وذهبت مباشرة إلى المؤتمر وأخبروني بأن الدكتور ناجي في انتظاري في جناح إقامته، وفعلاً وجدته مع الدكتور محمد مهدي صالح وزير التجارة، وعلى خلاف المعتاد وجدت عدداً لا بأس به من السفراء العراقيين قدموا من الدول العربية خاصة، وهو أمر إيجابي يحصل لأول مرة على عهد الوزير الجديد. سلمت على الجميع وقالو لي بأن الوضع متأزم جداً ويمكن للمؤتمر أن يفشل في التوصل إلى صيغة مقبولة بشأن الخلاف العراقي الكويتي، ويمكنك أنت أن توضح للأستاذ عزت رئيس الوفد، التفسير القانوني للصيغة المقترحة كونها لا تشكل عبئاً إضافياً على العراق وليس فيها من جديد. قمت بقراءة نص الفقرة المطلوبة وفعلاً لم أجد فيها أية خطورة من أية طبيعة كانت، خاصة إذا ما قورنت بالالتزامات المتزايدة المترتبة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. التقييت برئيس الوفد كما طلب مني وقمت بتقديم شرح قانوني سياسي مطول عن الموضوع، واستفسرت منه عن سبب عدم قبول العراق بصيغة مؤتمر قمة عمان حول الموضوع نفسه، أجابني بأن مزايدات بعض أعضاء الوفد العراقي آنذاك وكذلك بعض المسؤولين في بغداد هي التي كانت السبب ولم يكن لديه أي خيارسوى الرفض بالرغم من اقتناعه بالصياغة المقترحة، وقال «إن سيئي النية كثر ويمكن أن يسيئوا لي. وكان عليّ أن لا أعطيهم الفرصة». كما أشار في حينه أنه لا يوجد من يقوم من المختصين كما حصل اليوم بتقديم شرح مفصل عن المواضيع الهامة والحساسة وتقديم مقترحات بشأنها، فالكل يخاف من تحمّل المسؤولية خاصة إذا ما اتخذ موقف مبني على هذا الرأي أو ذاك ولم يحظَ بموافقة الرئيس. المهم أنه قد وافق على رأيي في قبول الصيغة المقترحة ولكنه قال لي مباشرة «بإنك ستتحمل المسؤولية» ووافقت على ذلك. خرجت مسرعاً إلى الوزراء وهناك وجدت معهم السيد محمد سعيد الصحاف، وزير الإعلام آنذاك، وأخبرتهم بالموافقة على الصياغة كما هي، ونزلت مع الدكتور ناجي صبري وزير الخارجية إلى مقر إقامة السيد وزير خارجية قطر في الفندق نفسه لتسليمه الصياغة المتفق عليها، وبدا لي أنه

كان ينتظرها. لقد كانت نهاية مفرحة ساهمت فيها بعض الشئ ولكن الفرحة لم تدم طويلاً، فالولايات المتحدة الأميركية تريد أن تستمر الخلافات بين الدول العربية وأن تكون إرادتها هي العليا دائماً، وأن يبقى مصير الوطن العربي من حصتها دون منازع والأسباب معروفة للجميع.

□ هل أدخل الرئيس العراقي نفسه في النفق؟

إن دخول العراق في النفق لا تعود مسؤوليته إلى الرئيس وحده مع أنه لا يمكن لأي أحد أن ينكر مسؤوليته، فالولايات المتحدة وبريطانيا نصبتا له الفخ واستدرجتاه. خلال الفترة من عام 1991 إلى 2002 هذا إن لم يكن الأمر قبل ذلك، كانت أخطاء السياسة العراقية الخارجية كبيرة جداً، وهي حصراً من اختصاص القيادة السياسية والأمنية. كنا نتصور أو هكذا صور لنا، أن هناك أرضية صلبة ما نقف عليها، سلاح قوي، صناعات متطورة حديثة، جيش يقوى شيئاً فشيئاً. . . ولكن كل هذا لم يكن صحيحاً، وكان مجرد ادعاءات لا أساس لها. . . وأعتقد أن الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد آخر من الدول التي لها مصادرها الاستخبارية، سواء في العراق أو المنطقة عرباً أو غيرهم، كانوا يعرفون جيداً ما هي قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية ولذلك لم يكونوا يكترثون كثيراً لما يعلنه العراق.

□ ولكن على الصعيد العسكري أو على صعيد الصمود كنت تتصور أن عنده إمكانية للصمود ولو لفترة شهر أو شهرين؟

كان عندي كل الاقتناع بقدرة العراق على الصمود ما دام هناك شعب وإرادة للصمود. كان الصمود في متناول اليد، فهو موجود حتى في حالة الضعف. كان الصمود هناك ولكنهم سرقوه. لقد سُرِقَ شرف العراق بما حصل في بغداد في يوم التاسع من آذار، ولكن سرعان ما أدرك العراقيون ذلك فبدأوا مشوار استعادته بعد أيام قليلة من احتلال بغداد.

المقاومة ابتدأت في أم قصر واستمرت فكيف غابت في بغداد؟ لا يبدو أن هناك معرفة من قبل الشارع العراقي بحقيقة ما حصل والكل يتساءل. لا أعتقد بعدم وجود نية في المقاومة، بل إن كل مظاهرها كانت موجودة في كل مكان، خصوصاً وأنه تم توزيع سلاح خفيف على عدد كبير من العراقيين، كما هو معروف. يمكنني أن أتصور بأن عراقيين كثر سيقاومون المحتل حباً بوطنهم وليس دفاعاً عن نظام.

□ **إذا صدرت أوامر يعني أن هناك صفقة؟**

هذا ما لا أستطيع أن أقوله، سمعنا شيئاً من ذلك. ويمكن أن نذهب في إطار التحليل ونفترض وجود من يكون قد شعر في ساعة ما بأنه لا داعي لتضحيات إضافية بعد الخسائر البشرية الكبيرة التي وقعت في صفوف القوات المسلحة العراقية وبين المدنيين في ظل التفوق العسكري الأميركي الكاسح والاستخدام الهمجي للأسلحة المحرمة أو تلك التي تستخدم لأول مرة في الحروب ولا توجد قدرة على ردها أو تحييدها؛ وكان يجب إذن أن توقف المجزرة!!!. ممكن أن تكون قد حصلت صحوة ضمير؟! مع أن تصوّر ذلك صعب. أو أن هناك احتمالات أخرى؟ من الممكن أن ما حدث كان بسبب اختفاء القيادة فجأة ولم يعد هناك رأس ليدير هذه العمليات ويوجهها، هذه العمليات بحاجة إلى تنظيم، فمنها ما هو عسكري ومنها شبه عسكري. هذا الاحتمال ممكن توقعه وهو منطقي في مثل هكذا مواجهة غير محسوبة بدقة. أما الاحتمال الثالث فهو وقوع خيانة كما يحلو للبعض أن يسميها. لا أستطيع فعلا أن أنفي أو أؤكد ذلك والأيام القادمة هي التي ستكشف ما حصل.

أنا أعتقد حقاً أن مقاومة المحتل ليس فقط حقاً بل واجباً، فهي قانون طبيعي اجتماعي لا يقوم على منطق الصواب والخطأ إنما يرتبط بعلاقة الإنسان بأرضه ووجوده عليها تشبه علاقة الأم بأولادها. الوطن أم وعرض ومال ودين إذا ما اغتصب أو وقع تحت الاحتلال الأجنبي يكون الدفاع عنه واجباً شرعياً. المقاومة أمر مشروع طبقاً للقوانين الوطنية والدساتير ومبادئ القانون الدولي العام وقواعد القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. هنك إجماع على أن المقاومة حق مشروع، هو حق جماعي وحق فردي يرتبط بحق تقرير المصير ولا يجوز التنازل عنه.

لماذا يريد البعض أن ينزع عن العراقيين غيرتهم على وطنهم من خلال الإشارة إلى مقاومين غير عراقيين، وحتى إن وجد فلن يغير حقيقة كون المقاومة وطنية عراقية صاحبة المصلحة الأساسية في تحرير الوطن، وعدم إعطاء الفرصة للمحتل كي يستقر ويحصن مواقعه ويرسخ أقدامه. وبهذا المعنى ظهرت هذه المقاومة المبكرة والقوية، وان ما نسمعه من أطراف عراقية موالية للولايات المتحدة حولها لا يعكس حقيقة مشاعر العراقيين كمجتمع وشعب على اختلاف طوائفه وقومياته

المعادية للاحتلال. والمعنى الآخر للمقاومة رسالة واضحة كي تفهم الولايات المتحدة أنها لن تكون محل ترحيب العراقيين، لا الآن ولا في المستقبل.

□ **هذا متوقع من العراقيين، لأنهم يريدون التخلص من النظام ولكن لا يريدون الاحتلال. لا يريدون استبدال نظام دكتاتوري باحتلال استعماري. علّمهم التاريخ أن المستعمر أشدّ وأقسى من الدكتاتوريات المحلية.**

هذا الموضوع يمكن أن نناقشه. نعم الشعب العراقي، عدا قلة قليلة منه، يريد تغيير النظام. ولكن حين حط الأجنبي رحاله وحين دنست أقدامه أرض الوطن لم تعد المسألة مسألة نظام، النظام انتهى وسينتقل العراق إلى مرحلة جديدة تختلف كلياً عن سابقتها، فالشعوب تتقدم ولا ترجع للوراء. احتلال العراق من قبل قوات عسكرية مع انتهاء النظام السابق حوّل المسألة برمتها إلى مواجهة بين من هو مع الوطن ومن هو ضده. لم يعد الموضوع موضوع مَن مع النظام ومَن ضده بقدر ما هو موضوع وطن يجب أن يتم تحريره والخلاف يجب أن يكون حول الوسائل والأساليب. أيهما تريد: وطنك، أم مستعمراً محتلاً؟

في هذه اللحظات الحرجة، لا يجب على العراقيين الوطنيين أن يناقشوا الأمور من وجهة نظر واحدة: العراق الآن محتل، فما هو واجبهم؟ السؤال الأساسي وليس الوحيد: ماذا يفعلون بالاحتلال؟ الماضي بأخطائه وجرائمه حكم على نفسه وانتهى. زال النظام ولن يعود. وعندما تهدأ الخواطر ويستعيد الوطن حرمته وعافيته واستقلاله بفعل المقاومة سيكون هناك عودة لمحاكمة الأخطاء. لكن الآن، العراقي في مواجهة مع المستعمر الذي لا يرحم والذي يعلن دون خجل أنه يريد عراقاً آخر، يريد أن يقسمه إلى أكثر من دولة، إلى دويلات أو ما بحكمها، يريد أن يبدل في نسيجه الاجتماعي في معتقداته، في هويته العربية، في تربيته، في تراثه. يريد أن يبتلع العراق بثرواته وتاريخه وأن يرسم مستقبله على هواه ووفق مصالحه، يريد قواعد عسكرية يستقر بها. ماذا سيبقى للعراقيين؟

□ **ليس الآن وقت المحاكمة. برأيك أن هذا هو الموقف الذي يجب أن يحكم سلوك العراقيين. المحاكمة مؤخرة، مؤجلة، المحاكمة شأن داخلي. مقاومة الاحتلال شأن وطني.**

لا أعتقد بأن الوقت مؤات لمحاكمة المرحلة الماضية طبقاً للقانون والعدالة

والإنصاف. المحاكمة العادلة بحاجة إلى متطلبات منها الأمن والقاضي العادل والقانون وفوق ذلك بحاجة إلى السيادة، وهي أمور غير موجودة اليوم في العراق المحتل. ولكن ذلك لا يعني مطلقاً ضياع الحقوق أو القول عفا الله عما مضى، بل أدعو لكشف جميع الانتهاكات بحق الناس والوطن وإعادة الحقوق إلى أصحابها ومحاسبة كل من أساء دونما تمييز. ومن أجل ذلك لا بد من دستور ومن شرعية للقاضي بوجود سلطة قضائية مستقلة وسلطة تشريعية مستقلة هي الأخرى وسلطة تنفيذية وهذه كلها غير موجودة. فالعراق اليوم بلد محتل ولا بد من عودة السيادة وطرد المحتل المستعمر. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المقاومة الوطنية بجميع أشكالها أو انسحاب القوات الغازية بشكل سلمي وهذا أسلم للجميع. المقاومة ليست أمراً مطلوباً لذاته بل لاستعادة الوطن، لإنقاذ المستقبل دون نسيان الماضي. والمقاومة فرصة للعراقيين لكي يتوحدوا من جديد حول مشروع وطني جديد. المقاومة تنقذ العراقيين من أنفسهم، من الاستغراق في جلد الذات والتساؤل: لماذا وكيف انحدرنا إلى هذا المستوى؟ ولكن هذا لا يعني أبداً نسيان الماضي والجرائم لا تسقط بالتقادم.

□ أعود إلى الأمم المتحدة لأسالك أنه خيل إليّ، لأنني استمعت إليك أكثر من مرة، أنك لا تذكر اسم صدام حسين في مداخلاتك، لا أمام مجلس الأمن ولا في وسائل الإعلام. ولا يمكن أن يكون هذا صدفة. هذا موقف وقرار صعب وليس من السهل الالتزام به أكثر من أربع سنوات، بين جنيف ونيويورك.

السفير يمثل بلده. وأنا كنت أحمل عنوان ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة. إذاً العراق هو الممثل في الأمم المتحدة. صحيح أن الرئيس هو الذي يعتمد الممثل الدائم ويوقع على أوراق اعتماده كما هو معمول به، لكن يظل السفير ممثلاً لبلاده وليس لرئيسه.

كل الأسماء والعناوين تختفي أمام اسم العراق. لقد كان لي شرف أن أتكلم باسم العراق! أنا لست مع الرأي الذي يقول إن السفير يمثل رئيس البلد. وإن كنت نعم أمثل الدولة التي يمثلها رئيس الدولة. يموت رئيس الدولة أو يتغير ويبقى السفراء. لو كانوا يمثلونه لوجب أن يرحلوا برحيله.

□ ما كنت تشعر بحاجة إلى أن تتكلم عنه؟

لا ، أبداً ولست من أولئك الذين يؤمنون بعبادة الشخصية لا بل أعتبرها كفراً. إن هذا يتنافى مع إيماني بديني، بقوميتي وبعروبتي إضافة إلى وطنيتي. والأشخاص زائلون مثل كل الناس ولكن الوطن يبقى والشعب يبقى والآمال والطموحات تبقى. ويبقى العراق الذي أغنى الحضارة البشرية على مرّ التاريخ. وما صدام حسين إلا شخص يخطئ ويصيب فلن يكون أكثر من حدث عابر في التاريخ، وكم من أحداث كبيرة مرت على العراق الذي يريدون اليوم تقطيعه عبر تاريخه الطويل. يجدر بنا اليوم أن نتجاوزه دون أن ننسى أخطاءه وننظر إلى المستقبل بثقة الذي سيستفيد من أخطائه وأخطاء غيره.

□ لم تذكر اسم صدام في مجلس الأمن، حسناً ماذا كان موقف سائر أعضاء الممثلية؟ هل وجه لك أحد ملاحظة؟ هل جاءتك تعليمات من بغداد؟ هل كتبوا بك تقارير؟

لم أجد حاجة إلى ذلك. كثيرون من ممثلي الدول يأتون على ذكر رؤسائهم وملوكهم ومنهم العرب في بياناتهم. وأنا لم أعمل من هذا الموقف قضية. أعتبر أن الموضوع كان في منتهى البساطة، إنه أكبر من رئيس دولة لأنه يتعلق بمصير وطن وشعب وأمة. كانت القضية قضية حياة أو موت بالنسبة للعراق كأرض وكشعب. وكان الجميع عندهم هذا الإحساس. كنا كلنا مشغولين بهمّ العراق.

فأنا لم أكن أخطئ لأني كنت أعمل من أجل وطني ومصلحته، بكل صدق. لم يكن عندي شعور بأنني أرتكب غلطاً بامتناعي عن ذكر اسم ما، أي اسم، ولا بأنني بذلك أقوم بعمل بطولي، أو بعمل يتطلب جرأة خارقة. كنت مجرد سفير يقوم بواجبه بما يفرضه عليه ضميره وحسه الوطني. وكان عندي قناعة بأن من يعمل من أجل وطنه لا يخطئ. يقع الخطأ عندما تدخل مصالح أخرى على الخط وتتشعب الخطوط. كان عندي خط واحد مستقيم عنوانه الوطن ولا يوجد عندي عنوان آخر غيره لا داخل العراق ولا خارجه.

□ ماذا يعني البعث بالنسبة لك؟

البعث كفكر وعقيدة، ارتبط منذ بداياته بمستقبل ومصير الأمة العربية وكانت له

مساهمات فكرية ونضالية معروفة في أقطار عربية عديدة معتبراً قضية فلسطين قضيته المركزية لا شيء آخر. وهذا هو التفسير الوحيد لارتباط عدد كبير جداً من أبناء الأمة الذين لا يؤمنون بالقطرية بفكر ومبادئ البعث. الوحدة والحرية والقومية والاشتراكية، بالرغم من كل الأزمات التى أصابت التجارب القطرية للحزب، كانت ولا تزال بالنسبة لعدد كبير من أبناء الأمة شعارات تمثل أمل الأمة العربية في صيرورتها ومستقبلها. أما الواقع والتطبيق في العراق فقد عرف منعطفاً خطيراً أبعد الحزب عن شعاراته ومبادئه لا بل انحرف عنها بسبب مصادرته من قبل شخص واحد تمكن منه، مما أفقد الحزب الكثير من رصيده الوطني ومستقبله في العراق. ولذلك لا بد من الفصل بين الحزب كفكر قومي له علاقة بالأمة، وبين نظام الحكم في العراق وهذا هو حال الأحزاب العقائدية عموماً.

إن انتمائي القومي العربي واعتزازي به منذ صباي أعطاني، مع إيماني الديني العميق، شعوراً دائماً بالأمان والاطمئنان. وبالرغم من كل الصعوبات التي يواجهها المواطن العربي في الانتقال من بلد عربي لآخر، لم أشعر يوماً بالغربة خلال وجودي في أي قطر عربي وكنت دائماً شديد الفرح لأي تقارب عربي من أي طبيعة كانت، خاصة إذا ما تعلق الأمر بفلسطين، التي سمعت باسمها لأول مرة في قريتي التي ترعرعت فيها، إثر استشهاد أحد أبناءها وهوالضابط الملازم محمود الحاج أسعد الدوري في حرب فلسطين في عام 1948، وبقيت ذكرى هذا الشهيد ترن في أذني رمزاً قومياً خالداً في ضمير أهالي قرية الدور.

□ **هل توافق من يقول إن البعث هو الذي يفرز أشخاصاً مثل صدام حسين؟**

الأحزاب السياسية تفرز أفكاراً كما تفرز أشخاصاً، فهي نتاج إنساني بحت وقد تسيطر العقيدة على الحزب كما يمكن أن يسيطر عليه فرد أو مجموعة من الأفراد.

والبعث العراقي صادره صدام حسين حتى قبل عام 1979، أي منذ أن قام بثورة 1968 لا بل ربما خسر البعث الكثير من ألقه القومي والوطني في العراق منذ عام 1963، عندما وقع في أخطاء كبرى ولم يستطع قيادة العراق بشكل صحيح. لقد سيطر على الحزب فرد كما صادر فكره وتنظيماته، وسخره لخدمة مصلحتة ونفوذه وطموحاته الشخصية. الحزب يفرز أشخاصاً لكن العقيدة والفكر ترتبط بقضية، وفشلها يكون عادة بسبب ارتباطها بالأشخاص وهذا ما حدث في العراق.

□ **هل يمكن أن تجري مقاربة بين جورج بوش وصدام حسين؟**

أنا لا أعرف صدام حسين شخصياً إلا كونه رئيساً للعراق، كما لا أعرف جورج بوش إلا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. ولكني أعتقد أن الاثنين لديهما نزعة تفرّد وحب السيطرة. والاثنان عندهما ورم مرضي في الأنا. كل منهما يعتبر أنه يحمل رسالة من أجل وطنه وأمته ومن أجل الإنسانية وربما تكون على حد اعتقادهما رسالة ربانية. وأخطر الناس على الأوطان والبشرية المرسلون من أنفسهم وليس من الله. وأثبت الاثنان أنهما يجيدان الخداع. أتمنى للولايات المتحدة وللعالم مستقبلاً غير الذي يريده بوش لها، وأن يكون حبل جورج بوش قصيراً بعد أن انتهى حكم صدام حسين، فاحتمالات خطورة بوش كبيرة جداً لأنها كونية.

□ **هل تعتقد أن جورج بوش مؤمن وأن صدام حسين ليس مؤمناً؟**

لا أعرف. ولكن الكل يتكلم باسم الدين والكتاب، وما يقال عن جورج بوش ينطبق على صدام حسين. فمن يتسبب بقتل شخص واحد بدون وجه حق لا يمكن أن يكون مؤمناً، فكيف بمن قتل آلافا منهم من أجل أن يبقى في السلطة أو أن يعاد انتخابه مرة ثانية؟ ومن يرسل جحافله الجرارة المزودة بالأسلحة الفتاكة لاحتلال بلد، بعد أن حقن شعبه والعالم بالأكاذيب، من أجل السيطرة والتوسع واستغلال ثروات شعب آخر وتدميره لا يمكن أن يكون مؤمناً.

□ **ألا تعتقد أن ممارسات صدام وتصرفاته هي التي كانت تحمل الدول المحيطة بالعراق على أن تتخذ مواقف عدائية منه؟**

طموحات صدام حسين وحساباته الاستراتيجية الخاطئة ومحاولته أن يظهر أمام الآخرين أنه الأقوى والأعظم، وأخطاء بعض هذه الدول قادت إلى علاقات سيئة بينها إلى حد إعلان الحرب. بقدر ما أحمل صدام حسين المسؤولية أحمل قادة هذه الدول المسؤولية.

□ **كيف تقيم موقف الكويت من العراق بعد الذي جرى؟**

بحسب تقديري دخول العراق بالقوة إلى الكويت واحتلاله كان خطأ استراتيجياً وعملاً لا يمكن الدفاع عنه، بغض النظر عن الدوافع والأسباب التي قادت إليه، ومنها المواقف الكويتية الخاطئة قطعاً بحق العراق في تلك الفترة، أو المطالب العراقية بشأن الحدود أو أسعار النفط وغيرها. وإخواننا الكويتيون لا يريدون أن

يعرفوا أبداً أنه لم يؤخذ رأي أحد من العراقيين بالموضوع مطلقاً. حسب ما سمعناه أن صدام وحده هو الذي قرر احتلال الكويت، فلا الجيش ولا الشعب ولا حتى القيادة ولا الحزب عرف بذلك إلا بعد الإعلان عنه. اتخذ القرار وحده مع مجموعة صغيرة جداً من الدائرة المحيطة به. لذلك فوجئ العراقيون كما فوجئ الكويتيون. هذه الحقيقة من المفروض أن تجد لها معنى وصدى لدى الكويتيين وأن يحللوها ويفسروها ويتصرفوا على ضوئها. الغلط لا يعالج بغلط أفدح منه. لكن الكويت تصرفت على قاعدة أن العراق عدو، شعباً وأرضاً وحكومة وماءً وجواً، وهذا غلط. فقد استغلت موقفه الضعيف في الأمم المتحدة وعدم وجود من يدافع عنه مستغلة بعض عناصر التأثير التي تملكها بحكم علاقتها مع أكبر قوة في العالم في فرض حدود جديدة واقتطاع أراض حدودية تختزن ثروات نفطية معروفة، كما تمكنت من الحصول على تعويضات هائلة لا يمكن الحصول عليها في الأوقات الاعتيادية. وحين تم احتلال العراق بمساعدة ومشاركة من الكويت التي قدمت مساعدات كبيرة جداً صار بإمكان الكويت أن تنتقم منه. انتقمت فعلاً وكان انتقاماً شديداً. ومثلما أن الكويتيين لن ينسوا أن العراق قد غزاهم فإن العراقيين لن ينسو هذا الانتقام. هل هذا ما يريده الكويتيون؟ أن ندخل في هذه الدوامة الرهيبة؟ في هذه الدائرة الفارغة العبثية؟ احتلال وانتقام واحتلال وانتقام؟ الكل يعلم جيداً أن الشعب العراقي بريء مما حصل، وعلى الآخرين أن يعيدوا النظر بمواقفهم.

□ **هل يجوز القول أن الانتقام مشروع؟**

الانتقام يمكن أن يكون مقبولاً اجتماعياً في بعض الحالات، وخاصة في بعض حالات اليأس في حالة ضياع الحق وغياب القانون، ولكن لا يمكن أن يكون مشروعا. وبحكم كوني رجل قانون أدعو إلى تحكيم القانون لاستعادة الحقوق وليس إلى ردود الأفعال. ولكن حتى هذا الانتقام لم يعد له ما يبرره بعد أن تم الانسحاب من الكويت وكفلت الأمم المتحدة حقوق الكويتيين، وأصاب العراق ما أصابه وخسر ما خسر من أبناء وثروة وأراض وكرامة، كأنك تقول إن الفرنسيين يجب أن لا يتفقوا مع الألمان، ولكنهم اتفقوا بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد كل الذي حصل بينهما، وتجاوزوا عداواتهم وتوحدوا، والآن يقودون أوروبا ولكن يجب ألا ننسى أنهما دولتان متكافئتان إلى حد كبير.

□ **لا، هذا شيء آخر.**

لماذا شيء آخر؟ فهذه حروب بين دول. إذا افترضنا أنه لا تربط العراق والكويت علاقة أهل وعشيرة وجيرة ولغة ودم ودين. ألمانيا وفرنسا، لم تكن بينهما أي من هذه العلاقات، وإذا كان دينهما واحداً فهما أمتان مختلفتان طائفياً. العراقيون والكويتيون أهل عائلة واحدة في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل، رضي من رضي ورفض من رفض.

□ **أعتقد أن سبب الانتقام هو الأسرى.**

لم يكن عراقي واحد من غير المسؤولين مباشرة عن الموضوع يعرف شيئاً عنهم، فما ذنب الشعب العراقي في هذا الموضوع كله؟ كان معظم العراقيين بغض النظر عن مواقفهم السياسية ضد الغزو، كما لا أعتقد بأن الكويتيين جميعاً مع الحرب على العراق. أنا لا أحقد على الكويتيين، لأنهم أهلي وإن كنت غاضباً من بعضهم حالي حال الأغلبية العظمى من الشعب العراقي ولكن ماذا يعني زعل الابن من أهله بغض النظر عمّن يكون المخطئ. ولكن أريد وأتمنى أن تنتهي هذه الأزمة، فلا يجوز أن نستمر في أكل لحم بعضنا، وعلينا جميعاً أن نتوقف عن اجترار مآسي الماضي وأن نتوجه نحو المستقبل مستفيدين جميعاً من أخطائنا. العراقيون بحاجة إلى فسحة من الزمن ليستوعبوا ما جرى، لأن الأذى الذي أصابهم وما زال يسحقهم، هو أكثر بكثير من الأذى الذي أصاب الكويتيين، مع أن الذي أصاب الكويتين هو كبير جداً، ولا أريد أن يفهم من ذلك بأنني أبرر بأي شكل غزو العراق للكويت إنما أقول كفانا ما أصابنا.

□ **الآن بعد انتهاء النظام بدأت ترتفع أصوات بضرورة مواجهة الأمر بعقلانية. ألا ترى أن مهمة مثقفي العراق ومثقفي الكويت أن يقولوا: صحيح أننا أخطأنا تجاه بعضنا بعضاً، والبادئ أظلم، ولكن الآن يجب أن نواجه العلاقة بيننا بحكمة وبشيء من التسامح.**

طبعاً. أنا من الذين يدعون إلى مواجهة هذا الموقف بعقلانية وبعمل دؤوب من أجل أن ننسى هذه الحقبة المريرة من تأريخنا الحديث لأننا في النهاية كما قلت نظل عائلة واحدة وبلداً واحداً، بغض النظر عن الحدود، لأن الكثيرين من الكويتيين من أصول عراقية ناهيك عن كونهم عرباً وهذا لوحده أمر كاف. ألا يكفي

ذلك لوقف العداوة بين الإخوة إن لم يحن بعد وقت المصالحة؟

□ ما دمنا نتحدث عن الكويت والعلاقة بين الكويت والعراق هل يمكن أن تأخذ مبادرة تضم عدداً من المثقفين الكويتين لعقد اجتماعات وندوات للبحث في الموضوع؟ وربما لوضع إطار يخطط لعمل مشترك في سبيل تنقية العلاقات؟ أم تعتقد أن الوقت لا يزال سابقاً لأوانه؟ خصوصاً وأن الولايات المتحدة لا تنظر إلى هذا الموضوع بعين الرضى والتأييد؟

الكويت استقبلت بعض المعارضة العراقية ومولتها خلال الحكم السابق، وقد يكون لها التزامات معها بعد أن وصلت إلى سدة الحكم. في هذه المرحلة نحتاج إلى قليل من الهدوء والعودة إلى تحكيم العقل والنظر إلى المصالح المستقبلية الاستراتيجية قبل المصالح الآنية. أنا مع هذا ولكن الماضي يخيّم بظلاله على الجميع ويجب ألا نحرق المراحل وأن نسير بتأن وروية. الموضوع شديد الحساسية. وحتى لا يلقي كل واحد اللوم على الآخر فأنا أميل إلى أن يأخذ المبادرة الإخوة في الكويت والعراقيون تحت راية الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو أي تجمع عربي آخر بهدف التوجه نحو المستقبل وفتح صفحة جديدة في العلاقات العراقية الكويتية. ويمكن ألا يكون الأمر سهلاً في البداية، لذلك نحن بحاجة إلى مبادرات عديدة عربية ذات طبيعة اجتماعية وثقافية واقتصادية. ومع ذلك فإن الاحتلال العسكري الأميركي البريطاني للعراق سيكون الحاجز الأقوى ضد أي تقارب محتمل، لذلك لا خيار لدينا إلا انتظار زوال الاحتلال أو تبدّل الأحوال، إذ ليس من المتوقع أن تطالب الكويت بإنهاء الاحتلال الأميركي للعراق في ظل علاقات شراكة استراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية.

□ هذا الشرخ ألا يستدعي كبيراً عراقياً وكبيراً كويتياً للالتقاء وللمناقشة؟ بعيداً عن الأضواء وبعيداً عن العلاقات الرسمية؟ ولماذا لا تعقد سلسلة اجتماعات ثنائية وسرية قبل الخروج إلى العلن بمشروع أو بخطة أو بإطار عمل مشترك؟

هناك غزل حميم بين الحكومة الكويتية والقابضين على السلطة في العراق من أصدقاء الولايات المتحدة الذين قامت بتعيينهم من أعضاء مجلس حكم ووزراء؛ ولكن ليس هذا هو المطلوب فهذا سوف لن يعيد بناء الثقة التي نريدها من أجل بناء

علاقات راسخة أساسها الانتماء القومي ووحدة المصير. إن الذين يمسكون مقاليد السلطة في العراق ليسوا من محبي العروبة وليس لهم توجه لتحسين علاقاتهم مع العرب، وبعضهم إن لم نقل جميعهم مزدوجي الانتماء ومعظهم ينظر إلى مصالحه أكثر من انتمائه إلى العراق. لذلك لا أعتقد أن هناك جهداحقيقيا يبذل الآن وإن كنت أتمنى ذلك، ولا أعتقد أن هناك رغبة لبذل مثل هذا الجهد، كما لا أعتقد أن القوى الخارجية تسمح بنمو هذا التوجه إن وجد. سوف لن يسمح بهذا ما دامت هناك قوى أجنبية من مصلحتها أن يبقى هذا الشرخ بين العراق والكويت والعراق وايران والعراق والدول الأخرى، فهي تحاول أن تغذيه بمختلف الوسائل والأسباب. وإذا أراد الجميع أن يتقدموا، فخير سبيل للتقدم هو أن نبدأ بالتوقف عن نكء جراح الماضي وتركها ولو مؤقتاً، فالتاريخ سجلها كاملة بأخطائها وصوابها بآلامها وأحزانها. العودة لها الآن تعني عدم تضميد الجراح بل إبقاءها مفتوحة تنزف ولا تعطي أملاً بالمستقبل. الطريق واضحة أمام من يريد أن يسلكها.

□ نظراً لموقعه الاستراتيجي، العراق هو ملتقى ثقافات وحضارات مختلفة وهو يحمل في جذوره حضارة عربية وإسلامية ويجاور حضارة فارسية أصيلة، ويجاور من الجهة الأخرى حضارة تركية عريقة ومهمة. هل هذا الجوار يؤهله لحوار الحضارات...

إن العراق كبيئة ثقافية حضارية قد تأثر كثيراً بالجوار الجغرافي، كما تأثر باليونان وشعوب آسيا بعد أن أثرت حضاراته السومرية والبابلية والآشورية والإسلامية في العديد من شعوب العالم.

□ هل الشعب العراقي مع صراع الحضارات؟ يعني هل هو مؤهل لصراع الحضارات أو لتلاقيها وتفاعلها؟ وتفاعل الحضارات؟

دعنا نتحدث عن الفترة الحالية. خلال الحكم الوطني منذ عام 1920 حتى الآن، أعتقد أن الشخصية العراقية كانت عنيفة ولم تتهاون مع الأغيار الذين يعتدون على ثوابتها. لكن شعب العراق كان دائماً مع بناء علاقات صداقة وحسن جوار وتفاعل حضارات وثقافات. يعني لم يكن العراقي ميال بطبعه إلى التعصب. الحروب والمآسي والحصار والدمار التي مرت على العراق طوال أكثر من عقدين أثرت سلباً على الشخصية العراقية. ومع ذلك فقد عرف العراقيون واستوعبوا جيداً

الدرس، حالهم في ذلك حال أي شعب عرف مآسي الحروب. العراق يتوق الآن إلى الحرية والسلام وعلاقات جوار حسنة حتى مع الولايات المتحدة الأميركية بعد انسحابها. فالشعب العراقي يريد أن يقيم علاقات متوازنة وطبيعية مع الجميع بعد سنوات الحرب العجاف. آن الأوان للتفكير العقلاني والسلمي والبحث لاحقاً في الدوافع التي قادت العراق إلى حروبه مع إيران والكويت والولايات المتحدة الأميركية لتفاديها مستقبلاً. فالعراقي لم يكن عنيفاً بطبعه ولكن لا يمكن لأحد أن يمنعه من مقاومة الاحتلال الأجنبي. إنما عودة العراق إلى حضن الأمة العربية مع علاقات أخوية مع جميع الأقطار العربية دونما استغلال أو وصاية، ستسهم حتماً في استعادة توازنه. وحتى نستطيع التخلص من هذا الإرث من الحقد الذي وجد في داخلنا ضد الأجنبي نحن بحاجة إلى مساعدة كل العرب ودول الجوار ودول العالم أجمع.

□ **ما هي صورة الشعب العراقي في ذهنك؟**

العراقي كريم بطبعه ومتسامح ويحب الآخرين كما يحب الثقافة والعلم والتقدم. لا يحب أن يعادي أحداً. وإذا كان العراقي قومي بطبيعته ولذلك فإن موضوع فلسطين سيظل يعيش في سويداء قلبه. الشعب العراقي قريب جغرافياً ودينياً من الشعب الإيراني ومن الشعب التركي، لذلك لا توجد أية مشكلة قومية بين هذه الشعوب. وإنما توجد علاقات طبيعية وودية ومصالح مشتركة إنسانية بينها، خصوصاً وأن تاريخاً طويلاً يربط هذه الشعوب بعضها ببعض. فاحترام الآخر واحترام خصوصياته ومصالحه الوطنية وحل الخلافات المترتبة على اختلاف المصالح بالطرق السلمية هو الطريق الطبيعي لتنمية العلاقات الأخوية بينها.

ولكن لا يمكن للعراق أن يكون ضعيفاً في المنطقة، مهدداً من دول الجوار والقوى الأجنبية. ولذلك فإن البعد العربي وحضن الأمة هو الذي يعطيه الأمان والثقة بالنفس والمستقبل.

الفصل الثامن

عراق ما بعد الحرب

الفدرالية مشروع للتقسيم

□ جورج بوش وطوني بلير لم يعودا بحاجة إلى إعطاء الدليل على أنهما خُدعا وخَدَعا. فقد أخذت اعترافات كبار معاونيهما تتوالى. وفي 3 حزيران / يونيو 2003، اعتبر الكاتب والصحافي روبرت شير، في مقالة نشرتها النيويورك تايمز أن «أكاذيب الرئيس بوش وحاشيته تشكل، بحسب البروفسور بول كروغمان، أسوأ فضيحة في تاريخ الولايات المتحدة السياسي. أسوأ من ووترغيت، وأسوأ من إيران غيت».

والرئيس وإدارته اللذان يكونان على هذه الحالة الميؤوس منها من التضليل لا يمكن أن يعوّل عليهما لمعرفة الأهداف الحقيقية للحرب على العراق. هل عندك فكرة عن هذه الأهداف؟ وما هو رأيك فيها؟

لا نستطيع أن نتحدث عن أهداف الولايات المتحدة في العراق دون أن نعطي تصوراً عن المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، ومنها العراق. لأن هذه المشاكل هي التي تحدّد طبيعة الهدف الذي تريده أميركا، لغرض حل هذه المشاكل. وأنا أعتقد أن لديها مشاكل تريد حلها فعلاً. ولكن بدلاً من ذلك تقوم بتعقيدها عن خطأ بالحساب أو عن تعمُّد. وليست هذه المرة الأولى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة عسكرياً، فقد دأبت على التدخل في كل مكان، لكنها لم تجد حلاً في أي مكان للمشاكل التي زعمت أنها ذاهبة لتحلها. بالعكس كانت المشاكل تتعقد.

أستطيع القول إنه لم تعد توجد مشاكل كبيرة للولايات المتحدة في المنطقة

العربية عموماً بعد احتلال العراق الذي لم تعتبره الدول العربية مشكلة حادة معها، بل على العكس يبدو أن علاقاتها مع عدد كبير من دول المنطقة أصبحت علاقات مميزة. فلو أخذنا الوطن العربي من شماله إلى جنوبه، من شرقه إلى غربه، لوجدنا أن علاقاته مع الولايات المتحدة بشكل عام جيدة جداً.

إذاً، لا توجد مشاكل حادة عدا القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني في الجولان ومزارع شبعا.

كما ظهرت مشكلة جديدة هامة بالنسبة للولايات المتحدة هي «الإرهاب» و«التطرف الديني». وتعتقد الولايات المتحدة أن التطرف الديني موجود في المنطقة العربية بحكم كونها إسلامية. وأنا أقول ليس التطرف الديني، بل الإسلام هو الذي أصبح مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة وبات بحاجة لأن يعالج بطريقة ما. وقد وجدوا في موضوع الإرهاب وفي أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وفي أفغانستان المنفذ الوحيد لمعالجة هذا الموضوع بالقوة، وبالطريقة التي تريدها الولايات المتحدة، خصوصاً وأن الرأي العام العالمي وقف كله إلى جانبها، علماً أن مجموعة القاعدة تنتمي كلها تقريباً إلى المنطقة العربية والإسلامية. وبالتالي، تصورت الإدارة الأميركية أن الدين الإسلامي هو السبب ويجب معالجة هذا الموضوع. لا أريد أن أدخل في هذا الموضوع مطولاً، فهو موضوع مطروح للنقاش والحوار، لكن الولايات المتحدة الأميركية قد بدأت فعلاً بربط العراق بالإرهاب بعد أن سقطت ورقة التوت المتمثلة في أسلحة الدمار الشامل المزعومة، لتبرير استمرار احتلالها ومواجهة المقاومة الوطنية المتصاعدة فيه.

□ لنقل إنهم ربطوا العراق بهذه القضية. لم يكن للعراق دخل ولا علاقة بها لكنهم ربطوه وشدوا وثاقه لأنهم استضعفوه، ولأنهم مغرضون وطامعون بثرواته. ولكن العراق لم يحسن الدفاع عن نفسه، ولم يترك له صديقاً ولا حليفاً، حتى بين أشقائه.

حاولت الولايات المتحدة، من أجل تطمين الرأي العام الأميركي والرأي العام البريطاني نظراً للعلاقة الخاصة بينهما، أن تربط العراق بموضوع الإرهاب، وذلك عن طريقين:

1- محاولة إيجاد علاقة بين العراق ومجموعة القاعدة.

2- اتهام العراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن يوصلها للإرهابيين.

وحاولت الولايات المتحدة أن تخلق من هاتين القضيتين مشكلة تخص الأمن، أمنها القومي. واستمرت المحاولة مدة طويلة وتطرق إليها المسؤولون الأميركيون في أكثر من خطاب، وتوهّموا أنهم وجدوا لأنفسهم مبرراً لتنفيذ مخططهم المعروف حين زعموا أن النظام في العراق مرتبط بابن لادن والقاعدة، وأن احتمال إيصال أسحلة الدمار الشامل إليهم، على افتراض أنها موجودة، وارد.

أعتقد أن الولايات المتحدة فشلت فشلاً ذريعاً في هذا الموضوع ولم تتمكن من أن تثبت أن للعراق أي علاقة بالقاعدة.

من جهة ثانية، عجزت التقارير الواردة من تشيكيا عن أن تثبت أن عراقياً التقى بالشخص المسؤول الرئيسي عن عملية 11 أيلول/ سبتمبر المصري محمد عطا في براغ عاصمة تشيكيا. مع أنهم حاولوا أن يعملوا من هذا اللقاء المزعوم قضية، وتحركت وسائل الإعلام، لكن تحركها ذهب أدراج الرياح، وكذبها العراق رسمياً، ولم تستطع تشيكيا أن تؤكدها. وعندما لم تعط هذه القصة نتيجة، اختلقوا قصة «أنصار الإسلام»، وقالوا إن للعراق علاقة «بأنصار الإسلام» الذين يقيمون في شمال العراق في المنطقة الكردية، التي يسيطر عليها جلال الطالباني، الذي هو حليف أميركا وحليف إيران.

حاولوا أن يسوقوا هذه العلاقة على اعتبار أن هناك عناصر مخابراتية عراقية تتصل بهم، وأثاروا إمكانية أن يقوم النظام العراقي بتوصيل أسلحة الدمار الشامل إلى القاعدة عن طريقهم، واتهموهم بأنهم عاكفون على تصنيع مواد سلاح كيماوي.

الحقيقة أن الولايات المتحدة، في بعض الأحيان، تتصرف بمنتهى السذاجة، وتريد أن تقنع الآخرين بما لا تقتنع به هي نفسها وبما هو غير مقنع. والغريب أن رئيس الولايات المتحدة يتحدث عنها وكأنها حقيقة، والأغرب أن هناك من يصدقه داخل وخارج بلده. ولم يفكر مخططو السياسة أن تسويق هذه المزاعم وهذه التمثيليات ستقلل من أهمية وهيبة وصدقية الولايات المتحدة، وأنها تنتهي بأن تسيء إلى الرئيس ذاته الذي سيترشح لولاية ثانية؟

وباعتقادي أن اليمين المتطرف الحاكم يتصرّف على أساس أن أغلبية الشعب

الأميركي ساذج سياسياً وعنده استعداد لتصديق ما يقوله له رئيسه وما تعلنه وسائل الإعلام الأميركية.

□ الشعب الأميركي الطيب لا يستطيع أن يتصوّر أن الرئيس يمكن أن يكذب. الشعب الأميركي ليس ساذجاً إنه شعب طيب وصادق، ولا يمكن أن يصدق أن الرجل الذي يمنحه شرف أن يتولى قيادته يمكن أن ينحدر إلى مستوى الكذب. لكنهم لا بدّ وأن «يشفوا من هذا المرض»، وبعد تجارب نيكسون (ووترغيت) وريغان (فضيحة إيران غيت) وكلينتون (مونيكا غيت) وجورج بوش (العراق غيت) سيبدأون بطرح الأسئلة والتشكيك وعدم التصديق. ولكن من الآن وحتى ذلك التاريخ، سترتكب الحكومة الأميركية جرائم باسم الشعب الأميركي.

تماماً، الشعب الأميركي غير المسيّس يصدق كل ما تقول له هذه الإدارة وخصوصاً إذا تكلم الرئيس أو قيادات الكونغرس. لكن هذا الموضوع لا يخفى على المثقفين والمسيّسين ورجال الإعلام والاستراتيجيين، ومراكز البحوث. أثبتت الأيام أنه لا توجد علاقة للعراق مع «القاعدة» ولا مع «أنصار الإسلام» الموجودين في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الكردية، التي هي واقعة تحت السيطرة الأميركية. لم يثبت أن للعراق علاقة «بالانثراكس» الذي ظهر في الولايات المتحدة وأثار هيجان الإعلام وظل يحكي عنه السياسيون في واشنطن ونيويورك فترة طويلة. لم يبق أمام الولايات المتحدة، بعد أن ثبت بما لا يقبل الشك أن جميع ادعاءاتها بالنسبة لعلاقة العراق مع ابن لادن و«القاعدة» غير صحيحة، لم يبق أمامها إلا طريق زرع فكرة خطر يمثله عراق «يمتلك أسلحة الدمار الشامل» لتتخذها حجة وتتذرع بها، للذهاب إلى العراق «لتدمير هذا السلاح الفتاك الذي يهدد الشعب الأميركي»، قبل أن «يستعملها» العراق أو قبل أن «يوصلها إلى الإرهابيين».

لكن الأيام اللاحقة للاحتلال أثبتت بما لا يقبل الشك بأن كل الادعاءت بشأن أسلحة الدمار الشامل كانت كاذبة. سيبقى على الشعبين الأميركي والبريطاني إن كانا متحضرين حقاً ويؤمنان بالديمقراطية أن يحاسبا حكومتيهما مع برلماناتها على الكذب والتضليل اللذين مورسا عليهما ويحمّلان جميع هؤلاء مسؤولية جنائية إضافة إلى المسؤولية المادية وطبعاً السياسية. صحيح أن التحقيقات جارية وأن البعض

منهم يمر في مأزق حقيقي بانتظار الأيام القادمة لكن هل ستنتصر الديمقراطية إذا ما كان منها بقية هناك؟

□ هذه هي الحجة التي استندت إليها لتذهب إلى العمل العسكري. حقيقة الأهداف الأميركية في العراق، ما هي، طالما أننا وجدنا أن العراق ليس فيه أسلحة دمار شامل وليس له علاقة بالقاعدة وبابن لادن. إذاً، ماذا تريد الولايات المتحدة وبريطانيا من العراق؟

أعتقد أن الهدف الأساسي من الذهاب إلى العراق هو الاستيلاء عليه وتحويله إلى منطقة نفوذ أميركية من أجل راحة وأمن الكيان الصهيوني بعد أن كان دولة قوية تقلق إسرائيل وتقضّ مضاجع الولايات المتحدة، إضافة إلى الاستيلاء على النفط العراقي بالنظر لأهميته المستقبلية على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي.

إذاً، الأهداف الحقيقية هي:

السيطرة على العراق كمنطقة استراتيجية، فموقع العراق الجغرافي وحجمه السكاني أهم للولايات المتحدة من الكويت ومن السعودية لأنه على تماس مباشر مع إيران وتركيا، وتماسها مع إيران يعني تماسها مع منطقة القوقاز، وعلى تماس مباشر مع سوريا وبالتالي فلسطين. كما أن احتلال العراق يعني بالنسبة للولايات المتحدة استكمال سيطرتها الامبراطورية تقريباً على العالم وبدون منازع.

فالعراق بدون شك كان مصدر إزعاج ويشكل خطراً سياسياً إن لم يكن عسكرياً محتملاً على إسرائيل، بسبب المواقف العراقية المتأصلة والمتجذرة في ضمير الشعب العراقي التي تعتبر إسرائيل كياناً غريباً مزروعاً في الأرض العربية، وأن الفلسطينيين قد ظلموا ولا بد أن يزال الحيف الذي لحق بهم وأن يعود الفلسطينيون إلى أرضهم. كان الشعار العراقي فلسطين من «البحر إلى النهر» يقض مضاجع الولايات المتحدة التي تحتضن إسرائيل، كما يقض مضاجع الإسرائيليين أنفسهم. ولا أعتقد، أنا شخصياً، أن هذا كان مجرد لعبة أو شعاراً للاستهلاك الداخلي. أعتقد أن القضية الفلسطينية منغرسة في صميم وجدان الشعب العراقي.

□ بمن فيهم رئيس افتتن بنفسه حتى الجنون، ولم يعد يأبه بشيء إلا بنفسه؟ ولم يعد عنده قضية ولا قدسية ولا تقدير إلا لشخصه؟

أعتقد وأصر على القول إن هذا الموضوع متجذر في ضمير الشعب العراقي، من الطفل إلى الشيخ ويستحيل معه التطبيع. هذا الإيمان العراقي يقض مضاجع الأميركيين والإسرائيليين على حد سواء، وبرأيهم أنه يجب إزالة هذه القناعات من ضميرالشعب العراقي، ولكن لن يتمكنوا من ذلك. علماً أن بعض المعارضة العراقية صرح بأن أول خطوة مهمة «سيرتكبونها» هي إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. وهذا أمر معروف بالنسبة لبعض أطراف المعارضة المرتبطة ببريطانيا والولايات المتحدة. لا أعتقد أن المعارضة كلها ذهبت في هذا الاتجاه. ولكن هناك على الأقل مجموعة واحدة أعلنت عن هذا الموقف بصورة واضحة وإن تم تكذيب ذلك لاحقاً، وفي الوقت نفسه توجد جهات عراقية تقيم منذ فترة علاقات مع إسرائيل ولكن لا تستطيع أن تجاهر بها والشعب العراقي يعرف ذلك.

النقطة الثانية أن العراق يمتلك الاحتياطي الثاني من النفط إن لم يكن الأول في المنطقة. وهو احتياطي على درجة كبيرة من الأهمية ستظهر الحاجة إليه بقوة في المستقبل القريب. تقول الإحصائيات إن الاحتياطي في جميع مناطق العالم سوف يبدأ بالتراجع، بما في ذلك الاحتياطي السعودي، اعتباراً من عام 2007. النفط السعودي والنفط الكويتي والنفط المصري... نفط العالم كله يتناقص، عدا النفط العراقي ونفط سيبيريا في روسيا، وبما أن روسيا قد تحتاج إلى نفطها كله، وقد لا تسمح لنفسها بتصديره، نظراً لما يمكن أن يتوقع من احتمال تطور الاقتصاد الروسي الذي سيحتاج إلى كميات كبيرة من النفط. إذاً، النفط المعوّل عليه في الأمد الوسيط والأمد البعيد، هو النفط العراقي باحتياطي ضخم. بالنسبة للمدى البعيد، ثمة احتمالات بأن تتبدل قصة النفط وتتعرض لتطورات كثيرة. لكن حتى ذلك الوقت سيكون الاحتياطي النفطي العراقي حاسماً. وعليه لا بد من وضع اليد على هذا النفط وعدم السماح لأي جهة، أياً كانت هذه الجهة، من أن تسيطر عليه. من الممكن ألا تكون هذه السيطرة من أجل المصادرة، ولكن مجرد وضع هذا الاحتياطي في تصرف الولايات المتحدة سيؤمّن لها مستقبلاً آمناً لفترة طويلة.

إذاً، احتلال العراق ضمانة أكيدة باستمرار تأمين النفط للولايات المتحدة، دون الحديث عن المردود الاقتصادي لهذا النفط. فكيف إذا جاءت الشركات الأميركية الكبيرة واستحوذت عليه، فستكون الاستفادة مزدوجة. مرة كسلاح في وجه القوى العالمية الأخرى المنافسة ومرة كضمانة لحسن سير الاقتصاد الأميركي.

□ يعني الاحتلال هو ضمانة أميركية استراتيجية للمستقبل المنظور.

صار عندنا ثلاث نقاط ارتكاز تدفع أميركا لاحتلال العراق: أولاً القضاء على النظام الذي كان يشكل مصدر تهديد مباشر أو غير مباشر أو حتى يمكن اعتباره مصدر تهديد احتمالي للمصالح الأميركية في المنطقة، ثانياً السيطرة على النفط، ثالثاً ضمان أمن إسرائيل، وإن كان العراق لا يشكل الآن أي تهديد لإسرائيل ولا لأي دولة مجاورة. بمعنى أن أسلحة الدمار الشامل لم تكن إلا وسيلة وطوق نجاة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية أعلاه.

□ هناك اعتراض من خبراء النفط، طالما أنك اعتبرت السيطرة على النفط من الأهداف الأساسية التي حملت الولايات المتحدة على احتلال العراق، يقول هؤلاء الخبراء إن العراق كان دائماً يبيع نفطه للولايات المتحدة، لا بل ربما كان سعيداً بأن «يؤمم» نفطه لحساب الولايات المتحدة، وبالتالي، ما كانت واشنطن بحاجة لأن تختلف مع العالم كله تقريباً، وأن تحرك جيوشها وأساطيلها لتأتي وتحتل منابع النفط التي كان صاحب النفط سعيداً بتصديره إليها.

هذا القول صحيح إذا أخذنا الأمور بظواهرها ولكن من يضمن استمرار وصول هذا النفط إلى الولايات المتحدة؟ ما هو برأيك الحل الأفضل بنظر الولايات المتحدة؟ أن تسيطر الشركات الأميركية سيطرة كاملة على منابع النفط، سيطرة مباشرة؟ أم تنتظر نظاماً أو رئيساً يمكن أن يأمر بأية ساعة بوقف تصدير النفط؟ وهذه الآبار قد أغلقت أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها وخلال فترة الحصار، وقد حصل أن استبدل العراق تسعير نفطه باليورو الأوروبي بدلاً من الدولار.

الولايات المتحدة لا تريد أن تعرض نفسها لأي تهديد نفطي من أي جهة كانت لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأميركي. ولا تقبل أن يظل هذا التهديد قائماً. كلام الخبراء كلام حق أريد به باطل. لأن العالم كله مقبل على نقص بالنفط خلال فترة قصيرة لا تتجاوز العشر سنين، سيحصل نقص بالتزويد بالنفط، والأسعار سوف ترتفع، وعليه، فإن أي نظام، على هذه الدرجة من الخلاف مع الولايات المتحدة لا يمكن أن يؤمن جانبه. لذلك اعتبروا القضاء على هذا الشخص وتغيير النظام ضماناً لمستقبل حصول الاقتصاد الأميركي على النفط العراقي. وأعتقد أن كثيرين من المحللين يسيرون في هذا الاتجاه.

□ كما أنك تنسى شيئاً مهماً. إذا كانت الشركات الأميركية هي التي ستتولى استثمار النفط، فالخطر على الولايات المتحدة أكبر بكثير مما إذا كان صدام حسين يسيطر عليه. إذا صدقت توقعاتك وتراجع الاحتياطي النفطي في العالم، وبالتالي ارتفعت أسعار النفط، من يضمن لك أن الشركات الأميركية ستبيعه للولايات المتحدة؟ أنت تعرف أن النظام الرأسمالي المتوحش، أي النظام الليبرالي الكلي، الذي تنادي به الولايات المتحدة، يمنح الشركات الأميركية ويضمن لها الحق بأن تبيع لمن تريد. ولا شيء يمنع هذه الشركات من أن تبيع هذه السلعة الثمينة إلى من يدفع أغلى سعر. ثم إن أوروبا لم ترض حتى الآن بالتخلي نهائياً عن حصتها من نفط العراق. ستظل تطالب ولن تعدم الحيل والوسائل للتوصل إلى غايتها هذه.

وما زالت هذه الطموحات قائمة حتى الآن. لكنني أعتقد أن الولايات المتحدة لن تسمح للروس ولا للفرنسيين بالاستفادة من النفط العراقي وهي لم تسمح لهم حتى بالمساهمة في إعادة إعمار العراق. ستسمح بأن تعطيهم بعض الفتات، كما حصل في حرب الخليج الثانية. ولكن النفط العراقي باعتباره سلعة استراتيجية، لن تتساهل به ولن يكون للشركات الأميركية الحرية التي تعنيها فهي تخضع ليس فقط للقانون الأميركي وإنما للأيديولوجية السياسية السائدة وللنظام السياسي الأميركي، فشركات النفط العملاقة الأميركية شريكة دائمة وحليف قوي للحكومة الأميركية، بغض النظر عن لونها السياسي ديمقراطياً كان أم جمهورياً..

وإزالة النظام العراقي يريح الولايات المتحدة بما يتعلق بجانب آخر جديد لا أدري إن كان سيتحقق أم لا. يريدون أن يجعلوا من العراق «بؤرة إشعاع» أيديولوجي من نوع جديد في المنطقة، خصوصاً وأن العراق مهيأ اجتماعياً، كما يقولون، كدولة وكنظام اجتماعي علماني لذلك، والناس مستعدون لقبول القيم الأميركية، ومن هنا تشع «الديمقراطية» على المنطقة بكاملها. ويقصدون بالمنطقة منطقة الشرق الأوسط بضمنها منطقة الخليج والجزيرة العربية. وهذا يعتبر أحد الأهداف المركزية التي تركز عليها الدعاية السياسية للحكومة الأميركية ولكن لا تحظى بأي قدر من الصدقية في الشارع العربي، وفي الوقت نفسه هي محل ريبة وتوجس من قبل الأنظمة العربية وحكومات دول الجوار الإقليمي.

عندما نتكلم عن سايكس ـ بيكو جديدة، فهذا يعتمد على مدى نجاح الولايات

المتحدة في العراق. فإذا نجحت في أن تجعل القيم الأميركية تشع من العراق على المنطقة، فلا داعي لسايكس - بيكو جديدة، إنما سيكون هناك استعمار فكري وثقافي للمنطقة بكاملها. وسوف تتحجم كل القوى التي تعمل ضد المصالح الأميركية. أما إذا لم تنجح الولايات المتحدة في مسعاها للسيطرة على العراق فستقسم العراق وستقسم السعودية وستغير ترتيب المنطقة بما يؤمن مصلحة إسرائيل، على الأقل، فهي تريد أن تجعل من الشرق الأوسط منطقة واحدة بقيادة «إسرائيل». أموال عربية، أسواق عربية وعقل يهودي يتماشى ويتطابق مع العقلية الأميركية أو مع القيم الأميركية، وذلك من أجل إيجاد «نظام اقتصادي حر» 100%. والنظام الحر يسيطر عليه الأغنياء والذين لهم عقلية تجارية وصناعية والذين يتلقون دعماً سياسياً وعسكرياً من قوى عالمية مهيمنة. وهذه المواصفات كلها تنطبق على اليهود اليوم. وهذا سيكرس الاعتقاد بأن الدور القادم هو دور إسرائيل، ولكن شيئاً من هذا لن يتحقق في أسوأ الأحوال والظروف.

□ **هذا هو بالضبط مشروع شيمون بيريس أو ما يسمى بالشرق - أوسطية. وهو مشروع هجين تطرحه إسرائيل وتحاول أن تستبدل به المشروع العربي، على المدى البعيد. وإذ يستهجنه معظم العرب، فإنهم لا يعملون شيئاً لمقاومته، معتبرين أنه مستحيل وغير قابل للتطبيق، متناسين أن إسرائيل تحقق دائماً مشاريعها، التي تبدأ دائماً بأن تكون مستحيلة وغير قابلة للتحقيق، وتظل تتطور حتى تصبح أمراً واقعاً.**

هذا المشروع تبناه الرئيس بوش، وهو يريد جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة حرة وربطها بالولايات المتحدة في غضون 10 سنوات. هل ستنجح الولايات المتحدة؟ لا أعتقد ذلك ولا أتمناه. فالوطن العربي يمر الآن بحالة وعي وحالة غليان ضد الولايات المتحدة، مع أصوات قليلة لكنها باتت مؤثرة بحكم دعمها من قبل الأنظمة، ترتفع هنا وهناك تقول إن الولايات المتحدة صديقة وتريد لنا الخير. وأعتقد أن الشعب العربي، بحكم ثقافته وديانته وتقاليده، لن يستجيب إلى هذا الذي تريد تحقيقه الولايات المتحدة، وإسرائيل لن تسود فهي تمثل إهانة للأمة العربية والأمة الإسلامية. المشروع الأميركي سيفشل لأنه مشروع كولونيالي جديد، والمنطقة العربية تحررت ولا ترغب في العودة من جديد إلى أي نظام استعماري. وأعتقد أن هذا سيدفع المنطقة العربية للتفكير مجددا بنفسها، وأن تتوحد على الأقل

اقتصادياً، من أجل أن تقاوم هذه المشاريع الاستعمارية الجديدة القديمة، ومواجهة مخاطر العولمة على المنطقة العربية.

□ ألا تعتقد أنك متفائل عندما تقول إن النظام العربي القائم لديه استعدادات لمواجهة المشروع الأميركي أو مشروع الشرق-أوسطية؟

أنا لا أتكلم عن المستقبل القريب فقط. تستطيع أن تحاصر دولة، تستطيع أن تخنق دولة، ولكن لا أحد يستطيع أن يقضي عليها. تستطيع أن تحاصر نظاماً ثقافياً واجتماعياً، لكنك لا تستطيع أن تقضي على لغة أو على دين. وإذا استطاعوا أن يقضوا على اللغة لن يستطيعوا أن يقضوا على روح الأمة العربية المتجذرة في الإسلام. هناك عوامل ذاتية تحمي الأمة العربية رغم حالة التقهقر التي تعيشها الآن. وهذه دورات في الحياة.

□ إذا أخذنا الأنظمة العربية نجد أن كل نظام همه الوحيد أن يبقى الرئيس وأن يورث الرئاسة، لا فرق عنده ولا يهمّه عن أي شيء آخر. و«الأنظمة العربية تخاف من شعوبها أكثر مما تخاف من جيوش الولايات المتحدة وإسرائيل». في مثل هذه الحال، كيف يمكن أن تواجه الشعوب العربية التي تقودها مثل هذه الأنظمة المخططات الأميركية والإسرائيلية؟

أعتقد أن حبل الكذب قصير؛ قد تستطيع أن تكذب لبعض الوقت ويصدقك بعض الناس لكنك لا تستطيع أن تكذب طوال الوقت ويصدقك كل الناس هذا أمر مستحيل، طبعاً كل شيء نسبي، الولايات المتحدة تقع في مأزق، إنها الآن تعد الأمة العربية بحرية اقتصادية وتحرر سياسي وعدالة وحقوق إنسان وديمقراطية، وفي الوقت نفسه تساند حكومات وأنظمة متمسكة بالسلطة وترفض تداولها. ولا تستطيع هذه الأنظمة بحكم تركيبها السياسي أن تمنح شعوبها الحرية والديمقراطية السائدة في الغرب. الولايات المتحدة الأميركية سوف تواجه معضلة. فإذا كانت تريد حقاً الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان لشعوب هذه المنطقة، فسترى بسرعة أن هذا سيؤدي إلى زوال عدد من الأنظمة العربية. وبما أن هذه الأنظمة مرتبطة بالولايات المتحدة وجوداً وعدماً، فإنها لن تفرط بها. ستصطدم بالشعوب التي تلقت وعوداً من الولايات المتحدة بأنها سوف تمكنها من الحرية والديمقراطية. وأول من ستواجهه هو شعب العراق. صحيح أن تجربة الاحتلال قصيرة جداً، لكن المقاومة

بدأت. وبدأ الشعب العراقي يفكر ويحلل ويقول إن الولايات المتحدة لا تريد للشعب العراقي الحرية والديمقراطية بقدر ما تريد العراق كمركز يتمتع بموقع استراتيجي هام ودور إقليمي مؤثر بالإضافة إلى ثروته النفطية الهائلة ومعه قدرات الشعب العراقي. والدليل أنها تحاربه وتهينه وتستعبده وتقيد حريته وتحرمه من كل مقومات الحياة. الكل يقول إن الفترة قصيرة لكني أقول إن اللبيب من الإشارة يفهم. كان بوسع الولايات المتحدة أن تعطي إشارات، لكنها لم تعط الشعب العراقي أي إشارة إلى أنه سيحصل على الحرية والديمقراطية كما وعد الرئيس الأميركي. الآن طوني بلير وجورج بوش تخلّيا عن ذريعة أسلحة الدمار الشامل ليتذرعا بأن النظام كان دكتاتورياً، وأنه كان يهدد شعبه ويهدد المنطقة ويهدد السلام العالمي.

الآن، الولايات المتحدة على المحك. الآن، الولايات المتحدة في العراق تقتل وتعذب وتسرق وتنتهك الأعراض والقيم وحقوق الإنسان التي تزعم أنها تحملها معها إلى الشرق الأوسط، وهذا كله يتعارض مع مشروع الحرية والديمقراطية الذي تعلن عنه. إذاً، نحن أمام مخاض مباشر للولايات المتحدة التي تستعمر لأول مرة شعباً عربياً في العراق وتحرمه من الأمن والغذاء والدواء والعمل، وأكثر من هذا وذاك الحرية التي ينادي بها الرئيس الأميركي، الشواهد تشير إلى أنها بدأت تغرق في مستنقع العراق. والشعوب العربية استلمت الرسالة وعرفت أن الولايات المتحدة لم ولن تكون صادقة في موضوعي الحرية والديمقراطية من جهة، والتنمية من جهة أخرى. أعتقد أن العربي، بعد احتلال العراق، لا يستطيع أن يثق بالولايات المتحدة. كانت عنده شكوك بنواياها السيئة تجاهه قبل احتلالها العراق أي منذ احتلال فلسطين. هذه التجربة صار عمرها أكثر من 50 سنة وربما لن تقل فترة احتلال العراق عن احتلال فلسطين، فإن رحل الاحتلال المباشر سيبقى الاستعمار غير المباشر. الولايات المتحدة ستبقى لفترة طويلة في العراق بالرغم من كل ما يقال، لكنها سترحل، سيرغمها الشعب العراقي على ذلك. فهل تراني مخطئاً؟ أتمنى ذلك ولكن الأمور تسير بالاتجاه الذي وصفته بانتظار ما ستقوله لنا الشهور والسنين القادمة.

□ ولكن الأنظمة لم تتعلم شيئاً. بل لعل الشيء الوحيد الذي تعلمته هو أن الولايات المتحدة تغدق الوعود لكنها لا تلتزم بها.

الشعب العربي شعب ذكي. وسيستفيد من تجربة العراق. ولم تعد تنطلي عليه

الأكاذيب الصهيونية البريطانية الأميركية بأنهم قدموا محررين لا فاتحين. لقد جاؤوا فاتحين، وسيمتد هذا الفتح ليشمل عدداً من الدول العربية إن لم يكن كلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. الآمال العربية التي تريد الجماهير العربية أن تحققها لن تتحقق إلا إذا تنبهنا واستفقنا من غفوتنا.

□ إنني أسمع الشيخ إبراهيم اليازجي، أحد رواد النهضة وعلم من أعلام الشعر القومي الحماسي، وهو يلقي قصيدته الرائعة، في العام 1906، منذ قرن تقريباً، ومطلعها:

تنبّهوا واستفيقوا أيها العرب لقد طمى الخطب حتى غاصت الركب!

هل تعرفها؟

ومن لا يعرف الشيخين اليازجيين إبراهيم ووالده ناصيف؟

□ هذه هي الأهداف التي من أجلها جاءت الولايات المتحدة إلى العراق محتلة؟

نعم هذه هي الأهداف التي وضعتها الولايات المتحدة لنفسها. ولن تتمكن من تحقيقها، وبالتالي ستلجأ إلى وسائل أخرى كالقمع واستخدام القوة المفرطة والمداهمات العسكرية أكثر مما هو واقع الآن. مع ذلك فإن الأميركيين سيخرجون مندحرين. ولذلك بدأوا يطلبون من حلف الناتو ومن الهند والدول الاشتراكية سابقاً ومن الدول الأوروبية ودول أميركا اللاتينية أن ترسل جيوشاً. وقد يطلبون من أفريقيا أن ترسل جيوشاً. وستكون هذه الجيوش عبارة عن مرتزقة وسوف يواجهها الشعب العراقي ويجبرها على الهرب أو الانسحاب. لن يبقوا ولن يتمكنوا من السيطرة على العراق.

□ هنا أيضاً أعود فأتهمك بالتفاؤل. في الوطن العربي العظيم التفاؤل خطيئة. هذه الجيوش سواء وصفتها بالمرتزقة أو بأي صفة أخرى، ستكون سعيدة جداً بالمجيء إلى بلد غني مثل العراق، نظراً لوضعها البائس في بلدانها التعيسة التي تستهلكها أنظمتها أكثر مما سيستهلكها الأميركي في العراق. وستكون مناسبة ثمينة لعدد من الأنظمة كي تبعد جيوشها خارج أوطانها وتقبض ثمن خلاصها منها. أعتقد أن هذه الجيوش ستكون على أتم استعداد لقمع العراقيين في بغداد والعرب في كل مكان.

لن تتمكن. إذا كانت الولايات المتحدة، صاحبة المصلحة المباشرة بقمع العراقيين قد فشلت بذلك، كيف تريد من جيوش مرتزقة أن تنجح؟ وهذه الجيوش وضباطها أذكى من أن يقودوا أنفسهم ورجالهم إلى التهلكة. أعتقد أن أول المغادرين سيكون هؤلاء القادمين لكسب الرزق فقط. لذلك، أتمنى على هذه الدول أن تفكر كثيراً قبل القبول بإرسال قوات إلى العراق. وبرأيي أنها سوف تخسر العرب وتخسر المسلمين وتخسر نفسها وتخسر جيوشها، إذا دخلت في مستنقع العراق الذي تحاول الولايات المتحدة أن تغرقها فيه لإنقاذ نفسها.

□ الولايات المتحدة تحاول التخلص من المستنقع، كما تقول، لأنها صاحبة تجربة في الغرق. وتحرص الولايات المتحدة على إخراج قواتها من العراق، لأن الرأي العام لديها يتابع نشاط قواته ومقتل أبنائه في العراق، ولأنه يقدر قيمة الحياة الإنسانية. وكل خسارة في صفوف أبنائه سيكون لها صدى قوي في الولايات المتحدة، سيكون لها دوي في وسائل الإعلام. في حين، إذا سقط جندي أسود أفريقي أو آسيوي لا أعتقد أن يكون لموته الدوي ذاته في بلاده.

هذا كلام صحيح! على أية حال، وحتى لا ندخل في تفاصيل لعدة احتمالات، أعتقد أن الولايات المتحدة تواجه أمراً واقعاً صعباً. وإذا كانت فرِحة ومتفاجئة لأنها دخلت بغداد دون مقاومة، ستخرج منها بمقاومة عنيفة. والشعب العراقي بدأ يصحو من الزلزال الذي أصابه. والممارسات الأميركية منذ اللحظة الأولى لم تساعده على تجاوز المحنة، لا بل زادت منها، والولايات المتحدة الآن تتخبط في إصدار قرارات تعتقد أنها تؤمن لها مستقبلاً في العراق من خلال ضمان السيطرة والنفوذ لعملائها.

□ سقطت بغداد دون مقاومة، وكان سقوطها كبيراً بمفاجأته. هل عندك تفسير؟ لا شك أنك تتلقى اتصالات كثيرة من مختلف أنحاء العالم، من عراقيين وغير عراقيين. ولا أقامر بارتكاب الغلط إذا تكهنت بأن معظم الأسئلة تنصب على أسباب سقوط بغداد دون مقاومة. ما هو تفسيرك؟ ما هي المعلومات التي اجتمعت لديك عن سقوط بغداد؟ وما رأيك باختفاء صدام حسين؟ هل تتصوّر أن يكون هناك صفقة؟ الأسئلة كثيرة حول هذه النقطة.

دعني أبدأ من البداية، الشعب العراقي والجيش العراقي بدآ بمقاومة بطولية ضد

القوات الأميركية التي دخلت العراق غازية. هذه القوات لم تدخل في المدن، وكانت ذكية بهذا التصرف، إنما دخلت العراق عن طريق الصحراء حيث لا توجد مراكز عسكرية عراقية ولا تجمعات سكانية مدنية. والأماكن المأهولة والمدنية التي دخلتها طوال فترة أسابيع واجهتها بمقاومة عنيفة وبطولية. وأثبت الشعب والجيش العراقيان أنهما يتمتعان بروح قتالية عالية عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأرض والعرض، وأن الحس الوطني والقومي والتمسك بالكرامة والعزة والسيادة من شيمهما، بحيث لا نستطيع أن نبخسهما حقهما. بقي السؤال: كيف دخلت هذه القوات العاصمة بغداد؟ إذا كانت واجهت مقاومة شديدة وفعالة في أم قصر، المدينة الصغيرة البطلة، ماذا كان ينتظرها في بغداد؟

لا يزال هناك الكثير من الأسئلة لم تتوفر المعلومات اللازمة للإجابة عنها، ومعظمها يدور حول معركة المطار بالذات. وهذه المعركة، إذا توضحت معالمها، قد تعطينا مفاتيح لما يمكن أن يكون حصل في بغداد. لأن أهل بغداد، على ما يبدو وعلى ما نفهم ونستنتج من الأخبار والأحاديث وما نُشر وينشر، كانوا ينتظرون نتائج هذه المعركة، خصوصاً وأنهم لم يكونوا يتوقعون أن تُخترق الجبهة، لا سيما بوجود القوات الهائلة التي كانت تحيط ببغداد والتي كانت تحمي وتحرس الجسور والممرات التي قد تستخدمها القوات الأميركية في طريقها إلى العاصمة. إضافة إلى أن القوات الأميركية واجهت مقاومة حيثما مرت وتعرضت لخسائر بالأرواح والعتاد. هذا، يزيد من حدة التساؤل: لماذا لم يكن حالهم في بغداد حالهم في أم قصر، في أبو الخصب، في البصرة، في الناصرية، في كربلاء، في النجف، في الصويرة، في الحلة. كلها حدثت فيها مقاومة بطولية، وبغداد تسقط بريح مروحيتين؟ والسلاح الرئيسي متمركز فيها؟ والقوات تحيط بها من كل جانب؟ ويملكون من المدافع ومن الجنود والحزبيين بالملايين؟ كيف حصل ذلك؟

برأيي أن هناك ثلاثة افتراضات: الافتراض الأول هو أن تدميراً كبيراً تعرّضت له قوات الحرس الجمهوري، التدمير المباغت وغير المتوقع لقوات الحرس الخاص والميليشيات الأخرى الموجودة على خطوط الدفاع، خصوصاً وأنها كانت في خطوط الدفاع الأولى عن بغداد. افتراض أن يكون حصل تدمير كبير في ظل 2500 غارة جوية في اليوم الواحد ولمدة ثلاثة أسابيع، أمر ممكن. هذا دون الحديث عن طبيعة ونوعية السلاح والعتاد الذي استخدمته القوات الغازية: القنابل العنقوديه

والقنابل الفراغية؟ أم القنابل النووية التكتيكية؟ ومن المعروف أن السلاح الجديد كله يحتوي على اليورانيوم المنضب، ومعظمه يستخدم لأول مرة في حقل تجريب.

وهذه الأسلحة المجهولة بالطبع من الجيش العراقي لم يكن يتوقعها ولم يكن يعلم مدى قوتها التدميرية، ولم يكن عنده القدرة على مواجهتها، ففضّل مغادرة أرض المعركة.

الافتراض الثاني: ربما صدر أمر لقوات الجيش والميليشيات الحزبية بأن لا تقف في وجه القوات الأميركية وعليها الانسحاب، خصوصا وأنهم كانوا يخشون من قرار أميركي بشأن تدمير بغداد. لأن الأميركيين إذا أرادوا أن يدمروا بغداد بوسعهم أن يدمّروها وقد هددوا بذلك. إذا أرادوا أن يبيدوها بوسعهم أن يبيدوها. وقد أثبتت الإدارة الحالية أنها لا تعطي قيمة كبيرة للاعتبارات الإنسانية، وأن القيادة العسكرية تتصرف وفقاً لما تراه مناسباً لمخططاتها، غير عابْئة كثيراً بالاعتبارات الإنسانية والتاريخية الأخرى. لقد ارتكبوا في فيتنام وفي أفغانستان الفظائع والكبائر. وربما كان عندهم دافع الانتقام. وفي بغداد سوف يدفعهم حب الأذى والضرر والشعور بالقوة والجبروت.

الافتراض الثالث: قد يكون ومضت في فكر القيادة، في لحظة ضمير ويقظة وجدان: لماذا التضحية بهؤلاء الناس؟ وبغداد فيها أربعة أو خمسة ملايين من البشر، وكل القوات التي ذكرناها. ما كان يجوز التضحية بها بسهولة. يمكن أن تكون لحظة وعي إنساني. لكني أعترف لك بأنني أستصعب ذلك. فليس من طبيعة الرئيس صدام حسين أن يستسلم ولا أن يفكر في الآخرين وقت الحرب.

تبقى احتمالات أخرى، إذ من الممكن أن تكون صدرت تعليمات، من بعض المحيطين به تدعو الجميع لإلقاء السلاح والانسحاب دون مقاومة. خصوصاً وأن الأوامر كانت عادة ما تصدر عن المجموعة المحيطة به أو من أبنائه. ولا أعتقد أنه كانت هناك وسائل للتحقق من صحة هذه الأوامر ومن هوية صاحبها. يمكن أن يكون أحد أعضاء القيادة القريبة منه، أو أحد أفراد عائلته، قد استغل هذا الوضع واستفاد من الفوضى السائدة، فأصدر الأمر بالانسحاب لإنقاذ نفسه والآخرين، أو أصدر الأوامر نتيجة اتفاق مسبق أو تفاهم أو تواطؤ أو نتيجة ترتيب صفقة مع المخابرات الأميركية أو البريطانية. أو نتيجة الاثنين معا، كما قد سمعنا.

يمكن أن يكون حصل شيء من هذا. يمكن أن تكون حصلت خيانة. ممكن.

□ **هذه ليست معلومات. هذا موقف تحليلي، وبالتالي ليس عندك أخبار من مصادر مطلعة وموثوقة.**

بالضبط هذا موقف تحليلي، وليس عندي أخبار من مصادر موثوقة. وأنا بعيد عن بغداد وعن العراق. هذا تحليل وتفسير شخصي لموقف لا تزال تفاصيله غير معروفة.

ويجب ألا ننسى أن صدام حسين تعرّض للخيانة سابقاً. لقد خانه الشخص الذي اختاره دون الآخرين، وعمل منه محط سره وآماله وجعل منه الرئيس الفعلي للعراق بالرغم من كفاءته المحدودة جداً. سلم هذا المؤتمن على العراق المعلومات التي يملكها إلى جهات معادية كالموساد (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي) وللمخابرات الأميركية السي آي ايه CIA وأجهزة استخبارات أخرى تعود لدول أخرى مجاناً، فمثله لا يعرف معنى الوطنية.

الفشل الذي يجب أن نتحدث عنه يمكن أن يكون أحد أسبابه تسليم قيادة المناطق لأشخاص لا علاقة لهم بالقيادة العسكرية. فقد أعطى ابنه قصي قيادة المنطقة الوسطى وهو لا يعرف من العسكرية شيئاً، فهو ليس عسكرياً ولم يدرس العسكرية، وما تعلمه في الجامعة لا يؤهله لأن يقود قوات الحرس الجمهوري وأجهزة الأمن. والعسكري المحترف حساس جداً من تلقّي أوامر من شخص غير عسكري.

إن المسؤولين المدنيين الآخرين الذين وضعوا على رأس الأجهزة العسكرية لم تكن لهم علاقة بأمور الجيش والعسكر، ولم يكن لديهم حسّ فَهْم الموقف العسكري، باستثناء وزير الدفاع الذي كان عسكرياً بكل معنى الكلمة، وكان جديراً بأن يتولى الشؤون العسكرية. ولكن مع الأسف لم تكن عنده صلاحيات كما سمعنا. كان اسماً وواجهة وكانت الصلاحيات بأيدي أبناء العائلة الذين لا يعرفون شيئاً عن الشؤون العسكرية سوى تخويف من يتعاملون معهم. إن تعيين القادة العسكريين ومنحهم الرتب العسكرية أمر مرتبط بأقارب الرئيس والدائرة الضيقة المحيطة به، ومعيار الاختيار الرئيس هو الولاء بغض النظر عن الاعتبارات الفنية والمؤهلات.

□ أفتح مزدوجين. ذكرت أن قصي درس القانون. هل كان طالباً في كليتك؟ هل تعرفت عليه؟

كان طالباً في الكلية، درس القانون بشكل بسيط. كان حضوره للدروس غير منتظم ولما أخبرت وزير التعليم العالي، بصفتي عميد الكلية، بصورة رسمية حول الموضوع قام بإبلاغ الأمر إلى رئيس ديوان الرئاسة، وعندذاك اتصل بي هاتفيا حسين كامل صهر الرئيس وكنت في اجتماع لمجلس الجامعة وأخبرني بأن هذا التصرف يمس بسمعة عائلة الرئيس وهو أمر مقصود وستتحمل مسؤوليته. أجبته بأني لم أقم بأكثر من واجبي تجاه أحد طلبة الكلية وابن لرئيس الجمهورية، وكنا في تلك الفترة نبلغ أولياء أمور الطلبة في حالة انقطاع أبنائهم وبناتهم عن حضور المحاضرات. أخبرت مباشرة رئيس الجامعة بالأمر ثم عدت إلى الكلية فلم أجد حتى أستاذاً واحداً. تحريت عن الموضوع فعلمت أن حسين كامل قد أرسل بطلب جميع الأساتذة والمدرسين في الكلية وقد حضرت حافلات خاصة نقلتهم إلى القصر الجمهوري. غادر الطلبة الكلية بسبب عدم وجود مدرسين لما تبقى من اليوم وبقيت في مكتبي حتى عصر ذلك اليوم بانتظار عودة المدرسين. امتنع جميع من التقيتهم عن إبلاغي حقيقة ما جرى. البعض أشار إليّ بأنهم التقوا حسين كامل الذي استفسر منهم عني تحديداً وعن الأسباب التي دفعتني لاتخاذ مثل هذا الإجراء. وقد تكلم عدد من المدرسين ويبدو أن الذي أنقذني فعلاً من الكارثة هو الدكتور عبد اللطيف القصير، أكبر الأساتذة الحاضرين عمراً، الذي كانت شهادته في صالحي.

بعد هذا التاريخ لم يداوم قصي في الكلية بل كان يحضر لأداء الامتحانات فقط، وتم الاكتفاء بتحذيري من مغبة ما يمكن أن يحصل لي إذا ما تكرر مثل هذا الموقف من جانبي.

□ نعود إلى بغداد. كيف تقرأ، كيف تفهم اختفاء صدام حسين؟ هل تتعجب؟ هل تندهش؟ هل كنت تتوقع أن يتوارى؟ أن يختفي؟ تسقط بغداد ويكتفي بأن يتوارى عن الأنظار؟

مع هكذا شخصية بكل قسوتها ورغم كونها مزدوجة ومعقدة... مع مثل هذه الشخصية الاحتمالات قائمة كلها. وبالفعل لا تستطيع أن تستبعد أي احتمال. المعروف أنه شخص لا يخاف ولكن من يدري فقد يكون مجرد انطباع عام تغير مع

تقدم العمر وحلاوة السلطة. ولكن لم لا تكون إحدى الشخصيات الأخرى هي التي تسكنه. يمكن أن يكون متردداً ونحن لا نعرف. ويمكن أن يكون الخوف هو الذي دفعه إلى الهرب. أنا شخصياً أتعجب من اختفائه، كما يمكن أن يكون قد قتل، لأنه يمكن أن يكون قد غامر وقاوم. وقد عرفنا فيما بعد أنه ما زال موجوداً من خلال ما سمعناه من بيانات مسجلة بصوته وفي أوقات مختلفة وحسب المناسبة.

الآن، أعتقد أن الشعب العراقي يحمّله المسؤولية كاملة. وآخر مسؤولية يحمله إياها احتلال بغداد بدون مقاومة واختفاؤه وترك الشعب العراقي وحده في الساحة دون قيادة، وترك بغداد تدمر وتستباح وتنتهك حرماتها. أعتقد أنه لا يمكن لأي عراقي لديه ضمير وطني وقومي وديني، أن يقبل بما حدث أو يجد أي تبرير له.

بالنسبة لي أنا شخصياً، حين أُسأل عنه، أقول إنه قد مات حتى ولو كان حيا. بمعنى أنه لن يكون له أي تأثير بعد الآن، خصوصاً وأنه سلم مفاتيح بغداد إلى الولايات المتحدة على طبق من ذهب. كانت تلك آخر فرصة أمامه ليبرهن أنه لا يدافع عن نفسه وعن نظام حكمه وإنما يدافع عن العراق وعن الشعب العراقي. فإذا به يترك الشعب العراقي لمصيره ويختفي حرصاً على سلامته الشخصية.

إذا أردنا أن نقوم بجردة سريعة لما قام به، يمكن أن تذكر له مواقف سياسية إيجابية معروفة تتعلق بالقضية الفلسطينية، وبعض المواقف القومية الأخرى في مد يد العون إلى عدد من الدول العربية وإنجاز بعض المشاريع الصناعية فيها والبدء في السير في طريق التنمية وتأميم النفط إلى إصدار قانون الحكم الذاتي والعمل على تطوير بعض الصناعات الخفيفة المدنية والعسكرية. ولكن في الوقت ذاته، كان يرافق ذلك الحد من الحريات والسيطرة على الحزب وعلى الجيش وعلى مرافق البلد، لتحقيق مصالح شخصية له ولعائلته. وكأنه أراد أن يخلد نفسه متشبهاً بنبوخذ نصّر أو صلاح الدين أو الرئيس الراحل جمال عبد الناصر باعتباره رمزاً قومياً خالداً.

هذه الطموحات والرؤى والأحلام تسببت بالكثير من المآسي التي كان بالإمكان أن يجنبها العراقيين بقليل من الحكمة والذكاء وقليل من الصبر والأناة، وأن يكون خادماً للشعب العراقي لا العكس. هذا هو الخطأ القاتل الذي وقع فيه صدام حسين.

وبرأيي أن المقاومة اليوم يقودها الشعب العراقي من أجل حريته واستقلاله

وسيادته وكرامته ولا علاقة لها إلا بالوطن. وقد كان الأجدر به وبالآخرين أن يقاوموا حتى الموت ليثبتوا أنهم يدافعون عن العراق.

أنا، كمواطن عراقي، لا أستطيع أن أقبل، ولن أقبل، إلا أن يكون انتمائي إلى الوطن بعد أن دمرتنا الولاءات الشخصية لهذا الزعيم أو الرئيس أو ذاك وأعتقد أنني لست وحيداً في هذا الموقف. بالعكس، حالي حال الغالبية العظمى من العراقيين.

ما يمر به العراق اليوم لم يقع إلا في أسوأ العصور وهو عهد هولاكو. ولذلك قسم كبير من الناس يقول ما أشبه اليوم بالبارحة. فحتى النظام السابق لم يكن يتصرف بالشكل الذي تتصرف به قوات الاحتلال الأميركية.

العراقيون بأكثريتهم الساحقة يعتبرون أن مرحلة صدام حسين انتهت، وتوجهاتهم نحو المستقبل هي الأساس، لكن عيونهم على المستعمر يحاسبونه ويسألونه: أين مشروعكم للعراق؟ حلّوا لنا مشاكلنا. وما يظهر من مشروعكم هو مشروع تفرقة وتقسيم وتدمير وإلغاء. هل يعقل أن يكون هذا هو المشروع الذي جئتم به محررين؟

□ قبل الحرب، كان للعراق دولة وكيان. كان فيه دستور وقوانين وجهاز قائم متكامل. كان خلفه 80 سنة من الاستقلال والتقاليد والأعراف السيادية. الآن، دخلنا في السنّة والشيعة، في المسيحيين والمسلمين، في الأكراد والتركمان. كان العراق موحداً، صار العراق مجزءاً. لماذا؟ وما أبعاد هذا التغيير؟

لا شك لدي ولدى الكثيرين بأن العراق كان دولة، بكل ما تعنيه الكلمة بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي. كان هناك شعب ودولة وحكومة ونظام وقانون. وأكرر بغض النظر عن الانتهاكات الجسيمة للقانون. ولكنه كان قانوناً عريقاً ومطبقاً في مجمله عدا الاستثناءات الخاصة ببعض أفراد «العائلة المالكة»، والقرارات الفردية التي تُعتبر تجاوزاً على الدستور والقانون.

كان هؤلاء بحق وحقيقة فوق القانون، وإن كانت تصدر بحق بعضهم عقوبات وقرارات وأحكام مظهرية، كانت هذه الأحكام تصدر لأغراض دعائية ولا تنفّذ طبعاً إلا شكلياً، لأنه كان يُعفى عنهم بعد فترة قصيرة، وتعود «حليمة إلى عادتها القديمة» في الممارسات ذاتها التي كانت تشكل انتهاكات فاضحة ليس فقط للقانون وإنما

للقيم والعادات والأخلاق. وفي بعض الأحيان كانت تقع عمليات فساد كبرى قادت إلى عمليات إفساد لأفراد عديدين في المجتمع العراقي. والأمثلة كثيرة ـ لا أعرفها بنفسي ـ إنما سمعت عنها، وأنا مطمئن إلى أن بعضها حقيقي، ويجب علينا أن نعترف ونقرّ بها، لأنها كانت تشكل عامل هدم في جدار المجتمع العراقي الذي كان يوماً ما جداراً متماسكاً استطاع أن يصمد أمام العدو في محاولات الهدم التي جاءت سواء من الداخل أو من الخارج.

إذاً، العراق كان دولة بكل ما تعنيه الكلمة. كان هناك كيان ودولة ونظام ورئيس. بغض النظر عن طبيعة هذا النظام وشكل التصرفات التي كان يدير بها العراق. ولكنه في كل الأحوال كان هناك رئيس لدولة والتاريخ حكم عليه. نعم، كانت هناك دولة قوية فيها وزارات ومؤسسات وجامعات ومدارس وخدمات ومصانع وغيرها. كان هناك شعب موحد وإقليم واحد.

بعد هذه الحرب وبعد احتلال العراق، لم يعد هناك دولة. بقي هناك شيء مهدد في وجوده اسمه العراق. ولكن هذا العراق لا يقوم على الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها الدولة، وهي: شعب وأرض ومؤسسات. فالحكومة بمعنى المؤسسات انتهت تماماً.

ولا بد أن نتساءل: لمصلحة من تم إنهاء وتدمير هذه المؤسسات؟ فهي ليست ملكاً لرئيس الدولة ولا تعود إليه. إنها مؤسسات يملكها المجتمع، مؤسسات النظام هي المؤسسات الأمنية فقط، والجيش ليس منها، جيش كان بالإمكان تغيير قادته. وأقصد بمؤسسات الأمن التي تحمي النظام: الأمن والمخابرات ومؤسسات أمن الرئاسة. هذه المؤسسات يمكن أن تزال ويحل محلها طاقم آخر يحافظ على المجتمع والحكومة الجديدة المنتخبة. هناك مؤسسات لها ارتباط بالمجتمع، وبحاجات المواطن الأساسية. فالمواطن يحتاج إلى ماء وكهرباء وإلى وزارة مسؤولة. يحتاج إلى ما يضمن له حقوقه في سكنه وفي أملاكه وفي عقاراته. يحتاج إلى دائرة عقارات، وإلى نقود وإلى مصرف مركزي ووزارة مالية. هذه الوزارات هي لخدمة المجتمع. فنشاطات الوزارات هو نشاط مرتبط بحركة المجتمع. وتدمير مؤسسات الدولة يعني تدمير لحركة المجتمع وبذلك يتحول كل مواطن إلى دولة وحكومة يتصرف وفق هواه وحاجاته التي لم يعد يؤمّنها له أحد.

بعد أن تم تدمير هذه الوزارات، بالمعنى المادي للكلمة، بمعنى أن المؤسسة

تدمر كبناء وتحرق السجلات في داخلها، ويمنع الموظفون من العودة إليها، ويقال لهم اذهبوا إلى بيوتكم بلا مرتبات وحقوق وضمانات، الضرر يعم الجميع عدا المتعاونين مع المحتل. وبذلك تحولنا من القرابة للرئيس السابق إلى القرابة للرئيس الجديد، الحاكم الأميركي وممثليه في السلطة من عراقيين وأجانب.

بهذا الشكل من العمل والممارسة، يتحول المجتمع إلى فوضى. وفعلاً، يعيش العراق الآن حالة من الفوضى العارمة.

ما هي العوامل التي كرست هذه الحالة من الفوضى؟ ساعدت على ذلك عوامل عديدة، منها عوامل داخلية ترتبط بطبيعة النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع والشعب، وعوامل خارجية غير خافية على أحد.

لم تكن علاقة المواطن بالنظام علاقة ودية. فالمواطن كان يعمل من أجل أن يعيش هو وعائلته، لكنه لم يكن يتفاعل تفاعلاً حقيقياً مع النظام وخصوصا بعد فرض الحصار على العراق في شهر آب/ أغسطس عام 1990. لقد كان الحصار سبباً في انهيار أحد الجدران الرئيسية لوحدة المجتمع العراقي. لقد كان سبباً في أكبر عملية فساد اجتماعي عرفها العراق الحديث.

الحصار كان عنصراً من العناصر الأساسية التي ساهمت في تدمير لحمة المجتمع العراقي. والأحزاب السياسية المعارضة التي جاءت مع قوات الاحتلال ذات ولاءات وانتماءات مختلفة. وهذه الحزبية في معظمها فئوية وليست وطنية، تقوم على أساس الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي، والانتماء الآخر انتماء مصلحي، تربطهم مصالح كبيرة مختلفة. مثلاً، التجار والملاكون لهم طموحات تختلف عن الطموحات التي تمثلها الأحزاب السياسية الشيعية والأحزاب القومية الكردية، والأحزاب القومية العربية، وحزب البعث. . . . وهناك مجموعة من العسكر وخاصة الضباط. . . . ومجموعة أخرى من البورجوازيين العراقيين الذين يملكون المال والثروة والنفوذ.

عندما عاد بعض هؤلاء إلى العراق، كل واحد منهم لجأ إلى شريحته. وبدلاً من أن يتوجهوا إلى العراقيين جميعاً، إلى العراق كوطن وكدولة، عاد كل واحد إلى أهله وفئته التي خرج منها، ووجد العراقيون أنفسهم أمام تعددية فئوية لا تعددية وطنية. الأحزاب الكردية مواقفها معروفة ويعلن عنها باستمرار في السابق والآن،

وهي تعمل من أجل استقلال كردستان. ولكن إذا أرادت أن يبقى الوطن موحداً فلا بد أن تعيد التفكير في رؤاها المستقبلية لتفكر في العراق الموحد. وإذا أرادت هذه الأحزاب أن يتولى أحد أفرادها مسؤولية في الدولة أو أي وزارة أو قيادة الجيش، فلا بد أن يفكروا على أساس أنهم عراقيون وليسوا أكراداً فقط، وهنا لا أنكر على أحد انتماءه القومي فهذا حقه الطبيعي. كما هو الأمر بالنسبة لبعض الأحزاب الشيعية التي تفكر تفكيراً طائفياً، وهذا الأمر ينطبق على المتعصبين من أحزاب الطائفة السنية. فإذا كانت أية جهة عراقية تريد أن تتحمل مسؤولية في قيادة العراق كلاً أو جزءاً، وهذا حقها الطبيعي، فعليها أن تفكر تفكيراً وطنياً، وأن تترك خلفها التفكير الطائفي البحت، ويجدر بها بالتالي أن تفكر في العراق العربي المسلم الموحد، ثم تأتي الخصوصية، وتفرض احترامها على الآخرين. وكذلك ينسحب الأمر على الأحزاب الأخرى التركمانية والآشورية والكلدانية والأمر نفسه بالنسبة للأحزاب القومية العربية.

في تقديري أن القادمين من الخارج عندما عادوا ذهب كل منهم إلى أصوله وتمترس خلف الأهداف السياسية التي من أجلها وُجد حزبه. في هذا التشتت يضيع الوطن، وعليه لا بد أن يتوحد الجميع من أجل قضية الوطن التي يمكن أن نحصر برنامجها باستقلال العراق وسيادته وعدم السماح للآخرين بالتدخل بشؤونه الداخلية، ثم ببناء العراق الديمقراطي الذي يقوم على الانتخابات الحرة النزيهة، مع احترام كامل لحقوق الإنسان والأقليات والطوائف التي يتكوّن منها المجتمع العراقي.

يضاف إلى ذلك كله احترام مبدأ سيادة القانون الذي لا يفرّق بين مواطن وآخر. . . بعد الانتهاء من تثبيت هذه «المبدئيات» تأتي الخصوصيات. أولاً، يجتمع الكل على جسم واحد من الأهداف والمبادئ، ثم يتفرعون إلى الخصوصيات. والمفروض ضمان احترام هذه الخصوصيات، وهو أمر لم يكن يحدث في السابق، لأن النظام السابق كان يقوم على أساس الحزب الواحد الذي يفرض نفسه ولا يعترف بالآخر. .

□ ويحاول تذويبهم...

ولم يكن هذا في مصلحة العراق مطلقاً، فالأقليات موجودة في كل مكان في

العالم. احترم هذه الأقليات تحترمك. إذا لم تحترمها ولم تلب مطالبها وحاجاتها في ممارسة لغتها واحترام طقوسها الدينية، فقد تسعى، على كره منها، إلى التفتيش عن فضاء أرحب يوفر لها حرية الإيمان والمعتقد. هذه الأقليات نفسها هي مصدر غنى وإثراء للمجتمع أكثر من أي شيء آخر، وعندما تلبي طموحاتها المشروعة في إطار المساواة أمام القانون فلن يعود لديها سبب للتفكير في الهجرة ولا في الانفصال.

العامل السلبي الآخر هو وجود جسم غريب محتل يحاول أن يستفيد من هذه التناقضات ويوظفها لمصلحته ولتحقيق أهدافه. الجسم الغريب لم يأت من أجل الأحزاب، ولا من أجل الشعب العراقي، الغريب لديه أهداف بعيدة تصب في استراتيجيته الكونية، ويحاول أن يلعب على هذه الخصوصيات وأن ينفذ منها، ولذلك بدأ «يلعب» معهم: يوم لمؤتمر الأحزاب التي جاءت من الخارج، ولما رأى أن هذه الأحزاب ليس لديها خلفية تساندها ولا تأييد شعبي واسع، عاد إلى عراقيي الداخل فأخذ منهم عينات كانت تعاني من النظام، ولكنها لا تتطابق بالكامل مع الأحزاب التي جاءت من الخارج. ثم اضطر إلى اللجوء إلى شيوخ العشائر. .ثم انتهى إلى الاعتماد على حلفائه الذين قدموا مع قواته.

بدأ المحتل يلعب لعبة منظمة على وتيرة الخلافات الموجودة في داخل العراق، على الموزاييك العراقي الطائفي والقومي وغيره، وانتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من حالة الفوضى الآن. كل واحد يريد أن يصبح رئيساً، وكل حزب يريد أن يكون هو القائد. استولوا على وزارات الدولة وعقاراتها وجعلوا منها مقرات للأحزاب، بدلاً من أن يفكروا أن هذا العراق عراق الجميع وليس عراق هذه الفئة أو تلك، الجميع لهم حصة في كل ذرة من ذرات تراب العراق. وكان على الجميع أن يعتبروا أنفسهم خداماً لهذا المجتمع، لهذا العراق الذي يريدون أن يبنوه على أساس الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

هذا الأمر، بعد مرور سبعة أشهر على احتلال العراق عسكرياً، ما زال الكل يعتبر نفسه هو المؤهل لقيادة العراق، هو الذي يجب أن يكون السيد المطاع في العراق. وإذا استمر الأمر على هذا المنوال فلن يتقدم العراق إلى الأمام ولا خطوة احدة، في وقت يحتاج فيه العراقيون إلى أية بارقة أمل في الأمن والحياة الأفضل

وبما أن الأميركيين جاؤوا «محررين»، إذاً، يجب عليهم أن يعملوا على توحيد الجهود من أجل بناء العراق القوي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً لكي يفرض نفسه ويؤدي رسالته بين دول العالم الأخرى كدولة ذات حضارة حية قادرة على أن تستمر في تقديم رسالتها باتجاه المستقبل، وتساهم في بناء الحضارة الإنسانية. ألم يأتوا من أجل الحرية والديمقراطية؟

العراق الآن لا يمكن أن نصفه بأنه دولة مستقلة. هو دولة ناقصة السيادة. عراق بدون حكومة ولا نظام ولا أمن ولا مؤسسات ولا خدمات. وهذا كله لا يبعث على التفاؤل، وبدلاً من أن يدفع ذلك العراق إلى الأمام، سحبه إلى الخلف، إلى ما قبل مرحلة صدام بكثير، لأن النظام السابق كان يفرض ما يريده بالقوة. الآن لا يوجد نظام ولا توجد دولة بل فوضى وقوات احتلال تفرض ما تريده بالقوة كما كان الأمر سابقاً. وهذا ما تريده وتتمناه بعض الجهات التي لا تريد للعراق مستقبلاً زاهراً بل مستقبلاً تمزقه الصراعات، لا تريد للعراق أن يبقى كياناً واحداً ويفرض نفسه من جديد على المنطقة. هناك دول جوار لا تتمنى للعراق أن يكون بلداً موحداً متماسكاً وقوياً ومتقدماً صناعياً وثقافياً واقتصادياً، حرصاً على مصالحها وعلى أحلامها وطموحاتها التاريخية أو بقصد الانتقام.

□ أبعاد هذا التفتت العراقي هي إنشاء دويلات صغيرة داخل العراق قد تتخذ أسماء جديدة يغيب عنها حتى اسم العراق.

مستقبل العراق في واحد من احتمالين، الأول: أن تعيد الأحزاب السياسية النظر في مناهجها وتغير سلوكها وفلسفتها وسياستها. فبعد أن كانت معارضة وتعيش في بلاد الشتات، عادت إلى العراق وهي تمتلك ناصية العراق اليوم مع الولايات المتحدة الأميركية الدولة المحتلة، وعليها أن تفكر بحكمة في تحرير بلدها من الأجنبي الذي جاءت معه. هذا الاحتمال موجود لكن التصرفات التي نشاهدها لا تعطينا الأمل بأن المجموعة القابضة على السلطة اليوم من العراقيين بمساعدة القوة الأميركية سوف تستعيد منطق الوطنية العراقية لتنطلق بالعراق في طريق السلامة في مستقبل منظور. إنما الأمل ما يزال موجوداً بأن تتغيّر، آخذة بعين الاعتبار المصالح الوطنية العليا، وليس مصالحها الذاتية. العراقيون على استعداد لأن يقبلوا بحكم أية جهة عراقية تعمل على طرد المحتل وأن يثبتوا أنهم يختلفون عمن سبقهم

في النظرة إلى مستقبل العراق والى الوحدة الوطنية وإلى انتماء العراق الجغرافي والقومي، علماً أن العديد من الأحزاب على الساحة العراقية هي قطرية إقليمية جهوية، يكّن بعضها العداء للعروبة ولا يؤمن بانتماء العراق اليها. وهناك تصريحات تصدر عنهم بين الحين والآخر تعطي الانطباع بأن قسماً منهم انتماؤه جغرافي أو عرقي ويميل إلى بلدان الجوار، وقسم آخر ينتمي إلى بلدان ما بعد الجوار وقسم ينتمى إلى الوطن.

العراق الآن، في حالة ضياع وعدم استقرار، ونأمل بأن تستفيق هذه الجهات وتنتبه إلى حقيقة الوضع الجديد وتتعامل معه بما يفيد المصلحة الوطنية.

الاحتمال الآخر أن تبقى هذه الجماعات التي تتعاون مع المحتل على غيّها وتستمرئ الاستعمار وتقبله وبالتالي تعيش على ما يؤمّن مصالحه. وهنا فإن من يفكر سياسياً وعقلانياً لا يمكنه أن يقتنع بأن الأمر سيدوم، لأن الوطنية لا تغيب طويلاً وعادة ما تعود بسرعة، والطبيعة تغلب التطبع. والوطنية هي الطبيعة عند العراقيين وهي الانتماء إلى الوطن والابتعاد عن الأجنبي. لا بل يوجد عداء تاريخي معه. ولا أستبعد أن ينهض العراقيون مجتمعين ضد المحتل وضد من يناصره على حساب كرامة وسيادة شعبه.

هنا الخوف من أن يلجأ المستعمر إلى تقسيم العراق لتسهل السيطرة عليه، خاصة وأن لديه جهات عراقية وغير عراقية تناصره وتؤيده في هذا التوجه. وهذا يعني قيام دويلات على أساس العرق أو الدين أو المذهب. وهذه جريمة كبيرة بحق العراق ومستقبله. فقد لا يبقى شيء منه، خصوصاً وأن دولاً قريبة وبعيدة تنظر بعين الرضا إلى تجزئته وتحوله إلى مجموعة دول صغيرة، أملاً في ألا يشكل خطراً عليها في المستقبل.

هذا الاحتمال وارد، إذا لم يتمكن المستعمر المحتل من السيطرة على العراق الموحد القوي، سيسعى للسيطرة عليه كدويلات طوائف قد ترتبط فيما بينها بنوع من أنواع الاتحاد. إلا أنها ستكرس الانفصال والتفتت أكثر مما تكرس الوحدة. وما ظاهرة رفع الأعلام الإقليمية بدلاً من العلم القومي الوطني إلا إشارة واضحة في اتجاه التفتيت والتشرذم. ومن الطبيعي أن يجد هذا التصور «الاتحادي» صدى في المنطقة العربية المشرذمة أصلا لا بل سيكون هو الواقع الجديد للمنطقة التي لا يراد

لها أن تكون عربية بل ذات هوية مصطنعة اسمها الشرق أوسطية تدخل فيها إيران وتركيا وحتى أفغانستان، ومن يدري أذربيجان ربما، وفي مرحلة لاحقة غير بعيدة «إسرائيل» وهو بيت القصيد.

□ في حديثك عن الاتحادات، هل تتصوّر أنه يمكن أن يقام نوع من الفدرالية في العراق، لا سيما إذا لاحظنا التحرك الكردي في الشمال؟

هذا ما يطالب به الأكراد وبعض الأحزاب التي تعمل مع الاحتلال وفي ظلّه، خصوصاً وأن هذه الأحزاب التقت في مؤتمرات عُقدت في أربيل وفي لندن وفي واشنطن وفي طهران وفي الناصرية. وقد قبلت بالصيغة الفدرالية على أساس أنها تؤمّن خصوصيات المجتمع العراقي المتنوع الأعراق والطوائف.

إن الاتحاد الفدرالي بالنسبة للعراق هو طريق للانفصال وليس طريقاً للتوحد. فلو كان العراق مجموعة من دول أو دويلات قائمة تربطها مصالح وقيم وتقاليد وأعراف وترغب في التوحد على أساس فدرالي فهذا مقبول والتاريخ يعطينا أمثلة عديدة. لكن دولة مركزية تتحول إلى دولة فدرالية، يعني أن أجزاء من هذه الدولة، تضع في أجندتها أنها ترغب في أن تكون دولة مستقلة وتتصرف على هذا الأساس. إذن هذا الاتحاد الوليد هو مشروع للانفصال وليس مشروعاً للوحدة الوطنية. أما العذر الذي استندت إليه هذه القوى السياسية بمطالبتها بالانفصال أو بالاتحاد الفدرالي فهو احترام مصالحها وخصوصياتها. إن هذه المصالح والخصوصيات يمكن أن يؤمّنها نظام دستوري ديمقراطي ليبرالي يقوم على أساس التعددية، والانتخابات الحرة واحترام حقوق الإنسان. هذا هو الطريق الذي يضمن لجميع القوميات والأعراق والأديان والمذاهب والطوائف خصوصياتها. وعندئذ، لا نعود بحاجة إلى دولة فدرالية، وإنما نكون بحاجة أكثر إلى لامركزية إدارية تقود إلى احترام للقانون والتطبيق السليم له على يد حكومة منتخبة. والأقليات وكل المجموعات التي يتألف منها الشعب العراقي ستكون ممثلة بعدالة في البرلمان وفي الحكومة وفي كل أنشطة المجتمع وفعالياته.

هذا هو طريق تأمين مصالح الأقليات وخصوصياتها وليس طريق الفدرالية. الاتحاد الفدرالي بالنسبة للعراق طريق للانفصال وليس طريقاً للتوحد. والتمسك بصيغة الفدرالية، في اعتقادي، فكرة أُوحيت إليهم من أجل أن يضعفوا العراق

ويتركوه دائماً مهدداً بالتفتت وبالتالي أن يحكموا قبضتهم عليه، وأكثر الدافعين إلى هذه الصيغة إسرائيل لكي تتمكن منه بعد إضعافه وكذلك دولة الاحتلال. فسياسة فرق تسد هي التي يقوم عليها أي استعمار وأي احتلال.

□ لماذا أُوحي إليهم؟ يجب ألا ننسى وألا نتجاهل الواقع على الأرض. والواقع أن هناك دولة كردية قائمة وفاعلة وتتمتع بكل مظاهر السيادة والاستقلال، فيها حكومة وبرلمان ومجالس بلدية منتخبة ومؤسسات، ويسود فيها قانونها، وعندها لغتها الكردية وعلمها، ولا أدري ما إذا كانت تدرّس اللغة العربية أم لا. وما تتكلم عنه لم يعد مشروعاً للمستقبل، إنه واقع موجود وحيوي ويعطونه نموذجاً للاحتذاء.

لا أعتقد بأن في كردستان العراق نموذج الدولة الديمقراطية المنشودة. فهناك في الحقيقة دولتان متنازعتان لكل منهما رئيس وبرلمان ووزراء وهما بعيدتان حتى عن صيغة الاتحاد الفدرالي. فأين هذه الدولة الكردية التي تشير إليها. ولنفرض جدلاً أن هناك صيغة ديمقراطية ما هناك، فلماذا لا تعرض على الشعب العراقي مع صيغ أخرى بديلة وهو الذي سيقرر النظام الديمقرطي الذي يرغب السير فيه مع ضمان وحدة العراق الإقليمية التي أعلن الجميع التمسك بها. أما إذا كان الأكراد يريدون الاستقلال عن الوطن الأم، بغض النظر عن إمكانية تحقيقه أم لا في الوقت الحاضر للأسباب المعروفة، فهذا شي آخر، ولكن يجب ألا يعملوا على تجزئة وتشظية العراق العربي ويجب أن تنتبه الجامعة العربية والدول العربية فالعراق والشعب العراقي أمانة في أعناقها ما دام الاحتلال قائماً، ويجب عليها رفع صوتها وفضح المؤامرة التي تحاك ضد المنطقة العربية كلها. فما يحصل في العراق ليس إلا مقدمة لإنجاح المشروع الشرق أوسطي المشبوه.

□ لا يحاول الأكراد فرض توجهاتهم بالقوة، يحاولون حتى الآن، بالطرق السياسية، بالحوار، بالنقاش، بالتفاهم....

هذا مشروعهم، يصرّون عليه ويؤكدونه في كل مداخلاتهم وبياناتهم ومؤتمراتهم، ولكنه لن يلقى قبولاً من المخلصين العراقيين الذين يؤمنون بوحدة العراق وبمستقبله موحداً، وطريق صناديق الاقتراع يجب أن يظل السبيل الوحيد لتحديد اختيارات الشعب العراقي.

□ **هذا حقهم، ما دامت المطالبة في إطار القانون. الاختلاف في الرأي مشروع ومقبول شرط أن يبقى في إطار القانون. لا بل هذا شرط من شروط الديمقراطية. وخطورة الوضع في العراق أن الأحزاب التي لم تتوصل حتى الآن إلى الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية، ماضية في الاصرار على مطالبها، بعد أن «أقام الأكراد دولتهم» في شمال العراق، لأنهم يخشون، إذا تنازلوا عنها وعادت المركزية إلى دولة العراق فقد تغيب الديمقراطية عندئذ، وتبدأ تجربة مريرة جديدة وقد تصل إلى حد إعلان الحرب.**

اعتراضي أنه لا يمكن أن تفرض جهة ما رأيها مستغلة الظروف غير الاعتيادية التي تمر بها البلاد. يجب ألا نخدع أنفسنا، سيكون المشروع الفدرالي طريقاً للانفصال لا للتوحد. أنت تريد حقوقك كاملة، وهذا حقك، لماذا لا تضعها في قانون؟ يصوّت عليه الشعب، وإذا لزم الأمر يستفتى المواطنون ويوافقون عليه أو لا يوافقون. برأيي، أن المقصود ليس استقلال المنطقة الكردية، المقصود تجزئة العراق.

في كل الأحوال سيكون لدول الجوار الجغرافي رأي هام حتى في حال موافقة الشعب العراقي المسلوب الإرادة.

□ **تتساءل لماذا، وبكثير من الدهشة! وكأنك تجهل أو تتجاهل أن هناك اختلافاً جوهرياً وهو الاختلاف في القومية واللغة. الشعب الكردي جزء من العراق، لكنه شعب عنده تاريخ ولغة وثقافة وتقاليد. عندهم مبررات سياسية نتيجة للتجارب التي عاشوها حتى الآن...**

هل تريد أن تقول إن الأكراد يرغبون في الانفصال عن العراق؟ في كل الأحوال لست ممن لا يحترمون القوميات الأخرى وخصوصياتها إذا ما أردت أن تحترم قوميتي وخصوصياتها. التعصب القومي لا يولّد إلا تعصباً مثله.

□ **حتى الآن هم يقولون: لا! نكتفي بالفدرالية.**

عليهم أن يفصحوا عن ذلك. على الشعب الكردي أن يقول ماذا يريد. لأنه لا يجوز أن تكون مطالب الشعب الكردي مشروعاً لتدمير العراق كله. الفدرالية هي وجهة نظر كردية، علماً أن الأكراد كانوا طوال عمرهم مندمجين مع العرب ومتحدين معهم وقريبين منهم، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء خصوصيتهم التي كانت

موجودة ولا تزال. والعراق أول من اعترف باللغة الكردية لغة رسمية، وأقام لهم مدارس وجامعات وتلفزيوناً وصحافة بلغتهم وشرع للحكم الذاتي للأكراد.

□ والعراق أيضاً هو الذي جرد عليهم الحملات العسكرية وأرسل إليهم الطائرات في أعالي الجبال واضطهدهم ولم يساو بينهم وبين العرب في الوظائف ولا في الحقوق والواجبات... وهم دائماً موضع شبهة واتهام...

هذا الموضوع لا أستطيع ولا أريد أن أسقطه، ويجب على كل منصف أن يعترف بما قد حصل فعلاً وأن يستفيد الجميع من الدرس ولملمة الجراح ما أمكن من أجل المستقبل والأجيال القادمة. ما أريده للأكراد هو أن لا يتحولوا إلى حصان طروادة في المجتمع العراقي. فإما أن يكونوا جزءاً من هذا المجتمع أو أن يأخذوا طريقاً آخر.

أنا أحترمهم وأتعاون معهم باعتبارهم جزءاً من الشعب العراقي وأتعامل معهم في إطار الدستور، ولكنني لا أريدهم أن يكونوا أداة لتقسيم العراق وتدميره. فإما أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من العراق أو يكونوا خارجه وغير ذلك من مشاريع هو تأسيس لتفتيت العراق.

موضوع أن يكونوا مع وحدة العراق إقليماً وشعباً ودولة، فهذه أمنيتي، لأنهم إخوتي وقد عشنا معاً على مرّ التاريخ، وكنا مجتمعاً واحداً. والامبراطوريات التي قامت في العراق عشناها معاً بأمجادها وهزائمها، بأفراحها وأتراحها. وكانت دائماً عراقية، وعلى مر التاريخ استمد العراق قوته من تفاعل العبقريتين العربية والكردية وانصهارهما في كيان واحد. لم أسمع في يوم من الأيام أن دولة كردية أو مملكة كردية أو إمارة كردية قامت هنا، (إلا لسنوات معدودة) كان الأكراد موجودين هنا دائماً لكن كجزء أساسي من تكوين العراق الجغرافي السياسي.

أنا كمواطن عراقي، لي الحق بأن أبدي رأيي. أنا مع ما يقرره الشعب الكردي، لكنني لا أريد أن يكون انفصاله هو النموذج الذي يحتذى به في بقية المناطق العربية. لا أريد أن يكون الموضوع الكردي هو السبب في تدمير العراق وتجزئته وينعكس مستقبلاً على الأمة العربية التي أؤمن بضرورة وحدتها.

فإذا كانوا هم سبباً في التوحيد، نبقى كما كنا على مر التاريخ، أما إذا أرادوا

أن يكونوا سبباً في التجزئة والتقسيم فهذا دور لا أتمناه لأحد. إني أحبهم كفاية كي أقول لهم إنهم أهم بكثير من الدور الثانوي والمؤذي الذي يرسمونه للعراق. وأقول لهم إن الاتحاد الفدرالي الذي يشجعونهم عليه هو طريق مستقبلي للتجزئة.

لماذا يبقى العراق محل تهديد دائم؟ من الآن، فليأخذ كل واحد طريقه، إذا كان هناك طريق آخر غير طريق الوحدة الوطنية العراقية. أنا أحترم كل الخصوصيات، الخصوصيات القومية فيما يتعلق بالأكراد والتركمان وكذلك الخصوصيات الدينية والطائفية للآخرين. ويجب ألا ينسى الأكراد والآخرون أن في الانقسام والانفصال متاعب وعراقيل ومخاطر تبدأ بتحديد المنطقة الكردية ولا يعرف أحد أين تنتهي: ما هي هذه المنطقة؟ أين حدودها ما مصير المدن والقرى المختلطة؟ المشكلة ليست فقط بين العرب والأكراد إنما كذلك بين التركمان والأكراد.

وهذه المشكلة ستظل قائمة ما دام العراق موجوداً. الطريق الوحيد للعرب والأكراد هو دولة ديمقراطية وحرية وتعددية قومية وطائفية ودينية واحترام حقوق الإنسان في العراق الموحد. عراق تحكمة اللامركزية الإدارية والحكم الذاتي، وليس الاتحاد الفدرالي، لأن هذا الاتحاد عندما يناقش في إطار دولة موحدة يكون طريقاً للانفصال، وعندما يناقش لتوحيد دول متعددة في إطار دستوري ونظام قانوني واحد فهو توجه توحيدي. في حالة العراق الاتحاد الفدرالي هو تجزئة. وهو بمثابة وضع قنبلة موقوتة في جسم العراق. لأن الأكراد متى رأوا أنه آن الأوان لهم وأن الظروف مؤاتية، لإعلان دولتهم فسيعلنونها، رضي الآخرون أم لم يرضوا.

فإما أن نكون عراقيين جميعاً، منذ الآن، والكل جزء من كل، أو أن تعلن كل فئة ما تريده ونترك الشعب العراقي يحسم قراره ويتحمل كل واحد مسؤوليته.

□ هذا بالنسبة للأكراد. وطريق التجزئة التي تخشى أن يكون الأكراد هم رواد السير فيها، عندك هناك على الأقل دولتان تهددان باتباع النموذج الكردي.

هذا خوفي أنا، حين أقول إن الفدرالية قد تكون الطريق إلى الانفصال. وأخشى ما أخشاه أن نذهب من الانفصال العرقي إلى الانفصال الطائفي والمذهبي. وهنا تكون الكارثة مضاعفة. هل يمكن أن تتصور دولة على أساس طائفي في

العراق؟ دولة سنّية ودولة شيعية؟ وكلهم ينتمون إلى العشائر العربية ذاتها ولهم ذات الامتداد العرقي، وهم موحدون في الانتماء العرقي والديني وفي التاريخ.

لكن طبعاً هناك دول مجاورة تحاول أن تستفيد من هذا الوضع. يمكن أن تستفيد دول مجاورة من قيام دولة شيعية في جنوب العراق من أغنى دول العالم بالنفط. وتصوّر أن تقوم دولة سنية في وسط العراق وشماله، بحسب الامتدادات. هناك مشاكل في المدن. المجتمع واحد، مجتمع عربي لكنه موزع طائفياً، فكيف تستطيع أن تفصل السكان وكيف تتعامل مع هذا التقسيم في بغداد وفي المدن الأخرى؟ الموصل والبصرة فيها أقليات عرقية ومذهبية... العراق سيجد نفسه على كف عفريت إذا فكرنا بدول مذهبية أو عرقية. وهذا الوضع تفرح به إسرائيل كثيراً.

كنا نتحدث عن سايكس ـ بيكو جديدة، إذا ما جزئ العراق. هذا هدف موجود عند الولايات المتحدة وبريطانيا، وإسرائيل سُتعمم هذه التجربة وستطال دولاً عربية أخرى. الدول الصغيرة ستقسم إلى دول أصغر والدول الكبيرة سوف تقسم إلى دويلات. وندخل مرحلة جديدة تغرق الجميع في مستنقع التجزئة والتفكيك، والمنازعات وعندئذ، يسهل التفرّد بنا وتدول دولتنا وتذهب ريحنا.

أين هو النموذج الطائفي الذي يريد البعض تطبيقه في العراق في أية دولة في العالم، في الهند أم في فرنسا أم في ألمانيا أم في إيران أو تركيا، وهل توجد حصة للسود أو للإسبان أو غيرهم من الأقليات الكبيرة جداً مثلاً في الولايات المتحدة؟

□ كل دول الجوار تعارض قيام جمهورية كردية مستقلة. وهذا سبب يحث الأكراد على التفكير كثيرا في مشروع الدولة المستقلة ويدفعهم إلى البقاء في العراق. ولا شيء يدل على أن ذلك مستحيل. وقد يقبلون البقاء ولكن في إطار دولة فدرالية. قد يكون الحل الفدرالي، في النهاية، هو السبيل إلى الحل الأقل سوءاً.

يجدر بكل دولة أن تأخذ بالاعتبار دول الجوار في رسم سياساتها واستراتيجياتها ولا يمكن أن تعزل نفسها عن محيطها الإقليمي أو عن محيطها الدولي، وخلاف ذلك سيكون توجهاً سقيماً، سيقود إلى تحجيم الدولة وعزل حركتها الطبيعية مع محيطها الجغرافي، والتهديد واستخدام القوة لا يغير من الأمر شيئاً في الأمد البعيد، إذ قد تنجح دولة ما في فرض سيطرة من نوع ما لفترة قصيرة

لكنها ستخسر كثيراً مستقبلاً. إذن وجود علاقات جوار طبيعية أمر أساسي لا بل وجوهري لكل دولة تنشد السلام والتنمية. وبالنسبة للعراق، علاقات طبيعية مع إيران بحكم الجوار الجغرافي وبحكم وحدة الدين هو أمر على درجة كبيرة من الأهمية. ويجب أن نقبل بوجود حركة سكانية بين العراق وإيران. ثمة عراقيون يذهبون إلى إيران وإيرانيون يأتون إلى العراق. ولكن دون أن يستخدم هؤلاء أو أولئك لتحقيق منافع سياسية لهذه الدولة أو تلك. والأمر ذاته بالنسبة إلى تركيا. لذلك يجب أن تبنى علاقات العراق الطبيعية مع الجوار على أساس المصالح المشتركة، أكانت سياسية أم ثقافية أم اقتصادية. والعراق يجب أن يمتد اقتصادياً إلى هذه الدول والعكس صحيح. ولكن يجب على جميع دول المنطقة أن تنزع من تفكيرها المطامع الإقليمية والمصالح السياسية والطائفية البغيضة الضيقة، وأن يكون التعامل على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإقامة علاقات متكافئة متطورة لمصلحة البلدين ومصلحة المنطقة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وسياسي، عندئذ تزول عقدة الأمن والخوف لدى الجميع.

كما يجب على هذه الدول ألا تنسى مطلقاً أن امتداد العراق الحيوي هو امتداد عربي، وعليها أن لا تكون معوقاً من أن يتجه العراق هذا التوجه من خلال ما لديهم من علاقات مع تجمعات سكانية في العراق، أو من خلال استغلال مذهب معين بحيث تصبح هذه الأقليات حصان طروادة في العراق لمنعه من التحرك باتجاه امتداده الطبيعي في الوطن العربي. فالعراق كان عربياً على مرّ التاريخ. ولا يجوز لقيادات سياسية في أي منطقة من العراق، أن تعمل على تغيير هويته أو أن تكون السبب في تقسيم العراق إلى دويلات طائفية. فللجميع حقوقهم في إطار احترام وحدة العراق وسيادته، وفصل أي جزء من العراق سوف يخلق حالة شك وريبة بين أبناء المجتمع العراقي الآخرين. فإما أن نكون عراقيين موحدين، أو لا نكون. وبالتالي يجدر بنا أن نعرف الصورة الواضحة لمستقبل العراق من الآن حتى لا نقع في الإشكال السياسي الذي وقع فيه العراق مع الأكراد منذ ما قبل تشكيل الدولة العراقية وحتى يومنا هذا. إشكالات الأكراد ليست مع صدام حسين فقط، فقد بدأت منذ نشوء الدولة العراقية وحتى الآن، والأصابع الأجنبية كان لها دائماً شأن خطير في زرع بذور التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

في كل الأحوال وحتى ونحن نحاول تحليل هذه الأمور أود أن أقول بإنه ليس

عندي شك بأن جميع العراقيين يعرفون جيداً مخاطر التوجهات الطائفية ويعرفون ماذا يعني تجاوزها، خاصة وأن الكلام عن فصل سني شيعي في العراق هو أمر مرفوض بشكل قاطع بين العراقيين ولن يحصل أبداً مهما حاول أعداء العراق عمله باتجاه تكريس الطائفية تحقيقاً لمصلحتهم.

□ عاد رجال الدين بقوة أكثر مما كانوا فيها قبل الاحتلال، وظهرت تيارات دينية قد تتحول إلى أحزاب. ما هي رؤيتك لدور رجال الدين في العراق اليوم؟ هل تعوّل عليهم، أم بالعكس تخشى من أن يكونوا السبب في تطرف أو في التشجيع على انشقاق وتعميق الشرخ في داخل المجتمع العراقي، الذي بات شديد الحساسية، إن لم يكن سريع العطب، بسبب المحن التي نزلت به والأعباء التي أُلقيت على كاهله؟

موضوع الدين في العراق معقد ومركب، خصوصاً وأن المجتمع العراقي غني بمسلميه ومسيحييه، ومع ذلك لم نسمع عن مشكلة طائفية حادة في تاريخنا الحديث إلا بعد أن خلقت الطائفية السياسية إذ لم تكن التعددية الطائفية مشكلة سياسية. السنّة والشيعة في العراق عائلة واحدة على مرّ الأيام، ولم تحدث أزمة من الناحية العقائدية. لكن الاختلاف الفقهي يحصل وحصل في أوقات عديدة في تاريخ العراق ويمكن أن يكون مصدراً لإثارة النعرات الطائفية لأهداف سياسية ولكن ذلك لم يحدث بين أبناء المجتمع العراقي، فلم تحدث أزمة دينية أو مذهبية على حد معرفتي مطلقاً على مرّ التاريخ. في إطار العقيدة الواحدة توجد اختلافات فقهية بين المذهبين الشيعي والسني وهي مرشحة لأن تكون خطرة، إذا ما استغلت لأهداف سياسية. ولكن منذ قيام الدولة العراقية الحديثة منذ 1921، في العهد الملكي كانت التعددية الطائفية موجودة ويحسب لها حسابها في إطار موازنة معروفة ولكنها لم تكن مصدر تهديد على وحدة الإقليم العراقي ووحدة شعبه.

□ كنا نتكلم عن رجال الدين...

العراقيون شعب متدين. والدين لم يكن في يوم من الأيام سبباً لشق وحدتهم السياسية. وكان العديد من الأحزاب العلمانية والقومية كحزب البعث والحزب الشيوعي والقوميين العرب وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وعدد من الأحزاب الملكية تضم في صفوفها عراقيين من كل الأديان وكل المذاهب. طبعاً،

هناك أحزاب إسلامية شيعية كحزب الدعوة وحزب الله، بالإضافة إلى تجمعات مسيّسة تنتمي إلى الشيعة.

في الطائفة السنية يوجد حزب التحرير والإخوان ولكن يبدو لي أنه ليس لهم تأثير في السكان السنّة كتأثير الأحزاب الشيعية في أهل الشيعة. هذا الأمر لا يزعج إلا إذا استُغل لتحقيق أهداف سياسية مبنية على أساس طائفي. أما أن هذه الأحزاب تريد أن تدافع عن خصوصيات الفئات التي تنتسب إليها فهذا أمر لا يضر بشيء. بل على العكس لا سيما إذا كانت مصلحة الوطن العراقي والشعب العراقي كله هي العليا، وهو شعب مسلم بأغلبيته الكبرى.

أعرف أن هناك ضغطاً كبيراً ورقابة شديدة مارسها العهد السابق بحق الأحزاب الشيعية وكذلك الأحزاب السنية مما اضطر العديد من أبناء الشيعة والسنة، المسيّسين وغير المسيّسين إلى مغادرة العراق، هرباً من المصير السيئ الذي كان سيلقاه من يُلقى القبض عليه. طبيعة النظام ليست ديمقراطية ولا تسمح بأحزاب معارضة، لا من جانب السنة ولا من جانب الشيعة. كان المصير ذاته ينتظر أعضاء حزب التحرير والإخوان المسلمين، كما هو الأمر بالنسبة لأعضاء الأحزاب الشيعية وكل من يعارض النظام.

كانت توجهات الدولة توجهات علمانية، لأنها تنتمي، على الأقل شكلاً، إلى فكر حزب البعث العربي الاشتراكي. وإن كانت في الفترة الأخيرة ولأسباب تكتيكية معروفة أخذت تتجه توجهاً دينياً. وأنا شخصيا لا أعتقد أن هذه «الردة» الدينية كانت مخلصة، إنما كانت لتحقيق أهداف سياسية، خصوصاً بعد أن بدأ نفوذ الرئيس صدام حسين ينحسر كثيراً داخل قاعدته المبنية على أساس فكر حزب البعث، الذي لم يطبّق أصلاً. كما توجه إلى العشائر لكي يكسبها وأثار النعرة العشائرية من جديد، وعمل على توسيعها وتكريسها في المجتمع العراقي بعد أن كانت قد اختفت تقريباً، ظاهرياً في الأقل، في السبعينات بين عامي 1970 و1979. لكن الحروب قد ساعدت هي الأخرى على إعادة الطائفية والعشائرية إلى المجتمع العراقي.

المجتمع العراقي مجتمع متدين وهناك أحزاب سياسية، قسم منها له علاقات مع دول أجنبية، وقسم آخر له علاقات مع دول عربية. واذا استغلت الأحزاب الدين لتحقيق أهداف سياسية، فإن ذلك سيقود إلى انقسام في المجتمع العراقي وتدمير

اللحمة السياسية العراقية والوحدة الوطنية. وأعتقد أن رجال الدين يمكن أن يؤثروا إيجابياً لتحقيق أهدافهم الدينية في إطار وحدة المجتمع ومستقبل الوطن. أما إذا كان تدخلهم لتحقيق أهداف انفصالية ولإنشاء دويلات طائفية أو مذهبية فمعنى ذلك أن الدولة الدينية سوف تقوم على جزء من الوطن. وإذا أردنا أن نقيم مجتمعاً دينيا يجب ألا ننسى هذه العناصر وأن نعي تمام الوعي أننا متجهون نحو الانقسام أكثر من توجهنا نحو التوحد. يجب أن نعلم أن الخطر العرقي القومي يقابله الخطر المذهبي الطائفي السياسي، وأن العراق لن يسلك طريق المستقبل إلا في إطار وطني، بعيداً عن المذهبية السياسية وبعيداً عن القومية العرقية. لا خيار لنا إلا بأن نعيش في إطار مجتمع موحد: عراقيون أولاً والأكثرية مسلمة، وهذا أمر واضح. العراق دولة مسلمة. الأغلبية فيها عرب فإذاً الاتجاه عربي. بالمقابل، التوجه الديني المتزمت والتوجه العرقي الانعزالي يشكلان خطراً على العراق. وهذان التوجهان الديني والعرقي كانا دائماً الورقة التي استخدمها الاستعمار، الإنكليزي ماضياً والأميركي حاضراً، لتحقيق أهدافه السياسية، ناهيك عن دول الجوار ومنها إسرائيل.

□ إذا راقبنا التطورات على الأرض داخل العراق نشعر أن هناك محاولات يقوم بها رجال دين من مختلف المذاهب والطوائف من أجل توحيد صفوف العراقيين. وقد تجلت هذه المحاولات بالدعوات التي وجهها رجال دين لهم وزنهم عند الطائفتين الشيعية والسنية. وذهب عدد من مشايخ الشيعة إلى جوامع سنية وعدد من مشايخ السنة إلى جوامع شيعية وأدوا صلوات الجمعة معاً.

سأكون في غاية السعادة إذا كانت هذه المحاولات نابعة من ضمير القيادات وإذا كانت تتجه نحو التماسك، وتعبر فعلاً عن رغبة الأحزاب الدينية السياسية. لا أعتقد أن هذا قد تحقق كما يجب حتى الآن، أو قد يكون حصل لأسباب طارئة بنت ظرفها. أنت تعرف أن رجال الدين، كل واحد منهم يقود طائفته، حتى ولو كان يتحدث عن الوحدة الوطنية. ولا أستبعد أن يصلّي السنة والشيعة في جامع واحد بل وأتمنى ذلك. وسيان عندي أن أصلّي في جامع شيعي أو جامع سني، علماً بأن اعداداً من المسلمين يصلون في أقرب جامع من مكان وجودهم أياً كانت هوية الجامع.

□ ولكن هذا حصل، وأمّ شيخ شيعي المصلين السنّة، وأمّ شيخ سني المصلين الشيعة. وقد تناقلت وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية خطبة الشيخ الكبيسي الذي قال: حيا الله وجه الشيعة.. بيّض الله وجه الشيعة.....

هذه محاولة صغيرة معزولة وبنت ظرفها لا بد من تشجيعها ولكن يجب ألا ننخدع، فمحاولات التكريس الطائفي موجودة في العراق، ونحتاج إلى قيادات وطنية حقيقية تنظر إلى العراق كوحدة متكاملة من شماله إلى جنوبه، من شرقه إلى غربه، ليس على أساس طائفي ولا على أساس عرقي، إنما على أساس وطني فيه للدين دور جوهري وفعال ومؤثر بحكم انتماء العراق إلى الدين الإسلامي، وإعطاء الحرية الكاملة للأديان والطوائف الأخرى أياً كانت. عند ذاك نطمئن إلى أن العراق يسير في الاتجاه السليم. ولن يتم ذلك إلا إذا وقفنا جميعاً بوجه التشرذم والتكريس الطائفي الذي يحاول أن يفرض نفسه على المسرح العراقي اليوم.

□ كيف تفسر أن المقاومة الآن هي في المناطق السنية وليس في المناطق الشيعية. هذا معناه أن هناك اتجاهات مختلفة في الرؤية إلى المستعمر الجديد.

أعتقد أن الهدف الأسمى الذي يجب أن يتوحد العراقيون حوله هو طرد المستعمر المحتل. فإذا ما توحدوا على أساس علاقة جديدة تبنى على قاعدة الانتماء إلى الوطن، بغض النظر عن الطائفة والدين عندئذ أطمئن وأقول إن العراق يسير في الاتجاه الصحيح. حتى هذه اللحظة، هناك تصريحات كثيرة ومواقف سياسية غير مطمئنة بتاتاً. أريد أن أطمئن إلى أن الشيعة والسنة مندمجون وعندهم هدف موحد هدف وطني، ولا يوجد هناك شيء اسمه شيعة وسنة إلا في إطار أداء الشعائر الدينية. عندما يتم التركيز على الشيعة والسنة تحقيقاً لأهداف سياسية فهذا يعني تكريس الطائفية السياسية في العراق، وهنا يكمن الخطر.

□ نتحدث عنها في محاولة لتحليل الواقع بهدف التحذير من الوقوع في المحظور.

هذا شيء جيد. لكن هناك مطالبات بإبادة عراقيين وقد ظهرت فعلاً أصوات تطالب بذلك وحدثت تصفيات عبثية لعناصر وطنية مخلصة، وكان الأجدر أن

نحتكم إلى الشرع في ظل غياب القانون أو ننتظر عودة الحكم الوطني والمحاكم الوطنية ليأخذ كل ذي حق حقه بموجب القانون.

□ وهذه الأصوات ليست هي التي تتمتع بالتأثير القوي في المجتمع الشيعي العراقي.

هذا ما أتمناه، لأن العراقيين هم من السنة والشيعة وسائر الأديان الأخرى على اختلاف مذاهبها. منهم متدينون ومنهم غير متدينين. وانتماؤهم الحقيقي هو للوطن وليس لشخص أو مجموعة. ولذلك، فالذهاب في الاتجاه الطائفي خطير جداً. وأعتقد أن مجرد وجود أحزاب بتسمية شيعية أو سنية أمر يشكل خطراً على وحدة العراق. لا اعتراض لدي على قناعاتهم الدينية بشرط ألا يؤدي إلى حصول شرخ في جدار الوحدة الوطنية العراقية. الأحزاب السنية والشيعية، وإن كانت هي حقيقة اجتماعية واقعة، عليها أن تكرس نفسها لخدمة الوطن وتأكيد وحدته. وإذا وضعنا جميعاً الوطن هدفاً فسوف نلتقي بالتأكيد. لأن الوطن يوحّد ولا يفرّق. الحزبية الطائفية تفرق ولا توحد. وسبيل صهر الطوائف والأحزاب السياسية هو العمل على استقلال الوطن وإعادة بنائه.

لا يضيرني في شيء أن تكون الأكثرية العراقية من الشيعة. لماذا؟ لأنهم عرب وانتماؤهم القومي هو انتمائي ذاته ولأنهم مسلمون وأنا كذلك. وإذا استلموا الحكم عن طريق صناديق الاقتراع لن يعترض أحد على ذلك فهذه هي لعبة الديمقراطية. المهم أن يكونوا وطنيين وأن يعملوا من أجل الوطن، وسيحاسبهم المجتمع على أعمالهم لا على طائفتهم. وإذا اتخذنا من هذا التوجه طريقاً لن يبقى مبرر لخطر أو لخوف. وعندما يعمل القياديون لمصلحة العراق والعرب والمسلمين وليس لمصلحة دولة معينة أجنبية، عند ذاك سيكونون موضع تقدير لا بل تقديس من قبل العراقيين جميعاً وليس من بعضهم. ولنا في تجارب الدول الأخرى نماذج يمكن الاحتذاء بها.

□ يجب ألا يغيب عن بالنا أن التجربة العلمانية التي خاضها العراق حتى الآن تعطي رجال الدين والمتدينين حجة للمطالبة بإقامة تجربة معاكسة. سيقول رجال دين: إذا كانت تجربتكم العلمانية قد أدت بنا إلى عودة المستعمر، دعونا نجرب بدورنا لنرى ما إذا كنا سنتمكن من إخراج المستعمر واستعادة استقلال العراق وسيادته.

إن وضع دستور دائم يصوّت عليه الشعب العراقي بكل حرية وليس في ظل حراب الأجنبي وفي ظل الخوف والعنف هو الذي سيضع الأسس الديمقراطية للحكم الوطني ويحقق ما تصبو إليه جميع الأحزاب الدينية والوطنية والقومية. نحن بحاجة إلى دستور يحترم إرادة الشعب العراقي ويعبر عن طموحاته كما نحن بحاجة إلى حكومة وشعب يحترم ويقدّر دستوره الذي وضعه لنفسه.

□ عدد ضحايا الحرب العراقية الإيرانية كان كبيراً جداً، وفي تلك الظروف الصعبة لم يظهر أي تردد، ولم يشب الشعور بالانتماء العربي عند الشيعة أي شائبة. إنهم وطنيون عراقيون وحريصون على انتمائهم العربي أكثر من أي شيء آخر.

دون الحديث عن الحرب العراقية الإيرانية، أسبابها وتداعياتها وما خلفته من مأسٍ وضحايا ودمار شمل الشعبين الجارين المسلمين في العراق وإيران؛ لا يمكن لأحد أن ينكر دور الشعب العراقي بكل فئاته في هذه الحرب. عندما تندلع الحرب، على الجميع أن يفكروا في كيفية الدفاع عن الوطن. وانطلاقاً من ذلك دافع الشعب العراقي عن وطنه كما دافع الشعب الإيراني عن بلده. هذا هو منطق الحرب. لذلك لا يمكن لأحد أن ينكر على شيعة العراق، كما يحاول البعض، دورهم الوطني والقومي الحاسم في جميع الملمات والحروب التي واجهت العراق عبر تاريخه الطويل ومنها الحرب بين العراق وإيران.

يجب أن ننظر إلى أن هناك أحزاباً سنية وأحزاباً شيعية وأن هناك أحزاباً قومية عربية وأحزاباً كردية وأحزاباً تمثل أقليات أخرى قسم منها كان ولا زال يرتبط بعلاقات مع دول أجنبية وقامت وتقوم بأدوار كل حسب قناعاته وعقيدته؛ والشعب العراقي في النهاية هو الحكم على من هو وطني ومن هو غير وطني والضوابط واضحة ومعروفة المعيار الوحيد فيها هو من يعمل لمصلحة الوطن ومن يعمل لمصلحة دولة أجنبية. لكن هذه الأحزاب كلها سوف تكون على المحك قريباً، ستدخل انتخابات وتعرض برامج وتستلم مسؤوليات حكم. عندئذ، نستطيع أن نتأكد من طبيعة النظام الذي تريد الوصول إليه والأهداف التي تريد تحقيقها. وإذا سمح لها أن تعبر عن نفسها أتمنى أن تصب برامجها كلها في الإطار الوطني. عندها ننتهي فعلاً من المرحلة الماضية، ومن امتداداتها التي تثير الشك. لقد تربينا على

الشك سنين طويلة، ولذلك لا نستطيع أن نعطي ثقتنا لمجرد أن الأول صرح والثاني أعلن والثالث أدلى. . .

ونتمنى أن تأتي الديمقراطية في أسرع وقت وتنظم الانتخابات ويفوز من يفوز ويستلم الحكم ويطبق برنامجه. عندئذ سيحكم الشعب العراقي. حتى الآن، لم نر إلا التهافت على السلطة والرغبة في السيطرة والحكم والانتقام وتحقيق أهداف ليست بالضرورة ناضجة بما فيه الكفاية كي تصب في المصلحة الوطنية. لم يعرف شعب ما في الماضي القريب والبعيد، مستعمراً ساعد مُستعمَراً على التخلص من نيره. لن نحكم من الآن على المستقبل، علينا الانتظار. والشعب يراقب عن كثب، لا سيما أولئك الذين يتعاونون مع المحتل ويحكمون من خلاله.

□ يحسن بالسنّة أن يضعوا أنفسهم مكان الشيعة ويتفهّموا وضعهم ولا يصدروا بحقهم أحكاماً نهائية لمجرد أنهم لجأوا إلى إيران. لا سيما وأن التاريخ العراقي الحديث برهن أنه لم يقع أي انقسام شيعي سني في العراق، أدى إلى شرخ ديني ووطني في العراق.

لا أختلف معك. إذا لم نقم بهذا، إذا لم يقم العراق بهذا نكون قد بقينا في إطار الايديولوجية ذاتها والفكر ذاته والممارسة ذاتها التي عشناها في أثناء التجربة المنصرمة التي تحكّم بها شخص واحد. المجتمع العراقي، بكل طوائفه وأعراقه، يجب أن يأخذ قراره ويحدد طريقه. وإلا لماذا نتحدث عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، والدولة العصرية؟ إذا لم يسمح بهذا لن يتقدم العراق خطوة واحدة.

أنا لا أختلف معك مطلقاً، ولذلك قلت إن علينا أن ننتظر. وحتى نصل إلى هذه المرحلة، أمامنا عقبة رئيسية، عقبة واقعية حقيقية هي الاستعمار المباشر الذي يجثم على صدور جميع العراقيين. على كل العراقيين سنتهم وشيعتهم ومسيحييهم وصابئتهم عربهم وأكرادهم، أن ينتبهوا لهذا الخطر الحقيقي. والشعب العراقي حتى يصل ويتنعم بنسيم الحرية، عليه أن يطرد الأجنبي. وهذا لن يتم إلا بعد أن تتوحد الأحزاب السياسية كلها وجميع الطوائف والمذاهب والقوميات وتعمل في إطار استراتيجي واحد: إما أن تطرد الأجنبي أو أن يخرج طوعاً. بعد ذلك تجتمع كلها في إطار الوحدة الوطنية، تجلس وتفكر وتضع دستوراً لها وتحدد المبادئ الأساسية

التي تقرر حولها مستقبل العراق القريب والبعيد. وحينئذ يعرف كل مواطن عراقي واجبه، أياً كان انتماؤه الطائفي والعرقي والمذهبي. لا أريد أن أكرّس الموضوع الطائفي. والآن الحديث كله يكاد ينحصر بتقسيم الشعب إلى أرقام ونسب. هذه كلها لا تفيدنا في المرحلة الراهنة، بل تضرّنا وتسيء إلى العراق ماضياً ومستقبلاً لأنها تجعلنا نتحزب ونتعصب ونتخندق وننسى الهدف الأساسي الذي هو تحرير العراق وإعادة بنائه.

الفصل التاسع

مشروع للعراق:

التحرير... المصالحة الوطنية... الدستور... الانتخابات الحرة

□ عملياً، كيف يمكن أن يتجاوز العراقيون انقساماتهم وينتقلوا من الفوضى والانقسامات التي تتحدث عنها إلى نوع من النظام؟ هل سيكون الانتقال بالانتخاب؟ بالتعيين؟ من سيضع قانون الانتخاب؟ من سيتولي التهيئة العملية المادية لعمليات الانتخابات؟ أي مبدأ سيعتمد: النسبية أم الأكثرية؟ من سيقسم المناطق وعلى أي أساس؟ وإذا كانت بالتعيين، من سيتولى التعيين؟ وما هي المعايير والمقاييس التي ستعتمد؟

في هذه المرحلة بالذات، لنبدأ بالتحرر من الاحتلال أولاً بعد أن سيطر المحتل على العراق كاملاً.

كان بوسع الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين جاءتا «محررتين» لا «محتلتين»، أن تعملا الكثير من أجل تهدئة الأوضاع لا إثارتها بالطريقة التي شهدناها. حالة من الفوضى والإرباك لا تزال مستمرة حتى الآن. حالة غياب تام للدولة والمؤسسات والمحتل غير مكترث بحاجات الناس.

أنا أحمّل الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولية الفوضى التي يمر بها العراق اليوم. وأعتقد أن الحاصل الآن يصب في مصلحتهما وحتى لا يجد العراقيون ملاذاً آخر لهم غير السلطة المحتلة. وفعلاً، العراقيون جميعاً الآن يلجأون إلى الأميركيين ويطالبونهم بماء، بكهرباء، بعمل، بمرتّبات، بالأمن والاستقرار، بخدمات، بإعادة بناء. وهذا كان هدف الأميركيين أن يحملوا العراقيين جميعاً على أن يلجأوا إليهم وقد تحقق ذلك.

ماذا فعلت الأحزاب العراقية السياسية التي جاءت مع المحتل؟ كانت دائماً ولا تزال تنادي بضرورة الانتظار والتريّث والمطالبة بالصبر بزعم أن الوقت لم يحن بعد لتسليم الشعب العراقي زمام أموره، وبانتظار أن يسيطر الأميركيون سيطرة كاملة، وبرأيهم أننا نمر في مرحلة انتقالية ولا بد أن تنتهي وستنتهي. ولا شك بأنها ستنتهي، ولكن متى؟ متى سيغادرون؟ متى سيرحلون؟ برأيي أن الأحزاب السياسية العراقية باتت تعرف الآن أن الأميركيين لا يريدون تحقيق الهدف الرئيسي المعلن، وهو «تحرير» العراق وتسليم إدارته إلى العراقيين. هذا أمر مستبعد تماماً. وبالتالي، يحاول الأميركيون باجتماعاتهم المتعاقبة مع المعارضة، مع العشائر، مع رجال الدين، مع موظفي هذه الوزارة أو تلك، يحاولون إقناعهم بأنهم راحلون، وفي الوقت ذاته يتخذون خطوات وإجراءات تؤدي إلى تأخير استحقاقات الاستقلال: حل الجيش والشرطة، إلغاء الوزارات، التلكؤ في تقديم الخدمات الأساسية؛ خدمات تقدم اليوم وتحجب في اليوم التالي ومرتبات هذا الشهر تتوقف في الشهر التالي، بمعنى أن هناك عملاً مشوشاً لا تفهم منه إلا أنه مقصود ويسير وفقاً لمخطط مدروس. أنا لا أتفق مع الذين يقولون إن الفوضى ناتجة عن عجز الأميركيين عن حسن إدارة البلد. بل أعتقد أن هذه الفوضى مقصودة. «تبدو واشنطن العصرية أشبه بمسرح كبير لا تؤدي المصادفة فيه أي دور بل إن كل ظهور وكل تصريح مدبّر ومخطّط بإحكام لتحقيق الأثر السياسي المطلوب» كما يقول الكاتب الفرنسي أريك لوران في كتابه حرب آل بوش، وبرأيي أن هذا الكلام ينطبق على ما تقوم واشنطن في بغداد.

كان بوسع الأميركيين أن يسلموا القيادة لحكومة انتقالية، فوراً، والعمل على أساس استمرارية الدولة. لكنهم لا يريدون أن تستمر الدولة. بل يريدون القضاء على الدولة، وأتساءل عما إذا كانوا يريدون حقاً إعادة بنائها. هل يمكن أن ننسى أن سرقة المتاحف الوطنية جرت أمام أعين وفي ظل حماية جنود الولايات المتحدة الأميركية؟

هل يمكن أن ننسى أن حرق وتدمير المباني العامة، وخصوصاً مباني الوزارات والجامعات قد تم أمام أعين الجيوش الأميركية؟ أمام هذه الفوضى التي افتعلوها لم أعد أدري ماذا يضمرون للعراق ولشعبه؟ ولا أستطيع أن أتكهن بأنهم قد يؤسسون دولة عراقية بالصورة الديمقراطية التي يصوّرونها لنا..

اذاً، الولايات المتحدة لا يعوّل عليها للخروج من الفوضى، لقد رفضت أن تحدد لنفسها فترة زمنية لمغادرة العراق، وأبت أن تلتزم أمام مجلس الأمن، وأمام القيادات العراقية بأي التزام من أي نوع. وكان قرار مجلس الأمن 1483، واضحاً تماماً حول هذا الموضوع، حيث وصف الولايات المتحدة وبريطانيا بدولتين محتلتين، دون أن يتمكن من وضع جدول زمني لانسحاب القوات المحتلة. وحتى ما سمعناه مؤخراً حول تسليم السلطة للعراقيين وإعداد دستور وتحديد عام 2005 كحد أعلى لكل شيء ولكن ليس لانسحاب القوات الأجنبية من العراق. وبصدد الجدول الزمني الأخير الذي أعلن عنه يقول رامسفيلد «إن العراقيين بحاجة لأن يعرفوا أننا لن نغادر هذا البلد قبل الأوان. لن نسارع إلى الرحيل. . . . . . ليس لهذا (الجدول الزمني) علاقة بالقوات الأميركية في العراق، الجدول الزمني أو الطريقة التي يرسمها مجلس الحكم للمضي قدماً، تتعلق بحكم البلاد وليس لها صلة بالجوانب الأمنية، هذا يسير في مسار منفصل».

عندي شعور بأن أحزاباً عراقية معارضة بدأت تدرك أن الأميركيين لا يريدون أن يسلموا العراقيين زمام الحكم. وفي الوقت نفسه لا يحق للولايات المتحدة باعتبارها دولة محتلة، أن تضع أسس النظام السياسي للعراق. لكنها تستطيع أن تسهل عملية تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة البلاد إعداداً للانتخابات التي يجب ألا تجري عن طريق الولايات المتحدة ولا بحضورها باعتبارها الدولة المحتلة. يجب أن تجري تلك الانتخابات عن طريق الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة لا يحق لها أن تتدخل في صميم تركيب الدولة العراقية ولا أن تصدر قوانين وأنظمة تحدد فيها هوية الدولة العراقية. هذا أمر غير مقبول بموجب القوانين الدولية والإنسانية. السلطة المحتلة واجبها فقط الحفاظ على الأمن ومعالجة الأمور الإنسانية: الأمن والصحة والغذاء والخدمات، هذه مسؤوليتها: الحرص على البلد وتأمين عملية استمراريته في حياته وحركته. وليس من مسؤوليتها أن تسمي الحكومة وتجري انتخابات، ولكن يمكنها أن تساعد في ذلك كونها كما تدعي «محررة» لا فاتحة.

وإلى أن تقوم الأمم المتحدة بدورها فيما يتعلق بإعادة بناء الدولة وتنفيذ مشاريع إعادة بناء العراق لأنها وحدها التي يمكنها أن تتعاون مع الشعب العراقي، لا بد أن يكون للجامعة العربية دور في مساعدة الشعب العراقي في تشكيل حكومة مؤقتة تتولى تسيير أمور المجتمع وتؤمن الخدمات الأساسية. وكذلك يتم تشكيل

هيئة تأسيسية يتمثل فيها المجتمع بكافة شرائحه، لوضع تصور لمسودة دستور يصوّت عليه العراقيون. بعد ذلك، تأتي الحكومة الجديدة التي ستستمد مرجعيتها وشرعيتها من الدستور وليس من القوة المحتلة ولا من الرؤية السياسية للقوة المحتلة.

إذاً، دستور يقره الشعب العراقي، وليكن دستوراً مؤقتاً، بعده يصار إلى انتخابات تتشكل منها حكومة تعمل على وضع دستور دائم، وعلى أساسه تجري انتخابات جديدة على أمل أن تستقر الأوضاع وتهدأ الخواطر وينطلق العراق باتجاه المستقبل في إطار دولة ديمقراطية تستند إلى القانون. وهذا لا يجوز أن يظل أملاً واهياً بالنسبة للعراقيين. يجب أن يبدأ به منذ الآن. ما يجري الآن فوضى كاملة، ولا أمل يرتجى من هذه الفوضى للوصول إلى ما يمكن أن يفيد العراق والعراقيين، وعملية الترقيع والتردد والتجريب لا يمكن قبولها.

□ التجربة الاستعمارية في لبنان وسوريا استغرقت 25 سنة حتى تمكّن اللبنانيون من انتزاع استقلالهم. التخلص من الاستعمار ليس بالأمر السهل. الاستعمار لا يأتي من أجل أن يرحل في غضون أشهر أو سنوات قليلة.

العراق اليوم يختلف عن لبنان الأمس، أي حين كان لبنان واقعاً تحت الاستعمار المباشر. اليوم، يأتي الاستعمار إلى العراق وفيه دولة متكاملة من حيث الشكل والمضمون، مضى على استقلالها 80 سنة، وباتت لها هيكلية دولة بالمفهوم الحديث. لبنان وسوريا انتقلا من الاستعمار العثماني إلى الاستعمار الفرنسي. وليست هذه حال العراق اليوم. العراق دولة لديها مؤسسات وطنية تعمل منذ عقود طويلة. وأعتقد أن الشعب العراقي لن يسمح للأميركيين بأن يقيموا سنوات طويلة في العراق. والمقاومة التي بدأت الآن ليست ردود فعل آنية على تقصير المستعمر الأميركي عن القيام بواجباته كقوة محتلة عليها الرحيل بل هي الرد الطبيعي على الاستعمار. الجميع يتحمل المسؤولية، سلطات الاحتلال والأمم المتحدة والجامعة العربية لقصورها في القيام بواجبها.

□ أعود إلى الدين: أنت عشت في الولايات المتحدة، ولاحظت أن فيها كتلة مهمة من المسلمين. هل تعتقد أن لهذه الكتلة الإسلامية الأميركية تأثيراً على السلوكية الأميركية في العراق؟ هل تتمتع هذه الكتلة بقدرة على التأثير على

موقف الإدارة الأميركية من الإسلام ومن وجود وانتشار قوات عسكرية أميركية في العراق؟

الكتلة الإسلامية في الولايات المتحدة، بالرغم من كثرتها عددياً ما تزال ضعيفة ومستغلة. الصوت الإسلامي في الولايات المتحدة غير مؤثر وليس له لوبي. هناك أنشطة إسلامية كثيرة. لم يشعر المسلمون الأميركيون بضغوط كبيرة عليهم، إلا بعد 11 أيلول 2001، حيث بدأت الإدارة الأميركية تمارس رقابة صارمة عليهم وعلى جمعياتهم. فإذا كان دورهم، قبل أيلول/ سبتمبر 2001، مؤثراً بعض الشيء ويستطيعون أن يمارسوا نشاطاً لاستمالة عدد من أعضاء الكونغرس، فإنهم اليوم، غير قادرين على التأثير بتاتاً: الجوامع والمدارس والمتدينون وغير المتدينين من المسلمين جميعهم تحت المجهر. معظمهم إن لم يكن كلهم استجوبوا، دون استثناء. كل الذين يذهبون إلى الجامع بشكل منتظم تعرضوا للاستجواب وخضعوا للرقابة المباشرة. لا أدري كيف ستكون الحال في المستقبل. سيستغلون ما يسمونه «التطرف الإسلامي» لممارسة ضغوط أشد على المسلمين.

أعتقد أن المسلمين في الولايات المتحدة الأميركية يمرون في مرحلة مخاض، فإما أن يثبتوا وجودهم بحيث يكون وجودهم مؤثراً في السياسة الأميركية أو لا يكون لهم أثر مطلقاً. ويعتمد هذا المخاض على مدى تبدد الخوف الذي زرع وزرعته جهات معينة عند المسلمين في الولايات المتحدة، وأقصد الصهاينة بالذات. لأنهم يحاولون عمداً خلق حالة من الرعب لدى المسلمين الأميركيين.

وأرى لزاماً عليّ أن أقول إنني وجدت الحرية الدينية في الولايات المتحدة متوفرة، وكذلك حرية التظاهر. شاهدت شيعة يتظاهرون في مناسبة عاشوراء في أحد شوراع نيويورك، وكانت تظاهرة كبيرة جداً. كانت التظاهرة مرخصة، وكانت الشرطة تتولى مواكبتها لحراستها من أي اعتداء أو استفزاز. لا تعترض السلطات الأميركية أبداً على القيام بالشعائر الدينية الإسلامية، لكنهم يخشون من التطرف الإسلامي. والتطرف هو المعيار الذي على أساسه تكون السلطات المختصة في الولايات المتحدة متشددة أو متسامحة مع الوجود الإسلامي.

ولكن ما هو معيار التطرف ومن يحدده؟ بالتأكيد الحكومة الأميركية هي المسؤولة مباشرة عن هذا الموضوع الذي من خلاله وعلى أساسه سيتم التعامل مع

المسلمين هناك، وهذا يعني أنه سيكون أداة للاستغلال والابتزاز والاستفزاز، لا سيما لمن له مصلحة في ذلك وأقصد اللوبي الصهيوني.

□ تنتمي أكثرية الشعب العراقي إلى الطائفة الشيعية، ومع ذلك فهم لا يحكمون. هل عندهم وجود قوي وفعّال في مرافق الحياة الأخرى؟ على سبيل المثال، كنت عميداً لكلية الحقوق في جامعة بغداد، هل يوجد أساتذة شيعة في تلك الكلية؟

طبعاً، وهناك أعداد كبيرة جداً من الأساتذة في جامعات العراق من الشيعة يعملون في جامعات العراق كله في شماله كما في وسطه في جنوبه، ولا أعتقد أن هناك أستاذاً حورب على أساس انتمائه الطائفي. أعرف بالأسماء رؤساء جامعات وعمداء ورؤساء أقسام علمية ومعاوني عمداء شيعة وهو أمر طبيعي جداً.

□ أنت شخصياً عندك علاقات مع أساتذة وزملاء شيعة؟

علاقات وصداقات واتصالات ونسابة. لي علاقات صداقة قوية مع أكراد ومسيحيين وشيعة وسنة. تعرف، ليس مكتوباً على جبين العراقي دينه ومذهبه. أنا بتكويني، بطبيعتي، بتربيتي، بمفاهيمي، بأخلاقياتي، لست طائفياً ولا عنصرياً. وأنا واثق أن الأكثرية الساحقة من العراقيين هم كذلك. عندنا أمراض كثيرة، لكننا، والحمد لله، عرفنا كيف نتجنب مرض التعصب، الآن، علينا أن نكون يقظين وألا نقع في الخطأ. ما أسهل الوقوع فيه، وما أصعب الخروج منه. آفة الآفات الطائفية. والجسم العراقي الآن لا يتمتع بالمناعة التي تمكنه من الدفاع عن نفسه من هجمات هذا الفيروس القاتل، فيروس الطائفية سريع الانتشار في بيئة الاحتلال.

□ أنت من مدينة الدور....

منطقة الدور كانت سنّية. الوضع اختلف كثيراً بعد التطور المديني والصناعي، فالشيعة كما المسيحيين كما الأكراد موجودون في جميع مناطق العراق ومنها الدور.

□ ما هي أكثر المناطق العراقية اختلاطاً، غير العاصمة، طبعاً؟

شعب العراق شعب مسلم في أغلبيته ويعيش الشيعة والسنة على مر التاريخ جنباً إلى جنب على امتداد مناطق العراق وعادة الأكثرية الشيعية تسكن الجنوب والأكثرية السنّية تسكن الوسط والشمال.

لم أقرأ في تاريخ العراق الحديث أن أزمة وطنية كبرى وقعت بين العراقيين على امتداد العراق بسبب انتمائهم إلى طوائف مختلفة.

□ **خلال وجودك في الولايات المتحدة ونشاطك فيها هل كنت تتلقى أصداء عن هذا النشاط؟ أصداء من العراق أو من خارجه؟ في الولايات المتحدة أو من خارجها؟**

إقامتي في الولايات المتحدة كانت قصيرة، أكثر بقليل من سنتين، وطوال هاتين السنتين كنا فيها مأزومين مع الأمم المتحدة ومع الولايات المتحدة. وبحكم كوني ممثلاً للعراق لدى الأمم المتحدة، فلا توجد لدي علاقات مباشرة مع العراقيين، لأن الممثلية لا تقدم خدمات قنصلية. لكن هناك عدداً من العراقيين الذي كانوا يرغبون في أن يكونوا قريبين من وطنهم عن طريق إقامة علاقة مع الدبلوماسيين العراقيين في الممثلية. والعراقيون الموجودون في الخارج غادروا العراق إما طلباً للرزق أو بسبب معارضتهم للتوجهات السياسية للحكم. وعموم الموجودين في الولايات المتحدة كانوا أيضاً يخشون الإدارة الأميركية التي وضعتهم تحت المجهر في السنوات الأخيرة. كل العراقيين كانوا مراقبين في الفترة التي سبقت العدوان. وبالتالي كان العراقيون يترددون في الاتصال بنا أو بالممثلية. في الدول الأخرى، كانت السفارات العراقية تقوم بدور قنصلي، ومجموعات كبيرة من العراقيين يعيشون في الدول الغربية، خصوصاً في أوروبا، بحاجة إليها ويترددون عليها، لكن أعرف أن عدداً كبيراً من العراقيين يخشون التردد أو التعامل مع السفارات العراقية، وخاصة القنصليات، التي كانت تتعامل معهم بخشونة. ميدان عملي يختلف عن ميدان عمل السفارات الأخرى.

في الفترة الأخيرة لوجودي، تعرّض عراقيون في الولايات المتحدة للاعتقال لمجرد كونهم عراقيين، وقد وصلتني رسائل من بعضهم طالبين مني التدخل. كنت أجيب أصحابها أنني لا أستطيع أن أتدخل، وأنني إذا تدخلت فقد أسيء إليهم وأزيد قصتهم تعقيداً. ونظراً لعدم وجود سفارة عراقية في الولايات المتحدة للدفاع عنهم كنت أنصحهم بالاتصال بمحاميهم، وبأن اللجوء إلى القانون أحسن من اللجوء إلى جهة لا تستطيع عمل شي مثلي أنا. مشاكل كثيرة تعرّض لها عراقيون مقيمون عُرضت عليّ، ولكني في حقيقة الأمر كنت أقول لهم إن هذا ليس من اختصاصي، وليس في اليد حيلة.

□ عندما كنت تقول للعراقيين إنه ليس لديك موارد مالية ولا إمكانيات مادية، هل كانوا يصدقون؟

هذا النوع من الكلام ليس حديثي المفضل مع العراقيين أو مع غيرهم، مؤيدين للحكم أو معارضين. لا أحب الخوض في هذه التفاصيل والخصوصيات، ولا حتى مع أقرب المقربين إلي. لكن، من حين إلى آخر، كانت تصدر مني، في نطاق حديث معين، ملاحظات أو تعليقات تفيد بأن الإمكانيات محدودة، ليس للتذمر ولا للتباكي، إنما لوصف واقع الحال.

كان معروفاً أن العراق كان تحت الحصار. وكانت الولايات المتحدة أكثر من يعرف أن إمكانياتنا ضعيفة. كان حامل البريد السياسي يأتي ليزودنا بما يكفينا من مرتبات لمدة شهرين أو ثلاثة، لأنه لا توجد لدينا موارد مالية كبيرة. كنا نعيش عيشة الكفاف. من جهة ثانية، لا توجد سفارة في العالم تصرف وتنفق على أبناء جاليتها، إلا عندما يقعون في أزمة ويضطرون للعودة إلى البلاد فيعطوهم بطاقة سفر، أو جواز سفر ولكنهم لا ينفقون عليهم في البلدان التي يعيشون فيها. هذه ليست مهمة السفارات. لكن أصدقاء السفارة كانوا يترددون علينا ويأتون إلى البيت. علاقات طيبة وعلاقات صداقة. وكثير من العراقيين سمعوا عني واتصلوا بي هاتفياً، كنت منفتحاً ومرحباً بالجميع. كما كانت الممثلية كذلك مفتوحة أمام الجميع. كان يأتي البعض للتعاطف وللتعبير عن مشاعره العراقية الأصيلة، لإظهار عواطفهم الوطنية، أو للاطمئنان.

ولم تقتصر علاقاتي على الإخوة العراقيين، فقد كانت لدي اتصالات واسعة مع مختلف الأوساط الثقافية والجامعية والعلمية والمعاهد. كانوا يأتون إلى الممثلية، أو أذهب لملاقاتهم في قاعات الأمم المتحدة المخصصة لمثل هذه اللقاءات، أو يتصلون بي بواسطة الشبكة التلفزيونية التي تؤمّنها الأمم المتحدة كما كنت أشارك في الندوات أو النقاشات أو الطاولات المستديرة كأنني في الكلية أو في قاعة المحاضرات. لم أنقطع أبداً عنهم، فهذه الأجواء هي أجوائي المفضلة وهذا النشاط هو في صلب عملي الدبلوماسي.

□ هل حدث وتعرّضت لحادث ما في أثناء المحاضرات أو الندوات أو الطاولات المستديرة؟ هل نهض أحدهم وتهجّم عليك بشكل غير مقبول؟

لا، أبداً. أعتقد أن سلوكي وتصرفاتي لا تسمح للآخرين أن يتجاوزوا حدوداً

معينة، خصوصاً وأن هؤلاء قصدوني ليأخذوا معلومات ويستفسروا عن حقيقة موقف منشور في الصحف، تبنّته الحكومة الأميركية، ويسألوا عن صحته أو كذبه. كانت حريتهم كاملة في الاستفسار وحريتي أكمل في الشرح والتفسير. وكنت دائماً أحاول أن أعطيهم ما أعتقد بصحته وبأحسن الطرق. وبنيت علاقات طيبة مع الجامعات والكليات والمعاهد ومع المثقفين والصحافيين. وعموماً، كانت مداخلاتي تعالج العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق أو الوضع مع الأمم المتحدة. وكنت أعبّر دائماً عن رغبتنا، في قيام علاقات طبيعية بين البلدين والشعبين. ولكن شرط أن تقوم تلك العلاقات على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخل بشؤون الآخر، كنت أقول لهم إن كون الولايات المتحدة الدولة العظمى في العالم لا يعطيها حق التدخل في قضايا العراق الداخلية. كما كنت أذكّرهم بأن التعاون بين البلدين كان في الماضي على خير ما يمكن أن يكون بين دولتين تحترم كل منهما سيادة الأخرى.

أما العراقيون الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة فعددهم كبير. وهم موزعون في كل الأنحاء: في شيكاغو ونيبراسكا ونيويورك ونيوجرسي وكاليفورنيا. العراقيون في الولايات المتحدة يعدون بمئات الآلاف. والعراقيون خارج العراق يعدون بالملايين. لا أحد يعرف عددهم بشكل دقيق، وليس هناك جهة اهتمت بهذا الموضوع.

في المستقبل أتمنى أن تتبلور أمور كثيرة، ويعود من يريد العودة. أقصد أن تزول الأسباب التي تحمل الإنسان على هجرة بلاده. لكنني أخشى من أن يستغرق ذلك وقتاً أطول بكثير مما يأمل البعض، لأن الوضع الآن يزداد صعوبة وتعقيداً. كل ما أتمناه أن تتوفر الأسباب لمن يرغب في العودة ولمن يرغب في الهجرة، دون أن تكون هناك أسباب قسرية (اقتصادية أو سياسية) تمنع العراقيين من السفر خارج الوطن / أو العودة إليه.

□ **ما هو برأيك الرابط أو العلاقة التي تربط بين القضية الفلسطينية والمشروع الأميركي باحتلال العراق؟**

«تبدو مصالح إسرائيل... المعطيات الأولى التي أخذت بها أميركا».

أعتقد بوجود علاقة مباشرة وقوية بين الموضوعين، فالتوجهات العراقية على

مر العهود وخاصة منذ عام 1948 عام النكبة، عام احتلال فلسطين، هي هي لم تتغير بالرغم من كل التطورات السياسية التي مرت على العراق.

إنها توجهات قومية تندرج في إطار الصراع القومي من أجل الوجود العربي كذلك كان الأمر بالنسبة للجزائر. القضية الفلسطينية بالنسبة للشعب العراقي والحكومات العراقية المتعاقبة هي جوهر القضية القومية إن لم تكن جوهر القضية الوطنية. وبالرغم من كل ما يثار اليوم حول الموضوع، وبما يفرح الكيان الصهيوني وحكام الولايات المتحدة الأميركية والشعوبية على وجه العموم، سيظل الحبل السري الذي يربط العراق بفلسطين موجوداً بغض النظر عن تطورات الأحداث. هذه ليست قناعتي، إنها قناعة جميع العراقيين المخلصين بكل انتماءاتهم القومية والطائفية عدا العنصريين أو الطائفيين المتعصبين ذوي العلاقات المشبوهة.

هذا واقع لم يتمكن من تغييره نوري السعيد رئيس وزراء العراق المعروف بارتباطاته بالمملكة المتحدة، كما لم يتمكن منه حكام آخرون عرفوا بكرههم للقومية العربية... القضية الفلسطينية هي التي كانت توحد العراقيين على اختلاف مشاربهم وهي التي كانت تؤجج المشاعر الوطنية والقومية لدى أبناء العراق، هي المشعل الذي كان العراقيون يهتدون به حتى في صراعاتهم مع السلطة.

القضية الفلسطينية باتت زاد العراقيين اليومي وغذاءهم الروحي، لا يمكن لعراقي أياً كان انتماؤه السياسي إلا أن يفكر فيها. العراق إلى حين احتلاله مؤخراً من قبل الولايات المتحدة كان لا يزال شعاره «تعيش فلسطين حرة مستقلة من النهر إلى البحر». العراق بكل جوارحه متوحد مع فلسطين وسيظل كذلك.

ولكن هل استفاد بعض الحكام العرب من هذه القضية واستغلها بعضهم سياسياً لمصلحته الذاتية؟ الجواب بكل تأكيد نعم ولا أعتقد بأنه يمكن أن أستثني أحداً منهم عدا بعض الاختلافات في كيفية الاستفادة ومداها الزمني. لقد استفاد البعض منهم لتثبيت نظام حكمه والبعض الآخر لتقريبهم من الشعب وآخرون لإلهاء شعبهم وإبعادهم عن المشاكل الحقيقية في دولهم. الجميع زايدوا على القضية منهم بحسن نية وآخرون بسوء نية، وهناك من آمن إيماناً حقيقياً بالقضية وأخلص لها.

لكن هذا شيء وارتباط العرب الروحي بقضيتهم المركزية شيء آخر. ففي العراق نرى اليوم ونسمع بوجود تيارات معادية للعروبة والقضية الفلسطينية، ويوجد

انحسار للمد القومي الذي عرفه العراق طوال ثماني عقود، هذه المواقف الجديدة مقطوعة الجذور ولا علاقة لها بالشعب العراقي. نعم توجد ردود فعل سلبية استغلتها بعض القوى السياسية، فالشعب العراقي وجد نفسه وحيداً وجهاً لوجه مع مأساة الاحتلال بعد أن كان العراق حاضراً في جميع المواجهات القومية، كما لم ينس العراقيون الحصار الذي استمر أكثر من عقد من الزمان وما زال مستمراً دونما موقف مؤثر من جانب إخوانهم العرب.

إذاً يوجد رد فعل سلبي، لكنه مؤقت وسوف يزول بعد أن تهدأ الخواطر ويزول الاحتلال وستعود الروح العربية لهذا الشعب الذي لا يمكن أن يتنكر لتاريخه وانتمائه.

يحاول البعض أن يستفيد من هذه الانتكاسة القومية الكبرى في تكريس عزل العراق عن الجسد العربي، وخاصة قضية فلسطين، بأن ينكفئ العراقيون تحت شعار خطير جداً بدأنا نسمعه لأول مرة «العراق أولاً» وهي كلمة حق أريد بها باطل. فهؤلاء يريدون التفرّد بالعراق بعد تقطيعه إلى دول طوائف وقوميات بعيداً عن أي انتماء عربي.

يمكن أن يحصل ذلك ولكن لفترة لا تلبث أن تنتهي، لأن الصحيح هو البعد العربي للعراق وخلاف ذلك فإنه زبد يذهب جفاء. فالعراق هو الأمة والأمة هي العراق جزء من كل وكل يتضمن الجزء جغرافية وتاريخ ومجتمع واقتصاد وثقافة ولا أحد يستطيع أن يغير ذلك.

تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها إضعاف العراق بهدف تحييده، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال عزله عن جسده العربي لمصلحة «إسرائيل» وهو هدف قديم جديد، لقد قال الرئيس الأميركي جورج بوش ما معناه أن باندحار العراق سيتم تطبيق «خريطة الطريق». لقد كان أحد الأهداف الرئيسية لاحتلال العراق ضمان أمن إسرائيل من تهديد محتمل كان مصدره العراق، وسواء كان ذلك حقيقة أم مجرد شعار لا يهم، فإن في القضاء على العراق كقوة إقليمية «كانت أو ستكون» هو أمل وحلم إسرائيل، والفرق كبير بين «فلسطين من النهر إلى البحر» و«إسرائيل من النيل إلى الفرات». نعم هذه شعارات ولكن لها دلالاتها السياسية والدينية والتاريخية في ضمير الشعب العربي.

ولكن كما أشرنا سابقاً، هذه القضية قد استغلت قطعاً وإذا أردنا أن ندقق جيداً في العلاقات العربية العراقية نجد أن قضية فلسطين كانت دائماً حاضرة لكنها استُغلت سياسياً من قبل الجميع.

□ ألا يمكن القول إن شعار من البحر إلى النهر هو شعار عروبي للاستهلاك لم يتحقق منه شيء؟

إن العراق وقف حتى في أصعب الأوقات وأحرجها إلى جانب إخوانه في فلسطين، ومنها فترة الحصار المظلمة، فقد كان العراقيون يشاركون إخوتهم في فلسطين لقمة العيش والدواء خاصة بعد البدء بتنفيذ مذكرة التفاهم منذ عام 1997 وبعدها. كما كانوا يقدمون لعوائل الشهداء الممكن من وسائل الدعم تعبيراً عن التضامن ولا أعتقد أن العراق في تلك اللحظة كان ينتظر مقابلاً من الفلسطينيين أو الشعوب العربية والجميع في حالة ضعف متناهية اقتصادياً وسياسياً. وقد يكون من الغباء أيضا القول بأن النظام السابق لم يستفد سياسياً من هذه المواقف وخاصة لمواجهة الضغوط الأميركية العربية عليه، ولمطالبة الشعب العراقي بمزيد من المعاناة اضافة إلى تحريضه لمواجهة العدوان ضد العراق وضد فلسطين.

على أية حال فإن الموقف الشعبي العراقي المبدئي والصادق من القضية الفلسطينية على مر السنين ومنذ عام 1948 كان أحد أسباب العدوان الأميركي عليه. فالموقف العراقي الشعبي والوطني من القضية الفلسطينية لم يتغير مع مرور الأيام فقد كان ثابتاً واضحاً. ولذلك كان المطلوب إسرائيلياً وأميركياً قتل روح وضمير الشعب العراقي وضرورة تغيير مواقفه المبدئية من القضية الفلسطينية التي تطالب بعودة الحقوق الفلسطينية المشروعة كاملة إلى أهلها.

لقد كان موقف العراق ثابتاً في أحرج الظروف وهي التي سبقت احتلال العراق، وخاصة في الأمم المتحدة، فقد كان العراق مع عدد قليل من الدول العربية لا يشارك في مشاريع القرارات الفلسطينية العربية التي تقدم سواء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وخاصة تلك التي تتضمن إشارة إلى مشاريع التسوية أو اتفاقات أوسلو ومدريد. وفي الوقت نفسه استمر موقفه المبدئي في تأييد الموقف الفلسطيني والحق الفلسطيني.

وعلى ذكر هذه المشاريع وخاصة منها التي تطرح على مجلس الأمن كانت

تواجه بموقف أميركي صلب، وهكذا تصطدم القرارات العربية بشأن القضية الفلسطينية بالجدار الأميركي المساند لإسرائيل. وبالمناسبة حتى القرارات التي تحظى بموافقة من مجلس الأمن ترفض «إسرائيل» الانصياع لها، ومن هنا ظهر مصطلح «ازدواجية المعايير» في عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة. فقد أصرّت الولايات المتحدة على إخراج العراق من الكويت في غضون ستة أشهر، بينما كانت إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967 ولم تسع واشنطن للضغط عليها.

مشاريع القرارات بشأن فلسطين كانت عادة تواجه بالفيتو الأميركي ولذلك يضطر «العرب» إلى تقديم مشاريع قرارات هزيلة وبدون مضمون على خلاف مشاريع القرارات العربية أمام الجمعية العامة. لقد كانت هذه بالرغم من أخذها بالاعتبار وجهة نظر الاتحاد الأوروبي وهذا يعني إضعافها دائماً، تحظى بأغلبية بدأت تنحسر مع الأسف في السنوات الأخيرة بسبب الضعف العربي وبسبب الضغوط الأميركية على عدد كبير من الدول. يضاف إلى ذلك مواقف العديد من الدول الصغيرة جداً التي انضمت مؤخراً إلى الأمم المتحدة كأعضاء كاملة السيادة بعد حصولها على استقلالها. وهذه الدول عادة ما تقف إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى انحسار في نسبة الدول التي تصوت لمصلحة العرب.

لم يعد العرب أقوياء في التأثير على مواقف الدول من القضية الفلسطينية، كما أن الموقف الفلسطيني يتأثر بالطبع بهذا الضعف العربي وبالموقف الأميركي المساند لإسرائيل، وباتت مشاريع قراراته تعكس هذه الحالة وانعكس هذا الأمر على عموم عمل الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، والذي أصبح شكلياً. . . مجرد حضور مندوبين على استحياء وبتثاقل وإلقاء بيانات تضامنية بدأ حجمها يتقلص بتقلص أعداد الدول المشاركة وبدون تأثير على ما يحدث على الأرض من جرائم وممارسات صهيونية تتناقض وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتبقى القضية الفلسطينية مسؤولية وطنية وقومية، والتاريخ سيحكم على التوجهات العراقية وتأثيرها عليها. نعم توجد أخطاء استراتيجية حقيقية وخطيرة قادت إلى تغييب العراق وإضعافه تماماً قبل احتلاله. كما أن مسؤولية الاحتلال تقع

أولاً على عاتق النظام وقيادته وغياب الفكر الاستراتيجي وعدم تقدير الإمكانات والقدرات في إطار تحليل شامل مع الآخرين ضمن منظور قومي، كانت عاملاً مساعداً في وقوع الاحتلال مع كل ما سيترتب عليه من خسارة على المستوى القومي عموماً وعلى مستوى القضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

كان على أي نظام سياسي عربي بما في ذلك النظام في العراق أن يفكر بطريقة أخرى مستنداً إلى رؤية جديدة تستفيد من المستجدات على المستوى العربي والدولي وليس على أساس رؤية الحاكم فقط، فالوطن والأمة لا يمكن أن يختصرا في شخص واحد مهما كانت إمكاناته.

كما لا يمكن إلقاء المسؤولية على النظام العراقي وحده، ولا يمكن القول إنه بمجرد أن خسر صدام الحرب خسر العرب القضية الفلسطينية، إن في ذلك تبسيط ساذج ومحاولة تبرير مواقف وتحميل الأمور أكثر مما تستحق.

هناك مسؤولية قومية وتاريخية ووطنية يتحملها الجميع وكل واحد من الأنظمة العربية بضمنهم الرئيس صدام. فالعرب كلهم مسؤولون والفلسطينيون مسؤولون بالدرجة الأولى بالإضافة إلى مسؤولية المحتل الذي يريد للوطن العربي التشرذم والتدمير من خلال احتلال العراق واستمرار احتلال فلسطين وعدم إيجاد حل عادل لقضيتها.

□ بات هذا حلماً للأجيال حتى الآن ولكن يجب أن يبقى ممكناً. سياسة الولايات المتحدة هي سياسة الكيل بمكيالين في التمييز ما بين القرارات المتعلقة بإسرائيل وتلك المتعلقة بالكويت. كيف كان يتم تمرير هذه القرارات وممارسة هذه السياسة التي وصفها العالم كله بسياسة «صيف وشتاء» على سطح واحد؟

لا يوجد ما يدعو إلى الاستغراب من السياسة الأميركية لأنها كانت تخطط للوصول إلى أهداف رسمتها لنفسها، وكانت تعكس حقيقة البيئة الدولية المهادنة الخاضعة تماماً لسياسة الكيل بمكيالين والقابلة بها والتي تعكس سيادة القوة في العلاقات الدولية. الجميع قبل بهذه السياسة حتى منظمة الأمم المتحدة لا تمانع بأن يقال عنها إنها تعمل وفق مكيالين والنموذج لهذا هو ما ذكرت عن العراق وفلسطين.

سياسة الكيل بمكيالين أصبحت سمة من سمات العصر وسمات سيادة القوة، وتكاد تكون أمراً مقبولاً وطبيعياً. وعندما يشار إلى هذه السياسة في اجتماعات الأمم المتحدة لا تكترث ولا تتأثر الولايات المتحدة، لا بل ترتاح للإشارة إليها وتقبل بها لأنها في نظرها قيمة مقبولة ومعتمدة، والذي يرفض هذه القيمة أو يحتج عليها لا حول له ولا قوة، ولا أحد يستطيع أن يؤثر في هذا التوجه. وهو في الحقيقة ليس أمراً جديداً وإنما يجد أساسه في ميثاق الأمم المتحدة من خلال حق النقض الذي تملكه الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهذا كيل بمكيالين أصلاً. وحق الفيتو لا يعني التصويت فقط بل ينعكس على جميع أنشطة الأمم المتحدة التي تخضع لهذا القانون.

اذن عندما نتحدث عن الميثاق وعن القانون الدولي لا نتحدث مطلقاً عن مكيال واحد وإنما عن مكيالين أي قانون القوة.

يوجد الآن صراع قائم بين جميع دول العالم من جهة، والدول الخمسة الدائمة العضوية في المجلس من جهة أخرى، حول «حق النقض». فجميع الدول عموماً عدا هذه الدول الخمس تطالب بإلغاء هذا الحق، ولكن الدول الخمس تقف موحدة تماماً أمام هذا المطلب الذي أصبح عالمياً وترفض التنازل عنه وإن كان بعضها يقبل بتوسيع العضوية الدائمة في المجلس ليشمل دولاً أخرى بصفات معينة، أهمها القوة والثروة كاليابان وألمانيا والبرازيل والهند ونيجريا.

الأمم المتحدة التي أصبحت تحت هيمنة الولايات المتحدة الأميركية اضطرت إلى لتعامل مع الشأن الفلسطيني استناداً إلى العلاقة الحميمة بين إسرائيل والأخيرة، ولذلك تحول الشأن الفلسطيني إلى شأن أميركي، الأمر الذي أوصل الأمم المتحدة إلى العجز عن حل هذه المشكلة أو التعامل معها إلا في ضوء الموقف الأميركي المنحاز. والمتتبع لقرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين يجد معظمها بمبادرات أميركية أو بأسلوب أميركي يعكس الرؤية الأميركية والمصالح الصهيونية.

□ هل تحمل مشروعاً للعراق؟ هل عندك مشروع لإعادة الحرية والديمقراطية إلى العراق؟

تصوُّري لمستقبل العراق هو تصوّر مواطن عراقي عروبي النزعة والتوجه، يخلص لبلده ويتمنى له الخير. وبحكم تكويني السياسي والقانوني والدستوري،

وبحكم تدريسي القانون طوال ما يقارب 30 عاماً، وبحكم دراستي، في الماجستير، الدساتير العراقية، ومعرفتي بالقانون الدولي ومركز الدولة وطبيعتها، أضف إلى ذلك اهتماماتي السياسية وعملي في الخارجية وغيرها من وظائف الدولة، وجدت أنه من المناسب أن أقول رأيي كأي مواطن عراقي حريص على مستقبل بلده، دونما تنسيق مع أي جهة سياسية أو حزبية، لا في الداخل ولا في الخارج. يضاف إلى ذلك كونه واجباً عليّ كمواطن قضى عمره في الدولة العراقية وخدم أكثر من 40 عاما، ارتبطت بهذا الوطن منذ نعومة أظفاري حيث ابتدأت مشاعري السياسية تتبلور في العام 1956، وعشت بجوارحي جميع إرهاصات العراق عبر التاريخ الطويل في التغييرات السياسية وفي الحروب وفي المآسي، ولا أستطيع أن أقول الأفراح، لأنه في حقيقة الأمر، لم نعش أفراحاً في العراق منذ نشوء الدولة العراقية.

□ **تتحدث عن حاجة العراق إلى دستور؟**

دون أدنى شك. مثله مثل أي دولة في العالم. ولا توجد دولة في العالم دون دستور. حتى الدول التي لا توجد فيها دساتير مكتوبة مثل بريطانيا، فإن لديها قواعد عرفية لها قوة الدستور. والمملكة العربية السعودية دستورها القرآن الكريم. «إسرائيل» الوحيدة بدون دستور، وتعتبر دستورها موجود في قيم ومبادئ الصهيونية.

والعراق دولة عريقة كان لها دستور، لا بل ثروة من الدساتير أياً كانت طبيعتها، ولدينا من دساتير العالم باعتبارها نتاج فكر إنساني مبدع وخلاق، كدستور سويسرا ودستور فرنسا ودستور إيطاليا ودستور الولايات المتحدة الأميركية ما نستطيع أن نقتبس منه الشيء الكثير والجيد، ونضعه في دستور نموذجي للعراق ونطلب من العراقيين أن يصوتوا عليه كي نصل أخيراً إلى دولة القانون المنشودة.

نحن الآن نمر في مرحلة ليس فيها دستور ولا قانون ولا دولة ولا مؤسسات، العراق الآن مستعمر استعمارَ مباشراً، هو بلد محتل فاقد لاستقلاله ولسيادته ومن يقول خلاف ذلك يضحك على نفسه ويبرر تعاونه مع المستعمر المحتل. وسمعت مؤخراً أن الحاكم الأميركي المستعمر بدأ يصدر قرارات وقوانين ينشرها في الجريدة الرسمية العراقية وهذا أمر مرفوض في كل المبادئ والقيم القانونية. فالسيد بريمر حاكم محتل يمثل سلطة استعمارية، لا يحق له أن يصدر قرارات إلا في ميدان

واحد وهو ميدان الالتزامات، طبقاً للقانون الدولي الإنساني. الآن، هو الحاكم في العراق، يقرر ما يريد، لكنه لا يمثل إرادة العراقيين.

□ ولكن السيد بريمر يستمد «شرعيته» من مجلس الأمن الدولي الذي اعترف له بشرعية الاحتلال؟

هذا خطأ مجلس الأمن. اعترف له باعتباره سلطة احتلال، لكنه لم يعترف له بالحق بإصدار القرارات القانونية التي تنظم حالة العراقيين وحياتهم. السيد بريمر حاكم مدني أميركي للعراق فهو محتل وليس مشرعاً، والمفروض به أن يحكم وفقاً لقوانين الدولة العراقية. فالدولة مستمرة ولا يحق له أن يلغي القوانين. الذي يحق له أن يلغي القوانين هو الدولة العراقية المكتسبة شرعيتها من الشعب العراقي.

□ الحكومة العراقية غير موجودة الآن...

ولذلك عليه أن يعمل طبقاً للقوانين النافذة، معظمها قوانين جيدة إلى حد كبير، بغض النظر عن الممارسات الخاطئة. والقوانين العراقية متطورة جداً، في كل الميادين، وخصوصاً في الميادين المدنية والجنائية، كانت لدينا قوانين ممتازة. يكفي تجميد القوانين التي لا تتماشى مع روح العصر والتي تنتهك حقوق الإنسان، وهنا يمكن أن تطبق القوانين الاعتيادية. قانون العقوبات العراقي من أرقى القوانين في العالم، وكذلك القانون المدني وغيرهما من القوانين. السيد بريمر لا يحق له أن ينشىء قوانين. فالمحتل لا يجوز له ذلك بموجب القانون الدولي الإنساني.

□ هذا على الصعيد النظري. لكن السيد بريمر موجود هناك وبيده الحكم والقوة.

هذا شيء آخر، ولكن هذا لا يعني أن بيده القانون ويملك الشرعية. وهو مسؤول بموجب القانون الدولي الإنساني الذي وقّعت عليه الولايات المتحدة الأميركية وبموجب اتفاقية جنيف.

□ عملياً، كي يتمكن من إدارة شؤون العراق يجب أن يتخذ إجراءات وتدابير... والآن، في هذه الفترة القصيرة التي أعقبت النظام السابق، ليس هناك مجال لإقامة حكومة عراقية ولا مجالس منتخبة....

من قال ذلك؟ ولماذا لا يوجد مجال؟ هم لا يريدون ذلك. هم يريدون حكومة

ترتبط بالولايات المتحدة وتلتزم بتوجهاتها. أعتقد أن بإمكان الشعب العراقي أن يشكل حكومة انتقالية بانتظار الانتخابات. فالعراق بلد ذو حضارة عريقة ويملك تجربة غنية ويمكنه أن يتدبر أمره ويحل مشاكله من دون أي تدخل أجنبي.

□ كيف تفعل ذلك دون انتخابات؟

الآن، البلد يخضع للاحتلال الذي يعتبر حالة غير طبيعية لها قانونها وقواعدها والعراق ليس الدولة الأولى التي تُحتل. هناك دول أخرى كثيرة جداً خضعت للاستعمار من قبل. ولكن بعد تأسيس الأمم المتحدة وظهور ما يسمى بالقانون الدولي الإنساني متمثلاً باتفاقيات جنيف لعام 1949 لم يعد المحتل حراً في التصرف وفي اتخاذ القرارات.

قرار مجلس الأمن الأخير رقم 1500 لم يشرع الاحتلال، كما لم يشرّعه القرار الذي سبقه رقم 1483، لأن الاحتلال يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، ويعتبرخارج نطاق الشرعية الدولية كونه ينتهك القانون الدولي. إذن، هو عمل غير مشروع وباطل، والباطل لا يرتب إلا الباطل. ومجلس الأمن الدولي عندما اعترف بهذا الاحتلال لا يعني أنه شرّعه. فالاحتلال ما زال وسيظل باطلاً لحين زواله. وقد أدلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك بتصريح يؤكد ذلك، ولم يعترف الأمين العام للأمم المتحدة حتى هذه اللحظة بالاحتلال، لأنه لا يمكن الاعتراف بشرعيته. وبالتالي ما يبنى على الاحتلال باطل. الاحتلال عليه أن يزول، خصوصاً وأنه احتل دولة فيها دستور وفيها قوانين وقواعد وإجراءات، ويستطيع أن «يجمّد بعض هذه الفقرات والبنود» ويسير وفق القانون العراقي. أما أن يأتي ويتخذ قرارات ذات طابع سياسي قانوني، فهذا من اختصاص الشعب العراقي ومن صلاحياته. هم الآن، بالإضافة إلى الاحتلال غير المشروع، يقومون بأعمال غير مشروعة، ويفرضون قرارات ليست لها صفة قانونية. وإذا كانوا يطبقونها فلأنهم يملكون القوة. هذا شيء آخر. هذا يعني أنهم يبنون على أساس من الرمل. وما يبنى على الرمل سينهار عاجلاً أم آجلاً. وأعتقد أن دولة مثل الولايات المتحدة مخطئة تماماً إذ تسير بهذا الاتجاه وهي تدعي الديمقراطية وتعتبر نفسها دولة القانون النموذجية في العالم.

إن ما يجري في العراق الآن تصرفات بعيدة كل البعد عن القيم الأميركية المكرسة في الدستور والقوانين الأميركية والتي لا يستطيعون مخالفتها داخل

المجتمع الأميركي. وما لا يستطيعون عمله داخل الولايات المتحدة يرتكبونه في البلدان الأخرى.

□ نعود إلى مشروعك للعراق ونعود إلى الدستور، هل عندك الخطوط العريضة للدستور العتيد؟

إذا كنا نريد أن نتوجه إلى دولة عصرية، ونتفاعل مع المجتمع الدولي بشكل إيجابي، وننطلق بالمجتمع العراقي نحو مستقبل أفضل، يجب أن نقترب من التطور السياسي والدستوري الدولي، خصوصاً وأن عالمنا عالم اليوم قد تطور كثيراً وبسرعة في ميدان الدستور.

أولاً، هذا العالم قد صغر كثيراً، وبالتالي أصبحت العلاقات بين الدول وبين المجتمعات علاقات تفاعل وتقارب، والبعيد جداً أصبح قريباً جداً بفعل الفضائيات والإنترنت والاتصالات العالية الدقة. الآن، لا يستطيع شعب أن يعزل نفسه.

حاول الرئيس صدام حسين أن يعزل الشعب العراقي عن العالم، بمنع التلفونات والفضائيات والتلفزيونات وتحجيم السفر خارج العراق. ومع ذلك ظل العراقيون قريبين من هذا التطور. واليوم لا يوجد نظام حكم يستطيع أن يعزل شعبه ويسجنه ضمن سور محكم يعجز عن أن يخرج منه. هذا انتهى. كانت الأسوار في الماضي لحماية الأنظمة والحكام ولم تكن لسجن الشعب فقط. نحن الآن أمام حركة تفاعل جديدة غير مسبوقة، وأمام عولمة جديدة وخصوصاً في ميدان التجارة وتبادل الصادرات والواردات، أمام قواعد قانونية جديدة، أمام منظمة عالمية جديدة للتجارة، شئنا أم أبينا، أمام توجهات عالمية وإقليمية. وعلينا أن نعرف كيف نتفادى أضرار ومخاطر العولمة ومخاطر منظمة التجارة العالمية، لكن لا نستطيع أن نتجاهل وجودها وأن نعزل أنفسنا عنها.

عندما كنت سفيراً في جنيف بعثت بتقرير إلى وزارة الخارجية عن منظمة التجارة العالمية قلت فيه إننا مهما حاولنا أن نبتعد عن منظمة التجارة العالمية فلا نستطيع أن نتعامى عنها، على الأقل كي نتحاشى أضرارها. وهذه التغيّرات والتطورات يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند وضع الدستور الجديد. قد تكون العولمة شراً، لكنها شر لا بد منه. لأن آثارها ستنعكس علينا مهما كان موقفنا منها.

ولم يلق التقرير آذاناً صاغية. وأنا واحد من الذين يدعون إلى أن نقترب من

هذه المنظمة ونتعرف عليها. وطالبت بمنظمة تجارة عربية، لأن فيها توحيداً للعرب وتقريباً فيما بينهم وتعميقاً للعمل التجاري المتخلف جداً لدينا. أنا لا أؤمن بالحرية الاقتصادية المطلقة مئة بالمئة، لأنني أعرف أن الحرية الاقتصادية المطلقة، إذا لم يساندها اقتصاد قوي لن تجد لها طريقاً بين دول العالم الكبرى. على كل حال، هذه أمور معروفة، والعولمة لها أعداؤها، ومنظمة التجارة العالمية لها مناصروها ومعارضوها، ولكنني أعتقد أن هذا التيار يجب أن نطّلع عليه وأن نسير فيه، مع بعض الحمايات الضرورية لما نعتقده صحيحاً وسليماً.

على أية حال، عالم اليوم أصبح صغيراً كما قلنا، والقيم الدستورية، عموماً، أصبحت مشتركة بين معظم دول العالم. ويمكن استلهام هذه القيم لوضع الدستور العراقي، ثم تضاف إليها خصوصيات كل دولة على حدة والأهداف المرجوة في الدستور. بطبيعة الحال، تختلف الأهداف من دولة إلى دولة، بحكم الموقع الجغرافي وطبيعة المجتمع والتطور التاريخي. وأنا أعتقد أن الدستور يقود المجتمع، ينتشله من واقع إلى آخر، ينقله من السكون والركود إلى حالة متحركة تقترب إلى حد كبير من مصلحة المجتمع وقيمه التي يكرسها الدستور نفسه. الدستور الجديد يجب أن يساهم في تطوير بعض القيم الاجتماعية بما يخدم التطور في جميع الميادين وخاصة التنمية.

أما عن أهم ما يمكن أن يتضمنه الدستو ر الجديد من مبادئ وقيم فيمكن إجمالها في التالي:

1- أن يضع مشروع الدستور مجلس منتخب «جمعية تأسيسية» يطرح المشروع في استفتاء مباشرة على الشعب.

2- السيادة للشعب العراقي وهو وحده مصدر السلطات التي تمارس باسمه ونيابة عنه لمن يفوضه طبقاً للدستور والقانون.

3- مصادر التشريع هي القانون والشريعة الإسلامية والعرف.

4- نظام الحكم «جمهوري» ديمقراطي يقوم على الشورى.

5- العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

6- دين الدولة الرسمي الإسلام مع ضمان حرية العقيدة والعبادة للديانات

الأخرى التي تمارسها فئات من الشعب العراقي وضمان احترامها وحرية ممارسة شعائرها.

7- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمان الاستقلال التام للقضاء.

8- لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون.

9- إنشاء محكمة دستورية تضمن احترام تطبيق الدستور والقانون وحماية الحريات وحقوق الإنسان.

10- يتم اختيار رئيس الجمهورية وكذلك ممثلي الشعب «مجلسي الشورى» (النواب والشيوخ) بالانتخاب الحر المباشر لمدة أربع سنوات ولا يجوز تجديد انتخاب رئيس الجمهورية أكثر من مرة واحدة.

11- يمكن تعيين الحكومة رئيسا ووزراء من بين أعضاء مجلس الشورى

12- تكريس مبدأي سيادة القانون والمساواة لجميع أفراد الشعب العراقي أمام القانون.

13- واجب الجيش العراقي حماية الإقليم العراقي.

14- تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية التي تديرها مجالس منتخبة محلية.

15- يتمتع إقليم كردستان باعتباره جزءاً من الإقليم العراقي بالحكم الذاتي وبما يضمن احترام خصوصياته كاملة، وفقاً لقانون خاص يحظى بموافقة الشعب الكردي والشعب العراقي.

16- ثروات العراق ملك للشعب العراقي ولا يجوز أن يتم التصرف بأي جزء منها إلا طبقاً للدستور والقوانين النافذة.

17- لا يجوز التنازل مطلقاً عن أي مصدر من مصادر الثروة لأية جهة أجنبية.

18- لا يجوز التنازل عن أي حق سيادي كما يحرم السماح بأية قواعد عسكرية أجنبية في الإقليم العراقي.

19- التربية والتعليم اختصاص وطني مطلق.

20- ضمان الحقوق والحريات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها بالطبع حقوق المرأة وحقوق الطفل، كما وردت في الاتفاقيات

الدولية، سواء تلك التي صادق العراق عليها أم لم يصادق، مع ضمان عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية.

21- حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات على أن لا تكون ذات طبيعة عنصرية عشائرية أو طائفية وأن لا تهدد وحدة وسيادة العراق.

22- الملكية وظيفة اجتماعية ويحدد سقف ملكية الأراضي الزراعية مع تحديد نوع وطبيعة العلاقات بين أصحاب الأراضي والمزارعين.

23- مصادر المياه ملكية عامة لا يجوز الاستئثار بها مطلقاً لأي سبب.

□ لكن المستفيدين من النظام الحالي، لاسيما من الطائفية والعشائرية والمناطقية لن يمشوا بسهولة في مثل هذا المشروع.

أعتقد أن المجتمع العراقي تراجع تراجعاً كبيراً، تراجع لأسباب معروفة، وأهمها الحروب والأزمات وطبيعة النظام. هذه الأسباب الثلاثة عادت بالمجتمع العراقي إلى المجتمع العشائري والقبلي. وظهرت القيم العشائرية التي ليست هي بالضرورة سيئة كلها وبالمطلق، ولكن فيها ما يبتعد عن القانون وحكم القانون، ومن الممكن أن يكون في ذلك ضرر أكثر مما فيه فائدة. وبالتالي، علينا أن نستلهم هذه القيم ونأخذ منها ما نستفيد منه، ولا بأس أن نضعها في الدستور إذا كانت تتفق مع القيم الحضارية التي يعترف بها العالم أجمع.

□ هذا ما تسميه أنت الخصوصيات.

لا أعتقد أن هذا كله هو الخصوصيات، لأننا تمكنا منذ مدة طويلة من أن نضع دستوراً لا علاقة له بالعشائرية. لا بل في فترة معينة من تاريخ العراق وحياة العراقيين، انحسرت العشائرية كثيراً، وبقيت خصوصيات لا تتعارض مع الدستور، تمثلها العائلة، كالأب عندما يحل مشاكله مع أولاده، وشيخ العشيرة عندما يحاول أن يحل مشكلة بطريقة التحكيم أو بطريقة المصالحة بين أبناء عشيرته أو مع العشائر الأخرى. ولكن بشرط ألا يتجاوز الحق العام وحق الدولة وحق المجتمع وأن لا يكون هناك من هو فوق القانون.

هناك عملية تساوق وتنسيق لا بد منها. أعتقد أن الدستور واجبه الأساسي هو تحقيق أهداف المجتمع، ولكن في الوقت نفسه تقريب المجتمع بعضه من البعض

الآخر. وعندما يؤمن المجتمع كله بهذه الحالة الدستورية، يقترب الواحد من الآخر، مهما كانوا متباعدين، كل منهم له قيمه وخصائصه. يأتي الدستور لينتقل بالمجتمع من حالة معينة إلى حالة أفضل، ومن حالة خاصة إلى حالة عامة إلى قبول الآخر وحرية الرأي في إطار مصلحة الوطن التي يقررها الدستور.

الفترات الأولى لتطبيق الدستور أقرب ما تكون إلى عملية تنمية وتربية بشرية يقع ضخ قيم جديدة في المجتمع الذي يؤمن بقيم معينة ليست سيئة بالضرورة، لكنها لا تستجيب لمتطلبات العصر. وبالتالي فالدستور هو المربي وهو القائد الموحد الذي يقود المجتمع إلى مرحلة معينة من التلاحم والتواؤم والتطور الفكري، بحيث يتساوى الجميع أمامه ويتمتعون بقابلية تفهم وتلقي القيم الدستورية.

على هذا الأساس، أقول: دستور جديد وواعد وعادل وبأهداف واضحة، ينقل المجتمع بسرعة من حالة إلى حالة. وبالتالي أنا لست متشائماً، رغم أن ما حصل في العراق مؤخراً قد يكون معوّقاً أمام تطور المجتمع العراقي بالسرعة المرجوة بحيث يفهم ويتمثل القيم الدستورية التي أعتقد أن الكل سيعتنقها بعد أن يتخلص من الاحتلال الأجنبي.

□ تعتقد أن الخطوة الأولى هي الدستور أم ترى أن المصالحة هي ضرورة ملحة أكثر من الدستور؟ المصالحة مع الذات، المصالحة بين العراقيين أنفسهم، المصالحة بين العراقيين والمحيط، وخصوصاً مع الكويت والعرب والآخرين.

أعتقد أن الدستور الجيد الشامل المتطور والواعي والذي يحتضن تطلعات وطموحات أبناء المجتمع ويقودهم إلى المستقبل، هو أيضاً عملية مصالحة بحد ذاته. لكن نحن نتحدث الآن عن المصالحة المجتمعية والمصالحة السياسية. خصوصاً وأن مجتمعنا، بفعل الأزمات الكثيرة وبفعل التدخل الأجنبي في العراق، وبفعل طبيعة النظام الذي حكم العراق مؤخراً فترة طويلة، حدثت انكسارات ذات طبيعة مجتمعية خطيرة جداً. ولكن هذا الشرخ والانكسارات والانحسارات لم تكن بين أبناء المجتمع نفسه، وإنما كانت بين أبناء المجتمع من جهة والسلطة من جهة أخرى.

لقد حاولت السلطة، بطريقة أو بأخرى، أن تحكم المجتمع بالقوة ولا تسمح بأي تطورات ذات طبيعة سياسية تؤثر عليه. وقاد هذا إلى نشوء النزعات القومية المتطرفة ونشوء الطائفية حتى أصبحت هناك حالة من العداء للنظام وقادَتْهُ إلى أن يكون صارماً في مواجهتها. وذلك أدى طبعاً إلى أن تبتعد بعض فئات المجتمع عن الدولة وليس عن بعضها بعضاً ولا عن بقية المجتمع. أعتقد أنه بحكم طبيعة العراق الجغرافية هناك أياد أجنبية تحاول التأثير والضغط على الحكومة من خلال الوضع الطائفي والقومي. هذا أيضاً خلق حالة من المواقف المتطرفة أساء النظام معالجتها. ولذلك حصلت مشكلة. أعتقد أننا بحاجة إلى مصالحة مجتمعية، بحاجة إلى أن تقوم الحكومة القادمة بواجب أساسي في عملية المصالحة، عن طريق الاعتراف بجميع التجاوزات التي حدثت في العهد السابق، وأن يتم ذلك طبقاً للقانون وبواسطة القضاء، على أن تحدد هذه التجاوزات بتفاصيلها الدقيقة والاعتذار إلى جميع الذين فقدوا عزيزاً ومنحهم تعويضات. الدولة متى تعوض فإنها تقوم بذلك نيابة عن المجتمع في محاولة لجبر الخواطر والتخفيف عن الآلام. بعد ذلك يمكن للعراقيين تحقيق المصالحة بالوسائل الاجتماعية المعروفة ولكن لا بد للحكومة الوطنية من دور إيجابي تقوم به لتشجيع المصالحة، كما حدث في جنوب أفريقيا، حين أقسم المجتمعون على أن لا يحصل مثل هذا التجاوز في حياتهم في المستقبل. إذن بوسع العراقيين أن يقسموا باسم الله وباسم الدين باسم العراق باسم الشرف باسم القيم، بأن لا يلجأ أحد من العراقيين إلى إيذاء أخيه العراقي لمجرد الاختلاف معه في الرأي أو الفكر أو في العقيدة أو في المبدأ، وأن لا يتجاوز عليه.

أعتقد أننا إذا وصلنا إلى هذا، يمكن أن تستريح نفوس أهالي الضحايا ويمكنهم أن يتوجهوا نحو المستقبل، عندئذ ننتقل إلى مرحلة جديدة، خصوصاً إذا ما جاءت وجوه منتخبة من أبناء الشعب في إطار الدستور.

□ ترى أن الأولويات الجوهرية للخروج من هذا المأزق العراقي هي الدستور أولاً، ثم المصالحة الوطنية...

الدستور سيأخذ وقتاً وحسب توقيتات سلطات الاحتلال ولكن الأهم الآن البدء بالمصالحة الوطنية، مصالحة مجتمعية، مصالحة شعبية ثم بعد ذلك ننطلق إلى المصالحة السياسية في إطار الدستور.

□ وماذا تفعل بالمحتل؟ أعتقد أنه لن يترك لك حرية العمل والتصرف من أجل تحقيق هذه الغايات النبيلة، وسوف يبذل قصارى جهده لعرقلة هذه المحاولات. ولن تكون مهمته صعبة لأنك ستتعاطى مع إعداد من الناس قد يكونون عرضة للإغراء والضغط والتهديد.

هذا صحيح، فالمحتل جاء مستعمراً ولن يترك العراق بسهولة، وهذا يعني المقاومة من جانب العراقيين. ولكن قوات الاحتلال سوف تستخدم كل ما لديها من وسائل الترغيب والترهيب من أجل زرع الفتن وتعميق الخلافات وإثارة آلام الماضي مستفيدة من القاعدة الاستعمارية الذهبية فرّق تسد. ولكن لن يبقى أمام المحتل، إذا أراد أن يكون منطقياً مع مزاعمه، الا أن ينسحب بأقرب الآجال وان يترك للشعب العراقي حق تقرير مصيره، وإذا كان لا بد من المساعدة، فيجب أن تكون عن طريق الأمم المتحدة وعن طريق الجامعة العربية.

□ هل تعرف أنت محتلاً غادر بلداً احتلها بالقوة وغادرها بالوسائل أو بالطرق السلمية؟ هل تعرف في التاريخ محتلاً من هذا النوع؟

لا أظن ذلك.

□ وبالتالي أنت تدعو إلى المقاومة بالبندقية وسائر وسائل المقاومة.

أنا لا أدعو إلى المقاومة، المقاومة حقيقة قائمة لا تنتظر دعوتي أو موافقة من أيّ كان، وقد انطلقت منذ الأيام الأولى للاحتلال. وسواء دعوت لها أو لا فهي موجودة وستستمر لأنها رد الفعل الطبيعي عليه، فالاحتلال ينتج دائماً مقاومة عند كل الشعوب، فكيف عند الشعب العراقي الأبي؟ هذه معادلة لا تخطئ. هذا قانون طبيعي، إن لم يكن قانوناً إلهياً.

إذاً، الاحتلال إذا لم يخرج مختاراً وهذا أمر صعب، سوف يخرج مجبراً عن طريق المقاومة. والمقاومة تتخذ عدة أشكال، معقول جداً الآن أن يقول قسم من الشعب العراقي إنه يريد أن يقاوم مقاومة سلمية على طريقة غاندي، وإذا لم تنجح سننتقل إلى المقاومة المسلحة. وبالتالي على الأميركيين أن يفهموا أن ليس أمامهم خيارات كثيرة.

إما أن يرحلوا مشكورين لأنهم «حرروا» البلد وإما أن يرحلوا مطرودين لأنهم

أرادو أن يحتلوا البلد كقوة إمبريالية استعمارية. وكما قلت، ستتخذ المقاومة أشكالاً مختلفة، حسب الظروف الموضوعية وتطور الأوضاع وحسب الظروف الذاتية للشعب العراقي وكيف وأين يجد ذاته ويحقق تطلعاته في أي نوع من المقاومة.

□ إنك تدعو الأميركيين إلى التحلي بالحصافة والحكمة، وكما قلنا، لم يخرج مستعمر قبلهم بسلام. لم يغادر مستعمر إلا مطروداً وبالقوة.

هم قالوا إنهم «جاؤوا محررين». ولا بد من تسجيل ملاحظة أن الشعب العراقي لم يخرج لاستقبالهم ولا للترحيب بهم. ويجب أن يفهموا أن الشعب العراقي، إذا أرادوا أن يحفظ لهم الجميل لتحريره، فيجب أن يرحلوا بأسرع مما جاؤوا. ودعني أعترف بأنني أتخوف كثيراً من عدم رحيلهم لأنني أرى أن الذين أعدّوا هذه الحرب وخططوا لاحتلال العراق، لم يكونوا يفكرون في مصلحة الولايات المتحدة فقط بل في مصالح خاصة بهم أيضاً. يرفعون شعار المحافظة على المصالح الأميركية، غير أنهم في الواقع يعملون لمصالحهم الفردية، كما يعملون لمصلحة «إسرائيل». ولم يعد هذا الأمر خافياً على أحد. حتى الصحافة الأميركية تجاهر بذلك، وتكتب عنه منتقدة أو مؤيدة.

□ تعتقد أن العراقيين سيكون بوسعهم تسخير النفط في خدمة أهداف التحرير؟

هناك دلائل بدأت تظهر. وأنا شخصياً ضدها. أعتقد أن بعض العراقيين بدأوا بتفجير أنابيب النفط. وأظن أن أسهل شيء هو إشعال النفط. وإذا شعر العراقيون أن هذا النفط لم يعد نفطهم وأن الأجنبي صادره، سيقدمون على إحراقه ويفضلون أن يتبخر في الهواء على أن يأخذه المستعمر ويستفيد منه أعداؤهم. طبيعي أن يفضل العراقيون ألا تتحول ثروتهم الطبيعية الأولى إلى أداة ووسيلة لقمعهم. وإن كنت أدعو إلى المحافظة بكل الوسائل على هذه الثروة الوطنية التي هي ملك أجيال العراق وضمان مستقبل العراق، وعدم التعرض لها مع الحرص على أن يكون المستفيد الوحيد منها هو الشعب العراقي وحده.

□ لكن قوات الاحتلال الأميركية والبريطانية لن تقف موقف المتفرج من المحاولات التي تتحدث عنها. ستحاول التدخل في كل مرحلة من المراحل

وستزعم أنها تريد مساعدة العراقيين على وضع الدستور وعلى تحقيق المصالحة الوطنية وعلى إعادة إعمار العراق! ولقد بدأت بالفعل، بتعيين أستاذ أميركي للإشراف على عملية صياغة الدستور.

لا نريد أن يدّعي الأميركيون أنهم جاؤوا لمساعدتنا. فهم ليسو أفهم من «حمورابي» الذي تجده متمثلاً في عدد كبير من العراقيين! والشعب العراقي العريق بكل شيء ليس بحاجة إلى شخص أميركي عمره 32 عاما لا يعرف شيئاً عن العراق ولا عن طبيعة وعادات وتقاليد المجتمع العراقي ولا عن جغرافيته، وإذا عرف شيئاً فهي معلومات بعيدة عن اللمسة الإنسانية والتجربة التي تغني العلم وتحوله إلى معرفة، ليقوم بإعداد الدستور نيابة عن العراقيين. الدستور لا بد أن يعبر عن ضمير وإرادة شعب العراق ولذلك لا يمكن لأجنبي أن يعبّر عن هذا الضمير وهذه الإرادة.

□ لا شك أن العراقيين الحقوقيين والعلماء والفقهاء وحملة الشهادات العالية والمخترعين والأدباء، وكل ما تريد، كانوا مكبلين، مقيدين. وكان لا بد من تحريرهم.

إذا كنا نبحث عن تبريرات وأعذار لتمرير إجراءات خطيرة كإعداد الدستور فهذا أمر ممكن دائماً وهذا ما سيحدث فعلاً. فالمطلوب إقصاء العراقيين من التعامل مع شؤون بلدهم وخاصة في ميادين المال والاقتصاد والسياسة. على كل حال لم أعرف ولم أسمع ولم أقرأ أن محتلاً مستعمراً قد أصبح محرراً لمن قام باحتلاله واستعمره واستعبده. وهذه أميركا التي تريد أن تصبح امبراطورية أو أنها قد أصبحت فعلاً لن تختلف عن سابقاتها، وتاريخها في اليابان وفي فيتنام وفي أميركا الجنوبية واليوم في العراق يشهد على ذلك.



الملاحق

قرار مجلس الأمن رقم 1483
رؤية قانونية سياسية(*)

هل يمكن لأحد أن يتصوّر عودة الاستعمار التقليدي المباشر خلال القرن الحادي والعشرين، خاصة والعالم ينتقل إلى نظام دولي جديد أساسه العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان والعولمة؟

يبدو أن الأمر كذلك، وإلا لما تصرفت الولايات المتحدة الأميركية مع تابعتها المملكة المتحدة وما كانت تتصرف اليوم في العراق ليس كقوة محتلة لإقليم دولة عضو مؤسس في الأمم المتحدة وإنما على أساس أن العراق قد أصبح بعد الاحتلال جزءاً منها تتعامل معه كما تشاء. والغريب في الأمر أنها تستند إلى القرار 1483 الصادر في 21 مارس 2003 في كل ما تقوم به.

ولكني أجيب على المطلوب بالقول إن كل ما صدر ويصدر عن السلطة المحتلة من قرارات وتصرفات وإجراءات، عدا عن إجراءات محددة بموجب القانون الدولي الإنساني، هو باطل ولا يمكن أن يرتب عليه أي آثار قانونية.

إن النظام الدولي القائم يحرّم الاحتلال والعدوان والحرب، ولذلك لا يجوز للدولة المحتلة أن تحل محل السلطات الشرعية ولأي سبب كان.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا أن تحققا إجماعاً جديداً في مجلس الأمن حول القرار 1483 بعد أن حققتا ذات الإجماع على القرار 1441، وهو أمر لا يثير الاستغراب، لا سيما وأن الولايات المتحدة باتت تملك نفوذاً متفرداً في المجلس منذ فترة ليست بالقصيرة.

صحيح أن هذا النفوذ لم يتمكن من التأثير على مجلس الأمن في الفترة التي سبقت العدوان العسكري على العراق بسبب المواقف المتميزة لعدد من الدول الأعضاء فيه وأخص

(*) نشرت هذه المقالة في جريدة البيان الإماراتية الصادرة في دبي في عدد يوم الأربعاء 2 تموز/ يوليو 2003.

بالذكر منها اتحاد روسيا وفرنسا والصين وسوريا وألمانيا، التي كان لكل منها أسبابه. لكنها فترة انتهت وجاء وقت المراجعة والحسابات الاستراتيجية، بعد أن فرضت الولايات المتحدة واقعاً جديداً باحتلالها العراق عسكرياً ولم يعد أمام هذه الدول خيار آخر غير البحث عما يرضي «عرش السلطان» صاحب القوة الأعظم التي استعمرت العراق بعد احتلاله عسكرياً.

إن القرار الجديد الذي ذكر بأنه يهدف إلى «رفع الحصار عن العراق» قد حقق الهدف الرئيسي الذي صُمم من أجله أصلاً وهو فرض سياسة «الأمر الواقع» التي يمكن إجمالها باعتراف مجلس الأمن بقوة الاحتلال باعتبارها «السلطة المحتلة»، والتعامل مستقبلاً مع هذه السلطة اعتماداً على هذا «الاعتراف».

هذا الاعتراف هو اعتراف مُقرر لواقع، ولا يمكن أن يكون منشئاً لحقوق غير تلك التي وردت في القانون الدولي الإنساني، أي في اتفاقيات جنيف لعام «1907 و1949 و1976» أو تلك التي يعترف بها القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

بمعنى آخر، لا يمكن أن يفسر قرار مجلس الأمن هذا بأنه اعتراف بالعدوان العسكري أو بالحرب العدوانية على العراق.

العدوان والحرب أمران محرمان في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهذا التحريم من «القواعد الآمرة» التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها. والتزاماتهما بموجب القانون الدولي الواجب التطبيق باعتبارهما سلطات احتلال، تحت قيادة موحدة. وقد سمّى القرار الصادر سلطات الاحتلال «بالسلطة» ولم يضع الاسم الكامل المتعارف عليه في القانون الدولي الإنساني.

هذه التسمية المختصرة، لم توضع اعتباطاً وإنما فيها تحايل وانتهاك للقانون الدولي لما تحمله من معان تختلف عما لو وضعت كاملة أي «سلطة احتلال». ولم يكتف القرار بقبول هذا «الاحتيال» وإنما وافق على السماح لدول أخرى أن تعمل في العراق تحت مظلة «السلطة»، بدلاً من تحريم ذلك، ومنع أي دولة من مشاركة «الدولة المستعمرة» في إدارة شؤون العراق، لأن في ذلك إضفاء الشرعية على المحتل وإجراءاته وقراراته.

والأكثر غرابة أن القرار في ديباجته يشير إلى الحالة في العراق «بعد الاحتلال» باعتبارها ما زالت تشكل تهديداً للسلام والأمن الدولي. كيف يكون ذلك؟ وما الهدف منه في الوقت الذي يسيطر فيه المحتل على جميع مقدرات البلد؟ واضح أن الهدف من ذلك إطلاق يد المحتل في اتخاذ ما يراه مناسباً، وهذه المرة عن طريق مجلس الأمن، لإطباق الاحتلال على أنفاس الشعب العراقي ومنعه من القيام بأي إجراء في إطار الحق الشرعي في الدفاع عن نفسه ومقاومة المحتل.

هذا بالضبط ما أود لفت النظر إليه. ومن الأمور المهمة التي ينبغي الإشارة إليها أيضاً أن القرار في الفقرة العاملة الخامسة يطلب من جميع الدول أن تمتثل للالتزامات الواردة في

القانون الدولي، وخصوصاً اتفاقيات جنيف لعام 1949 واتفاقيات لاهاي لعام 1907. والملاحظات التي ترد على هذه الفقرة هي التعمد في عدم ورود إشارة إلى بروتوكولات جنيف لعام 1977 ولا سيما البروتوكول الأول باعتباره يشكل عرفاً دولياً باتفاق الفقهاء المختصين في القانون الدولي الإنساني.

إن اتفاقيات جنيف تشير بصورة واضحة إلى الدولة أو الدول المحتلة، في الوقت الذي لم تشر فيه هذه الفقرة إلى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بالاسم، بل استعاضت عنهم بالقول إلى جميع ذوي العلاقة وهو أمر يثير التساؤل. علماً بأن دولاً مثل فرنسا وروسيا تعرف ماذا يعني عدم ذكر اسم الدولة المحتلة وكذلك مسؤولية الأمم المتحدة التي تعتبر الجهة الوحيدة المسؤولة، طبقاً للقانون الدولي، التي يجوز لها أن تتدخل في الوضع النهائي للإقليم أو الدولة تحت الاحتلال.

وعلى ذكر الأمم المتحدة فإن القرار أشار باستحياء إلى منظمة الأمم المتحدة التي باتت مهمشة وكسيحة إلى حد كبير، حيث الأدوار ثانوية جداً في عدد من فقراته العاملة. وبدلاً من أن تعمل السلطة المحتلة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، وهو الأمر المنطقي والقانوني في حالات الاحتلال الأجنبي نرى العكس تماماً، فالقرار يضع عمل الأمم المتحدة في العراق تحت إشراف ورقابة السلطة المحتلة، وبذلك تكون الموازين قد قلبت خلافاً لما يجب أن يكون عليه الأمر طبقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها. وبذلك تكون سيادة القانون الدولي قد استبعدت وحل محلها قانون القوة في تسيير الشؤون الدولية.

ولكن هل كان بالإمكان «حفظ ماء وجه» الأمم المتحدة؟ غير أنهم لم يعيروا هذه المسألة اهتماماً كبيراً. وعجز مجلس الأمن الدولي عن أن يفرض أي التزام على سلطات الاحتلال، ولا حتى وجوب تقديم تقارير دورية عن «حالة الاحتلال»، في حالة تطبيق نظام الوصاية.

فلا بد من تقديم تقارير دورية إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، ولكن يبدو أن الوضع الراهن هو وضع «استعمار» مفروض، وهذا ما قبلت به الأمم المتحدة بالرغم من أنه يعتبر ظاهرة مثيرة للاستغراب مرفوضة وتشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على سيادة واستقلال الدول الأعضاء في المنظمة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن المفيد الإشارة إلى أن القرار طلب من الأمين العام، رغم الدور الثانوي جداً المنوط بالمنظمة في العراق، تقديم تقارير في فترات منتظمة عن عمل ممثله الخاص. وفي الوقت نفسه، «يشجع» بدلاً من «يلزم» السلطة المحتلة على إعلام المجلس بصورة منتظمة، حول جهودها المشار إليها في القرار فقط. وهذا يعني أن هذه السلطة حرة تماماً بالقيام بما تراه مناسباً طبقاً لمصالحها، حتى ولو كانت ضد مصلحة العراق الدولية الواقعة تحت الاحتلال.

إن في هذا التوجه الخطير انتهاكاً فاضحاً لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني. ولذلك

يمكن القول إن هذا القرار الغريب في مضامينه وفي أهدافه البعيدة والقريبة بعيد كل البعد عن أية مرجعية قانونية دولية. فهو ببساطة يحاول إضفاء قدر من الشرعية والمشروعية على الاحتلال ولو بصورة غير مباشرة، وهو يعكس بيئة جديدة خطرة، ويعتبر سابقة قانونية تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر على المدى القريب والمتوسط.

كما أنه يمثل اتجاهاً قانونياً جديداً يعطي القوة الغاشمة دوراً حاسماً في العلاقات الدولية، مع كل ما يمثله ذلك من مخاطر على النظام الدولي القائم، الذي يتعرض لهزات عنيفة سببها المواقف التسلطية للولايات المتحدة حتى في حالة صدور قرار من مجلس الأمن. ولذلك فإن هناك مواقف علنية اتخذتها بعض الدول الأعضاء في المجلس تشير بصورة غير مباشرة إلى الأبعاد الخطيرة لتصويتها وتأثيراته المستقبلية.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى تصريحات الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي لم يعترف بشرعية هذه الحرب التي أصرّ الأمين العام للأمم المتحدة على أنها تمّت خارج إطار الميثاق والأمم المتحدة.

صحيح أن الحرب العدوانية على العراق لم تشن بقرار من مجلس الأمن ولا استناداً إلى القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة التي تشير إلى العدوان والدفاع الشرعي، إلا أنها من وجهة النظر القانونية السليمة، خرقاً للسلم والأمن الدوليين. ولقد كان على مجلس الأمن أن يتخذ قراراً يدين هذا الانتهاك ويوقف العدوان. ولكنه ولأسباب سياسية معروفة أقر، ليس فقط الأمر الواقع وقدّم المبررات والأعذار، بل أعطى المحتل صلاحيات تتعارض والقواعد الدولية المعمول بها، وخلق سابقة جديدة تنطوي على مخاطر كبيرة وتهدد النظام الدولي القائم.

إذن، اشترك الجميع في قبول هذا الواقع وهو أمر ليس بالمستغرب في ظل الوضع الذي تعيشه الأمم المتحدة، وهذا يعني أن جميع دول العالم وخاصة منها الصغيرة التي لا تتفق مصالحها مع مصالح بعض الدول الكبرى معرضة لأن يُعتدى عليها دونما حساب من أحد.

وعودة إلى القرار 1483 يدعونا إلى القول إن الولايات المتحدة قد دخلت من الباب الواسع لمجلس الأمن وأمام الجميع، بعد أن امتنع هذا الباب عليها قبل فترة قصيرة من اندلاع الحرب، فما الذي تغير؟

لقد استطاعت واشنطن إقناع بعض الدول الأعضاء الدائمة في المجلس بأن للجميع مصلحة في رفع الحصار. وفي ذلك إقرار غير مباشر بأن العراق، بعد احتلاله، لم يعد يهدد أحداً.

وفي حقيقة الأمر، أن الحصار رُفع منذ دخول القوات العسكرية الأجنبية إلى العراق، وبالتالي فإن الإشارة إليه في قرار مجلس الأمن لا يعدو أن يكون أمراً شكلياً فقط من الناحية القانونية، ولكن ليس هذا هو الهدف الرئيسي من القرار.

الهدف الرئيسي من القرار، الذي يتضمن 27 فقرة عاملة، هو محاولة لإعطاء الولايات المتحدة وبريطانيا ما لم تتمكنا من الحصول عليه من المجلس في وقت سابق أي قبل وقوع العدوان.

ولكننا، وبهذا الصدد، نعيد التأكيد بأن ما ورد في القرار بشأن «الامتيازات» و«الحقوق» التي أعطيت للدول المحتلة باطل تماماً، وخصوصاً فيما يتعلق «بفرض الأمر الواقع» وكأنه أمر مشروع وقانوني حسبما يرى البعض. في القرار 1483 تجاوزات كبيرة على ما ورد في اتفاقيات جنيف لعام 1949. ويفترض في مجلس الأمن الذي يعمل طبقاً للميثاق «المادة 24» ألا يسمح بأية إجراءات من اختصاص الحكومة الشرعية، ومنها إعادة الإعمار والعقود والسياسة المالية والتشريعية والقضاء والتي وافق مجلس الأمن على أن تقوم بها السلطة المحتلة، مع إشارة باهتة مرة إلى الشعب العراقي ومرة إلى سلطة إدارية انتقالية ومرة إلى حكومة منتخبة، دونما تحديد لأية فترة زمنية يتم بانتهائها تسليم هذه المهام إلى السلطات الوطنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع التصرفات التي ستقوم بها سلطة الاحتلال بموجب القرار 1483، ومنها إصدار القرارات ونشرها بالجريدة الرسمية باسم الحاكم الأميركي ستكون موسومة بعدم الشرعية وباطلة وبدون أي أثر قانوني، ما لم تكن قد وافقت عليها حكومة وطنية منتخبة طبقاً لدستور وطني.

ومن الطبيعي أن تحرص الولايات المتحدة الأميركية على أن تتم صياغة الدستور الجديد بما يؤمّن رغباتها ويعكس قيمها، سواء في ميادين الاقتصاد أو السياسة أو الإعلام أو الثقافة أو الأديان. وهذا ما يعيد إلى الأذهان الصورة القاتمة والمخيفة لمرحلة الاستعمار القديم والتي امتدت حتى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن القرن الحادي والعشرين قد بدأ بعودة قوية للاستعمار القديم مع كل ما يمثله ذلك من انتهاكات فظة للقانون الدولي الإنساني وعموم قواعد واختصاصات القانون الدولي الذي سارت تحت مظلته عموم دول العالم حتى عام 1990.

لقد بدأت سيادة الدول بالتقلص وبدأ استقلالها يتآكل بسبب عولمة مخيفة لا تمس اقتصاديات الدول فحسب، بل تمس الحياة الخاصة للأفراد وحريتهم الناقصة أصلاً نتيجة سياسات حكوماتهم، لا سيما في دول العالم الثالث. كما يحاول هذا الاتجاه الجديد أن يجهز على الأمم المتحدة، المنظمة الضامنة طبقاً لميثاقها استقلال وسيادة أعضائها، والتي أصبحت غير قادرة على تقديم أي حماية لهم. وعلى أية حال، فلقد مضت خمسة أشهر على صدور القرار وانقضت أربعة أشهر على الاحتلال العسكري، والوضع في العراق يسير من سيئ إلى أسوأ، لا سيما في غياب الأمن وتردّي الخدمات الأساسية وتفشّي البطالة والأمراض وعدم دفع المرتبات وتسريح منسيي الجيش العراقي، مع استمرار تعطيل العمل في الوزارات والدراسة في الجامعات، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار ودخول المجتمع في دوامة العنف

والعنف المضاد، وتكريس الطائفية والعنصرية بين أبناء المجتمع الواحد وبروز ظواهر جديدة تشيع الفرقة والابتعاد بدلاً من التوحد، إضافة إلى اغتيالات لشخصيات تنتمي إلى طائفة معينة أخرى وبما يكرس حالة العداء بين أبناء البلد الواحد بدلاً من التسامح والاحتكام إلى القانون.

كل هذه المؤشرات السلبية التي هي من صميم مسؤوليات الدولة المحتلة لم تحظَ باهتمام لا من مجلس الأمن ولا من الأمين العام الذي ارتضى لنفسه أن يسير وراء الولايات المتحدة وبريطانيا، بدلاً من المطالبة بتطبيق القانون الدولي الإنساني وإرغام الدولة المحتلة على تنفيذ التزاماتها بموجبه.

أمام هذا الوضع الإنساني المتدهور وأمام عجز مجلس الأمن والأمين العام عن اتخاذ أي إجراء لا ترضى عنه الولايات المتحدة كدولة محتلة، فإنه لم يبق أمام الشعب العراقي إلا أن يتحرك وبالطريقة التي يستطيع بها، من أجل إفهام الدولة المحتلة والمجتمع الدولي بأنه سوف يدافع عن حقوقه الأساسية في العيش الكريم واسترداد حريته واستقلاله وسيادته والبدء بتطبيق الديمقراطية وسيادة القانون، وهذه أمور يفترض بالدولة المحتلة أن تبدأ بالعمل من أجل تحقيقها خصوصاً وأنها أعلنت في بداية العمليات الحربية أنها ليست قوة احتلال، لكنها لم تلبث أن تراجعت عن هذا الزعم، وبذلك تحولت إلى قوة استعمارية تحت مرأى ومسمع مجلس الأمن والأمين العام. وإلى أن يستعيد مجلس الأمن قدرته على قيادة العالم طبقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وليس طبقاً لقرارات من طبيعة ونوع القرار 1431 غير المشروع وغير القانوني الذي فرضته عليه دولة واحدة، فإن الشعب العراقي لن ينتظر طويلاً من أجل استعادة حريته المفقودة وطرد الاحتلال الأجنبي والاستعمار الجديد من أراضيه.

انقضى أكثر من سبعة شهور تقريباً على سقوط العراق، وبدلاً من أن تتحسن الأوضاع، كما قدّر البعض من قصيري النظر، ازداد سوءاً. الفوضى الأمنية في ازدياد تصاحبها انتهاكات كبيرة للحقوق والحرمات، ونقص فاضح في الخدمات وشلل تام في الحياة العامة، وغياب أية صورة للمستقبل وما يترتب على ذلك من فقدان للأمل.

ويكفي هنا أن ننظر بعمق إلى المهام التي أوكلها الحاكم الأميركي لما سمي بـ«مجلس الحكم الانتقالي» وعلاقة التبعية بين الاثنين، لنتبين أن القرار سيكون دائماً قراراً أميركياً وليس عراقيا. طبعاً، يقول أكثر من قائل إن هذا سيكون خلال الفترة الانتقالية. ولكن ألا يجب أن تتحدد هذه الفترة بمدة معينة، ومعها تتحدد الخطوات الواجب اتخاذها خلال هذه الفترة الانتقالية؟ وما هو الهدف أو الأهداف التي ستتحقق مستقبلاً، وأقصد استعادة الاستقلال والسيادة ورحيل القوات الأجنبية كشرط أساسي لتحرير القرار العراقي المقيّد؟ أم ترى، يجب على العراقيين أن يقبلوا بأن يكون انسحاب القوات الأميركية من العراق «وفقاً على الظروف»، وبالتالي لا يمكن تحديد فترة معينة؟ كما عليهم أن يقبلوا بأن هذا الأمر «أميركي بحت» ولا يجوز للآخرين التدخل فيه سواء أكانوا عراقيين أم عرباً أم غيره؟

أعتقد بأن العرب أو غيرهم لن يعلّقوا على هذا الموضوع ولكن للعراقيين الكلمة الفصل في الخطاب. وها هم قد بدأوا يعبرون عن رفضهم للسياسة الأميركية في العراق، سواء عن طريق التظاهرات أم عن طريق المقاومة المسلحة، والتي باتت تفرض نفسها على الأرض وتنعكس على المشهد السياسي.

وإزاء ما يحدث وأمام التطورات السريعة في العراق وخارجه، فإن السؤال الملحّ هو: هل علينا أن نتوقع بداية لبلورة نوع من الوعي العربي أو حتى بداية لموقف عربي؟

المفروض أن يكون الجواب بالإيجاب. ولكن الواقع يقول بخلاف ذلك، فالموقف العربي ما زال يراوح مكانه في إطار «صمت مطبق»، يشوبه خوف رهيب حتى من الكلمات التى يجب أن تتطابق والمصطلحات التي تستخدمها الولايات المتحدة، إذ إن لكل كلمة معناها ومراميها. السكوت والخوف هما سيدا الموقف العربي، وعلى جميع المستويات الرسمية والشعبية. ويبدو أن الشأن العراقي كما هو الشأن الفلسطيني - بات «شأناً أميركياً» لا يجوز لأي أحد أن يتعرض له من قريب أو بعيد، لا سياسياً ولا إعلامياً ولا حتى فكرياً. كيف يمكن لعربي أن يتجرأ ويتدخل في الشؤون الداخلية «الأميركية» وخصوصاً في العراق؟

إذا كان الأمر كذلك، من الناحية السياسية، وإذا شعر الجميع بأنهم عاجزون، أمام الأمر الواقع واقع الاحتلال والاستعمار وبأنه لا حول ولا قوة لأحد، لا سيما بعد صدور القرار 1483، الذي يمكن أن يستخدم «كورقة توت» أمام العديد من القوى الدولية والإقليمية والعربية وحتى الشعبية، فهل أن الأمر هو نفسه من النواحي الإنسانية؟ هل وصل بهم الأمر إلى أنهم جعلوا التضامن العربي، إنسانياً واجتماعياً، جريمة يحاسب عليها العرب؟

هل أن حالة مثل حالة الشعب العراقي اليوم يمكن أن تقابل باللامبالاة العربية التي بدأت تكرس مع مرور الأيام؟ ألا يستحق العراقيون من إخوانهم العرب أن ينهض من يساعدهم ويقف إلى جانبهم ويعطيهم الأمل والثقة بالمستقبل؟ هل يجوز أن ندع العراقيين يستنجدون بالمحتل وبالأجنبي الآخر، الذي سيكون «طوق نجاة» لهم بدلاً من العرب؟

يجدر بالأشقاء العرب ألا يتخلوا عن العراقيين وألا يتركوا الأغراب يصبحون منقذين للعراقيين بدلاً عنهم! إن في ذلك خطراً على عروبة العراق وعلى عروبة العرب في آن واحد. العراق بحاجة إلى أشقائه المتمكنين قبل غيرهم! بحاجة إلى موقف عربي كبير! إلى فعل عربي كبير! في أقرب وقت!

العراق لا يحتمل أي تأخير. والسكوت على ما يجري من قبول للاحتلال بكل آثاره الكارثية على العراقيين فيه امتهان للكرامة العربية ولمبادئ الدين الحنيف وللتاريخ العربي الإسلامي بكل إشرافاته.

لا يعقل أن يقف العربي متفرجاً أمام الإذلال اللاحق بالعراقيين وألا يتحرك، ولا يعبّر عن امتعاضه وعن غضبه.

نعم، لقد وقف العرب شعوباً وحكومات، قبل وقوع العدوان، إلى جانب العراق، وخرجت تظاهرات لا يمكن الاستهانة بها، ورافقها مواقف وقرارات سياسية على مستوى القمة العربية أو وزراء خارجية الدول العربية، أو على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ولكن، ما إن بدأت الحرب حتى خفّت الأصوات المعارضة إلى أن صمتت تماماً يوم اجتياح بغداد على أيدي الغزاة. وقد كانت اليافطة التي حملها المحتلون هي التحرير والديمقراطية. ولكن لم نسمع أبداً أن التحرير والديمقراطية يأتيان مع الاحتلال الأجنبي. فالاستعمار والحرية لا يجتمعان، كل منهما مناقض للآخر. والعراق دخل اليوم في صراع مع الأجنبي من أجل الديمقراطية والحرية.

إن استمرار خضوع العراق للأجنبي يعني استمرار زمن السقوط العربي في فلسطين. وتداعيات احتلال العراق سوف تتوسع لتشمل المنطقة العربية أولاً والعالم الإسلامي ثانياً. ولذلك لا بد من عمل عربي، من موقف عربي، يتناسب وخطورة الأوضاع.

تأخرت كثيراً هذه النخوة. كان يجب أن تصل من زمان، قبل الحرب. وهي لا تزال مقصرة. لقد غاب العرب عن العراق طوال فترة الحصار. ولا يجوز أن يستمر هذا الغياب اليوم في ظل الاحتلال. ولا يجوز أن نقدم أي تبرير لهذا الغياب.

دولة الإمارات العربية المتحدة موجودة اليوم كدولة وكشعب في كل العراق، شماله وجنوبه شرقه وغربه، والعراقيون يرون بأم العين العمل النبيل الذي تقوم به والذي يتوسع يومياً ليشمل الصحة والماء والتربية وغيرها من الميادين. هناك دول عربية أخرى تقدم ما تستطيع، مشكورة. المهم أنها موجودة، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب لكن لا بد من تعزيز هذه الصورة المشرقة، لأنه لا يمكنها بأي حال من الأحوال تغطية حاجات المجتمع العراقي. ولذلك ومن أجل أن يكون للعرب جميعاً حضور متميز يتناسب مع الحاجة وشدة الأزمة وآثارها، يجب عقد مؤتمر قمة عربي يخصص للعراق، مؤتمر إنساني اقتصادي اجتماعي تطوعي وأن يخرج بقرارات تنفيذية إلزامية، بمعنى فرض التزامات على الحكومات والشعوب تعبيراً عن حقيقة الروابط والعلاقات الأخوية بين أبناء هذه الأمة.

يجب على المؤتمر ألا يخشى الدول المحتلة لأن غاياته وأهدافه محددة ببرنامج اقتصادي لتغطية الاحتياجات الإنسانية الآنية التي فشل المحتل في تلبيتها، مع أنها من صلب واجباته بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن اتخاذ قرارات قوية باتجاه تأمين حاجات الشعب العراقي المحتل سيكون بمثابة رسالة قوة، رسالة تضامن، رسالة أخوّة يحتاج إليها العراقيون في هذه اللحظات الصعبة. إن العراقيين بحاجة الآن إلى من يدعمهم معنوياً ومادياً. وليس غير العرب بقادر على ذلك. العرب بحاجة إلى أن يتبصروا في أمور دنياهم ومتابعة ما يجري حولهم بدقة وأن ينعكس ذلك بصيغة أو بأخرى في الأقل على مستوى الجامعة العربية.

أين الموقف العربي مما أُطلق عليه «أسلحة الدمار الشامل العراقية» والتي استُخدمت كسبب مباشر ورئيس لشن العدوان على العراق والتي باتت محل تساؤل من قبل شعوب الدول التي قامت بالحرب على العراق. لقد كان الادعاء هذا أخطر وأهم عملية تزوير في تاريخ الحروب القديم والمعاصر. حاول العراق أن يقول للعالم الحقيقة «بطريقة خاطئة! نعم. متأخرة! نعم» لكنه نفى أن يكون عنده أسلحة نووية وبيولوجية أصلاً، وأكد أنه دمر كل ما لديه من أسلحة كيمياوية وصواريخ بعيدة المدى. وأثبتت الوقائع أنه كان صادقاً، هذه المرة!

لم يصدقوه، فهمنا. لا يقولون للآخرين إنهم كذبوا؟ وإذا سكتوا عن هذه الكذبة، سيكذبون عليهم مرة ثانية.

العالم كله يتحدث عنها والوطن العربي ساكت وكأن الموضوع لا يهمه لا من قريب ولا من بعيد. لا بيان من حكومة ولا مؤتمراً صحفياً من الجامعة العربية، أو من رئاسة القمة العربية. . . الخ. أليس من الواجب القومي أن يصدر شيء عربي يتعلق بالموضوع؟ على الأقل يشار فيه إلى الدم الذي هدر والأبرياء الذين سقطوا والثروات التي دمرت بدون سبب مشروع؟ وإذا كان هذا الأمر صعباً وصعباً جداً في ظل الظروف الدولية الراهنة، وفي غياب الموقف العربي الموحد ولأسباب عديدة أخرى باتت معروفة للجميع، فلن يكون مقبولاً أبداً أن يستمر هذا «الصمت» بشأن ما نسمع من أخبار متواترة عن وجود اتصالات على مستويات دولية وإقليمية، لإقناع بعض الدول العربية بإرسال قوات عسكرية إلى العراق، حالها حال الدول غير العربية، لتقوم بدور يتعلق بحفظ الأمن في العراق بدلاً من القوات الأميركية والبريطانية، بمعنى آخر لمواجهة المقاومة الوطنية التي يبدو أن دوراً متزايداً لها بات يقلق القوات الأميركية.

لا يجوز أن يكون الصمت هو الإجابة من جانب المسؤولين العرب، كما يجب أن نسمع صدى لذلك من الجامعة العربية. على العرب جميعاً أن يتحلوا بقدر من الشجاعة لرفض أية مشاركة من أية طبيعة كانت في ظل الاحتلال، لأنها ستفسر اجتماعياً وقانونياً على أنها مشاركة لاحقة بالاحتلال. كما ستفسر أية مشاركة ولو كانت رمزية بأنها اعتراف بالاحتلال وبشرعيته، علماً أن إضفاء صفة الشرعية على الاحتلال أمر غير ممكن ما دام الاحتلال قائماً.

من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية حاولت وما زالت تحاول أن تفرض على العرب واقع الاحتلال. ولمّا لم تتمكن من ذلك، تحاول الآن الوصول إلى هذا الهدف بإشراك قوات عربية معها في العراق، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة، ولو أنها لم تعلن عن ذلك بصورة رسمية. إن المطالبة الأميركية بإرسال قوات دولية إلى العراق ما زالت تتم بصورة ثنائية ودون أن يتم الإعلان عنها. ولذلك لا نعرف بالضبط جنسيات القوات المرسلة أو التي ستصل إلى العراق عدا الأميركية والبريطانية والأسبانية والأسترالية. ويبدو أن

قوات بولونية وإيطالية وتشيكية سوف تشترك في الجهد العسكري الأجنبي مقابل مردود مالي جيد، ومع وعود بجزء من الكعكة العراقية الموعودة. لكن هذه الدول ليست عربية ومصالحها مادية صرفة. وكونها قد حصلت على وعود أميركية بمساعدات اقتصادية ومالية أمر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لها. ولا سيما إن كان المقابل هو خسارة بعض أبنائها فالتعويضات سخية. لكن مشاركة العرب لا بد وأن ينظر إليها بمنظار آخر مختلف تماماً. فالثمن سوف يكون باهظاً جداً وسوف لن يكون مادياً فحسب بل معنوياً.

بالعكس، سيكون وقعه أشدّ، ما دام وجودهم يتزامن مع وجود قوات أجنبية، أياً كانت جنسية الأجانب. سيشعر العراقي أن القوات العربية متواطئة مع الأجنبي. في الوقت الذي ما زال ينتظر فيه مواقف إيجابية من الأشقاء العرب. ولن يصدق إذا ما قررت بعض هذه الدول الطلاق وسيكون لهذا الموقف آثاراً مستقبلية كارثية على العلاقات العربية العربية.

إن مشاركة أية دولة عربية مع قوات الاحتلال من أية طبيعة كانت سوف تدفع دولاً أخرى، قد تكون مترددة، إلى الانزلاق في هذا المنزلق الخطير الذي لن تكون ثماره سوى الندم، ساعة لا يعود ينفع الندم.

أعتقد أنه سيكون من المفيد جداً التفكير في إرسال قوات عربية تحل محل قوات الاحتلال، جميع قوات الاحتلال، بقرار من قمة عربية. إن القوات العربية في هذه الحالة ستكون محل ترحيب وتكريم من جانب الشعب العراقي، لا سيما وأنها لن تكون قوات احتلال بل سيكون دورها مساعدة العراقيين في استعادة الأمن وتوفير الخدمات والمشاركة في إعادة بناء المؤسسات حيث تدعو الحاجة. وطبعاً، سيساهم كل ذلك في بناء نظام ديمقراطي وطني، بعيداً عن المصالح والمداخلات الأجنبية. إن هذه القوات العربية لن تسمح لنفسها بالتدخل بالشوؤن الداخلية للعراقيين كما ستنسحب متى ما طلب منها الشعب العراقي ذلك.

المطلوب من العرب ألا يغيبوا عن المسرح العراقي وألا يسمحوا لأحد بأن يُغيّبهم. وأن يفرضوا أنفسهم على الأحداث العربية والدولية لا أن يتركوها تُفرض عليهم. فالتاريخ لا يرحم الضعفاء ولا يرحم من لا يطالب ويموت من أجل حقه، إذا اقتضى الأمر.

على أية حال لقد كان موقف لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر القمة العربية والتي اجتمعت مؤخراً في القاهرة شجاعاً وإيجابياً بالرغم من الضغوط الأميركية ومواقف بعض الدول العربية المتواطئة مع العدوان الأميركي، ولكن نتساءل هل يستمر مثل هذا الموقف في المستقبل؟

ما هو تفسيرك لقرار مجلس الأمن الجديد رقم 1500؟

لقد دفع الموقف المتردد لعدد كبير من دول العالم من الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي في العراق والذي يعكس الموقف الدولي الرافض للعدوان العسكري الأميركي على العراق واحتلاله بالقوة المسلحة. واتباعاً لاستراتيجية «القضم السهل» التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية في نشاطها لدى الأمم المتحدة بخصوص العراق والتي بدأت بالقرار 1483، الذي كان الخطوة السهلة الأولى بعد العدوان في محاوله أولية لإضفاء الصفة الشرعية على الاحتلال، بقيام الولايات المتحدة بإقناع الأمم المتحدة وأمينها العام خاصة وأعضاء مجلس الأمن باستقبال وفد من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي الذي استقبل وفق اتفاق مسبق بين الولايات المتحدة والآخرين والذي اعتبر نجاحاً متواضعاً بسبب عدم صدور اعتراف بهذا المجلس كما كان متوقعاً.

انتقلت استراتيجية «القضم السهل» إلى مرحلة ثالثة متقدمة أكثر وأكثر جرأة باتجاه الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي، ولكن بالرغم من الضغوط الأميركية فإن النجاح لم يكن كاملاً، فبدلاً من «الاعتراف» أو القبول ثم الترحيب بإنشاء المجلس مقابل ذلك حصلت الأمم المتحدة على دور أكبر قليلاً ولكنه ظل دوراً تابعاً للإدارة الأميركية، وفي كل الأحوال لا يمكن اعتباره تحولاً كبيراً، فالمعروف أن الولايات المتحدة لا تريد للأمم المتحدة إلا دور التابع المنفذ كما لا تريد قوات «حفظ سلام» دولية.

أما الخطوة الرابعة التي خطتها الإدارة الأميركية في إطار استراتيجية «القضم السهل» هو التأثير غير المباشر على الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال الدول العربية التي استقبلت ممثلين للمجلس الانتقالي العراقي وهو ما يعتبر قريباً من الاعتراف به، وبحسب عدد الدول العربية التي ستقوم بهذ الخطوة ستقرر طبيعة الخطوة اللاحقة التي سوف لن تتأخر في إطار الاستراتيجية ذاتها، في فرض قبول هذا المجلس على عدد كبير من دول العالم بالرغم من عدم شرعيته باعتباره مجلساً معيناً من الإدارة الأميركية وليس مجلساً منتخباً طبقاً لدستور وطني وليس دستوراً مفروضاً من قبل دولة الاحتلال.

يعرف الجميع وسائل الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية وقدرتها على التأثير في سياسات عدد كبير من بلدان العالم ومنها الدول العربية.

ولذلك أتمنى من جميع الدول العربية وهي على العموم صديقة إن لم تكن حليفة للولايات المتحدة الأميركية أن تطالب الأخيرة بتشكيل حكومة شرعية دستورية تقوم بعد انتخابات حرة نزيهة مستندة إلى الدستور الذي اختاره الشعب العراقي، تمهيداً لانسحاب القوات الأجنبية وإنهاء الاحتلال واستعادة شعب العراق لحريته وسيادته واستقلاله.

إن الخضوع التام للتوجهات الأميركية الصهيونية في الشأن العراقي يعني القضاء على العراق باعتباره دولة عربية أساسية ومركزية ومن بعده القضاء على عدد آخر من الدول العربية وقتل الأمة العربية ودفنها تمهيداً لسيادة العصر الصهيوني في الشرق الأوسط والعالم. والطريق الوحيد المتبقي أمام العرب هو اتخاذ موقف موحد في هذا الشأن، والطلب إلى أن تأخذ الأمم المتحدة دورها في إعادة بناء مستقبل العراق.

المشروع الأميركي بنقل السلطة إلى العراقيين
هروب إلى أمام

أثار موضوع ما سمي بـ«الاتفاق» الإعلان الذي يقرر مستقبل العراق وما سمي بعودة السيادة للعراقيين في حزيران القادم وحتى نهاية العام 2005، اهتماماً وتفاؤلاً لدى البعض من مؤيدي احتلال العراق. هذا الأمر ليس أكثر من خطوة إلى الوراء وبالاتجاه الذي يكرس الاحتلال ويقتل أي أمل للشعب العراقي في استعادة سيادته. كل التصرفات التي تقوم بها سلطات الاحتلال المدنية والعسكرية تتعارض مع مصالح العراقيين الذين ما زالوا تحت رحمة المحتل، سواء في تقديم الخدمات الضرورية التي باتت مشروطة بمدى تعاون العراقيين مع سلطات الاحتلال هكذا هو حال خدمات الماء والكهرباء والخدمات الصحية وذلك يشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف التي تنظم العلاقة بين الاحتلال والشعب الذي يرزح تحته.

إعادة الإعمار والدستور والانتخابات إجراءات هامة جداً لا يمكن البدء بها بجدية في جو من الخوف والانتقام وفقدان الأمن والمداهمات والتهديد والاعتقال العشوائي وهدم البيوت وتجريف الأراضي الزراعية ووضع الحواجز في الطرقات وامتهان للكرامة والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وبدلاً من البحث عن حلول لأزمة الجيش العراقي الذي تم تسريحه بالكامل وبدلاً من حل أزمة البطالة القاتلة ومشكلة مرتبات موظفي الدولة ومساعدة العاملين في القطاع الخاص الذين تقطعت بهم السبل وبدلاً من خلق شفافية تامة في مواضيع الأموال العراقية وأوجه صرفها وكذلك مواضيع إنتاج النفط وعوائده وأين تذهب وما علاقة سلطات الاحتلال بكل ذلك؟ تحاول هذه السلطات ومعها من قامت بتعيينهم في مجلس الحكم والوزراء الذين لا نسمع عنهم بإعطاء إجابات ناقصة أو غامضة تثير تساؤلات أكثر من إعطاء حلول.

الكل يعرف أنه تم استدعاء الحاكم المدني الأميركي في العراق السيد بريمر (المفوض السامي) إلى واشنطن على خلفية تدهور الأوضاع الأمنية وازدياد حدة المقاومة بسبب رفض

الشعب العراقي للوجود العسكري الأميركي وتصاعد أعمال المقاومة الوطنية من حيث الكم والنوع على امتداد العراق. وبدلاً من الدراسة الموضوعية للمشاكل التي تواجهها قوات الاحتلال واتخاذ القرار الجريء بسحبها والطلب إلى الأمم المتحدة بأت تتولى عمليات حفظ السلام ريثما يتم إعداد دستور عراقي وليس دستوراً أميركياً للعراق كما تريد الإدارة الأميركية، والفرق كبير بين الاثنين، وقعت بالخطأ المقصود ثانية في الهروب إلى أمام، من خلال الإعلان عن «البرنامج الجديد» ولكن غير المدروس والذي لا يمكن لأحد أن يتكهن النتائج التي ستترتب عليه بسبب عدم وضوحه.

ويبدو واضحاً من البيان الذي تلاه «رئيس مجلس الحكم» المعين من قبل سلطة الاحتلال في اليوم التالي لعودة بريمر من واشنطن، والذي أطلق عليه «اتفاق» أنه ليس أكثر من تلاوة لقرار سياسي أميركي يعكس السياسة الأميركية في العراق للمرحلة القادمة، ولم يكن لـ«مجلس الحكم» من دور كما يبدو أكثر من قراءة له.

لقد كشفت الأيام اللاحقة لإلقاء البيان الأميركي «الاتفاق» عن نية الإدارة الأميركية في استمرار بقاء قواتها في العراق إلى حين تحقيق وإنجاز مهماتها. وقد قال السيد بريمر بأن الحكومة الانتقالية العراقية الجديدة (التي ستعين في حزيران القادم) ستقرر، إن لم تكن قد قررت، دعوة القوات الأميركية للبقاء في العراق وبهذا ستتحول طبيعة وجود هذه القوات من قوات محتلة إلى قوات تتمتع بمركز «الضيف» مدعوة من الشعب العراقي. أليس في هذا المنطق الذي أيده بعض أعضاء «مجلس الحكم» مصادرة على المطلوب أم هو بصيغة أمر صدر من سلطة الاحتلال للحكومة الانتقالية التي سيتم تعيينها مستقبلاً؟ أين نضع الشعب العراقي من كل ذلك؟ أليس من الديمقراطية أن نستفتي الشعب العراقي في أمر يتعلق بسيادته على إقليمه وبوجود أجنبي على أرضه. ومن أين تملك الحكومة المستقبلية سلطة اتخاذ هكذا قرار نيابة عن الشعب العراقي الذي لم يسمح له بعد باختيار ممثليه ديمقراطياً. أما الهروب إلى أمام فيترجمه بكل أمانة ما تم الإعلان عنه في التوقيتات التي تضمنها البرناج الذي فرضته الولايات المتحدة، والتي لا يبدو عليها كونها قابلة للتطبيق وإن تم تنفيذها فلن تقود إلى أية إيجابية. وكذلك الأمر بالنسبة للدستور الدائم الذي تم التخلي عنه في المرحلة الراهنة بحجة أن «مجلس الحكم الذي سيستبدل» قد فشل في إنجاز هذه المهمة، ليصار إلى صيغة «مؤقتة» «قانون أساسي مؤقت» «دستور مختصر مؤقت» ولكنه سيكون كما يبدو أميركياً بحتاً ولا بأس أن يصدر عن «الحكومة الانتقالية الجديدة»، فالعراقيون الذين ما زالوا مستعمرين غير قادرين على وضع القانون المطلوب «بسبب تضارب المصالح بين فئات الشعب العراقي المتعددة» كما يبدو.

إن ما ورد في الإعلان لا يعدو عن كونه إجراءات مبهمة مقصودة تنطوي على مخاطر كثيرة، يأتي في مقدمتها بقاء سلطات الاحتلال واستمرار الأزمات المقصودة لإرغام العراقيين على قبول الأمر الواقع. غياب الانتخابات الحرة واستبدالها بانتخابات محلية تحت إشراف

مجالس محلية تمّ انتخابها مباشرة بعد انتهاء العمليات الحربية وتحت إشراف مباشر من قبل سلطات الاحتلال له أكثر من مغزى سياسي في عملية صياغة الدستور الموقت بدلاً من انتخابات جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة.

لماذا تحولت الولايات المتحدة عن مشروعها في انتخابات ديمقراطية حرة في العراق إلى «انتخابات» صورية لا يمكن أن تبهر الشعب العراقي؟ وهل يمكن الوثوق بانتخابات أو إقامة ديمقراطية حقيقية مع وجود الاحتلال؟ الجواب وفقاً للمنطق الأميركي هو كلا.

لماذا لا يصار إلى انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بمهام إعداد دستور دائم ولماذا حكومة انتقالية بدلاً من حكومة اعتيادية تحظى بثقة برلمان أو مجلس شورى منتخب؟ القاعدة العامة تقول إن ذلك غير ممكن. العراق ما زال محتلاً ويبدو من السابق لأوانه أي حديث عن انسحاب قوات الاحتلال، خاصة بعد اعتبار العراق مجدداً منطقة حرب بعد أن أعلن الرئيس بوش قبل ذلك بفترة ليست قصيرة «انتهاء العمليات العسكرية في العراق». وهذا يعني أن مهمة القوات العسكرية لم تنجز بعد حسب الإدارة الأميركية. الموقف الأميركي يمكن تفسيره بأنه لا توجد علاقة بين التطورات السياسية والبرنامج الذي تم الإعلان عنه ومسألة بقاء قوات الاحتلال الذي هو موضوع أمني كما عبر عنه وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد. إذن كيف ستعود السيادة للعراقيين في نهاية حزيران/ يونيو القادم وكيف سيتم الاعتراف قانونياً بالحكومة الانتقالية الجديدة باعتبارها تمثل السيادة العراقية وقوات الاحتلال تنتهك جميع المحرمات الوطنية والاجتماعية وتقوم ببناء القواعد العسكرية التي ستؤويها مستقبلاً.

الحقيقة المرة التي لا تريد الإدارة الأميركية الاعتراف بها هي أن قواتها في مأزق كبير بسبب رفض العراقيين للاحتلال وتعاظم دور المقاومة الوطنية بعد أن ثبت له وبما لا يقبل الشك بأن الإدارة الأميركية قد احتلت العراق وفقاً لمخطط لا علاقة له بالديمقراطية أو حقوق الإنسان بعد أن تخلت عن موضوع أسلحة الدمار الشامل بعد أن وجدت العراق خالياً من أي أثر لها.

القرار الأميركي الجديد «بتسليم السلطة للعراقيين» ليس أكثر من وهم في محاولة مفضوحة وغير ذكية لاستمالة العراقيين وإقناعهم بوجود بديل للديمقراطية والانتخابات الحرة والدستور في الوقت الراهن. وإذا كان هذا الوضع مقبولاً أميركياً، ويمكن تسخيره لأغراض انتخابية فإنه لن يكون كذلك عراقياً، والشعب العراقي لا يرضى أن يكون حطباً رخيصاً. إن في محاولة إدارة الرئيس بوش إقناع الرأي العام الأميركي بأنها تقوم بعمل إنساني في العراق وأنها تساعد في إنشاء نظام ديمقراطي وحكومة ديمقراطية لا تؤيده الوقائع، والعكس هو الصحيح، ولن يمضي وقت طويل حتى تتكشف الحقائق المرعبة التي تعكس حجم المعاناة التي تعرض لها الشعب العراقي طوال حقبة الاحتلال الأميركي للعراق.

أما إذا كانت الإدارة الأميركية تبحث حقاً عن مخرج من ورطتها ولا تريد للعراق أن

يكون عكازاً يتوكأ عليه الرئيس بوش وفريقه في الانتخابات القادمة، وإذا كانت حقاً تريد انتشال العراق من محنته الكبيرة التي تسببت بها حربها العدوانية واحتلالها البغيض للعراق، فعليها مغادرة البلاد والاعتذار للشعب العراقي وتعويضه عن الدمار الذي تسببت به الحرب والاحتلال وعن الخسائر البشرية الكبيرة وعن معاناة أبنائه. وعليها كذلك إيداع ملف العراق كاملاً إلى الأمم المتحدة التي يتوجب عليها إرسال قوات حفظ سلام ومختصين للإشراف على العملية الديمقراطية من إعداد دستور وانتخابات نزيهة. مثل هذا الموقف يحتاج إلى جرأة من جانب الإدارة الأميركية لأنها ستكون مضطرة لكشف الحقائق التي أخفتها عن الشعب الأميركي. وبالرغم من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على مثل هكذا موقف، فإنه يظل أفضل بكثير من محاولات طمس الحقائق في عمليات تضليل ومراوغة وكذب وتقديم حلول مجتزأة لا تؤدي إلا إلى مزيد من الغوص في المستنقع العراقي وهي في غنى عن ذلك تماماً. خلاف ذلك يعني مزيداً من الضحايا في صفوف القوات الأميركية ومزيداً من الشهداء العراقيين. وإلى أن تقتنع الإدارة الأميركية بأن العراق لن يكون لقمة سائغة لها ولحلفائها وأن عليها تركه لأهله، فليس أمام العراقيين غير تقديم مزيد من الشهداء على مذبح تحرير العراق.

قرار مجلس الأمن رقم 687 (1991)

المؤرخ 3 نيسان/أبريل 1991(*)

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته 660 (1990) المؤرخ 2 آب/أغسطس 1990، و661 (1990) المؤرخ 6 آب/أغسطس 1990، و662 (1990) المؤرخ 9 آب/أغسطس 1990، و664 (1990) المؤرخ 18 آب/أغسطس 1990، و665 (1990) المؤرخ 25 آب/أغسطس 1990، و666 (1990) المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 1990، و667 (1990) المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 1990، و669 (1990) المؤرخ 24 أيلول/سبتمبر 1990، و670 (1990) المؤرخ 25 أيلول/سبتمير 1990، و674 (1990) المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1990، و677 (1990) المؤرخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، و678 (1990) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، و686 (1990) المؤرخ 2 آذار/مارس 1991.

وإذ يرحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي، وإذا يلاحظ النية التي أعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة 2 من القرار 678 (1990) على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن تمشياً مع الفقرة 8 من القرار 686 (1991)،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة 27 شباط/فراير 1991 والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق، وبرسالتيه المؤرختين في التاريخ ذاته

(*) اتخذ في الجلسة 2981 بأغلبية 12 صوتاً مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع عضوين عن التصويت (إكوادور واليمن).

والموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام، وكذلك برسالتيه المؤرختين 3 آذار/ مارس و5 آذار/مارس 1991، والموجهتين إليهما، وذلك عملاً بالقرار 686 (1991)،

وإذ يلاحظ أن العراق والكويت، بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة، قد وقعا في بغداد في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1963 على «محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة»، معترفين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة في رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة 21 تموز/يوليه 1932، والذي وافق عليها حاكم الكويت في رسالته المؤرخة 10 آب/أغسطس 1932،

وإدراكاً منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة،

وإدراكاً منه أيضاً للبيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال أسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكترويولوجية، الموقع عليها في جنيف في 17 حزيران/يونيه 1925، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية، وإذ يؤكد أن أي استعمال آخر لهذه الأسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة،

وإذ يشير إلى أن العراق كان قد وقع على الإعلان الختامي الصادر عن جميع الدول المشتركة في مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام 1925 والدول المعنية الأخرى، المعقود في باريس في الفترة من 7 إلى 11 كانون الثاني/يناير 1989، والذي حدد الهدف المتمثل في إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمي،

وإذ يشير أيضاً إلى أن العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة في 10 نيسان/ أبريل 1972،

وإذ يلاحظ أهمية تصديق العراق على الاتفاقية،

وإذ يلاحظ أيضاً أهمية انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية، ويشجع المؤتمر الاستعراضي الثالث القادم للاتفاقية على تعزيز قوة الاتفاقية وكفاءتها ونطاقها العالمي،

وإذ يؤكد أهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام أعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام إليها على الصعيد العالمي،

وإذ يعلم باستعمال العراق لقذائف تسيارية في هجمات لم يسبقها استفزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق،

وإذ يساوره القلق بسبب التقارير التي لدى الدول الأعضاء والتي تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لإنتاج الأسلحة النووية بما يتنافى مع التزاماته المقررة

بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة 1 تموز/ يوليه 1968،

وإذ يشير إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط،

وإدراكاً منه للتهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والأمن في المنطقة، ولضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط،

وإدراكاً منه أيضاً للهدف المتمثل في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة في المنطقة،

وإدراكاً منه كذلك لأهمية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه باستخدام جميع الوسائل المتاحة، ومنها إقامة حوار فيما بين دول المنطقة،

وإذ يلاحظ أن القرار 686 (1991) قد أذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار 661 (1990) من حيث انطباقها على الكويت،

وإذ يلاحظ أيضاً أنه رغم التقدم الجاري إحرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار 686 (1991)، فإن مصير الكثير من رعايا الكويت ورعايا دول ثالثة ما زال مجهولاً، كما أن هناك ممتلكات لم ترد بعد،

وإذ يشير إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1979، والتي تصنف جميع أعمال أخذ الرهائن على أنها مظاهر للإرهاب الدولي،

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الإرهاب ضد أهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن،

وإذ يحيط علماً مع شديد القلق بالتقريرين المحالين من الأمين العام والمؤرخين 20 آذار/ مارس و28 آذار/ مارس 1991، وإدراكاً منه لضرورة التلبية العاجلة للاحتياجات الإنسانية في الكويت والعراق،

وإذ يضع في اعتباره هدفه المتمثل في إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة، على النحو المحدد في قراراته الأخيرة،

وإدراكاً منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق،

1 ـ يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار إليها أعلاه، عدا ما يجري تغييره صراحة أدناه تحقيقاً لأهداف هذا القرار، بما في ذلك تحقيق وقف رسمي لإطلاق النار:

ألف

2 ـ يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر، على النحو المحدد في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة» الذي وقعاه، ممارسة منهما لسيادتهما، في بغداد في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1963؛ وسجل لدى الأمم المتحدة؛

3 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، مستعيناً بالمواد المناسبة، بما فيها الخرائط المرفقة بالرسالة المؤرخة 28 آذار/مارس 1991 والموجهة إليه من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد؛

4 ـ يقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛

بـاء

5 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ثلاثة أيام إلى المجلس للموافقة، وبعد التشاور مع العراق والكويت، خطة للوزع الفوري لوحدة مراقبين تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح، تنشأ بموجب هذا، تمتد مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت من الحدود المشار إليها في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة»؛ لردع انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها؛ ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى؛ ويطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة، وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة؛

6 ـ يلاحظ أنه بمجرد أن يخطر الأمين العام المجلس بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملاً بالقرار 678 (1990) كي تنهي وجودها العسكري في العراق تمشياً مع القرار 686 (1991)؛

جيم

7 ـ يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع في جنيف في 17 حزيران/يونيه 1925، وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة 10 نيسان/أبريل 1972؛

8 ـ يقرر أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر:

(أ) جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما

يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع؛

(ب) جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها؛

9 ـ يقرر أيضاً، تنفيذاً للفقرة 8، ما يلي:

(أ) يقدم العراق إلى الأمين العام في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد هذا القرار بياناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة 8، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في الموقع، على النحو المحدد أدناه؛

(ب) يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. وفي غضون خمسة وأربعين يوماً من اتخاذ هذا القرار، بوضع خطة وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليها تدعو إلى إنجاز الأعمال التالية في غضون خمسة وأربعين يوماً من هذه الموافقة:

«1» تشكيل لجنة خاصة، تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، استناداً إلى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية؛

«2» تخلي العراق للجنة الخاصة عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة 8 (أ)، بما في ذلك المواد في المواقع الإضافية التي تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة «1» وذلك لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة، وقيام العراق، بإشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف، بما في ذلك منصات إطلاقها، على النحو المحدد بموجب الفقرة 8 (ب)؛

«3» قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب في الفقرتين 12 و13؛

10 ـ يقرر كذلك أن يتعهد العراق تعهداً غير مشروط بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أو حيازة أي من المواد المحددة في الفقرتين 8 و9، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، بإعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والحقق منه بشكل مستمر في المستقبل، على أن يقدمها إلى المجلس للموافقة عليها في غضون مائة وعشرين يوماً من صدور هذا القرار؛

11 ـ يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المؤرخة 1 تموز/يوليه 1968؛

12 ـ يقرر أن يوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو

تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه؛ وأن يقدم إلى الأمين العام وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضون خمسة عشر يوماً من اتخاذ هذا القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه؛ وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة، لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التي نوقشت في الفقرة 9 (ب)؛ وأن يقبل، وفقاً للترتيبات المنصوص عليها في الفقرة 13، القيام بتفتيش عاجل في الموقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه، أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر؛ وأن يقبل الخطة التي ترد مناقشتها في الفقرة 13 من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلاً؛

13 ـ يطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجري فوراً، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، كما جاء في خطة الأمين العام المشار إليها في الفقرة 9 (ب)، تفتيشاً في الموقع على القدرات النووية للعراق استناداً إلى تصريحات العراق وأي مواقع إضافية تعينها اللجنة الخاصة؛ وأن يضع خطة لتقديمها إلى المجلس في غضون خمسة وأربعين يوماً تدعو إلى تدمير جميع المواد المدرجة في الفقرة 12 أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، حسب الاقتضاء؛ وأن ينفذ الخطة في غضون خمسة وأربعين يوماً من تاريخ موافقة المجلس عليها، وأن يضع خطة تراعى فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة 12 والتحقق منه باستمرار في المستقبل، بما في ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة في العراق التي تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتأكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة في العراق، وذلك لتقديمها إلى المجلس لاعتمادها في غضون مائة وعشرين يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

14 ـ يلاحظ أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات 8 إلى 13 تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية؛

دال

15 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، بما في ذلك وضع قائمة بأي ممتلكات تدعي الكويت عدم إعادتها أو عدم إعادتها سليمة؛

هـاء

16 ـ يؤكد من جديد أن العراق، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل 2 آب/ أغسطس 1990 والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون

الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت؛

17 ـ يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ 2 آب/ أغسطس 1990 بشأن إلغاء ديونه الأجنبية باطل ولاغ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقيداً صارماً بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية؛

18 ـ يقرر أيضاً إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة 16 وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق؛

19 ـ يوعز إلى الأمين العام بأن يضع ويقدم إلى المجلس، في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، توصيات، لاتخاذ قرار بشأنها، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التي يثبت استحقاقها وفقاً لأحكام الفقرة 18، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات 16 إلى 18، بما في ذلك: إدارة الصندوق؛ وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقماً يقترحه الأمين العام على المجلس؛ على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع المقدرة بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجي، واحتياجات الاقتصاد العراقي؛ واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق؛ والطريقة التي ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها؛ والإجراءات المناسبة لتقييم الخسائر، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسؤولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة 16؛ وتكوين اللجنة المشار إليها أعلاه؛

واو

20 ـ يقرر، مع السريان الفوري، ألا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الصحية للعراق، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة في القرار 661 (1990)، على المواد الغذائية التي تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 661 (1990) بشأن الحالة بين العراق والكويت، أو بموافقة تلك اللجنة، بموجب إجراء «عدم الاعتراض» المبسط والمعجل، على المواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد في التقرير المقدم إلى الأمين العام والمؤرخ 20 آذار/ مارس 1991، وفيَ أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة إنسانية تتوصل إليها اللجنة؛

21 ـ يقرر أن يستعرض أحكام الفقرة 20 كل ستين يوماً في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق، بما في ذلك تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة، وذلك لغرض تحديد ما إذا كان سيخفض أو يرفع الحظر المشار إليه فيها؛

22 ـ يقرر أيضاً أن يوافق المجلس على البرنامج الذي تدعو إليه الفقرة 19 وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات 8 إلى 13، أن تصبح حينئذ مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار 661 (1990) غير ذات مفعول أو أثر؛

23 ـ يقرر كذلك، ريثما يتخذ المجلس إجراء بموجب الفقرة 22، أن تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 661 (1990) بشأن الحالة بين العراق والكويت بالموافقة على استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، عندما تكون لازمة، لضمان توفر موارد كافية لدى العراق للاضطلاع بالأنشطة بموجب الفقرة 20؛

24 ـ يقرر، وفقاً للقرار 661 (1990) والقرارات ذات الصلة التالية له وإلى أن يتخذ المجلس مقرراً آخر، أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلي إلى العراق، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد، أو إتمامه من أراضيها أو استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها لهذا الغرض:

(أ) الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك على وجه التحديد البيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية، بما في ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية، وقطع الغيار والمكونات لهذه المعدات ووسائل إنتاجها؛

(ب) المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين 8 و12 غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه؛

(ج) التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة في إنتاج أو استخدام أو تخزين المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)؛

(د) الأفراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقني المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)؛

25 ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاماً تاماً بالفقرة 24، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى؛

26 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يضع في غضون ستين يوماً، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، مبادئ توجيهية، كي يوافق عليها مجلس الأمن، لتيسير التنفيذ الدولي التام للفقرات 24 و25 و27، وإتاحتها لجميع الدول ووضع إجراء لتحديث هذه المبادئ التوجيهية دورياً؛

27 ـ يطلب إلى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والإجراءات الوطنية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الأخرى التي تتسق مع المبادئ التوجيهية التي سيضعها المجلس بموجب الفقرة 26، وذلك لكفالة الامتثال لأحكام الفقرة 24، ويطلب إلى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة في كفالة الامتثال التام لهذا؛

28 ـ يوافق على استعراض مقرراته الواردة في الفقرات 22 إلى 25، باستثناء المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين 8 و12، على أساس منتظم وعلى أية حال بعد مرور مائة

وعشرين يوماً على اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسلحة في المنطقة؛

29 ـ يقرر أن تتخذ جميع الدول، بما فيها العراق، التدابير اللازمة لكفالة ألا تقدم أية مطالبة بناءً على طلب حكومة العراق، أو أي شخص أو هيئة في العراق، أو أي شخص يقدم مطالبة عن طريق أو لصالح أي شخص أو هيئة من هذا القبيل، فيما يتصل بأي عقد أو تعامل آخر تأثر أداؤه بسبب التدابير التي اتخذها المجلس في القرار 661 (1990) والقرارات المتصلة به؛

زاي

30 ـ يقرر، من أجل تعزيز التزامه بتيسير إعادة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة إلى الوطن، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص، وتيسير إمكانية وصول اللجنة الدولية إلى جميع هؤلاء الأشخاص حيثما يوجدون أو يكونون محتجزين وتيسير بحث اللجنة الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين ما زالت مصائرهم مجهولة؛

31 ـ يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إبقاء الأمين العام على علم، حسب الاقتضاء، بجميع الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتصل بتيسير الإعادة إلى الوطن أو العودة لكل من كان موجوداً في العراق في 2 آب/ أغسطس 1990 أو بعده من رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم؛

حاء

32 ـ يتطلب من العراق أن يبلغ المجلس بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي أو يسمح لأي منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وينبذها؛

طاء

33 ـ يعلن أنه، بعد تقديم العراق إخطاراً رسمياً إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه، يسري وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقاً للقرار 678 (1990)؛

34 ـ يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والأمن في المنطقة.

قرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002)

المؤرخ 8 تشرين الثاني 2002(*)

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات 661 (1990) المؤرخ 6 آب/أغسطس 1991، و678 (1990) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، و686 (1991) المؤرخ 2 آذار/مارس 1991 و687 (1991) المؤرخ 3 نيسان/أبريل 1991، و688 (1991) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1991، و707 (1991) المؤرخ 15 آب/أغسطس 1991، و715 (1991) المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 1991، و986 (1995) المؤرخ 14 نيسان/أبريل 1995، و1284 (1999) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، وجميع بيانات رئيسه ذات الصلة؛

وإذ يشير أيضاً إلى قراره 1382 (2001) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 وعزمه على تنفيذه تنفيذاً كاملاً؛

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليين من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى؛

وإذ يشير إلى أن قراره 687 (1990) الذي يخول الدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره 660 (1990) المؤرخ 2 آب/أغسطس 1990 وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار 660 (1990) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة؛

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره 687 (1991) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة؛

وإذ يسوءه أن العراق لم يقدم حسب المطلوب بموجب القرار 687 (1991) كشفاً دقيقاً ووافياً ونهائياً وكاملاً بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية التي يزيد مداها على مائة وخمسين كيلومتراً بجميع مخزوناته من هذه

(*) اتخذ القرار بإجماع الأصوات الـ 15 في مجلس الأمن الدولي.

الأسلحة ومكوناتها وأماكن إنتاجها، فضلاً عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدعّي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية؛

وإذ يسوءه كذلك أن العراق أعاق مراراً الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاونا كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب المطلوب بموجب القرار 687 (1991) وأوقف في نهاية المطاف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1998؛

وإذ يسوءه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر 1998، حسبما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار 1284 (1999) باعتبارها المنظمة التي خلفت اللجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية،

وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومن معاناة للشعب العراقي؛

وإذ يسوءه أيضاً عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملاً بالقرار 687 (1991) فيما يتعلق بالإرهاب وعملاً بالقرار 688 (1991) فيما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملاً بالقرارات 686 (1991) و687 (1991) و1284 (1999) فيما يتعلق بالتعاون في إعادة أو معرفة مصير رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق؛

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره 687 (1991) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه؛

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزامه المنصوص عليها في القرار 687 (1991) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق؛

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة التي خلفت اللجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالها على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار 687 (1991) وغيره من القرارات ذات الصلة؛

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2003 الموجهة إلى الأمين العام من

وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمراراً العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة؛

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2002 الموجهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعاتهم في فينا، والتي تشكل شروطاً أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق.

وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة؛

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة، وسلامتها الإقليمية؛

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام؛

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته؛

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

1 ـ يقرر أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة بما في ذلك القرار 687 لعام 1991، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرتين 8 و13 من القرار 687 (1991)؛

2 ـ يقرر مع التسليم بما جاء في الفقرة 1 أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استناداً لذلك أن يضع نظاماً محسّناً للتفتيش معززاً يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار 687 لعام 1991 والقرارات اللاحقة للمجلس إتماماً كاملاً وقابلاً للتحقق؛

3 ـ يقرر أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس في موعد لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ هذا القرار بياناً دقيقاً ووافياً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وصواريخ باليستية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل من دون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من هذه الأسلحة ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل

والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلاً عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو مواجها؛

4 ـ يقرر أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة من العراق تنفيذا عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه يشكل خرقاً جوهرياً إضافياً لالتزامات العراق. وسوف يبلّغ إلى المجلس لتقييمه وفقاً للفقرتين الحادية عشرة والثانية عشرة أدناه؛

5 ـ يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول على الفور ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من، وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأية طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأي جانب من جوانب ولايتهما؛ ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب تقديرهما إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى الخارج وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب تقديرهما فقط إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه 45 يوماً من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها وأن تقدما تقريراً مستكملاً في غضون 60 يوماً بعد ذلك؛

6 ـ يوافق على الرسالة المؤرخة الثامن من تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في الحكومة العراقية المرفقة هذا القرار ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزماً للعراق؛

7 ـ يقرر كذلك بالنظر لتعطيل العراق المطول لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهمات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق وذلك من أجل تسيير عملهما في العراق.

ـ تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين فرق التفتيش التابعة لها على نحو يكفل تشكيل تلك الفرق من أفضل الخبراء المؤهلين والمتمرسين المتاحين؛

ـ يتمتع أفراد تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثة من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاقات امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها والحق في تفتيش أي موقع أو مباني، بما في ذلك إمكانية وصولهما فوراً ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، دون المساس بأحكام القرار 1154 (1998).

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حالياً وسابقاً ببرامج العراق الكيمائية والبيولوجية والنووية والمتعلقة بالصواريخ الباليستية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك؛

ـ يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه شيء؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ومن دون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو بدون طيار وبالحق في هبوط تلك الطائرات؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقيق بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة والنظم الفرعية والمكونات والسجلات والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد معفاة من الرسوم، لأغراض التفتيش وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش ودون أن يخضع

للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية؛

8 ـ يقرر كذلك أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس؛

9 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار وهو قرار ملزم للعراق، ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الأخطار عزمه على الامتثال لهذا امتثالاً كاملاً ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الوفر ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة؛

10 ـ يطلب إلى جميع الدول الأعضاء تقديم الدعم الكامل للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما بجملة طرق منها توفير أي معلومات لها صلة بالبرامج المحظورة أو بالجوانب الأخرى من ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ 1998 للحصول على مواد محظورة وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها، والأشخاص الذين تتعين مقابلتهم وشروط مثل هذه المقابلات والبيانات التي يتعين جمعها وتقدم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريراً عن نتائج هذه العملية؛

11 ـ يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغا المجلس فوراً بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتصلة بنزع السلاح بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار في ما يتعلق بعمليات التفتيش؛

12 ـ يقرر أن يعقد اجتماعاً فور تسلمه أي تقرير يقدم وفقاً للفقرة الرابعة أو 11 أعلاه من اجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال لكامل قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين؛

13 ـ يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مراراً من أنه سيواجه نتائج خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته؛

14 ـ يقرر المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره.

قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)

المؤرخ 22 أيار/مايو 2003

إن مجلس الأمن،

إذ يذكّر بجميع قراراته ذات الصلة السابقة،

وإذ يؤكد من جديد سيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتأكيد نزع سلاح العراق في نهاية المطاف،

وإذ يشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية، وإذ يرحب بالتزام كافة الأطراف المعنية بدعم تهيئة بيئة تمكّنه من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وإذ يعرب عن تصميمه على ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة،

وإذ يشجع الجهود التي يبذلها شعب العراق من أجل تشكيل حكومة تمثله استناداً إلى مبدأ سيادة القانون الذي يكفل المساواة في الحقوق وأمام العدالة لجميع المواطنين العراقيين دونما اعتبار للأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس، وإذ يذكر، في هذا الصدد، بالقرار 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000،

وإذ يرحب بالخطوات الأولى التي اتخذها الشعب العراقي في هذا الشأن، ويلاحظ في هذا الصدد بيان الناصرية الصادر في 15 نيسان/ أبريل 2003 وبيان بغداد الصادر في 28 نيسان/ أبريل 2003،

وقد عقد العزم على أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانية، وإعادة بناء العراق، وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب،

وإذ يلاحظ البيان الصادر في 12 نيسان/ أبريل 2003 عن وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع الذي يسلّم فيه أعضاؤها بضرورة بذل جهود متعددة الأطراف للمساعدة في إعادة بناء العراق وتنميته، وبضرورة أن يقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المساعدة في هذه الجهود،

وإذ يرحب أيضاً باستئناف المساعدات الإنسانية ومواصلة جهود الأمين العام والوكالات المتخصصة الرامية لتوفير الغذاء والدواء لشعب العراق،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام لمستشاره الخاص بشأن العراق،

وإذ يؤكد ضرورة المحاسبة على الجرائم والفظائع التي ارتكبها النظام العراقي السابق،

وإذ يشدد على ضرورة احترام التراث الأثري والتاريخي والثقافي والديني للعراق، ومواصلة حماية مواقع الآثار والمواقع التاريخية والثقافية والدينية، والمتاحف والمكتبات والآثار،

وإذ يلاحظ الرسالة المؤرخة 8 أيار/مايو 2003 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2003/538)، وإذ يسلِّم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة («السلطة»)،

وإذ يلاحظ كذلك أن دولاً أخرى ليست دولاً قائمة بالاحتلال تعمل الآن أو قد تعمل في المستقبل تحت السلطة،

وإذ يرحب كذلك برغبة الدول الأعضاء في المساهمة في الاستقرار والأمن في العراق عن طريق المساهمة بأفراد ومعدات وموارد أخرى تحت السلطة،

وإذ يساوره القلق لأن كثيراً من الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة لا يزال مصيرهم غير معروف منذ 2 آب/أغسطس 1990،

وإذ يقرر أن الوضع في العراق لا يزال، رغم تحسنه، يشكِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 ـ يناشد الدول الأعضاء والمنظمات المعنية أن تقدم المساعدة لشعب العراق في جهوده الرامية إلى إصلاح مؤسساته وإعادة بناء بلده، وأن تساهم في تهيئة ظروف الاستقرار والأمن في العراق وفقاً لهذا القرار؛

2 ـ يطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بتلبية النداءات الإنسانية التي توجهها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل العراق والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية وغيرها للشعب العراقي، أن تقوم بذلك على الفور من خلال توفير الغذاء واللوازم الطبية والموارد اللازمة لإعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية في العراق؛

3 ـ يناشد الدول الأعضاء عدم منح ملاذ آمن لأعضاء النظام العراقي السابق الذين يُزعَم أنهم يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم وفظائع ودعم الإجراءات الرامية إلى تقديمهم للعدالة؛

4 ـ يطلب من السلطة أن تعمل، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة، على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم، بما في ذلك بصفة خاصة العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي؛

5 ـ يطلب من جميع المعنيين أن يتقيدوا تقيداً تاماً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك بصفة خاصة اتفاقيات جنيف للعام 1949 وقواعد لاهاي للعام 1907؛

6 ـ يطلب إلى السلطة والمنظمات والأفراد ذوي الصلة مواصلة بذل الجهود من أجل القيام بما لم يقم به النظام العراقي السابق، من تحديد لأماكن جميع الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة الذين كانوا موجودين في العراق في 2 آب/ أغسطس 1990 أو بعده، والتعرف عليهم وإعادتهم إلى أوطانهم، أو تحديد أماكن رفاتهم والتعرف عليها وإعادتها إلى أوطان أصحابها، وكذلك المحفوظات الكويتية، ويوعز، في هذا الصدد، إلى المنسق الرفيع المستوى أن يتخذ، بالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولي واللجنة الثلاثية وبدعم مناسب من شعب العراق وبالتنسيق مع السلطة، الخطوات اللازمة للوفاء بولايته فيما يتعلق بمصير المفقودين من الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة وممتلكاتهم؛

7 ـ يقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لتيسير أن تعود بسلام إلى المؤسسات العراقية تلك الممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية، التي أخذت بصورة غير قانونية من المتحف الوطني العراقي والمكتبة الوطنية ومن مواقع أخرى في العراق منذ اتخاذ القرار 661 (1990) المؤرخ 6 آب/ أغسطس 1990، بما في ذلك عن طريق فرض حظر على الإتجار بهذه الأشياء أو نقلها وكذلك الأشياء التي من المعقول الاشتباه في أنها أخذت بصورة غير قانونية، ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، المساعدة في تنفيذ هذه الفقرة؛

8 ـ يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطته بموجب هذا القرار وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق، والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء في العراق وتقديم المساعدة لشعب العراق، بالتنسيق مع السلطة، عن طريق ما يلي:

(أ) تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية وأغراض إعادة البناء من جانب وكالات الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ب) وتشجيع العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والمشردين؛

(ج) والعمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تفضي إلى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً؛

(د) وتيسير إعادة بناء العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى؛

(هـ) وتشجيع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، ومع المجتمع المدني، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية؛

(و) وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى المساهمة في المهام الأساسية للإدارة المدنية؛

(ز) وتعزيز حماية حقوق الإنسان؛

(ح) وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قدرات قوة الشرطة المدنية العراقية؛

(ط) وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإصلاح القانوني والقضائي؛

9 ـ يؤيد قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يُسيرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة؛

10 ـ يقرر ألا تسري بعد الآن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية للعراق، والمفروضة بموجب القرار 661 (1990) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما فيها القرار 778 (1992) المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 1992، وذلك باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى العراق أو تزويده بها، فيما عدا الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي تحتاجها السلطة لخدمة أغراض هذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة؛

11 ـ يؤكد من جديد ضرورة أن يلبي العراق التزاماته بشأن نزع السلاح، ويشجع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء المجلس على علم بأنشطتهما في هذا الشأن، ويشدد على اعتزام المجلس العودة إلى النظر في ولايات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ترد في القرارات 687 (1991) المؤرخ 3 نيسان/أبريل 1991، و1284 (1999) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، و1441 (2002) المؤرخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002؛

12 ـ يشير إلى إنشاء صندوق تنمية للعراق، يوضع في عهدة المصرف المركزي للعراق، ويقوم بمراجعة حساباته محاسبون عموميون مستقلون يقرهم المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق ويتطلع إلى عقد اجتماع مبكر للمجلس الدولي للمشورة

والمراقبة، الذي سيكون من بين أعضائه ممثلون مؤهلون على النحو الواجب للأمين العام، وللمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، وللمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ولرئيس البنك الدولي؛

13 ـ يشير كذلك إلى أن أموال صندوق التنمية للعراق سوف تصرف بتوجيه من السلطة، بالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة، للأغراض المبينة في الفقرة 14 أدناه؛

14 ـ يشدد على وجوب استخدام صندوق التنمية للعراق على نحو شفاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، ومن أجل إعادة بناء الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية للعراق، ومواصلة نزع سلاح العراق، وتغطية تكاليف الإدارة العراقية المدنية، وللأغراض الأخرى التي تعود بالفائدة على شعب العراق؛

15 ـ يطلب إلى المؤسسات المالية الدولية مساعدة شعب العراق في إعادة بناء اقتصاده وتنميته وتيسير تقديم المساعدة من جانب مجتمع المانحين بنطاقه الأوسع، ويرحب باستعداد الدائنين، بما في ذلك نادي باريس، التماس التوصل إلى حلّ لمشاكل الديون السيادية للعراق؛

16 ـ يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل، بالتنسيق مع السلطة، مباشرة المسؤوليات المنوطة به بموجب قراري مجلس الأمن 1472 (2003) المؤرخ 28 آذار/ مارس 2003 و1476 (2003) المؤرخ 24 نيسان/ أبريل 2003، لفترة ستة أشهر عقب اتخاذ هذا القرار، وأن ينهي، في غضون هذه الفترة الزمنية، على أكثر نحو فعّال من حيث التكاليف، العمليات الجارية «لبرنامج النفط مقابل الغذاء» («البرنامج»)، على كل من صعيد المقر وفي الميدان، مع نقل المسؤولية عن إدارة أي نشاط متبق في إطار البرنامج إلى السلطة، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة التالية:

(أ) تيسير القيام في أقرب وقت ممكن بالشحن والتسليم الموثّق للسلع المدنية ذات الأولوية، كما يحددها الأمين العام والممثلون الذين يعينهم، بالتنسيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة، بموجب عقود تمت الموافقة عليها وممولة سبق أن أبرمتها حكومة العراق السابقة، للإغاثة الإنسانية لشعب العراق، بما في ذلك، حسب الضرورة، التفاوض على إجراء تعديلات من حيث شروط هذه العقود وخطابات ائتمان كل منها كما يرد في الفقرة 4 (د) من القرار 1472 (2003)؛

(ب) القيام، في ضوء الظروف المتغيرة، بالتنسيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة، باستعراض الفائدة النسبية لكل عقد تمت الموافقة عليه وتمويله بغية تحديد ما إذا كانت هذه العقود تتضمن أصنافاً تلزم لتلبية احتياجات شعب العراق الآن وأثناء إعادة البناء، وإرجاء اتخاذ أي إجراء بشأن العقود التي يتقرر أن فائدتها موضع تساؤل وخطابات الائتمان المعنية حتى تصبح هناك حكومة للعراق ممثلة للشعب ومعترف بها دولياً في وضع يتيح لها أن تقرر بنفسها ما إذا كان ينبغي الوفاء بهذه العقود؛

(ج) تقديم ميزانية تشغيل تقديرية إلى مجلس الأمن في غضون 21 يوماً من اتخاذ هذا القرار، كي يستعرضها مجلس الأمن وينظر فيها، وذلك على أساس الأموال المجنبة بالفعل في الحساب المنشأ عملاً بالفقرة 8 (د) من القرار 986 (1995) المؤرخ 14 نيسان/ أبريل 1995، تحدد:

«1» جميع التكاليف المعروفة والمتوقعة للأمم المتحدة اللازمة لكفالة مواصلة الاضطلاع بالأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك مصاريف التشغيل والمصاريف الإدارية المرتبطة بوكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج في المقر وفي الميدان على السواء؛

«2» وجميع التكاليف المعروفة والمتوقعة المرتبطة بإنهاء البرنامج؛

«3» وجميع التكاليف المعروفة والمتوقعة المرتبطة باستعادة أموال حكومة العراق التي قدمتها دول أعضاء إلى الأمين العام كما طُلب في الفقرة 1 من القرار 778 (1992)؛

«4» وجميع التكاليف المعروفة والمتوقعة المرتبطة بالممثل الخاص والممثل المؤهل للأمين العام المختار للعمل في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، لمدة الأشهر الستة المحددة أعلاه، على أن تتحمل الأمم المتحدة هذه التكاليف بعد ذلك؛

(د) دمج الحسابات المنشأة عملاً بالفقرتين 8 (أ) و8 (ب) من القرار 986 (1995) في حساب واحد؛

(هـ) الوفاء بجميع الالتزامات المتبقية المتصلة بإنهاء البرنامج، بما في ذلك التفاوض، بأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف، على أي مدفوعات تسوية يلزم دفعها من حسابات الضمان المنشأة عملاً بالفقرتين 8 (أ) و8 (ب) من القرار 986 (1995)، مع الأطراف التي دخلت من قبل في التزامات تعاقدية مع الأمين العام في إطار البرنامج، والقيام، بالتنسيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة، بتحديد الوضع المستقبلي للعقود التي أبرمتها الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار الحسابات التي أُنشئت عملاً بالفقرتين 8 (ب) و8 (د) من القرار 986 (1995)؛

(و) تقديم استراتيجية شاملة لمجلس الأمن، في غضون 30 يوماً من إنهاء البرنامج، توضع بالتنسيق الوثيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة تؤدي إلى تسليم جميع الوثائق ذات الصلة ونقل كل مسؤولية تشغيلية عن البرنامج للسلطة؛

17 ـ يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يحوّل في أقرب وقت ممكن إلى صندوق التنمية للعراق بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأموال غير المرتبط بها في الحسابات المنشأة عملاً بالفقرة 8 (أ) و8 (ب) من القرار 986 (1995)، وأن يعيد أموال حكومة العراق التي قدمتها دول أعضاء إلى الأمين العام على نحو ما تقتضيه الفقرة 1 من القرار 778 (1992)،

ويقرر أن تحوَّل إلى صندوق التنمية للعراق في أقرب وقت ممكن جميع الأموال الفائضة في حسابات الضمان المنشأة عملاً بالفقرتين 8 (أ) و8 (ب) و8 (د) و8 (و) من القرار 986 (1995)، بعد خصم جميع مصاريف الأمم المتحدة ذات الصلة المرتبطة بشحن العقود المأذون بها، والتكاليف التي تحمَّلها البرنامج المجملة في الفقرة 16 (ج) أعلاه، بما في ذلك الالتزامات المتبقية؛

18 - يقرر أن ينهي اعتباراً من اعتماد هذا القرار المهام المرتبطة بأنشطة المراقبة والرصد التي يضطلع بها الأمين العام في إطار البرنامج، بما في ذلك رصد تصدير النفط والمنتجات النفطية من العراق؛

19 - يقرر إنهاء اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة 6 من القرار 661 (1990) في ختام فترة الأشهر الستة المطلوبة في الفقرة 16 أعلاه ويقرر كذلك أن تحدد اللجنة الأفراد والكيانات المشار إليهم في الفقرة 23 أدناه؛

20 - يقرر أن تكون جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي عقب تاريخ اتخاذ هذا القرار متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة، وأن يتولى مراجعة حساباتها محاسبون عموميون مستقلون مسؤولون أمام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المشار إليه في الفقرة 12 أعلاه من أجل كفالة الشفافية، ويقرر كذلك أن تودع جميع العائدات الآتية من تلك المبيعات، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 21 أدناه، في صندوق التنمية للعراق إلى أن يتم حسب الأصول تشكيل حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها؛

21 - يقرر كذلك أن تودع نسبة 5 في المائة من العائدات المشار إليها في الفقرة 20 أعلاه في صندوق التعويضات المنشأ وفقاً للقرار 687 (1991) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وأن يكون هذا المطلب ملزماً لحكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دولياً المشكَّلة حسب الأصول وأي خلف لها، ما لم تقرر خلاف ذلك حكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دولياً، ومجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، ممارسة منه لسلطته على طرق كفالة تسديد المدفوعات في صندوق التعويضات؛

22 - يلاحظ أهمية إنشاء حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً واستصواب الإنجاز العاجل لإعادة هيكلة ديون العراق المشار إليها في الفقرة 15 أعلاه، ويقرر كذلك أنه حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، تتمتع كميات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي منشؤها العراق، إلى أن تنتقل ملكيتها إلى المشتري الأصلي، بالحصانة من الدعاوى القانونية ضدها ولا تخضع لأي شكل من أشكال الحجز أو التحفظ أو التنفيذ وأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من خطوات في إطار النظام القانوني المحلي لكل منها لضمان هذه الحماية وأن تتمتع العائدات والالتزامات الناشئة من بيعها، فضلاً عن صندوق التنمية للعراق، بامتيازات وحصانات تعادل ما تتمتع به الأمم المتحدة عدا أن

الامتيازات والحصانات المذكورة أعلاه لن تنطبق فيما يتعلق بأي إجراء قانوني يلزم فيه اللجوء إلى هذه العائدات أو الالتزامات للوفاء بمسؤوليته عن أضرار تفرض فيما يتصل بحادث بيئي يحدث بعد تاريخ اتخاذ هذا القرار، بما في ذلك الانسكاب النفطي؛

23 ـ يقرر أن تقوم جميع الدول الأعضاء التي يوجد بها:

(أ) أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية ملك لحكومة العراق السابقة أو الهيئات الحكومية أو المؤسسات أو الوكالات التابعة لها، الموجودة خارج العراق في تاريخ اتخاذ هذا القرار، أو

(ب) أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية أُخرجت من العراق أو حصل عليها صدام حسين أو مسؤولون كبار غيره في النظام العراقي السابق وأفراد أسرهم الأقربون، بما في ذلك الكيانات التي يمتلكها أو يسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يتصرفون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم،

بتجميد تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية، دون إبطاء، وأن تعمل على الفور على نقلها إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية هي ذاتها موضوع حجز أو قرار قضائي أو إداري أو تحكيمي، على أن يكون مفهوماً أنه يجوز توجيه المطالبات التي يقدمها الأفراد أو الكيانات غير الحكومية بشأن تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى إلى حكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دولياً، ما لم تعالَج بطريقة أخرى؛ ويقرر كذلك أن تتمتع جميع تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية بنفس الامتيازات والحصانات وأشكال الحماية المنصوص عليها في الفقرة 22؛

24 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس على فترات منتظمة عن عمل الممثل الخاص فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار وعن عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ويشجع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية على إبلاغ المجلس على فترات منتظمة بجهودهما المبذولة بموجب هذا القرار؛

25 ـ يقرر أن يستعرض تنفيذ هذا القرار في غضون اثني عشر شهراً من اتخاذه وأن ينظر في الخطوات الأخرى التي قد يلزم اتخاذها؛

26 ـ يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن تساهم في تنفيذ هذا القرار؛

27 ـ يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

قرار مجلس الأمن رقم 1500 (2003)

المؤرخ 14 آب/أغسطس 2003

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة، خاصة القرار 1483 (2003) المؤرخ 22 أيار/ مايو 2003،

وإذ يؤكد من جديد على سيادة العراق وسلامة أراضيه،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً ما تؤديه الأمم المتحدة في العراق من دور حيوي نصت عليه الفقرات ذات الصلة من القرار 1483 (2003)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ 15 تموز/ يوليه 2003 (S/2003/715)،

1 ـ يرحب بالقيام، في 13 تموز/ يوليه 2003، بإنشاء المجلس الحاكم في العراق الذي يمثل القطاع العريض من البلاد، كخطوة هامة نحو تشكيل شعب العراق حكومة معترفاً بها دولياً تمثله وتتولى مستقبلاً ممارسة السيادة في العراق؛

2 ـ يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لمساندة الأمين العام في أداء مهمته المقررة بموجب القرار 1483 بما يتفق والهيكل والمسؤوليات المشار إليهما في تقريره المؤرخ 15 تموز/ يوليه 2003، وذلك لفترة مبدئية قوامها اثنا عشر شهراً؛

3 ـ يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المحتويات

قرارات مجلس الأمن:

MOHAMED ADDOURY

THE GAME IS OVER !

محمد الدوري

اللعبة انتهت!

لقد رئس الدكتور محمد الدوري بعثة العراق في الأمم المتحدة، في مرحلة من أشد المراحل تأثيراً في ما آلت إليه أوضاع العراق، والتي انتهت باحتلال الجيش الأميركي للعراق بمشاركة قوات عسكرية من بريطانيا ودول أخرى.

بعبارة واحدة «اللعبة انتهت» اختصر الدكتور محمد الدوري الوضع غداة سقوط بغداد، ذلك السقوط المدوّي والذي لا يزال يثير الحيرة والتساؤل والغضب. إذ لم يتوقع أحد أن تسقط بغداد دون مقاومة (ولا أن يستسلم صدام حسين وفيه عرق ينبض). وذهبت تلك العبارة مثلاً، وتعبيراً عن مرحلة وعنواناً لهذا الكتاب.

بسبب ما حملته عبارة محمد الدوري من إشارات مكثّفة، ومن أجل جلاء الحقائق والمواقف، خاصة في المرحلة الأخيرة، حيث كان مجلس الأمن مسرح «اللعبة» التي وصلت إلى احتلال بغداد، كان هذا الحوار.

ومثلما أن الدكتور محمد الدوري يقدّم شهادة شخصيّة ونزيهة، فإن لمحاوره شخصيته وحضوره مناقشاً أو معترضاً أو موضّحاً.

هذا الكتاب شهادة لا تقف عند حدود سرد الوقائع والأحداث، التي شارك الدوري في صنعها أو كان شاهداً عليها، وخاصة تلك التي كانت الأمم المتحدة مسرحها، بل هو يتخطى ذلك لحسن قراءة الحاضر ولتقويم اقتراحات وأفكار المستقبل.



جورج فرشخ: إعلامي وباحث وروائي، وُلِد في زغرتا (لبنان) ويعيش بين باريس ولبنان ودبي، حيث التقى الدكتور محمد الدوري. مارس الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية. وانتقل من جريدة «الجريدة» إلى رئاسة تحرير الأخبار في الشركة اللبنانية للتلفزيون، ومنها إلى إذاعة «مونت كارلو» في باريس، حيث تابع تخصصه وحصل على الدكتوراه في سوسيولوجيا الإعلام من جامعة السوربون.